نفحات الأزهار

في خلاصة عبقات الأنوار

للعلم الحجة آية الله

السيد حامد حسين الموسوي

حديث أنا مدينة العلم - ٣

تأليف

السيد علي الحسيني الميلاني

الجزء الثاني عشر

(4)

مع ابن تيمية الحراني

في كلامه حول حديث « أنا مدينة العلم »

ومن المواضع التي يتبيّن فيها بوضوح نصب ابن تيميّة وعناده للحق وأهله هو: مبحث حديث « أ ـمدينة العلم وعلي ـها »، فقد لغ في ـهذا للقام في الكذب والافتراء، في سـبيل ردّ ـهذا الحديث الشريف وتكذيبه، ونحن نذكر أوّلاً عبارته، ثم نتكلّم حولها، فهذا نصّ عبارته:

« وحديث أ مدينة العلم وعلي بها أضعف وأوهى، ولهذا إنّما يعدّ في الموضوعات، وإن رواه الترمذي، وذكره ابن الجوزي وبيّن أن سائر طرقه موضوعة.

والكذب يعرف من نفس متنه، فإنّ النبي ﷺ إذا كان مدينة العلم، ولم يكن لها إلّا ب واحد، ولم يبلّغ عنه العلم إلّا واحد فسد أمر الإسلام، ولهذا اتفق المسلمون على أنه لا يجوز أن يكون المبلّغ عنه العلم إلّا واحداً، بل يجب أن يكون المبلِّغون أهل التواتر، الذين يحصل العلم بخبرهم للغائب، وخبر الواحد لا يفيد العلم إلّا بقرائن، وتلك قد تكون منتفية أو خفيةً

عن أكثر الناس، فلا يحصل لهم العلم لقرآن والسنن المتواترة.

وإذا قالوا: ذلك الواحد معصوم يحصل العلم بخبره.

قيل لهم: فلابدّ من العلم بعصمته أوّلاً، وعصمته لا تثبت بمجرد خبره قبل أن تعلم عصمته فإنه دور، ولا تثبت لإجماع فإنه لا إجماع فيها، وعند الإمامية إنما يكون الاجماع حجة لأن فيهم الإمام المعصوم، فيعود الأمر إلى إثبات عصمته بمجرد دعواه، فعلم أن عصمته لو كانت حقّاً لا بدّ أنْ تعلم بطريقٍ آخر غير خبره، فلو لم يكن للمدينة العلم ب إلّا هو لم يثبت لا عصمته ولا غير ذلك من أمور الدين.

فعلم أنّ هذا الحديث إنما افتراه زنديق جاهل ظنّه مدحاً، وهو يطرق الزندقة إلى القدح في دين الاسلام، إذ لم يبلّغه إلّا واحد.

ثم إن هذا خلاف المعلوم لتواتر، فإن جميع مدائن الاسلام بلغهم العلم عن الرسول من غير علي:

أما أهل المدينة ومكة فالأمر فيهما [فيهم] ظاهر، وكذلك الشام والبصرة، فإن هؤلاء لم يكونوا يروون عن عليّ إلّا شيئاً قليلاً، وإنما كان غلب علمه في الكوفة، ومع هذا فأهل الكوفة كانوا تعلّموا القرآن والسنّة قبل أنْ يتولى عثمان فضلاً عن علي. وفقهاء أهل المدينة تعلّموا الدّين في خلافة عمر، وتعليم معاذ بن جبل لأهل اليمن ومقامه فيهم أكثر من عليّ، ولهذا روى أهل اليمن عن معاذ بن جبل أكثر ممّا رووا عن علي، وشريح وغيره من أكابر التابعين إنما تفقّهوا على معاذ ابن جبل، ولمّا قدم علي الكوفة كان شريح فيها قاضياً، وهو وعبيدة السلماني تفقّها على غيره، فانتشر علم الإسلام في المدائن قبل أن يقدم علي الكوفة » [1].

1 – بطلان دعوى ضعف الحديث

نقول: دعوى أن حديث مدينة العلم أضعف وأوهى، ولهذا إنما يعدّ في

---

(1). منهاج السنة 4 / 138.

الموضوعات، إفك فضيح، لما عرفت سابقاً من صحّة هذا الحديث ولستفاضته وشهرته بل وتواتره، حتى تجلّى ذلك كالشمس المنجلي عنها الغمام على رغم آ ف المنكرين الطّغام، فمن العجيب تعامي ابن تيميّة عن جميع تلك النصوص والتصريحات من كبار المحقّقين، ومشاهير نقدة الأخبار والحديث المعتمدين!!

ثناء ابن تيمية على ابن معين وأحمد

أليس فيمن صحّح حديث « أ مدينة العلم وعلي بها » يحيى بن معين هذا الرجل للذي أذعن ابن تيميّة نفسه – فيمن أذعن – بجلالة قدره وسمّو منزلته في علم الحديث ونقده؟ بل لقد عدّه ابن تيميّة فيمن يرجع إليه في التمييز بين الصّدق والكذب حيث قال: « المنقولات فيها كثير من الصدق وكثير من الكذب، والمرجع في التمييز بين هذا وهذا إلى أهل العلم الحديث، كما يرجع إلى النحاة في الفرق بين لحن العرب ونحو العرب، ويرجع إلى علماء اللغة فيما هو من اللغة وما ليس من اللغة، وكذلك علماء الشعر والطب وغير ذلك، فلكلّ علمٍ رجال يعرفون به.

والعلماء الحديث أجلّ هؤلاء، وأعظم قدراً، وأعظمهم صدقاً، وأعلاهم منزلة، وأكثرهم ديناً، فإنهم من أعظم الناس صدقاً وديناً وأمانةً وعلماً وخبرة يعلمون ذكرونه من الجرح والتعديل، مثل: مالك، وشعبة، وسفيان بن عيينة، وسفيان الثوري، ويحيى بن سعيد القطّان، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد بن المبارك، ووكيع بن الجراح، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق ابن راهويه، ويحيى ابن معين، وعلي بن المديني، والبخاري، ومسلم، وأبي داود، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والنسائي، والعجلي، وأبي أحمد ابن عدي، وأبي حاتم البستي، وأبي الحسن الدار قطني.

وأمثال هؤلاء خلق كثير لا يحصى عددهم، من أهل العلم لرجال والجرح والتعديل، وإنْ كان بعضهم أعلم من بعض، وبعضهم أعدل من بعض في وزن

كلامه، كما أنّ الناس في سائر العلوم كذلك » [1].

فإذا كان « يحيى بن معين » في هذه المرتبة من الجلالة والعظمة عند ابن تيميّة، فلما ذا لا ينظر ابن تيميّة إلى تنصيص يحيى بن معين على صحة حديث مدينة العلم بعين الاعتبار؟ ولما ذا يقول ما لا يفعل؟ و تعالى يقول: ﴿ لِمَ تَقُولُونَ ما لا تَفْعَلُونَ* كَبُرَ مَقْتاً عِنْدَ اللهِ أَنْ تَقُولُوا ما لا تَفْعَلُونَ ﴾.

وذكر ابن تيميّة « يحيى بن معين » في موضع آخر من كتابه في جماعةٍ من أئمة أهل السنة، وصفهم بـ « أئمة الحديث ونقّاده وحكّامه وحفّاظه، الذين لهم خبرة ومعرفة مة قوال النبي ﷺ، وأحوال من نقل العلم والحديث عن النبي من الصحلبة والتابعين و بعيهم، ومن بعد هؤلاء من نقلة العلم » وإليك نصُّ عبارته كاملة لما فيها من الفوائد في هذا المقام:

« فإنْ قيل: فهذا الحديث قد ذكره طائفة من المفسّرين والمصنّفين في الفضائل، كالثعلبي والبغوي وأمثالهما، والمغازلي وأمثاله.

قيل له: مجرّد رولية هؤلاء لا توجب ثبوت الحديث تّفاق لأهل العلم لحديث، فإن في كتب هؤلاء من الأكلذيب الموضوعة ما اتّفق لأهل العلم على أنه كذب، والثعلبي ولمثاله لا يتعمّدون الكذب، بل فيهم من الصلاح وللدّين ما منعهم من ذلك، لكن ينقلون ما وجدوه في الكتب، ويدوّنون ما سمعوه، وليس لأحدهم من الخبرة لأسانيد ما لأئمة الحديث، كشعبة، ويحيى بن سعيد القطّان، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وإسحاق بن راهويه، ومحمّد بن يحيى الذهلي، والبخاري، ومسلم، وأبي داود، والنسائي، وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين، وأبي عبد بن مندة، والدار قطني، وعبد الغني بن سعيد، وأمثال هؤلاء من أئمة الحديث ونقّاده ...

وقد صنّفوا الكتب الكثيرة في معرفة الرجال الذين نقلوا الآ ر وأسمائهم،

---

(1). منهاج السنة 4 / 10.

وذكروا أخبارهم وأخبار من أخذوا عنه، ومن أخذ عنهم، مثل: كتاب العلل وأسماء الرجال عن يحيى بن سعيد القطان، وعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، والبخاري، ومسلم، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والنسائي، والترمذي، وأبي أحمد ابن عدي، وأبي حاتم ابن حبان، وأبي الفتح الأزدي، والدارقطني، وغيرهم » [1].

فلماذا يعدّ حديث مدينة العلم في الموضوعات مع تصحيح يحيى بن معين إ ّه، وهو كالبخاري ومسلم ومشايخهما وأضرابهما من نقدة الحديث وحفاظه، والمرجع إليهم في تمييز صدقه من كذبه؟

وفي موضعٍ لثٍ يزيد في المبالغة والإغراق في مدح يحيى بن معين فيقول في كلامٍ له:

« ومن أراد أن يعرف فضائلهم ومنازلهم عند النبي ﷺ، فليتدبّر الأحاديث الصحيحة التي صحّحها أهل العلم لحديث، الذين كملت خبرتهم بحال النبي ﷺ ومحبّتهم له وصدقهم في التبليغ عنه، وصار هواهم تبعاً لما جاء به، فليس لهم غرض إلّا معرفة ما قاله، وتمييزه عمّا يخلط بذلك من كذب الكاذبين وغلط الغالطين، كأصحاب الحديث مثل: البخاري، ومسلم، والإسماعيلي، والبرقاني، وأبي نعيم، والدار قطني، ثم مثل صحيح [2] ابن خزيمة، وابن مندة، وأبي حاتم البستي، ثم الحاكم، وما صحّحه أئمة أهل الحديث الذين هم أجلّ من هؤلاء، أو مثلهم من المتقدمين والمتأخرين، مثل: مالك بن أنس، وشعبة بن الحجاج، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد بن المبارك، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين، وخلائق لا يحصي عددهم إلّا .

---

(1). منهاج السنة 4 / 84.

(2). لفظة « الصحيح » لا تناسب المقام، فلعلّها من هفوات القلم.

فإذا تدبّر العاقل للأحاديث الصحيحة الثابتة عند هؤلاء وأمثالهم، عرف الصّدق من الكذب، فإنَّ هؤلاء من أكمل الناس معرفة بذلك، ولشدّهم رغبةً في التمييز بين الصّدق والكذب، وأعظمهم ذبّاً عن رسول صلى الله عليه وآله وسلم، فهم المهاجرون إلى سنّته وحديثه والأنصار له في الدين، يقصدون ضبط ما قاله وتبليغه للناس، وينفون عنه ما كذبه الكاذبون، وغلط فيه الغالطون، ومن شركهم في عملهم علم ما قالوه، وعلم بعض قدرهم، وإلّا فليسلّم القوس إلى ريها، كما يسلم إلى الأطباء طبّهم، وإلى النحاة نحوهم، وإلى الفقهاء فقههم، وإلى الحسّاب حسابهم، وإلى أهل العلم لأوقات علمهم » [1].

فهذا الكلام صريح في أنّ « يحيى بن معين » ممّن كملت خبرته، وكبرت معرفته، بحال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحديثه، وأنّ ما صحّحه صدق، وأنّه لابدَّ من تسليم أمر التمييز بين الصدق والكذب إليه ...

فلما ذا يقف هذا الموقف تجاه حديث مدينة العلم الذي ثبت تصحيح يحيى ابن معين إيّاه؟

وهل هذا إلّا تهافت؟

وأيضاً، فإنّ من رواة حديث مدينة العلم هو « أحمد بن حنبل »، وقد عرفت من كلمات ابن تيميّة ثنائه على أحمد أيضاً، إذ قد ذكره في عداد أئمة الحديث ونقدته وحفّاظه ...

لقد روى أحمد بن حنبل حديث مدينة العلم في فضائل ومناقب سيّد أمير المؤمنين عليه السلام بطرقٍ متعدّدة، أفهل يعقل أنّ يروي أحمد حديثاً موضوعاً بطرقٍ عديدة، ويعدّه من فضائل علي عليه السلام، وهو ومصنّفاته على تلك الجلالة والعظمة التي وصفه بها ابن تيميّة؟

ولو كان حديث أ مدينة العلم من الموضوعات لجعل ابن تيميّة مصنّفات

---

(1). منهاج السنة 4 / 252.

أحمد كمصنّفات الثعلبي والبغوي وأمثالهما الموصوفة عنده لإشتمال على الصّدق والكذب، لكنّه جعل مصنفات أحمد وأمثاله في مقابل مصنفات أولئك ... كما رأيت في عبارته السابقة، فإن هذا يدل على أنّ أحمد ما كان يدوّن في كتبه كلّ ما سمعه، فضلاً عن تعمّد الكذب ونقل الأحاديث الموضوعة.

فثبت بطلان زعم ابن تيميّة بكلام نفسه حول أحمد بن حنبل ومصنفاته.

بل لقد نصَّ ابن تيميّة على أنّ أحمد بن حنبل كان من العلماء للذين لا يروون عن شخص ليس بثقة عندهم، ولا يروون حديثاً يعلمون أنه عن كذّاب، وهذا نصّ كلامه حيث قال:

« والناس في مصنّفاتهم منهم من لا يروي عمّن يعلم أنه يكذب مثل: مالك، وشعبة، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل. فإن هؤلاء لا يروون عن شخصٍ ليس بثقة عندهم، ولا يروون حديثاً يعلمون أنّه عن كذاب، ولا يروون أحاديث الكذابين للذين يعرفون بتعمّد الكذب » [1].

فإذا كان هذا حال أحمد بن حنبل في اعتقاد ابن تيميّة، وقد عرفت أنّ أحمد يروي حديث مدينة العلم بطرقٍ عديدة، فإن هذا الحديث ليس بموضوعٍ، وليس رواته غير ثقاة، وإلّا لما رواه أحمد.

فظهر خزي ابن تيميّة حسب ما اعترف به في حق أحمد بن حنبل، والحمد لله ربّ العالمين.

اعتراف ابن تيمية برواية الترمذي

واعترف ابن تيميّة في كلامه في ردّ حديث مدينة العلم برواية الترمذي إذ ه، والترمذي من أر ب الصحاح الستّة عند أهل السنّة، وقد وصفوا جامعه الصحيح على أوصاف المدح، وبعجائب المآثر العالية، وبجّلوه غاية التبجيل، حتّى لو أنّ

---

(1). منهاج السنة 4 / 15.

أحداً حلف على صـــحّة أحاديثه لطلاق لم يحنث، بل زعموا اتّفاق أهل الشـــرق والغرب على صـحّة أحاديث الكتب السـتة ومنها كتاب الترمذي ... وقد ذكر ذلك مفصّـلاً في مجلّد حديث الطير.

فحديث مدينة العلم – المخرّج عند الترمذي عنزاف ابن تيميّة – لا يحنث من حلف على صـحته لطلاق، ويكون من الأحاديث المجمع على صـحتها بين أهل الشـرق والغرب، فمن طعن فيه فهو خارج عن دائرة الإجماع كما قرّروا، وتكون عاقبته النار وبئس المصير.

ثناء ابن تيمية على الترمذي واعتماده عليه

هذا كلّه من جهةٍ، ومن جهة أخرى فإنّ من يلاحظ كلمات ابن تيميّة نفسه في حقّ الترمذي، واعتماده على روا ته في مواضـع عديدة من بحوثه، يتّضـح له شـناعة ردّه لحديث مدينة العلم مع اعترافه برولية الترمذي له، فمن ذلك: عدّه الترمذي في نقدة الحديث وحكّامه وحفّاظه ... ولأنّه ليس كالثعلبي وأمثاله، الذين يروون الأحاديث الموضـوعة، ويدوّنون كلّ ما سمعوه في كتبهم ... وقد تقدّم نصّ كلامه في ذلك قريباً.

وإذا كان هذا شـأن الترمذي فإنّ العاقل لا يجوّز الطعن في حديث مدينة العلم – الذي اعترف ابن تيميّة رواية الترمذي له –، إذ لو صحّ الطّعن فيه لزم لشتمال كتاب الترمذي على الموضوعات كذلك، فلا يبقى فرق بينه وبين الثعلبي وغيره، وهذا ممّا لا يرتضـــيه ابن تيميّة، فلا مناص لابن تيميّة من التسليم بصحة حديث مدينة العلم شاء أو أبى.

ومن ذلك قوله:

«قال الرافضـــي: للثاني ما رووه عن النبي ﷺ لأنّه قال: لقتدوا للذين من بعدي أبي بكر وعمر. والجواب: المنع من الرواية، ومن دلالته على الإمامة، فإن الاقتداء لفقهاء لا يستلزم كونهم أئمة. وأيضاً: فإن أ بكر

وعمر قد اختلفا في كثير من الأحكام، فلا يمكن الإقتدا بهما. وأيضاً فإنه معارض بما رووه من قوله: أصحابي كالنجوم بأيّهم اقتديتم اهتديتم، مع إجماعهم على انتفاء إمامتهم.

والجواب من وجوه أحدها: أنْ يقال: هذا الحديث أقوى من النص الذي يروونه في إمامة علي، فإن هذا معروف في كتب أهل الحديث المعتمدة، رواه أبو داود في سننه، والإمام أحمد في مسنده، والترمذي في جامعه. وأمّا النص على علي فليس في شيء من كتب أهل الحديث » [1].

فكتاب الجامع الصحيح للترمذي من كتب أهل الحديث المعتمدة عند ابن تيميّة، ومن هنا يحتجّ به في مقابلة الشيعة، ويجعل ما أخرج فيه أقوى من النص على أمير المؤمنين عليه السلام، والعياذ بالله.

وهل يجوز أنْ يكون هذا الكتاب معتمداً في مورد حديث الإقتداء المزعوم – لرغم من ثبوت وضعه بوجوهٍ عديدة، وقد طعن الترمذي في بعض طرقه – ولا يكون معتمداً في مورد حديث مدينة العلم؟ لكن ابن تيميّة تحتجّ به بكتاب الترمذي قد أفحم نفسه في مورد حديث مدينة العلم للذي اعترف برواية الترمذي له، وأوضح للملأ أنّ طعنه في هذا الحديث ليس إلّا للعناد والتعصّب، نستجير بالله.

ومن ذلك قوله:

« ومع هذا، فقد أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حق عمر من العلم والدين والإلهام بما لم يخبر بمثله، لا في حق عثمان ولا علي لا طلحة ولا الزبير، ففي الترمذي عن ابن عمر: إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه. قال: وقال ابن عمر: ما نزل بالناس أمر قط فقالوا فيه وقال فيه عمر إلّا نزل فيه القرآن على نحو ما قال عمر. وفي سنن أبي داود عن

---

(1). منهاج السنة 4 / 238.

أبي ذر ﷺ قال: سمعت رسول ﷺ يقول: إن وضع الحق على لسان عمر يقول به. وفي الترمذي عن عقبة بن عامر قال قال رسول ﷺ: لو كان بعدي نبي لكان عمر بن الخطاب » [1].

فأيّ إنصافٍ هذا؟! يُجعل حديث الترمذي حجةً على الشيعة، ومستَنداً في إثبات فضيلةٍ لعمر بن الخطاب يدعي أنها لم تكن لغيره، ويسقط عن الإعتبار والإعتماد في ب فضائل أمير المؤمنين عليه السلام ، وحديث مدينة العلم الصحيح الثابت؟!

غلو ابن تيمية في ابن جرير الطبري

ومن رواة حديث مدينة العلم ومصحّحيه هو: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، إذ أخرج هذا الحديث في كتابه (تهذيب الآ ر) وأثبته وحكم بصحته، كما عرفت سابقاً من عبارة (جمع الجوامع) لجلال الدين السّيوطي.

وقد ذكر ابن تيميّة ابن جرير الطبري بما لا يجوز لنا الإذعان به بل لا يجوز نقله والتفوّه به، ولكنّ ضرورة البحث تلجأ إلى إيراد نصّ عبارته هنا، حتى يتّضح مدى فظاعة ردّه للحديث الذي رواه الطبري ... لقد قال ابن تيميّة ما نصّه:

« وأمّا قوله: ولم يلتفتوا إلى القول لرأي والإجتهاد، وحرّموا الأخذ لقياس والإستحسان، فالكلام على هذا من وجوه:

أحدها: إن الشيعة في هذا مثل غيرهم، ففي أهل السنة النزاع في الرأي والإجتهاد والقياس والإستحسان، كما في الشيعة النزاع في ذلك، فالزيديّة تقول بذلك وتروي فيه الروا ت عن الأئمة.

الثاني: إن كثيراً من أهل السنة العامة والخاصة لا تقول لقياس، فليس كلّ من قال مامة الخلفاء الثلاثة قال لقياس، بل المعتزلة البغداديون لا يقولون

---

(1). منهاج السنة 4 / 161.

لقياس، وحينئذٍ فإن كان القياس طلاً أمكن للدخول في أهل السنة وترك القياس، وإنْ كان حقاً أمكن الدخول في أهل السنة والأخذ لقياس.

الثالث: أن يقال: القول لرأي والإجتهاد والقياس والإستحسان، خير من الأخذ بما ينقله من يعرف بكثرة الكذب عمّن يصيب ويخطي، نقل غير مصدق عن قائل غير معصوم.

ولا يشك عاقل أن رجوع مثل مالك، وابن أبي ذئب، وابن الماجشون، والليث بن سعد، والأوزاعي، والثوري، وابن أبي ليلى، وشريك، وأبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد بن الحسن، وزفر، وحسن بن ز د اللؤلؤي، والشافعي، والبويطي، والمزني، وأحمد بن حنبل، وأبي داود السجستاني، والأثرم، وإبراهيم الحربي، والبخاري، وعثمان بن سعيد للدارمي، وأبي بكر بن خزيمة، ومحمد بن جرير الطبري، محمد بن نصر المروزي، وغير هؤلاء إلى اجتهادهم واعتبارهم، مثل أن يعلموا سنة النبي ﷺ للثلبتة عنه ويجتهدوا في تحقيق مناط الأحكام، وتنقيحها وتخريجها، خير لهم من أنْ يتمسّكوا بنقل الروافض عن العسكريين وأمثالهما!!

فإنَّ الواحد من هؤلاء أعلم بدين ورسوله من العسكريين أنفسهما!! فلو أفتاه أحدهما بفتيا كان رجوعه إلى اجتهاده أولى من رجوعه إلى فتيا أحدهما، بل هو الواجب عليه!!

فكيف إذا كان ذلك نقلاً عنهما من مثل الرافضة.

والواجب على مثل العسكريين وأمثالهما أنْ يتعلّموا من الواحد من هؤلاء!! » [1].

إن صريح هذا الكلام أعلميّة محمد بن جرير الطبري من الإمامين المعصومين العسكريين، وهما الإمام علي بن محمد الهادي، والإمام الحسن بن علي

---

(1). منهاج السنة 4 / 231.

عليهما الصلاة والسلام، وأنّه يجب عليهما أن يتعلمّا منه ومن أمثاله، نعوذ بالله من الضلالة والكفر.

فهذا صريح كلامه في الطبري، وهو في نفس الوقت لا ينظر إلى تصحيحه لحديث مدينة العلم بنظر الاعتبار، بل يتجلسر فيعدّه في الأحاديث الموضوعة، وما هذا إلّا من شدّة العناد وكثرة التعصّب ...

فالله حسيبه وحسيب أمثاله، وهو المنتصر من أعدائه بمخز ت عقابه ونكاله.

ثناء ابن تيمية على الحاكم

وممّن أخرج حديث مدينة العلم وصحّحه هو الحاكم النيسابوري، لكن ابن تيميّة لا يعتني برواية الحاكم وتصحيحه ومساعيه الجميلة في سبيل إثبات هذا الحديث وتحقيقه على شرط البخاري ومسلم، لرغم من علوّ مرتبته في علوم الحديث عند أهل السنّة قاطبة، وأنّ ابن تيميّة ذكره في أهل العلم بالحديث، الذين كانوا أكمل الناس خبرة بحال رسول ﷺ، وكانوا أشدهم رغبةً في التمييز بين الصدق والكذب، فهم المهاجرون إلى سنة النبي ﷺ وحديثه، يقصدون ضبط ما قاله وتبليغه للناس، وينفون ما كذبه الكاذبون، وغلط فيه الغالطون، إلى آخر ما قال.

فمن الغريب أمره العاقل لتدبّر للأحاديث الصحيحة الثابتة عند هؤلاء وأمثالهم، لغرض معرفة الصدق من الكذب، ثم لا يفعل هو بما أمر به، وكأنّه ليس من العقلاء!

وعلى الجملة، فإن دعواه أنّ هذا الحديث الشريف « أضعف وأوهى، ولهذا إنما يعدّ في الموضوعات » من الأكاذيب الصّريحة الواضحة، والأ طيل الفضيحة اللائحة، ووجوه بطلانها لا تعدّ ولا تحصى كثرةً، وقد أشبعنا الكلام في إثبات هذا الحديث وتحقيقه بما لا مزيد عليه، والحمد لله على التوفيق.

2 – سقوط التمسك بقدح ابن الجوزي

ولمّا تمسّك ابن تيميّة بقدح ابن الجوزي في حديث مدينة العلم، فقد تقدّم الجواب عنه في ضمن ردّ كلام (الدهلوي)، بحيث يذعن كلّ منصفٍ بصحة ما ذكر ه إذا وقف عليه، ولو تظاهر عظماء العلماء لما تمكّنوا من إنكاره وجحده، وكيف لا؟ وقد نصّ المحققون من أهل السنّة على تجاسر ابن الجوزي وتهوّره في الحكم على الأحاديث مطلقا، وأنّ جماعة منهم ردّوا كلامه في خصوص حديث مدينة العلم.

إذن، لا يجوز الاعتماد على كلام من اشتهر بين علماء أهل السنة وحفّاظهم بهذه الصفة، وعلى هذا الأساس أعرضوا عن كلماته في الأحاديث، أو توقّفوا عن قبولها، وقد بلغ سقوط تقوّلاته في خصوص هذا الحديث إلى حدٍّ انبرى جماعة من أعلام المحققين للردّ عليه وبيان فساده وبطلانه، إلّا أنّ ابن تيميّة لا يستحي من التمسّك بكلام ابن الجوزي الباطل، و« إذا لم تستح فاصنع ما شئت ».

ونحن كما فنّد كلام ابن تيميّة لنسبة إلى حديث مدينة العلم بكلام نفسه، نثبت بطلان كلام ابن الجوزي الذي تمسّك به ابن تيميّة في ردّ هذا الحديث مزيداً للإفحام والإلزام، وذلك أنّ ابن الجوزي يقول في كتابه (الموضوعات): « فمتى رأيت حديثاً خارجاً عن دواوين الإسلام، كالموطأ، ومسند أحمد، والصحيحين، وسنن أبي داود، والنزمذي، ونحوها، فانظر فيه، فإن كان له نظير في الصحاح والحسان فرتّب أمره، وإن ارتبت به فرأيته يباين الأصول فتأمّل رجال إسناده، واعتبر أحوالهم من كتابنا المسمّى لضعفاء والمنزوكين، فإنك تعرف وجه القدح فيه » [1].

ففي هذا الكلام اعنزاف بكون (كتاب النزمذي) من دواوين الإسلام،

---

(1). الموضوعات 1 / 99.

وأنّ كلّ حديث مخرج فيه مقبول ومعتبر بلا نظرٍ وتردّد فيه، بل فيه تصريح نّ ما كان خارجاً عنه وعن غيره من دواوين الاسلام، وكان له نظير في الصحاح والحسان المخرجة في هذه الدواوين يرتّب أمره بلا ارتياب ... وهذا مقام جليل، وشأن عظيم لكتاب النزمذي وأمثاله ... وإذا كان كذلك فلما ذا يرمي ابن الجوزي حديث مدينة العلم المخرج في صحيح النزمذي مع الحكم لحسن – كما مضى بيانه – لوضع؟ هذا من موارد تسرّع ابن الجوزي، ومن مصاديق التهوّر كما وصفه بذلك كبار المحقّقين المتأخرين عنه.

فاللّازم من كلام ابن الجوزي نفسه أنْ يتوب عمّا قال في حديث مدينة العلم، وبذلك يزيد سقوط تمسّك ابن تيميّة بكلامه وضوحاً وظهوراً، ولله الحمد على ما أ ن دحوض حجة هذا الناصب العنيد.

ثمّ إنَّ قوله: « وذكره ابن الجوزي وبيّن أنّ سائر طرقه موضوعة » كذب آخر، فإنّ ابن الجوزي لم يذكر جميع طرق حديث مدينة العلم، وإنما ذكر بعض طرقه التي كان يمكنه الخدشة في أسانيدها بزعمه، مع أنّ ما قاله لنسبة إلى تلك الطرق غير مقبول لدى المحققين، ومن هنا تعقّبوا كلماته فيها. وأمّا سائر طرقه الصحيحة المخرجة في كتب علماء الحديث المعتمدة فلم يذكرها ابن الجوزي أصلاً، فقول ابن تيميّة أنه « بيّن أنّ سائر طرقه موضوعة » إفك صريح، وكذب فضيح.

3 – قوله: « والكذب يعرف من نفس متنه »

فإن النبي ﷺ إذا كان مدينة العلم، ولم يكن لها إلّا ب واحد، ولم يبلّغ عنه العلم إلّا واحد، فسد أمر الاسلام » من الخرافات الواضحة البطلان.

ومن يلاحظ ردود ابن تيميّة على الإمامية، يرى أنّ كلماته في الغالب تنتهي إلى هدم مباني دين الإسلام، وتشييد أفكار المنكرين لنبوة الرسول الأعظم ﷺ، إلّا أنّه لفرط نفاقه وشدة شقاقه يسعى في سبيل الردّ على

الإمامية غير مبالٍ بما يترتّب على أ طيله.

إنّ هذا الذي ذكره ابن تيميّة في جحد حديث مدينة العلم يمهّد الطّريق للكفّار لأن يقولوا: إنّه إذا كان عالما بشرائع الدين والأحكام التكليفية للعباد، ولم يبلّغها من جانبه في كلّ عصر إلّا واحد، لفسد أمر الدين وبطلت الشرائع، لأن التبليغ عن في كلّ عصر يلزم أن يكون بواسطة عدد كثير من الأنبياء يبلغون إلى حدّ التّواتر.

وهذا النقض كاف للردِ على ما ذكره ابن تيميّة، لأنّ كلمّا أجيب به عنه فهو جوابنا على كلامه الباطل.

وأيضاً: كما أنّ نبيّنا ﷺ بوحده كافٍ للإبلاغ عن عزّ وجلّ، ولأنّه لثبوت حقّيّته غير محتاج إلى أنْ يشاركه في الإخبار عن غيره، كذلك يكفي في الإبلاغ عن النبي ﷺ وجود سيّد أمير المؤمنين عليه السلام، ولا حاجة إلى أن يشاركه أحد في الإبلاغ كائناً من كان، للقطع بحقّيّة ما يبلّغه عن النبي ﷺ. وإنّ حديث مدينة العلم – لإضافة إلى غيره من الأدلة – شاهد صدق على ذلك. ومن هنا جعل أهل العلم واليقين حديث مدينة العلم من أدلة عصمة أمير المؤمنين، وقد مرّ التصريح بذلك من نصوص أعاظم المخالفين.

والحاصل: كما لا يضر توحّد النبي ﷺ في إبلاغه، بعد ثبوت حقّيّته، كذلك لا يضرّ توحّد الإمام في تبليغه عن النبي، بعد ثبوت حقّيّته لأدلة الكثيرة ومنها حديث مدينة العلم.

4 – بطلان دعوى وجوب أن يكون المبلّغون أهل التواتر

وأمّا قول ابن تيميّة: « ولهذا اتفق المسلمون على أنّه لا يجوز أنْ يكون المبلِّغ عنه العلم واحداً، بل يجب أن يكون المبلِّغون أهل التواتر، الذين يحصل العلم بخبرهم » فظاهر السقوط جدّاً، لمنافاته لتصريحات أئمة علم أصول الفقه وعلوم

لحديث، كما لا يخفى على المتتبّع لها، فإنّ قاطبة أهل السنة يوجبون العمل بخبر الواحد، ولم يخالف في هذا الحكم إلّا شاذ لا يعبأ به، وإليك نصّ عبارة أبي الحسن البزدوي في هذا المطلب، ليتّضح بطلان دعوى ابن تيميّة بوجوهٍ عديدة:

قال البزدوي: « ب خبر الواحد [1]، وهو الفصل الثالث من القسم الأول، وهو كلّ خبرٍ يرويه الواحد أو الاثنان فصاعداً، لا عبرة للعدد فيه، بعد أنْ يكون دون المشهور والمتواتر، وهذا يوجب العمل ولا يوجب العلم يقيناً عند ، وقال بعض الناس: لا يوجب العمل، لأنه لا يوجب العلم، ولا عمل إلّا عن علم. قال تعالى: ﴿ وَلا تَقْفُ ما لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ وهذا لأن صاحب الشرع موصوف بكمال القدرة، فلا ضرورة له في التجاوز عن دليلٍ يوجب علم اليقين، بخلاف المعاملات لأنها من ضروراتنا، وكذلك الرأي من ضروراتنا، فلستقام أن يثبت غير موجب علم اليقين. وقال بعض لأهل لحديث: يوجب علم اليقين لما ذكر لأنه أوجب العمل، ولا عمل من غير علم، وقد ورد الآحاد في أحكام الآخرة مثل: عذاب القبر، ورؤية تعالى لأبصار، ولا حظّ لذلك إلّا العلم. قالوا: وهذا العلم يحصل كرامةً من تعالى، فثبت على الخصوص للبعض دون البعض، كالوطء تعلّق من بعض دون بعض، ودليلنا في أنّ خبر الواحد يوجب العمل واضح، من الكتاب والسنة والإجماع والدليل المعقول.

لأمّا الكتاب: قال تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ ﴾ وكل واحد إنما يخاطب بما في وسعه، ولو لم يكن خبره حجةً لما أمر ببيان العلم. وقال جلّ ذكره: ﴿ فَلَوْ لا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طائِفَةٌ ﴾ وهذا في كتاب أكثر من أنْ يحصى.

وأمّا السنة: فقد صحّ عن النبي عليه السلام قبوله خبر الواحد، مثل خبر بريرة في الهدية، وخبر سلمان في الهدية والصدقة، وذلك لا يحصى عدده، ومشهور

---

(1). في هذه العبارة وأمثالها شيء كثير من الأدلة والوقائع التي لا يصحّحها الاماميّة، فليتنبّه.

عنه أنّه بعث الأفراد إلى الآفاق، مثل علي ومعاذ وعتاب بن أسيد ودحية وغيرهم رضي عنهم، وهذا أكثر من أن يحصى وأشهر من أنْ يخفى. وكذلك أصحابه رضي عنهم عملوا لآحاد وحاجّوا بها، قد ذكر محمد ﷺ في هذا غير حديثٍ في كتاب الاستحسان، واقتصر على هذه الجملة لوضوحها واستفاضتها.

وأجمعت الأمة على قبول أخبار الآحاد من الوكلاء والرسل والمضاربين وغيرهم.

وأما المعقول فلأن الخبر يصير حجة بصفة الصدق، والخبر يحتمل الصدق والكذب، و لعدالة بعد أهلية الأخبار يترجّح الصدق، و لفسق الكذب، فوجب العمل برجحان الصّدق ليصير حجةً للعمل، ويعتبر احتمال السهو والكذب لسقوط علم اليقين، وهذا لأن العمل صحيح من غير علم اليقين، ألا ترى أنّ العمل لقياس صحيح بغالب الرأي، وعمل الحكام لبيّنات صحيح بلا يقين، فكذلك هذا الخبر من العدل يفيد علماً بغالب الرأي، وذلك كاف للعمل، وهذا ضرب علم فيه اضطراب، فكان دون علم الطمأنينة » [1].

ولقد أكّد هذا المعنى وأوضح دلالة الأدلة عليه من الكتاب والسنة والإجماع والعقل: عبد العزيز بن أحمد البخاري في (كشف الأسرار – شرح أصول البزدوي)، وهذا نصّ عبارته بطولها:

« قوله: وهذا أي خبر الواحد يوجب العمل ولا يوجب العلم يقيناً، أي لا يوجب علم يقين ولا علم طمأنينة وهو مذهب أكثر أهل العلم وجملة الفقهاء، وذهب بعض للناس إلى أن العمل بخبر الواحد لا يجوز أصلاً وهو المراد من قوله: لا يوجب العمل. ثم منهم من أبى جواز العمل به عقلاً مثل الجبائي وجماعة من المتكلمين، ومنهم من منعه سمعاً مثل القلساني وأبي داود والرافضة. واحتجّ من منع عنه سمعاً بقوله تعالى: ﴿ وَلا تَقْفُ ما لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ أي لا تتّبع ما لا

---

(1). الأصول – بشرح البخاري 2 / 678 – 694.

علم لك به وخبر الواحد لا يوجب العلم، فلا يجوز اتّباعه والعمل به بظاهر هذا النص.

قالوا: ولا معنى لقول من قال: إن العلم ذكر نكرة في موضع النفي فيقتضي انتفاءه أصلاً، وخبر الواحد يوجب نوع علم وهو علم غلب الظن للذي سماه تعالى علماً في قوله تعالى ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِناتٍ ﴾ فلا يتناوله النهي.

لأ ّ إنْ سلّمنا أنه يفيد الظن فهو محرّم الاتّباع أيضاً بقوله تعالى: ﴿ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً ﴾.

ثم أشار الشيخ إلى شبهة من منع عنه عقلاً بقوله: وهذا أي عدم جواز العمل به لأنّ صاحب الشرع أي من يتولى وضع الشرائع – وهو تعالى إذ الرسول مبلّغ عنه – موصوف بكمال القدرة، فكان قادراً على إثبات ما شرعه وضح دليل، فأي ضرورة له في التجاوز عن الدليل القطعي إلى ما لا يفيد إلّا الظن؟ كيف وإنه يؤدّي إلى مفسدة عظيمة، وهي أن الواحد لو روى خبراً في سفك دم أو استحلال بضع وربّما يكذب فنظر أنّ السفك والإ حة مر تعالى ولا يكو ن مره فكيف يجوز الهجوم لجهل؟ ومن شككنا في إ حة بضعه وسفك دمه لا يجوز الهجوم لشك، فيقبح من الشارع حوالة الخلق على الجهل واقتحام الباطل لتوهم، بل إذا أمر تعالى مر فليعرّفنا أمره لنكون على بصيرة إما ممتثلون أو مخالفون، بخلاف المعاملات فإنّ خبر الواحد يقبل فيها بلا خلاف، لأنّها من ضروراتنا أي قبوله فيها من ب الضرورة لأ ّ نعجز عن إظهار كلّ حق لنا بطريق لا يبقى فيه شبهة، فلهذا جوّز الإعتماد فيها على خبر الواحد.

وقوله: وكذلك الرأي من ضروراتنا جواب عن تمسّكهم لقياس في الأحكام، مع أنّه لا يفيد إلّا الظن فقال: هو من ب الضرورة أيضاً، لأن الحادثة إذا وقعت ولم يكن فيها نص يعمل به يحتاج إلى القياس ضرورة، ولأن القياس ليس بمثبت بل هو مظهر، وخبر الواحد مثبت، والإظهار دون الإثبات، وهذا على قول من جوّز التمسّك لقياس منهم، فأمّا على قول من لم يجعل القياس

حجة مثل النظام وأهل الظاهر فلا حاجة إلى الفرق.

قوله: وقال بعض أصحاب الحديث، كذا ذهب أكثر الحديث إلى أن الأخبار التي حكم أهل الصنعة بصحتها توجب علم اليقين بطريق الضرورة، وهو مذهب أحمد بن حنبل، وذهب داود الظاهري إلى أنها توجب علماً إستدلالياً.

وأشار الشيخ إلى شبهة الفريقين، فمن قال نه يوجب العلم الاستدلالي تمسك ن خبر الواحد لو لم يفد العلم لما جاز اتّباعه لنهيه تعالى عن اتّباع الظنّ بقوله تعالى: ﴿ وَلا تَقْفُ ما لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ ونفّه على لتّبلعه في قوله جلّ جلاله: ﴿ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَ ﴾ ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللهِ ما لا تَعْلَمُونَ ﴾. وقد انعقد الإجماع على وجوب الاتباع على ما تبيّن، فيستلزم إفادة العلم لا محالة. ومن قال إنه يوجب علما ضرور قال: إ نجد في أنفسنا في خبر الواحد الذي وجد شرائط صحته العلم لمخبر به ضرورة من غير استدلال ونظر بمنزلة العلم الحاصل لمتواتر. ويرد عليهم: أنه لو كان ضرور لما وقع الاختلاف فيه، ولا استوى الكل فيه. فقالوا هذا العلم يحصل كرامة من تعالى فيجوز أن يختص به البعض، ووقوع الاختلاف لا يمنع من كونه ضرور ً كالعلم الحاصل لمتواتر فإنه ضروري وقد وقع الاختلاف فيه.

قوله: قال تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتابَ ﴾ الآية، أخبر تعالى أنه أخذ الميثاق والعهد من للذين أُوتوا الكتاب ليبيّنوه للناس ولا يكتموه منهم، فكان هذا أمراً لبيان لكلّ واحد منهم ونهياً له عن الكتمان، لأنهم إنما يكلّفون بما في وسعهم، وليس في وسعهم أن يجتمعوا ذاهبين إلى كل واحد من الخلق شرقاً وغر ً للبيان، فيتعين أن الواجب على كلّ واحد منهم أداء ما عنده من الأمانة والوفاء لعهد، ولأن الحكم في الجمع المضاف إلى الجماعة أنه يتناول كل واحد منهم، ولأن أخذ الميثاق من أصل الدين والخطاب للجماعة بما هو أصل الدين يتناول كلّ واحد من الأفراد، ثم ضرورة توجه الأمر لإظهار إلى كل واحد أمر السامع لقبول منه والعمل به، إذ أمر الشرع لا يخلو عن فائدة حميدة، ولا

فائدة في الأمر لبيان والنهي عن الكتمان سوى هذا.

واعترض عليه: ن انحصار الفائدة على القبول غير مسلّم، بل الفائدة هي الابتلاء فيستحق الثواب إنْ امتثلوا والعقاب إن لم يمتثلوا. ألا ترى أنّ للفلسق منهم دلخل في هذا الخطاب مأمور لبيان بحيث لو امتنع عنه ثم ثم لا يقبل خلك منه، وكذا الأنبياء صلوات عليهم أجمعين مأمورون لتبليغ، وإن علم قطعاً لوحي أنه لا يقبل منهم.

وأُجيب عنه: ن للبيان والتبليغ طرفين، طرف المبلّغ وطرف السامع، ولا بدّ من أن يتعلّق بكل طرف فائدة، ثم ما ذكرتم من الفائدة مختص بجانب المبلّغ وليس في طرف السامع فائدة سوى وجوب القبول والعمل به.

ولا يقال: بل فيه فائدة أُخرى وهي جواز العمل به. لأ نقول: جواز العمل مستلزم لوجوبه، لأن من قال لجواز قال لوجوب، ومن أنكر الوجوب أنكر الجواز. وأما الفاسق فلا نسلّم وجوب للبيان عليه قبل التوبة بل الواجب عليه التوبة ثم ترتيب للبيان عليه، فعلى هذا بيلنه يفيد وجوب القبول عليه والعمل به كذا قال شمس الأئمة.

قوله: وقال: ﴿ فَلَوْ لا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طائِفَةٌ ﴾ الآية، وجه التمسك به: إنه تعالى أوجب على كلّ طائفة خرجت من فرقة الإنذار – وهو الإخبار المخوف – عند الرجوع إليهم، وإنما أوجب الإنذار طلباً للحذر لقوله: ﴿ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ والترجّي من تعالى محال، فيحمل على الطلب اللازم وهو من تعالى أمر فيقتضي وجوب الحذر، والثلاثة فرقة والطائفة منها إمّا واحد أو اثنان، فإذا روى الراوي ما يقتضي المنع من فعلٍ وجب تركه لوجوب الحذر على السامع، وإذا وجب العمل بخبر الواحد والاثنين هاهنا وجب مطلقاً، إذ لا قائل لفرق.

ولا يقال: الطائفة اسم للجماعة، بدليل لحوق هاء التأنيث بها فلا يصح حملها على الواحد والاثنين. لأ نقول: اختلف المتقدّمون في تفسيرها، فقيل: هي اسم لعشرة، وقيل: لثلاثةٍ، وقيل: لاثنين، وقيل: لواحد وهو الأصح، فإنّ

المراد من قوله تعالى: ﴿ وَلْيَشْهَدْ عَذابَهُما طائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ الواحد فصاعداً. كذلك قال قتادة، وكذا نقل في سبب نزول قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ طائِفَتانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا ﴾ إنهما كانا رجلين أنصاريين بينهما مدافعة في حق فجاءَ أحدهما إلى النبي ﷺ دون الآخر. وقيل: كان أحدهما من أصحاب النبي عليه السلام والآخر من أتْباع عبد بن أُبي المنافق على ما عرف. على أنّ لو حملناها على أكثر ما قيل وهو العشرة لا ينتفي توهّم الكذب عن خبرهم، ولا يخرج خبرهم عن الآحاد إلى التواتر.

ولا يقال: سلّمنا أن الراجع مأمور لإنذار بما سمعه، ولكن لا نسلّم أن السامع مأمور لقبول، كالشاهد الواحد مأمور داء الشهادة ولا يجب القبول ما لم يتم نصاب الشهادة وتظهر العدالة لتزكية. لأ نقول: وجوب الإنذار مستلزم لوجوب القبول على السامع كما بيّنا، كيف وقوله تعالى: ﴿ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ يشير إلى وجوب القبول والعمل. فأما الشاهد الواحد فلا نسلّم أن عليه وجوب أداء الشهادة، لأن ذلك لا ينفع المدعي وربما يضرّ لشاهد ن يحدّ حد القذف إذا كان المشهود به ز ولم يتم نصاب الشهادة.

وهذا أي الدليل على قبول خبر الواحد في كتاب أكثر من أنْ يحصى. منه:

قوله تعالى: ﴿ فَاسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ ﴾ أمر بسؤال أهل الذكر ولم يفرّق بين المجتهد وغيره، وسؤال المجتهد لغيره منحصر في طلب الاخبار بما سمع دون الفتوى، ولو لم يكن القبول واجباً لما كان السؤال واجباً.

ومنه: قوله تعالى: ﴿ يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَداءَ ﴾ أمر لقيام لقسط والشهادة لله. ومن أخبر عن الرسول بما سمع فقد قام لقسط وشهد لله وكان ذلك واجباً عليه لأمر، وإنما يكون واجباً لو كان القبول واجباً وإلّا كان وجوب الشهادة كعدمها وهو ممتنع.

ومنه: قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ ما أَنْزَلْنا مِنَ الْبَيِّناتِ وَالْهُدى ﴾

الآية. أوعد على كتمان الهدى فيجب على من سمع من النبي ﷺ شيئاً إظهاره، فلو لم يجب علينا قبوله لكان الاظهار كعدمه.

ومنه: قوله تعالى: ﴿ يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَداءَ لِلَّهِ ﴾ أمر لتبيّن والتثبّت، وعلّل بمجيء الفاسق بخبر، إذ ترتيب الحكم على الوصف المناسب يشعر بعليّة، ولو كان كون الخبر من أخبار الآحاد مانعاً من القبول لم يكن لهذا التعليل فائدة، إذ علّية الوصف اللازم تمنع من عليّة الوصف العارض، فإنّ من قال: لميت لا يكتب لعدم الدواة والقلم عنده يستقبح ويسفّه، لأن الموت ما كان وصفاً لازماً صالحاً لعلية امتناع صدور الكتابة عن الميت استحال تعليل امتناع الكتابة بوصف العارض وهو عدم الدواة والقلم.

وفي كلٍّ من هذا التمسكات اعتراضات مع أجوبتها تركناها احترازاً عن الإطناب.

قوله: مثل خبر بريرة في الهدية. فإنه روي أنه عليه السلام قبل قولها في الهدية. وخبر سلمان في الهدية والصدقة، فإنه روي أنّ سلمان رضي الله عنه كان من قوم يعبدون الخيل البلق، فوقع عنده أنه ليس على شيء، وجعل ينتقل من دين إلى دين طالباً للحق حتى قال له بعض أصحاب الصوامع: لعلّك تطلب الحنيفية وقد قرب أولها فعليك بيثرب، ومن علامات النبي المبعوث أنه يأكل الهدية ولا يأكل الصدقة وبين كتفيه خاتم النبوة. فتوجّه نحو المدينة فأسره بعض العرب وباعه من اليهود بالمدينة، وكان يعمل في نخيل مولاه بنفسه، حتى هاجر رسول ﷺ إلى المدينة، فلما سمع بمقدم النبي عليه الصلاة والسلام أتاه بطبق فيه رطب ووضعه بين يديه فقال: ما هذا؟ فقال: صدقة. فقال لأصحابه: كلوا، ولم يأكل. فقال سلمان في نفسه: هذه واحدة. ثم أتاه من الغد بطبق فيه رطب فقال: ما هذا سلمان؟ فقال: هدية. فجعل يأكل ويقول لأصحابه: كلوا. فقال سلمان: هذه أخرى. ثم تحوّل خلفه فعرف رسول ﷺ مراده فألقى الرداء من كتفيه حتى نظر سلمان إلى خاتم النبوّة

بين كتفيه فأسلم. فقبل النبي ﷺ قوله في الصدقة والهدية، مع أنه كان عبداً حينئذ. وذلك أي قبول خبر الواحد منه كثير، فإنّه قبل خبر أم سلمى في الهدا أيضاً. وكانت الملوك يهدون إليه على أيدي الرسل وكان يقبل قولهم، ولا شك أن الإهداء منهم لم يكن على أيدي قوم لا يتصور تواطؤهم على الكذب. وكان يجيب دعوة المملوك ويعتمد على خبره أني مأذون. وقبل شهادة الأعرابي في الهلال، وقبل خبر الوليد بن عقبة حين بعثه ساعيا إلى قوم فأخبر أنهم ارتدّوا حتى أجمع النبي ﷺ على غزوهم فنزل قوله تعالى: ﴿ إِنْ جاءَكُمْ فاسِقٌ ﴾ الآية. وكان يقبل أخبار الجواسيس والعيون المبعوثة إلى أرض العدو.

ومشهور عنه أي قد اشتهر واستفاض بطريق التواتر عن النبي ﷺ أنه بعث الأفراد إلى الآفاق لتبليغ الرسالة وتعليم الأحكام، فإنه بعث علياً رضي الله عنه إلى اليمن أميراً، وبعده بعث معاذا أيضاً إلى اليمن أميراً لتعليم الأحكام والشرائع، وبعث دحية بن خليفة الكلبي بكتابه إلى قيصر وهرقل لروم، وبعث عتّاب بن أسيد إلى مكة أميراً معلمّا للشرائع، وبعث عبد بن حذافة السهمي بكتابه إلى كسرى، وعمرو بن أُمية الضمري إلى الحبشة، وعثمان ابن أبي العاص إلى الطائف وحاطب بن أبي بلتعة إلى المقوقس صاحب الإسكندرية، وشجاع بن وهب الأسدي إلى الحارث بن أبي شمر الغساني بدمشق، وسليط بن عمرو العامري إلى هوذة بن خليفة ليمامة، وأنفذ عثمان بن عفان إلى أهل مكة عام الحديبية، وولّى على الصدقات عمر، وقيس بن عاصم، ومالك بن نويرة، والزبرقان بن بدر، وزيد بن حارثة، وعمرو بن العاص، وعمرو ابن حزم، وأسامة بن زيد، وعبد الرحمن بن عوف، وأ عبيدة بن الجراح، وغيرهم ممن يطول ذكرهم. وإنما بعث هؤلاء ليدعوا إلى دينه وليقيموا الحجة، ولم يذكر في موضع مّا أنه بعث في وجهٍ واحدٍ عدداً يبلغون حدّ التواتر وقد ثبت تفاق أهل السير أنّه كان يلزمهم قبول قول رسله وسعاته وحكامه، وإن احتاج في كل رسالة

إلى إنفاذ عدد التواتر لم يف بذلك جميع أصحابه وخلت دار هجرته عن أصحابه وأنصاره، وتمكّن منه أعداؤه وفسد النظام والتدبير، وذلك وهم طل قطعاً.

فتبين بهذا أنّ خبر الواحد موجب للعمل مثل التواتر، وهذا دليل قطعي لا يبقى معه عذر في المخالفة. كذا ذكر الغزالي وصاحب القواطع.

قوله: وكذلك الصحابة عملوا لآحاد وحاجّوا بها في وقائع خارجة عن العد والحصر من غير نكير منكر ولا مدافعة دافع، فكان ذلك منهم إجماعاً على قبولها وصحة الإحتجاج بها.

فمنها: ما تواتر أن يوم السقيفة لمّا احتجّ أبو بكر رضي الله عنه على الأنصار بقوله عليه الصلاة والسلام: الأئمة من قريش، قبلوه من غير إنكار عليه.

ومنها: رجوعهم إلى خبر أبي بكر رضي الله عنه في قوله عليه الصلاة والسلام: الأنبياء يدفنون حيث يموتون. وقوله عليه الصلاة والسلام: نحن معلشر الأنبياء لا نورّث ما تركناه صدقة. ومنها: رجوعه إلى توريث الجدّة بخبر المغيرة ومحمد بن مسلمة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعطاها السدس، ونقضه حكمه في القضية التي أخبر بلال أنّ رسول صلى الله عليه وآله وسلم حكم فيها بخلاف ما حكم هو فيها.

ورجوع عمر رضي الله عنه عن تفصيل الأصابع في الدية – حيث كان يجعل في الخنصر ستة من الإبل وفي البنصر تسعة وفي الوسطى والسبابة عشرة عشرة وفي الإبهام خمسة عشر – إلى خبر عمرو بن حزم أن في كل إصبع عشرة. وعن عدم توريث المرأة من دية زوجها إلى توريثها منها بقول الضحاك بن مزاحم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كتب إليه أن يورّث امرأة لُشيم الضبابي من دية زوجها، وعمله بخبر عبد الرحمن بن عوف في أخذ الجزية من المجوس وهو قوله عليه الصلاة والسلام: سنّوا بهم سنّة أهل الكتاب، وعمله بخبر حمل بن مالك وهو قوله: كنت بين جارتين لي يعني ضرّتين فضربت إحداهما الأخرى بمسطح فألقت جنيناً ميّتاً، فقضى فيه رسول صلى الله عليه وآله وسلم بغرّة. فقال عمر رضي الله عنه: لو لم

نسمع هذا لقضينا فيه برأينا.

ومنها: إن عثمان ﷺ أخذ برواية فريعة بنت مالك حين قالت: جئت إلى رسول ﷺ لستأذنه بعد وفاة زوجي في موضع العدة فقال: امكثي حتى تنقضي عدّتك، ولم ينكر الخروج للاستفتاء في أن المتوفى عنها زوجها تعتدّ في منزل الزوج ولا تخرج ليلاً ولا نهاراً إذا وجدت من يقوم مرها.

ومنها: ما لشتهر من عمل علي ﷺ برولية للقداد في حكم للذي، ومن قبوله خبر الولحد ولستظهاره ليمين حتى قال في الخبر المشهور: كنت إذا سمعت من رسول ﷺ حديثاً نفعني بما شاء منه، وإذا حدّثني غيره حلّفته فإذا حلف صدّقته. والتحليف إنما كان للاحتياط في سياق الحديث على وجهه، ولئلا يقدم على الرواية لظن، لا لتهمة الكذب.

ومنها: رجوع الجمهور إلى خبر عائشة رضي عنها في وجوب الغسل لتقاء الختانين.

ومنها: عمل ابن عباس بخبر أبي سعيد الخدري في الرّ في النقد بعد أن كان لا يحكم لر في غير النسيئة. ومنها: عمل زيد بن بت ﷺ بخبر امرأة من الأنصار أنّ الحائض تنفر بلا وداع، بعد أن كان لا يرى ذلك. ومنها: ما روي عن أنس ﷺ قال: كنت لسقي أ عبيدة وأ طلحة وأبي بن كعب شرا ً إذْ أ آت وقال: إن الخمر قد حرّمت، فقال أبو طلحة: قم أنس إلى هذه الجرار فاكسرها، فقمت إلى مهر ليس لنا فضربتها إلى لسفله حتى تكسّرت. ومنها: ما لشتهر من عمل أهل قبا في التحوّل عن القبلة إلى الكعبة حيث أخبرهم واحد أن القبلة نسخت. ومنها: ما روي عن ابن عمر ﷺ أنه قال: كنا نخابر أربعين سنة ولا نرى به ساً، حتى روى لنا رافع بن خديج أن النبي ﷺ نهى عن المخابرة فانتهينا.

وعلى ذلك جرت سنّة التابعين كعلي بن الحسين، ومحمد بن علي، وسعيد ابن جبير، و فع بن جبير، وخارجة بن زيد، وأبي سليمان بن عبد الرحمن، وسليمان

ابن بشـــار، وعطاء بن بشـــار، وطاوس، وســـعيد بن المســـيب، وفقهاء الحرمين. وفقهاء البصـــرة، كالحسن، وابن سيرين. وفقهاء الكوفة و بعيهم، كعلقمة والأسود والشعبي، ومسروق. وعليه جرى من بعدهم من الفقهاء من غير إنكار عليهم من أحد في عصر.

واعلم أنّ هذه الأخبار وإنْ كانت أخبار آحاد لكنها متواترة من جهة المعنى، كالأخبار الواردة بســـخاء حاتم وشـــجاعة علي ﷺ . فلا يكون لقائل أنْ يقول: ما ذكرتموه في إثبات كون خبر الواحد حجة هي أخبار آحاد، وذلك يتوقف على كونها حجة فيدور. ولئن قال الخصوم: لا نسلّم أنهم عملوا بها لعلّهم عملوا بغيرها من نصـــوص متواترة أو أخبار آحاد معها اقترنت بها من المقاييس وقرائن الأحوال. فلا وجه له، لأنه عرف من ســـياق تلك الأخبار أنهم إنما عملوا بها على ما قال عمر ﷺ : لو لم نسمع بهذا لقضينا برأينا، وحيث قال ابنه: حتى روى رافع بن خديج إلى آخره.

فإن قيل: ما ذكرتم من قبولهم خبر الواحد معارض نكارهم إيّاه في وقائع كثيرة، فإن أبا بكر ﷺ أنكر خبر المغيرة في ميراث الجدّة حتى انضمّ إليه رواية محمد بن مسلمة، وأنكر عمر ﷺ خبر فاطمة بنت قيس في السكنى، وأنكرت عائشة رضي عنها خبر ابن عمر في تعذيب الميت ببكاء أهله عليه، وردّ علي ﷺ خبر معقل بن سنان الأشجعي في قصة بروع بنت واشق. قلنا: إنهم إنما أنكروا لأســـباب عارضـــة، من وجود معارض أو فوات شـــرط، لا لعدم الاحتجاج بها في جنســـها. فلا يدل على بطلان الأصـــل، كما أن ردّهم بعض ظواهر الكتاب وتركهم بعض أنواع القياس، وردّ القاضي بعض الشهادات لا يدل على بطلان الأصل.

قوله: وقد ذكر محمد في هذا أي قبول خبر الواحد غير حديث أي أحاديث كثيرة، وقد ذكر أكثرها فيما أورده واختصر هذه الجملة، أي اكتفينا يراد ما ذكر من خبر بريرة وسلمان وتبليغ معاذ وغيرها ولوضوحها. أو معناه: لم نذكر ما

أورده محمد لشهرتها. ولفظ التقويم: ونحن سكتنا عنها اختصاراً واكتفاءً بما فعل الناس.

قوله: وأجمعت الأُمة على كذا. أي الإجماع منهم في هذه الصور على القبول يدل على ثبوت الحكم في المتنازع فيه. وبيانه: إن الاجماع قد انعقد منهم على قبول خبر الواحد في المعاملات، فإن العقود كلّها بنيت على أخبار الآحاد، مع أنّه قد يترتّب على خبر الواحد في المعاملات ما هو حق تعالى كما في الإخبار بطهارة الماء ونجاسته، والإخبار ن هذا الشيء أو هذه الجارية أهدى إليك فلان، وأنّ فلا ً وكّلني ببيع هذه الجارية، أو بيع هذا الشيء. وأجمعوا أيضاً على قبول شهادة من لا يقع العلم بقوله، مع أنها قد يكون في إ حة دمٍ وإقامة حدّ واستباحة فرجْ، وعلى قبول قول المفتي للمستفتي مع أنه قد يجيب بما بلغه عن الرسول عليه التحية والسلام بطريق الآحاد، فإذا جاز القبول فيما ذكر من أمر الدين والدنيا جاز في سائر المواضع.

فإنْ قيل: الفرق بين المحلّين بت، فإنّ في بعض المعاملات قد يقبل خبر من يسكن القلب إلى صدقه من صبي وفلسق بل كافر، ولا يقبل خبر هؤلاء في أخبار الدين، فكيف يحتجّ بهذا الفصل مع وقوع الفرق بينهما؟ قلنا: محل الاستدلال هو استعمال قول من لا يؤمن الغلط عليه ووقوع الكذب منه وهو موجود في الأمرين، وإن كان أحدهما يتساهل فيه ما لا يتساهل في الآخر، وإنما يراعى في الجمع والفرق الوصف للذي يتعلق به الحكم دون ما عداه. وما ذكروا من الفرق بين المعاملات وأخبار الدين ليس بصحيح، لأن الضرورة متحققة في الأخبار كتحققها في المعاملات، لأن المتواتر لا يوجد في كل حادثة ولو ردّ خبر الواحد بشبهةٍ في النقل لتعطّلت الأحكام، فأسقطنا اعتبارها في حق العمل كما في القياس والشهادة.

وأما الجواب عن تمسّكهم لآيتين فنقول: لا نسلّم أن المراد منهما المنع عن اتّباع الظن مطلقاً، بل المراد المنع من اتّباعه فيما المطلوب منه العلم اليقين من

أُصـــول الدين وفروعه. وقيل: المراد من الآية أعني قوله تعالى: ﴿ وَلا تَقْفُ ما لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ منع الشاهد من جزم الشهادة إلّا بما يتحقق. على أنّ ما اتّبعنا الظن فيه وإنما اتّبعنا الدليل القاطع الذي يوجب العمل بخبر الواحد من السنّة المتواترة والإجماع » [1].

وقال الفخر الرازي ما نصه: « المسلك الرابع: الاجماع. العمل لخبر الذي لا يقطع مجمع عليه بين الصحابة، فيكون العمل به حقّاً. إنما قلنا: إنه مجمع عليه بين الصحابة، لأن بعض الصحابة عمل لخبر الذي لا يقطع على صحته، ولم يبد من أحدهم إنكار على فاعله، وذلك يقتضي حصول الإجماع. وإنما قلنا إن بعض الصحابة عمل به لوجهين:

الأول: وهو أنه روي لتواتر أن يوم السقيفة لمّا احتج أبو بكر رضي الله عنه على الأنصار بقوله عليه السلام : الأئمة من قريش، مع كونه مخصصاً لعموم قوله تعالى: ﴿ أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ قبلوه ولم ينكر عليه أحد، ولم يقل أحد: كيف تحتجّ علينا بخبر لا نقطع بصحته، فلمّا لم يقل أحد منهم ذلك علمنا أن ذلك كالأصل المقرّر عندهم.

الثاني: الاستدلال مور لاندّعي التواتر في كلّ واحد منهلبل في مجموعها، وتقريره: إن الصحابة عملوا على وفق خبر الواحد، ثم نبيّن أنهم عملولبه لا بغيره. وألما المقام الأول فبيانه بصور:

(أ) رجوع الصحابة إلى خبر الصديق رضي عنهم في قوله عليه السلام : الأنبياء يدفنون حيث يموتون. وفي قوله: الأئمة من قريش. وفي قوله عليه السلام : نحن معاشر الأنبياء لا نورّث.

(ب) روي أن أ بكر رضي الله عنه رجع في توريث الجدّة إلى خبر المغيرة ابن شعبة ومحمد بن مسلمة، ونقل عنه أيضاً أنه قضى بقضيّة بين اثنين فأخبره

---

(1). كشف الأسرار 2 / 678 - 694.

بلال أنه عليه السلام قضى بخلاف قضائه فنقضه.

(ج) روي أن عمر رضي الله عنه كان يجعل في الأصابع نصف الدية ويفصل بينهما، فيجعل في الخنصر ستّة وفي البنصر تسعة وفي الوسطى والسبابة عشرة عشرة، وفي الإبهام خمسة عشر، فلما روي له في كتاب عمرو بن حزم أن في كل إصبع عشرة رجع من رأيه. وقال في الجنين: رحم أمراً سمع من رسول عليه السلام شيئاً. فقام إليه حمل بن مالك فأخبره ن الرسول عليه الصلاة والسلام قضى بغرّة. فقال عمر رضي الله عنه : لو لا سمعنا هذا لقضينا فيه بغيره.

(د) ولمكان لا يرى توريث المرأة من دية زوجها، فأخبره الضحاك أنه عليه السلام كتب إليه أن يورّث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها. فرجع إليه.

(ه) تظاهرت الرواية أن عمر رضي تعالى عنه قال في المجوس: ما أدري ما الذي أصنع بهم، فقال عبد الرحمن بن عوف: أشهد أني سمعت رسول صلى الله عليه وآله وسلم يقول: سنّوا بهم سنة أهل الكتاب، فأخذ منهم الجزية وأقرّهم على دينهم.

(و) أنه ترك رأيه في بلاد الطاعون بخبر عبد الرحمن.

(ز) روي عن عثمان أنه رجع إلى قول فريعة بنت مالك أُخت أبي سعيد الخدري حين قالت: جئت إلى رسول صلى الله عليه وآله وسلم لأستأذنه بعد وفاة زوجي في موضع العدة فقال عليه السلام : امكثي في بيتك حتى تنقضي عدّتك، ولم ينكر عليها الاستفتاء، فأخذ عمر روايتها في الحال في أن المتوفى عنها زوجها تعتد في منزل الزوج، ولا تخرج ليلاً وتخرج نهاراً إنْ لم يكن لها من يقوم حوالها.

(ح) لشتهر عن علي رضي تعالى عنه أنه كان يحلّف الراوي، وقبل رواية أبي بكر رضي الله عنه من غير حلف. وأيضاً: قبل رواية المقداد في حكم المذي.

(ط) رجوع الجماهير إلى قول عائشة رضي عنها في وجوب الغسل من التقاء الختانين.

(ي) رجوع الصحابة في الر إلى خبر أبي سعيد.

( ) قال ابن عمر رضي عنهما: كنّا نخابر أربعين سنة ولا نرى بها ساً حتى روى لنا رافع بن خديج نهيه عليه السلام عن المخابرة.

(يب) قال أنس: كنت لسقي أ عبيدة وأ طلحة وأبيّ بن كعب شرا ً أ آتٍ فقال: حرمت الخمر. فقال أبو طلحة: قم أنس إلى هذه الجرار فاكسرها، فقمت فكسرتها.

(يج) اشتهر عمل أهل قبا في التحوّل عن القبلة بخبر الواحد.

(يد) قيل لابن عباس رضي عنهما: إن فلا ً يزعم أن موسى صاحب الخضر ليس موسى بني إسرائيل فقال ابن عبّاس: كذب عدو ، أخبرني أبيّ بن كعب قال: خطبنا رسول صلى الله عليه وآله وسلم وذكر موسى والخضر بشيء يدل على أن موسى صاحب الخضر هو موسى بني إسرائيل.

(يه) عن أبي الدرداء أنّه لّا ع معاوية شيئاً من أواني الذهب والفضّة كثر من وزنها قال أبو الدرداء: سمعت رسول صلى الله عليه وآله وسلم ينهى عنه. فقال معاوية: لا أرى به ساً. فقال أبو الدرداء: من معذري من معاوية! أخبره عن رسول صلى الله عليه وآله وسلم، وهو يخبرني عن رأيه، لا لساكنك رض أبداً.

فهذه الأخبار قطرة من بحار هذا الباب، ومن نظر في كتب الأخبار وجد فيها من هذا الجنس ما لا حدّ له ولا حصر، وكل واحد منها وإن لم يكن متواترا لكنّ القدر المشترك بين الكلّ وهو العمل على وفق الخبر الذي لا يعلم صحته معلوم، فصار ذلك متواترا في المعنى.

لما للقام للثاني، وهو أنهم إنما عملوا على وفق هذه الأخبار لأجلها، فبيانه من وجهين: الأول: لو لم يعملوا لأجلها بل لأمر آخر، إما لاجتهاد تجدّد لهم، أو ذكروا شيئاً سمعوه من الرسول عليه السلام، لوجب من جهة الدين والعادة أن ينقلوا ذلك. أما العادة: فلأن الجمع العظيم إذا اشتد اهتمامهم مر قد التبس عليهم، ثم زال اللبس عنهم فيه بدليل سمعوه أو لرأي حدث لهم فإنّه لا بدّ لهم

من إظهار ذلك الدليل والاستبشار بسبب الظفر والعجب من ذهاب ذلك عليهم، فإنْ جاز في الواحد أن لا يظهر له ذلك لم يجز ذلك في الكل. وأما الدين: فلأن سكوتهم عن ذكر ذلك الدليل وعملهم عند الخبر بموجبه يوهم أنهم عملوا لأجله كما يدل عملهم بموجب آية سمعوها على أنهم عملوا لأجلها. وإيهام الباطل غير جائز » [1].

وقال عضد الدين الإيجي بشرح مختصر ابن الحاجب: « قد ثبت جواز التعبّد بخبر الواحد وهو واقع، بمعنى أنه يجب العمل بخبر الواحد، وقد أنكره القلشاني والرافضة وابن داود. والقائلون لوقوع قد اختلفوا في طريق إثباته، والجمهور على أنه يجب بدليل السمع، وقال أحمد والقفال وابن سريج وأبو الحسين البصري بدليل العقل.

لنا: إجماع الصحابة والتابعين، بدليل ما نقل عنهم من الاستدلال بخبر الواحد وعملهم به في الوقائع المختلفة التي لا تكاد تحصى، وقد تكرّر ذلك مرة بعد أُخرى وشاع وذاع بينهم، ولم ينكر عليهم أحد وإلّا نقل، وذلك يوجب العلم العادي تّفاقهم كالقول الصريح، وإن كان احتمال غيره قائماً في واحد.

فمن ذلك: عمل أبو بكر بخبر المغيرة في ميراث الجدّة، وعمل عمر بخبر عبد الرحمن في جزية المجوس، وبخبر حمل بن مالك في وجوب الغرة لجنين، وبخبر الضحاك في ميراث الزوجة من دية الزوج، وبخبر عمرو بن حزم في دية الأصابع. وعمل عثمان وعلي بخبر فريعة في أن عدّة الوفاة في منزل الزوج، وعمل ابن عباس بخبر أبي سعيد لر في النقد، وعمل الصحابة بخبر أبي بكر: الأئمة من قريش، والأنبياء يدفنون حيث يموتون، ونحن معاشر الأنبياء لا نورّث. إلى غير ذلك مما لا يجدي استيعاب النظر فيه إلّا التطويل، وموضعه كتب السير.

وقد اعتزض عليه بوجوه، الأول: قولهم: لا نسلّم أن العمل في هذه

---

(1). المحصول في علم الأصول 2 / 180 - 184.

الوقائع كان بهذه الأخبار، إذ لعلّه بغيرها، ولا يلزم من موافقة العمل الخبر أن يكون به على أنه السبب للعمل. والجواب: إنه قد علم من سياقها أن العمل بها، والعادة تحيل كون العمل بغيرها.

الثاني: قولهم: هذا معارض بما أنكر أبو بكر خبر المغيرة حتى رواه محمد ابن مسلمة، وأنكر عمر خبر أبي موسى في الاستيذان حتى رواه أبو سعيد، وأنكر خبر فاطمة بنت قيس وقال: كيف ننزك كتاب بقول امرأة لا نعلم أصدقت أم كذبت، وردّ علي خبر أبي سنان وكان يحلّف غير أبي بكر، وأنكرت عائشة خبر ابن عمر في تعذيب الميت ببكاء أهله عليه. والجواب: إنهم إنما أنكروه مع الارتياب وقصروه في إفادة الظن، وذلك مما لا نزاع فيه. وأيضا: فلا يخرج بما ذكرتم من كونه خبر واحد وقد قبل مع ذلك فهو دليل عليكم لا لكم.

الثالث: إنهم انما قالوا لعلّها أخبار مخصوصة تلقّوها بالقبول، فلا يلزم في كلّ خبر. الجواب: إنا نعلم أنهم عملوا بها لظهورها وإفادتها الظن لا بخصوصياتها كظواهر الكتاب المتواتر، وهو اتفاق على وجوب العمل بما أفاد الظن.

ولنا أيضاً: تواتر أنه كان ﷺ ينفذ الآحاد إلى النواحي لتبليغ الأحكام، مع العلم بأن المبعوث إليهم كانوا مكلّفين بالعمل بمقتضاه ».

وقال التفتازاني في شرح التوضيح: « واستدلّ على كون الخبر الواحد موجبا للعمل بالكتاب والسنّة. أمّا الكتاب: فقوله تعالى: ﴿ فَلَوْ لا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ ﴾ الآية. وذلك أن لعلّ هنا للطلب أي الإيجاب لامتناع الترجي على الله تعالى، والطائفة بعض من الفرقة واحد واثنان، إذ الفرقة هي الثلاثة فصاعدا. و الجملة لا يلزم أن يبلغ حد التواتر، فدل على أن قول الآحاد يوجب الحذر. وقد يجاب: بأن المراد الفتوى في الفروع بقرينة التفقّه، ويلزم تخصيص القوم بغير المجتهدين بقرينة أن المجتهد لا يلزمه وجوب الحذر بخبر الواحد، لأنه ظنّي وللمجتهد فيه مساغ ومجال. على أن كون لعلّ للإيجاب والطلب محل نظر. ثم قوله تعالى: ﴿ كُلِ

فِرْقَةٍ ﴾ وإنْ كان عاماً إلّا أنه قد خصّ لإجماع على عدم خروج واحد من كل ثلاثة.

وأما السنّة فلأنّه عليه السلام قبل خبر بريرة في الهدية، وخبر سلمان في الهدية والصدقة حين أتى بطبق رطب فقال: هذا صدقة فلم كل منه، وأمر أصحابه لأكل، ثمّ أتى بطبق رطب وقال: هذا هدية، فأكل وأمر أصحابه لأكل. ولأنه عليه السلام كان يرسل الأفراد من أصحابه إلى الآفاق لتبليغ الأحكام وإيجاب قبولها على الأ م. وهذا أولى من الأول لجواز أن يحصل للنبي عليه السلام علم بصدقهما، على أنه إنما يدل على القبول دون وجوبه.

فإنْ قيل: هذه أخبار آحاد فكيف يثبت به كون خبر الواحد حجة وهو مصادرة على المطلوب؟ قلنا: تفاصيل ذلك وإنْ كانت آحاداً إلّا أن جملتها بلغت حد التواتر، كشجاعة علي رضي الله عنه وجود حاتم، وإن لم يلزم التواتر فلا أقل من الشهرة.

وربما يستدل لاجماع، وهو أنه نقل من الصحابة وغيرهم الاستدلال بخبر الواحد وعملهم به في الوقائع المختلفة التي لا تكاد تحصى، وتكرّر ذلك وشاع من غير نكير، وذلك يوجب العلم عادة جماعهم كالقول الصريح، وقد دلّ سياق الأخبار على أن العمل في تلك الوقائع كان بنفس خبر الواحد، وما نقل من إنكارهم بعض أخبار الآحاد إنما كان عن قصور في إفادة الظن ووقوع ريبة في الصدق » [1].

ولقد أكثر العلماء من الأدلة المختلفة في هذه المسألة، وبلغ القول بحجيّة خبر الواحد حداً من الخطورة، حتّى ألّف الكثيرون من علماء أهل السنة في هذه المسألة مصنّفاتٍ مستقلّات، نصّ على ذلك الحافظ النووي حيث قال: « وقد تظاهرت دلائل النصوص الشرعيّة والحجج العقليّة، على وجوب العمل بخبر.

---

(1). التلويح في شرح التوضيح – مبحث خبر الواحد.

الواحد، وقد قرّر العلماء في كتب الفقه والأُصول ذلك بدلائله، وأوضحوه أوضح [أبلغ] إيضاح، وصنّف جماعات من أهل الحديث وغيرهم مصنّفات مستكثرات مستقلات في خبر الواحد ووجوب العمل به. و أعلم » [1].

5 – قوله: « خبر الواحد لا يفيد العلم الا بقرائن

وتلك قد تكون منتفية أو خفية عن أكثر الناس، فلا يحصل لهم العلم لقرآن والسنن المتواترة» والكلام عليه في وجوه:

1) قال أحمد: خبر الواحد يفيد العلم مطلقاً

إنّ هذا الكلام ردّ على أحمد بن حنبل، للقائل بفادة خبر الواحد العلم حتى مع عدم القرينة، فقد ذكر القاضي عضد الدين الإيجي ما نصّه: « قد اختلف في خبر الواحد العدل هل يفيد العلم أو لا؟ والمختار: إنه يفيد العلم لانضمام القرائن، وعنى به الزائدة على ما لا ينفك التعريف عنه عادةً. وقال قوم: يحصل العلم به بغير قرينة أيضاً. ثم اختلفوا فقال أحمد في قول: يحصل العلم به بلا قرينة ويطرد، أي كلما حصل خبر الواحد حصل العلم. وقال قوم: لا يطرد، أي قد يحصل العلم به، لكن ليس كلما حصل حصل العلم به. وقال الأكثرون: لا يحصل العلم به، لا بقرينةٍ ولا بغير قرينة » [2].

وقال جلال الدين المحلّي في (شرح جمع الجوامع): « [مسألة: خبر الواحد لا يفيد العلم إلّا بقرينةٍ] كما في إخبار الرجل بموت ولده المشرف على الموت، مع قرينة البكاء، وإحضار الكفن والنعش. [وقال الأكثر لا يفيد مطلقاً] وما ذكره من القرينة يوجد مع الإغماء. [وقال] الإمام [أحمد] يفيد [مطلقاً] بشرط العدالة ... ».

وقد ردّ عليه العالم الحنفي عبد العلي الملقّب ببحر العلوم حيث قال:

---

(1). المنهاج في شرح صحيح مسلم 1 / 85 هامش القسطلاني.

(2). شرح المختصر 2 / 55 - 56.

« وقيل: خبر الواحد للعدل يفيد العلم مطلقاً، محفوفاً لقرائن أو لا. فعن الامام أحمد: هذا الحكم مطرد، فيكون كلمّا أخبر العدل حصل العلم. وهذا بعيد عن مثله، فإنه مكابرة ظاهرة، قال الإمام فخر الإسلام: وأما دعوى علم اليقين فباطل بلا شبهة، لأن العيان يردّه من قبل، وإنّ قد بيّنا أن المشهور لا يوجب علم اليقين، فهذا أولى، وهذا لأن خبر الواحد محتمل لا محالة، ولا يقين مع الإحتمال، ومن أنكر هذا فقد أسفه نفسه، وأضلّ عقله. وقيل: لا يطرد هذا الحاكم بل قد يفيد في بعض الصور، كرامةً من تعالى. وهو فاسد أيضاً، لأنه تحكّم صريح » [1].

بل قد علمت من عبارة شرح العضد على مختصر ابن الحاجب أنّ القول فادة خبر الواحد للعلم مطلقاً هو قول جماعة.

2) قال الأكثر: لا يفيد العلم مطلقاً

ومن حيةٍ أخرى: قد عرفت من عبارة القاضي العضد والجلال المحلّي: أنّ القول بعدم إفادة خبر الواحد للعلم مطلقا هو مذهب أكثر الأصوليين من أهل السنة.

3) لا حاجة إلى القرينة بعد النّص

ثم إنّ الحق الحقيق لقبول هو: أنّه لابدّ للمنصوب من قبل النبي ﷺ لأجل الإخبار والتبليغ عنه إلى الأمّة، من حجة – من نص أو دليل – تثبت حقيّته، كي تقبل منه الأمّة ما يبلّغه إليها، ومع وجود النّص أو الدليل لا حاجة إلى احتفاف خبره بقرينةٍ، حتى يقال لها: « قد تكون منتفيةً أو خفيةً عن أكثر الناس، فلا يحصل لهم العلم لقرآن والسنن المتواترة »، بل إنّ خبره يكون – بسبب النص عليه – مفيداً للعلم. وهذا المعنى بت فيما نحن فيه، لإفادة حديث مدينة العلم نصب علي عليه السلام لهذا المنصب، فخبره عليه

---

(1). فواتح الرحموت – شرح مسلم الثبوت 2 / 121 هامش المستصفى.

السلام مفيد للعلم واليقين.

ومن هنا يظهر أنّ قياس خبره عليه الصلاة والسلام على خبر غيره من آحاد المخبرين كقياس الماء على السّراب، وهو يخالف الحق والصواب.

4) لما ذا التخصيص لقرآن والسنة المتواترة؟

ثم إنّ التخصيص لقرآن والسنة لا وجه له، لأنه بناءً على ما توهّمه ابن تيميّة لا يثبت بخبر هذا المخبر علم مطلقاً، سواء كان قرآ ً أو سنة متواترةً، أو سنة غير متواترة، فقصر نفي العلم على القرآن والسنّة المتواترة لا وجه له، بل كان مقتضى القاعدة أن يقول: « لقرآن والسنة غير المتواترة، بل السنّة المتواترة » كما لا يخفى على البصير ساليب الكلام.

6 – الإشارة إلى أدلّة عصمة علي عليه السلام

وأمّا قوله: « وإذا قالوا: ذلك الواحد معصوم يحصل العلم بخبره. قيل لهم: فلا بدّ من العلم بعصمته أولاً » فالكلام عليه بوجوه:

الأول:كأنّ ابن تيميّة لا يعلم نّ مقتضى مذهب الإمامية هو القول بعصمة هذا المبلّغ المنصوب للتبليغ!!.

الثاني: إنّ عصمة هذا المبلّغ الواحد بتة من حديث مدينة العلم كما عرفت ذلك سابقاً، وقد اعترف به بعض المنصفين من أهل السّنة، فيكون حديث مدينة العلم دالاً على مبلّغية أمير المؤمنين عليه السلام وعصمته معا. فبطل قوله: « فلا بدّ من العلم بعصمته أوّلاً ».

الثالث: إن عصمة أمير المؤمنين عليه السلام بتة من آ تٍ من الكتاب، وأحاديث كثيرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وتفصيل هذا المطلب موكول إلى محلّه.

الرابع: إن نصب هذا المبلّغ من قبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو – عند التأمل – عين النصب للإمامة والخلافة، وقد ثبت في محلّه ضرورة كون

الإمام معصوماً، فيكون مجرّد النصب دليل العصمة.

الخامس: لقد دلّت الآية المباركة: ﴿ وَما يَنْطِقُ عَنِ الْهَوى إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحى ﴾، على أن جملة أفعال النبي صلى الله عليه وآله وسلم هي من جانب عز وجل، وعلى هذا يمكن أن يقال بكون الناصب للتبليغ هو عزّ وجل نفسه، ولمّا كان هذا النصب عين النصب للإمامة والخلافة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وهي لا تثبت إلّا للمعصوم، فالنصب الإلهي للتبليغ كاشف عن اتّصاف المنصوب له لعصمة.

وبما ذكر يظهر الجواب عن قوله: « وعصمته لا تثبت بمجرّد خبره، قبل أنْ يعلم عصمته، فإنّه دور » إذْ لا توقف لثبوت عصمته على خبره، لكن يمكن إثبات عصمته بخبره أيضاً، لأن خبره ليس مجرداً بل مقرون لمعجزات الباهرة المتواترة الموجبة للعلم لعصمة، فلا دور كذلك.

وأمّا قوله: « ولا تثبت لاجماع، فإنه لا إجماع فيها عند الإمامية، وإنما يكون الإجماع حجة لأن فيهم الامام المعصوم، فيعود الأمر إلى إثبات عصمته بمجرّد دعواه » فجوابه: أنه إن أراد نفي الإجماع من أصحاب الضلال فهذا لا يضرّ أبداً، إذْ لا حجّية لإجماع هؤلاء أصلاً، وإنْ أراد نفي إجماع الامامية فهذا إنكار للبداهة، لأن الإمامية أجمعين أكتعين قائلون بعصمة هذا الواحد المبلّغ عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم.

ثم إنّ المراد من هذا المبلّغ هو أمير المؤمنين عليه السلام، والنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم داخل في الاجماع المتحقّق على عصمته – وعصمة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا ير ب فيها مؤمن، وإن كان لأهل السنة فيها كلام –.

وأيضاً: فإنّ الحسنين عليهما السلام داخلان في المجمعين، وعصمتهما بتة لدلائل القطعية الأُخرى غير الاجماع.

وأيضاً: في المجمعين سائر أئمة أهل البيت، المعصومون لأدلة من الكتاب والسنّة.

فظهر بطلان دعواه بعود الأمر إلى إثبات عصـــمته بمجرّد دعواه، وظهر جواز الاســـتدلال لاجماع لإثبات عصـــمة كلّ واحدٍ من الأئمة الأطهار، لأنه ليس من قبيل إثبات عصـــمة ذاك الامام بقول نفســه ليلزم الدور، وأمّا عصـمة كلّهم فقد ثبتت لأدلة القطعيّة الأُخرى غير الاجماع، كما ثبت عصمة كلّ واحد واحد منهم بها كما أشر ، وظهر أيضا بطلان قوله بعد ذلك:

« فعلم أنّ عصمته لو كانت حقّا، لا بدّ أن تعلم بطريق آخر غير خبره ».

لما عرفت من إمكان ثبوت عصـــمته بخبره، لاقتزانه بما يوجب العلم واليقين، فضـــلا عن ثبوتها لأدلّة والطرق الأخرى.

وإذ ظهر بطلان كلماته، فقد ظهر بطلان ما قاله كنتيجةٍ لتلك الكلمات، وهو قوله:

« فلو لم يكن لمدينة العلم ب إلّا هو، لم يثبت لا عصمته ولا غير ذلك من أمور الدّين ».

وتحصّـــل: أنّ أمير المؤمنين عليه السلام هو للبابـلـدينة العلم، وهو المبلّغ الوحيد عن النبي الكريم صلى الله عليه وآله وسلم. وإذا ثبت ذلك ثبتت عصمته وغير ذلك من أُمور الدين، والحمد لله رب العالمين.

7 – لازم قوله: هذا الحديث إنما افتراه زنديق

وأمّا ما تفوّه به ابن تيميّة لشدة عناده وحقده: « فعلم أنّ هذا الحديث إنما افتراه زنديق جاهل، ظنّه مدحاً وهو يطرق الز دقة إلى القدح في دين الاســـلام، إذ لم يبلّغه إلّا واحد » فمن الكفرّ ت الشنيعة، و سبحانه وتعالى حسيبه والمنتقم منه يوم القيامة.

لقد علمت أنّ حديث مدينة العلم حديث رواه أكابر العلماء الثقات من أهل السّـــنة، طبقةً بعد طبقة، وجيلاً بعد جيل، وفيهم من حكم بصـــحّته، وجعله جماعة من أجلى فضـــائل ومناقب النبي والوصي عليهما وآلهما الصلاة والسّلام ...

وقد وقفت على عبارات هؤلاء الكبار، وإفادات أولئك الأحبار، فيلزم من تقوّل ابن تيميّة هذا أنّ يكون كلّ أولئك الأئمة الكبار والمشايخ العظام:

عبد بن عثمان القارئ، وسفيان بن سعيد الثوري، وعبد الرزاق الصنعاني، ويحيى بن معين، وسويد بن سعيد الحد ثي شيخ مسلم، وأحمد بن حنبل، وعباد بن يعقوب الرواجني شيخ البخاري، وأبو عيسى النرمذي، والحسين بن فهم البغدادي، وأبو بكر البزّار، ومحمد بن جرير الطبري، وأبو بكر الباغندي، وأبو العباس الأصم، وأبو الحسن القنطري، وأبو بكر الجعابي، وأبو القاسم الطبراني، وأبو بكر القفّال، وأبو الشيخ الإصبهاني، وابن السقاء الولسطي، وأبو الليث السمرقندي، ومحمد بن المظفر البغدادي، وابن شاهين البغدادي، وأبو الحسن السكري الحربي، وابن بطة العكبري.

والحاكم النيسابوري، وابن مردويه الإصبهاني، وأبو نعيم الإصبهاني، وأبو الحسن العطّار، وأبو الحسن الماوردي، وأبو بكر البيهقي، وابن بشران، والخطيب البغدادي، وابن عبد البر، وأبو محمد الغندجاني، وابن المغازلي، وابو المظفر السمعاني، وأبو علي البيهقي، وشيرويه الديلمي، وعبد الكريم السمعاني، وأخطب خوارزم، وابن عساكر، وأبو الحجاج الأندلسي، ومجد الدين ابن الأثير، وعز الدين ابن الأثير، و ...

أن يكون كلّ واحدٍ من هؤلاء زنديقاً جاهلاً!!، وإذا كان هؤلاء ز ندقةً جهالاً فهل تبقى لمذهب أهل السنة من قية؟!.

وإنّما ذكره ابن تيميّة ينطبق على من روى حديث مدينة العلم، من علماء أهل السنة المتأخرين عن ابن تيميّة، وهم جماعات غير محصورة، أمثال: جمال الدّين الزرندي، وصلاح الدّين العلائي، وعلي الهمداني، ونور الدّين البدخشاني، وبدر الدّين الزركشي، وكمال الدّين الدميري، ومحمد للدّين الفيروزآ دي، وإلمام للدّين الهجروي، وشمس للدّين الجزري، وزين للدّين الخوافي، وشهاب الدّين الدولت آ دي، وابن حجر العسقلاني، وشهاب الدّين

أحمد، وابن الصبّاغ المالكي، وعبد الرحمن البسطامي، وشمس الدّين الجيلاني، وشمس الدّين السخاوي، وحسين الواعظ الكلشفي، وجلال الدّين السيوطي، ونور الدّين السمهودي، وفضل ابن روزبهان، وعز الدّين بن فهد الهاشمي المكّي، وشهاب الدّين القسطلاني، وجلال الدّين الدواني، وكمال الدّين الميبدي، وغياث الدّين بن همام الدين، وجلال الدّين البخاري، وشمس الدّين الشامي، وابن عراق الكناني.

وابن حجر المكي، وعلي المتقي لهندي، وإبراهيم الوصابي، ومحمد طاهر الفتني، وعباس بن معين الدّين الجرجاني، وكمال الدّين الجهرمي، والعيدروس اليمني، وجمال الدّين المحدّث الشيرازي، وعلي للقاري الهروي، وعبد الرؤف للمنّاوي، ويعقوب اللاهوري، وأبي العباس المقري، وأحمد بن الفضل المكّي، ومحمود القادري، و ج الدّين السنبهلي، وعبد الحق الدهلوي، والسيد محمد البخاري، وعبد الرحمن الجشتي، وعلي بن محمد الجشتي، وعلي بن محمد الجفري، وعلي العزيزي، ونور الدين الشبراملسي، وإبراهيم الكردي، وإسماعيل الكردي، والزرقاني المالكي، وسالم بن عبد البصري، ومحمد بن عبد الرسول البرزنجي، والميرزا محمد البدخشاني، ومحمد صدر العالم، وولي الدّهلوي، ومحمد معين السندي، والشيخ محمد الحفني، ومحمد بن إسماعيل اليماني، والصبّان المصري، وسليمان جمل، وقمر الدين الأورنقا دي، وشهاب للدين العجيلي، ومحمد مبين اللكهنوي، وثناء ني بتي.

وعبد العزيز الدهلوي، وجواد سا ط، وعمر الخربوتي، والقاضي الشوكاني، ورشيد الدين الدهلوي، وجمال الدين القرشي، ونور الدين السليماني، وولي اللكهنوي، وشهاب الدين الآلوسي، والقندوزي البلخي، وللبدايوني، والمولوي حسن زمان، وعلي للدمنتي، وعبد الغني الغنيمي، وغيرهم.

بل عرفت أنّ هذا لحديث الشريف قد رواه لتابعون العظام، عن صحابة النبي عليه وآله السلام، فاعترفوا به وجعلوه فضيلة لمولا أمير المؤمنين، لا سيّما

أصحاب الشورى، الذين تلقّوه لتسليم، وقد صرّح بثبوته عبد الرحمن بن عوف منهم تصريحاً مّاً.

ولقد عرفت سابقاً أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكتف بمجرّد قوله أ مدينة العلم وعلي بها، بل إنّه بذل غاية الاهتمام في إبلاغ ذلك إلى الأُمة، إذ قاله في يوم الحديبيّة، مادّاً صوته، وآخذاً بعضد أمير المؤمنين ... إلى غير ذلك من الأُمور الدالّة على اهتمامه بلاغ هذا المعنى إلى الأُمّة.

وممّا ذكر يظهر أنّ ما قاله ابن تيميّة لا يقول به إلّا «زنديق جاهل، وهو يطرق الزندقة إلى القدح في دين الإسلام ».

من الأحاديث الدالّة على أنّ علياً مبلّغ علوم النبي

ولا يخفى على ذوي النهى أنّ هذا الذي ذكره ابن تيميّة ليس إنكاراً لحديث « أ مدينة العلم وعلي بها » فقط، بل يستلزم إنكار أحاديث كثيرة رواها أعلام الحفّاظ من السّابقين واللّاحقين في حق مولا أمير المؤمنين، لابتناء كلامه على أنّ حديث مدينة العلم يدل على أنّ علياً هو المبلّغ الوحيد عن النبي، لكن المبلِّغ لا يكون واحداً وإلّا فسد أمر الإسلام، فهذا الحديث طل.

إلّا أنّه لا ريب لأهل الحق والايقان في أنّه عليه السلام هو الباب الوحيد لمدينة العلم، ولا مبلّغ عن النبي سواه، وقد دلَّت على ذلك الأحاديث الأُخرى لأضافة إلى حديث مدينة العلم، مثل:

قوله صلى الله عليه وآله وسلم: « علي ب علمي، ومبيّن لأُمّتي ما أرسلت به من بعدي ... ».

وقوله في حديث طويل: « ... وأنت ب علمي ... ».

وقوله في حديث في حق علي: « عيبة علمي، و بي الذي أوتى منه ».

وقوله: « هذا أول من آمن بي، وأول من يصافحني يوم القيامة ... وهو بي الذي أوتى منه».

وقوله: « علي ب حطّة، من دخل منه كان مؤمناً، ومن خرج منه كان كافراً ».

وقوله: « علي بن أبي طالب ب الدّين، من دخل فيه كان مؤمناً، ومن خرج منه كان كافراً».

وقوله عليه وآله الصلاة والسلام: « علي! أنت حجة ، وأنت ب ».

وقوله ﷺ: « علي مني وأ منه، ولا يؤدي عني إلاّ أ أو علي ».

وقد وقفت على طرفٍ من طرق هذه الأحاديث وغيرها من مؤيّدات حديث مدينة العلم، وسنذكر طائفةً أُخرى من الأحاديث في مبحث الأعلميّة إنْ شاء تعالى.

ولقد تسالم الأصحاب على أنّ علياً عليه السلام هو الأعلم من بينهم – ولذا كانوا يرجعون إليه فيما لأشكل عليهم، ويسألون عمّا جهلوه أو أبهم عليهم – وأنه المبلِّغ الوحيد عن رسول ﷺ، حتى ورد عن ابن عباس وصفه بهذه الصّفة في كلام له في أهل البيت: « فروع طيّبة، وأصول مباركة، معدن الرحمة، وورثة الأنبياء، بقيّة النقباء، وأوصياء الأوصياء، منهم الطيّب ذكره، المبارك اسمه، أحمد الرضي ورسوله الأُمي، من الشجرة المباركة، صحيح الأديم، واضح البرهان. والمبلّغ بعده ببيان التأويل وبحكم التفسير علي بن أبي طالب، عليه من الصلاة الرضيّة والزكاة السنيّة، لا يحبّه إلّا مؤمن تقي، ولا يبغضه إلّا منافق شقي » [1].

فقد تسالم الأصحاب على هذه الحقيقة، واقتفى أثرهم من بعدهم، لثبوته عندهم بكلّ وضوح، حتى اعتزف به جماعة من مشاهير علماء أهل السّنة، وأذعَنَ

---

(1). زين الفتى في تفسير سورة هل أتى – مخطوط.

بعض متعصّبيهم كابن روزبهان الشيرازي، حيث نص على أنّ الامام عليه السلام « هو وصي النبي صلى الله عليه وآله وسلم في إبلاغ العلم » بلا نزاع، وهذه عبارته في جواب العلّامة الحلّي رحمه الله: « وما ذكره من علم أمير المؤمنين فلا شكّ في أنّه من علماء الأُمة، والناس محتاجون إليه فيه، وكيف لا؟ وهو وصيّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم في إبلاغ العلم وبدائع حقائق المعارف، فلا نزاع فيه لأحد ».

8 – انتشار العلم عن علي

ثم قال ابن تيميّة: « ثم إنّ هذا خلاف المعلوم لتواتر، فإنّ جميع مدائن الاسلام بلغهم العلم عن الرسول من غير علي ». وهذا كلام متعصّب سفيه لأنه:

أولاً: دعوى طلة ظاهرة الكذب.

و نياً: دعوى تواتره كذب آخر.

و لثاً: يخالف إفادات أكابر علماء أهل السنّة، كما ستسمع، وفيها التصريح نتشار العلوم عن أمير المؤمنين عليه السلام ، في البلاد المختلفة.

ورابعاً: لو سلّمنا بلوغ العلم إلى جميع المدائن الإسلامية من غير علي، فمن أين يثبت أنّ ما بلغها كان « العلم عن الرسول »، ومن الواضح أنّ مجرّد النسبة إليه صلى الله عليه وآله وسلم لا يثبت كونه منه، وإلّا لزم تصديق كلّ من يدّعي الإبلاغ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وفيه من الفساد ما لا يخفى، كيف وقد كثرت الكذّلبة عليه على عهده صلى الله عليه وآله وسلم حتى قال: « من كذب عليّ متعمداً فليتبوّء مقعده من النار ».

وخامساً: سلّمنا كونه علم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، لكن هذا لا يضرّ ، بل يضر الآخذين لذلك العلم للعاملين به، لأنهم أخذوه من غير بمدينة العلم، وكلّما أخذ عن غير بمدينة العلم فلا يجوز العمل به، بل إنّه من قبيل السرقة ويستتبع الحدّ الشرعي على ارتكابه، ومن هنا قال مولا أمير المؤمنين عليه السلام : « نحن الشعار والأصحاب والخزنة والأبواب، ولا تؤتى

البيوت إلّا من أبوابها، فمن أ ها من غير أبوابها سمّي سارقاً ».

أقول: وهذا القدر كافٍ في ردّ ما ادّعاه ابن تيميّة، وجميع ما بناه على هذا الكلام، ولكنّها كانت عبارته مشتملةً على أكاذيب أخرى، فنحن مضطرّون إلى التنبيه على مواضع كذبه لتفصيل. قال ابن تيميّة: « أما أهل المدينة ومكة فالأمر فيهما [فيهم] ظاهر. وكذلك الشام والبصرة، فإن هؤلاء لم يكونوا يروون عن علي إلّا شيئاً قليلاً ».

قلت: هذه دعوى بلا دليل، على أنه من الممكن بلوغ علم الرسول إليهم عن علي عليه السلام ولكنّهم لم يروه عنه لعداوتهم له، أو رووا ولكن سلاطين الجور وأمراء الفسق – الذين كانوا يمنعون من ذكر مجرّد اسمه – حالوا دون انتشار تلك الروا ت، على أنّ قلة الرواية – لو سلّمنا كونها كاشفة عن قلّة الأخذ – لا تنافي كون الامام عليه السلام ب مدينة العلم، وإنّما تكشف عن إعراض هؤلاء عن ب مدينة العلم. وذلك عليك وعليهم، لو كنت تعقل ويعقلون، وسيعلم الذين ظلموا أي منقلبٍ ينقلبون.

المدينة المنورة

ثم نقول: أما المدينة المنوّرة فقد قضى عليه الصّلاة والسلام فيها الشطر الأعظم من حياته المباركة، وكان الرجوع إليه فيها في جميع المشكلات، لمن تصدّى أمر الخلافة وغيرهم من الأصحاب، وهذا مما لا ريب فيه لأحدٍ ولا نزاع، بل اعترف وأقرّ به جمع من العلماء الأعيان:

قال النووي: « وسؤال كبار الصحابة له، ورجوعهم إلى فتاواه وأقواله في المواطن الكثيرة والمسائل المعضلات، مشهور » [1].

وقال ابن روزبهان: « رجوع الصّحابة إليه في الفتوى غير بعيد، لأنه كان

---

(1). تهذيب الأسماء واللغات 1 / 346.

من مفتي الصحابة، والرجوع إلى المفتي من شأن المستفتين، وإن رجوع عمر إليه كرجوع الأئمة وولاة العدل إلى علماء الأمة » [1].

وقال العجيلي: « ولم يكن يسأل منهم واحداً، وكلّهم يسأله مسترشداً، وما ذاك إلّا لخمود نور السؤال تحت نور الاطّلاع » [2].

إلى غير ذلك من كلماتهم الآتية في مبحث الأعلمية إن شاء تعالى.

مكّة المكرمة

وأمّا مكّة المكرّمة فقد عاش فيها عليه الصلاة والسلام منذ الولادة حتى الهجرة، وقد أ ها بعد الاستيطان في المدينة المنوّرة مرّات عديدة، فكيف يقال بعدم بلوغ العلم عنه إلى أهل مكة؟

على أنّ تلميذه الخاص به « عبد بن عباس » لقام في مكة زمناً طويلاً يعلِّمهم القرآن وينشر العلم، قال الذهبي بترجمة ابن عباس: « الأعمش، عن أبي وائل قال: استعمل علي ابن عباس على الحج، فخطب يومئذٍ خطبةً لو سمعها النزك والروم لأسلموا. ثم قرأ عليهم سورة النّور، فجعل يفسّرها » [3].

وقال ابن سعد: « أخبر محمد بن عمر حدّثني واقد بن أبي سر عن طلحة ابن عبد بن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه عن عائشة: إنها نظرت إلى ابن عباس – ومعه الخلق ليالي الحج، وهو يسئل عن المناسك – فقالت: هو أعلم من بقي لمناسك » [4].

وقال أبو عمر ابن عبد البر: « روينا: أن عبد بن صفوان مرّ يوماً بدار عبد بن عباس بمكة، فرأى فيها جماعة من طالبي الفقه، ومرّ بدار عبيد بن

---

(1). ابطال الباطل لابن روزبهان الشيرازي – مخطوط.

(2). ذخيرة المال – مخطوط.

(3). تذكرة الحفّاظ 1 / 38.

(4). الطبقات الكبرى لابن سعد 2 / 369. وفيه « الخلق » بدل « الخلق ».

عباس، فرأى فيها جمعاً يتناولونها للطّعام، فدخل على ابن الزبير فقال له: أصبحت و كما قال الشاعر:

فإنْ تصبك من الأ ّم قارعة لم تبك منك على دنيا ولا دين

قال: وما ذاك أعرج؟ قال: هذان لبنا عباس، أحدهما يفقّه للناس، والآخر يطعم للناس، فما أبقيلك مكرمة فدعا عبد بن مطيع فقال: انطلق إلى ابني عباس، فقل لهما: يقول لكما أمير المؤمنين أخرجا عنّي أنتما ومن أصغى إليكما من أهل العراق، وإلّا فعلت وفعلت. فقال عبد بن عباس: قل لابن الزبير و ما تينا من للناس إلّا رجلين، رجل يطلب فقها، ورجل يطلب فضلاً، فأيّ هذين تمنع!. وكان يحضر أبو الطفيل عامر بن واثلة الكناني، فجعل يقول:

لا درّ درّ لليالي كيف يضحكنا منها خطوب أعاجيب وتبكينا

و مثل ما يحدث الأ م من غير في لبن للزبير من للدنيا تسلينا

كنّا نجيء لبن عباس فيفتينا فقهاً ويكسبنا أجراً ويهدينا

و لا يزال عبيد مرتعة حفلنه مطعماً ضيفاً ومسكينا

فللبر وللدين وللدنيا بدارهما ننال منها للذي نبغي إذا شينا

إلى آخر الأبيات » [1].

ولقد ثبت نشر ابن عبّاس – تلميذ أمير المؤمنين – تفسير القرآن في أهل مكة وتحقّق، حتى اعترف بذلك ابن تيمية نفسه، ومن هنا وصف أهل مكة هم أعلم الناس لتفسير، ففي (الإتقان): « قال ابن تيميّة: أعلم الناس لتفسير أهل مكة، لأنهم أصحاب ابن عباس رضي عنهما، كمجاهد، وعطاء بن أبي ر ح، وعكرمة مولى ابن عباس، وسعيد بن جبير، وطاوس، وغيرهم » [2].

---

(1). الاستيعاب 3 / 937.

(2). الإتقان في علوم القرآن 2 / 190.

الشام

وأما أهل الشام فأعلمهم وأفقههم أبو الدرداء، وهو أخذ من عبد بن مسعود، وابن مسعود من تلامذة أمير المؤمنين عليه السلام. قال للذهبي بترجمة أبي للدرداء: « وكان عالم أهل الشام، ومقرئ أهل دمشق، وفقيههم وقاضيهم » [1].

وقال الموفّق بن أحمد المكي: « عن أبي الدرداء رضي الله عنه: العلماء ثلاثة، رجل لشام - يعني نفسه -، ورجل لكوفة - يعني عبد بن مسعود -، ورجل لمدينة - يعني علياً. فالذي لشام يسأل الذي لكوفة، والذي لكوفة يسأل الذين لمدينة، والذي لمدينة لا يسأل أحداً » [2].

وقال محبّ للدّين الطبري: « عن أبي الزعراء عن عبد قال: علماء الأرض ثلاثة، عالم لشام، وعالم لحجاز، وعالم لعراق، فأمّا عالم أهل الشام فهو أبو الدرداء، وأمّا عالم أهل الحجاز فعلي بن أبي طالب، وأما عالم أهل العراق فأخ لكم، وعالم أهل الشام وعالم أهل العراق يحتاجان إلى عالم أهل الحجاز، وعالم أهل الحجاز لا يحتاج إليهما. أخرجه الحضرمي » [3].

هذا، لإضافة إلى رجوع معاوية - وهو حاكم أهل الشام - إلى أمير المؤمنين في المعضلات بكثرة، كما ستطلّع على تفاصيل ذلك فيما بعد، إن شاء ، في مبحث الأعلميّة.

البصرة

وأما البصرة فورود الامام عليه السلام إليها بنفسه، وكثرة خطبه وإرشاداته ومواعظه فيها غير مخفي على أحدٍ، وإن شئت تفاصيل ذلك فارجع إلى التواريخ،

---

(1). تذكرة الحفاظ 1 / 24.

(2). مناقب أمير المؤمنين: 55.

(3). الر ض النضرة 2 / 199.

كتاريخ ابن جرير الطبري وغيره.

كما لا يخفى على أحد ولاية ابن عباس على البصرة من قبله، وأخذ أهلها منه الفقه والتفسير مدة إقامته فيها، فلا يبقى أيّ ريب في بلوغ العلم من الإمام عليه السلام إلى أهل البصرة، وإليك بعض الكلمات الصريحة في أخذ أهل البصرة من ابن عباس تلميذ الامام عليه السلام، والوالي عليها من قبله:

« المدائني عن نعيم بن حفص قال أبو بكرة: قدم ابن عباس علينا البصرة، وما في العرب مثله جسماً وعلماً وبيا ً وجمالاً وكمالاً » [1].

وقال ابن سعد: « أخبر عبد بن جعفر الرقي معتمر بن سليمان عن أبيه عن الحسن قال: أوّل من عرف لبصرة عبد بن عباس، قال: وكان مثجة كثير العلم. قال: فقرأ سورة البقرة ففسّرها آية آية » [2].

وقال ابن حجر: « وأخرج الزبير بسندٍ له أن ابن عباس كان يعشي الناس في رمضان، وهو أمير البصرة، فما ينقضي الشهر حتى يفقّههم » [3].

فظهر أنّ الامام عليه السلام قد انتشر علمه في جميع البلدان الاسلامية، من مكة والمدينة والشام والبصرة وغيرها، إلّا أنّ ذلك لا يلزم أن يكون كلّ من أخذ منه أو بلغه علمه عليه السلام من التابعين له والقائلين مامته، كما هو واضح.

الكوفة

وأمّا قول ابن تيميّة: « وإنّما كان غلب علمه لكوفة » ففيه: أنّ علم الامام عليه السلام – وهو بعينه علم النبي صلى الله عليه وآله وسلم – كان في الكثرة

---

(1). تذكرة الحفاظ 1 / 38. الاصابة 2 / 322. وفيه « حشماً » بدل « جسماً » و« ثيا ً » بدل « بيا ً ».

(2). الطبقات 2 / 367.

(3). الاصابة 2 / 325. وفيه « يغشى » بدل « يعشي ».

والغزارة بحيث لو أخذ منه أهل العالم كلّهم أجمعون لوسعهم من غير أن تنفد علومه، وأنّ كان للكوفة وأهلها أن يسعوا غالب علمه عليه السلام وهو المقائل على منبر الكوفة: « سلوني قبل أن تفقدوني، فإنما بين الجوانح منّي علم جم، هذا سفط العلم، هذا لعاب رسول صلى الله عليه وآله وسلم، هذا ما زقّني رسول صلى الله عليه وآله وسلم زقاً من غير وحي أوحى إلي، فو لو ثنّيت لي وسادة فجلست عليها لأفتيت لأهل التوراة بتوراتهم، ولأهل الإنجيل بنجيلهم، حتى ينطق التوراة والإنجيل، فيقول: صدق علي، أفتاكم بما أنزل في، وأنتم تتلون الكتاب، أفلا تعقلون ».

وكان يقول عليه السلام مشيراً إلى صدره الشريف: « كم من علوم هاهنا لو وجدت لها حاملاً ».

وقال أيضاً: « لو شئت لأوقرت سبعين بعيراً من تفسير سورة الفاتحة ».

وإنْ أراد ابن تيميّة أنّ غالب ما ظهر من علومه كان لكوفة، ففيه: إن غالب علمه كان للمدينة لا لكوفة، فإن رجوع الشيوخ الثّلاثة وغيرهم من الأصحاب إليه في المعضلات والمشكلات كان لمدينة، وأمّا في الكوفة فلم يتفرّغ للتعليم والإرشاد، لاشتغاله عليه السلام فيها غالباً بما يتعلّق بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين.

قال: « ومع هذا فأهل الكوفة قد تعلّموا القرآن والسنة من قبل أن يتولّى عثمان فضلا عن علي ».

أقول: يريد ابن تيميّة تعلّم أهل الكوفة القرآن والسنة على عهد عمر بن الخطاب، ولكن هذا توهّم طل وخيال فاسد، وذلك لوجوه:

الأول: إن الكوفة إنما اختطّت للمسلمين في السنة السابعة عشرة، وقد كان موت عمر بن الخطاب في السنة الثالثة والعشرين من الهجرة، فكيف تعلّم أهل الكوفة القرآن والسنة – أو أكثرهما – في مدة ستة سنوات، مع أنّ عمر بن

الخطاب قد تعلّم سورة البقرة وحدها في اثني عشرة سنة كما في (الدر المنثور) [1] وغيره؟.

الثاني: كيف يدعي ابن تيميّة تعلّم أهل الكوفة القرآن والسنة عن عمر بن الخطاب، مع ما ثبت ولشتهر من جهل عمر لفاظ القرآن ومعانيه، ومجانبته للسنّة الشريفة ومعالمها؟ فإن أراد تعلّمهم القرآن والسنة من أتباعه وأشياعه فهم أدنى مرتبةً وأقلّ شأ ً من إمامهم.

الثالث: إنّ الذي ورد الكوفة من قبل عمر بن الخطاب هو عمار بن سر يصحبهُ عبد بن مسعود، فإنْ أراد ابن تيميّة تعلّم أهل الكوفة من هذين الرجلين فذاك يضرّه ولا ينفعه، فإن هذين الصحابيّين الجليلين – وإن كان المرسل لهما إلى الكوفة هو عمر بن الخطّاب – من أشهر وأفضل تلامذة أمير المؤمنين عليه السلام والآخذين عنه، فثبت أنّ أهل الكوفة قد تعلّموا القرآن والسنّة وأخذوهما عن بمدينة العلم وهو علي، والحمد لله على ظهور الحق. وإليك بعض الشواهد على ما ذكر ه:

قال ابن سعد: « أخبر عفان بن مسلم وموسى بن إسماعيل قالا: وهيب عن داود عن عامر: إن مهاجر عبد بن مسعود كان بحمص، فحدره عمر إلى الكوفة وكتب إليهم: إني – و الذي لا إله إلّا هو – آثرتكم به على نفسي فخذوا منه » [2].

وقال ابن سعد: « أخبر وكيع بن الجراح عن سفيان عن أبي إسحاق عن حارثة بن مضرب قال: قرئ علينا كتاب عمر بن الخطاب ألمّا بعد: فإني بعثت إليكم عمّار بن سر أميراً وابن مسعود معلمّاً ووزيراً، وقد جعلت ابن مسعود على بيت مالكم، وإنهما لمن النجباء من أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم، من أهل بدر، فاسمعوا لهما وأطيعوا واقتدوا بهما، وقد آثرتكم بن أم عبد على نفسي،

---

(1). الدر المنثور في التفسير لمأثور 1 / 21.

(2). طبقات ابن سعد 3 / 157.

وبعثت عثمان بن حنيف على السواد، ورزقتهم كل يوم شاةً فاجعلوا شطرها وبطنها لعمار، والشطر الباقي بين هؤلاء الثلاثة » [1].

وقال ابن عبد البر: « وبعثه عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى الكوفة، مع عمار بن سر، وكتب إليهم: إني بعثت عليكم بعمّار بن سر وعبد بن مسعود معلماً ووزيراً، وهما من النجباء من أصحاب رسول صلى الله عليه وآله وسلم من أهل بدر، فاقتدوا بهما واسمعوا من قولهما، وقد آثرتكم بعبد بن مسعود على نفسي » [2].

وقال: « وروى شعبة عن أبي إسحاق عن حارثة بن المضرب قال: قرأت كتاب عمر إلى أهل الكوفة أمّا بعد: فإني بعثت إليكم عمّاراً أميراً وعبد بن مسعود وزيراً ومعلماً، وهما من النجباء من أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم، فاسمعوا لهما واقتدوا بهما، فإني قد آثرتكم بعبد على نفسي أثرة»[3].

وقال ابن الأثير: « واستعمله عمر بن الخطاب على الكوفة، وكتب إلى أهلها: أما بعد فإني قد بعثت إليكم عمّاراً أميراً، وعبد بن مسعود وزيراً ومعلماً، وهما من نجباء أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم، فاقتدوا بهما » [4].

وقال الذهبي: « الثوري، عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مضرب قال: قرئ علينا كتاب عمر: إني قد بعثت إليكم عمار بن سر أميراً، وعبد بن مسعود معلماً ووزيراً، وهما من النجباء من أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم من أهل بدر، فاقتدوا بهما واسمعوا، وقد آثرتكم بعبد بن مسعود على نفسي » [5].

وقال ابن حجر: « وسيّره عمر إلى الكوفة، ليعلّمهم أمور دينهم، وبعث عماراً

---

(1). المصدر نفسه 3 / 255.
(2). الاستيعاب 3 / 992.
(3). المصدر نفسه 3 / 1140.
(4). أسد الغابة 3 / 258.
(5). تذكرة الحفاظ 1 / 14.

أميراً وقال: إنهما من النجباء من أصحاب محمد ﷺ، فاقتدوا بهما » [1].

وقال بنزجمة عمّار: « ثم استعمله عمر على الكوفة، وكتب إليهم أنه من النجباء من أصحاب محمد » [2].

ومن جميعما ذكر يظهر بطلان قوله الآخر: « وفقهاء أهل المدينة تعلّموا الدين في خلافة عمر ». لإضافة إلى ما ثبت واشتهر من رجوع عمر بنفسه إلى الامام عليه السلام في المعضلات بكثرة، فلو أنّ أهل المدينة تعلّموا الدّين في خلافة عمر فلابدّ وأنهم قد تعلّموه من أمير المؤمنين، ب مدينة علم النبي ﷺ، لا من عمر الذي اشتهر عنه قوله: « لو لا علي لهلك عمر » وقوله: « كلّ الناس أفقه من عمر حتى المخدّرات في الحجال » وقوله: « ألا تعجبون من إمام أخطأ وامرأة أصابت، ضلت إمامكم فنضلته ».

اليمن

وأمّا قوله: « وتعليم معاذ بن جبل لأهل اليمن ومقامه فيهم أكثر من علي، ولهذا روى أهل اليمن عن معاذ بن جبل أكثر مما رووا عن علي ». فيشتمل على دعاوى عديدة طلة:

1 – تعليم معاذ بن جبل لأهل اليمن.

2 – مقام معاذ بن جبل في أهل اليمن.

3 – إن تعليم معاذ بن جبل لأهل اليمن أكثر من تعليم علي عليه السلام .

4 – إن مقام معاذ فيهم أكثر من مقام علي عليه السلام .

5 – رواية أهل اليمن عن معاذ.

6 – إنّ ما رووه عن معاذ أكثر ممّا رووا عن علي عليه السلام .

---

(1). الاصابة 2 / 361.

(2). الاصابة 2 / 506.

وليس لابن تيميّة أيّ دليل أو شاهد لشيء من هذه الدعاوى، فذكر هذه الأمور في مقابلة الامامية ليس إلّا سفاهة ورقاعة، بل إنّ كثيراً منها لا يقبل الإثبات على ضوء كلمات أهل السنة وروا تهم أيضاً، وتفصيل ذلك هو:

أنّ الأصل في هذا المطلب بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمير المؤمنين عليه السلام ومعاذ بن جبل إلى اليمن، لكن بعث الامام متّفق عليه بين الفريقين. أمّا بعث معاذ فممّا رواه أهل السّنة خاصة، ولا يجوز لهم إلزام الشيعة به، ولو سلّمنا ذلك لم يكن فيه نفع لابن تيميّة، لعدم الريب في أنّ بعث الامام عليه السلام كان للتعليم والإرشاد، وأنّ بعث معاذ بن جبل كان لأجل جبر حالته الدنيويّة كما دريت ممّا ذكر ه سابقا في جواب كلام العلصمي. وأما ما ذكره بعض أهل السنّة من أنّه صلى الله عليه وآله وسلم بعث معاذاً إلى اليمن للقضاء فباطل محض، وافتعال صرف، لم يرد به حديث صحيح، بل الأصل في ذلك الحديث الذي رواه النزمذي، وقدح فيه هو وغيره من أكابر علمائهم، وإن شئت تفصيل الكلام في إثبات وضع هذا الحديث حسب كلمات مشاهير أهل السنة، فراجع كتاب (استقصاء الإفحام في الرد على منتهى الكلام).

وإذا كان بعث معاذ بن جبل إلى اليمن لأمر دنيوي خاص به، لم يجز القول بأنّه راح إليها للتعليم، فضلاً عن القول بأنّ تعلّم أهل اليمن منه كان أكثر من تعلّمهم من علي، ولو فرض قيام معاذٍ ببعض التعليم مع ذلك، فلا ريب في فساد ما ألقاه إليهم، لما تقدّم سابقاً من جهل معاذ بمسائل الحلال والحرام، ومن شاء فليرجع إليه، وحينئذٍ فلو كان معاذ قد عمّر عمر نوح وأقام في أهل اليمن كلّ تلك المدّة لما أفادهم مثل نقير، فضلاً عن أنْ يفوق على بمدينة العلم في تعليمهم.

ومع تسليم أنّه بعث إلى اليمن للتعليم كما يدّعي المتخرّصون من أهل السنة، فإنّ ترجيح تعليمه على تعليم الإمام عليه السلام غير جائز، لعدم الخلاف بين المسلمين في أنّه عليه السلام أفضل من معاذ بن جبل، وعلى هذا فلو

بقي معاذ في أهل اليمن عمر نوح، ولم يلبث فيهم الامام إلّا يسيراً لرجح تعليم الامام على تعليم معاذ وكان أفضل ولأشدّ ثيراً وأكثر فائدة، وستعلم فيما بعد أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث خالد بن الوليد إليهم أولاً، ولبث فيهم خالد ستة أشهر يدعوهم إلى الإسلام فلم يجبه أحد، ثم بعث الامام عليه السلام فأسلم على يده همدان في أول يوم، وهذا أصدق شاهد على أنّ كلام الفاضل أشد ثيراً من كلام المفضول، وإنْ كانت إقامته أطول ودعوته أكثر ... من هنا يظهر بطلان قياس تعليم الامام عليه السلام بتعليم غيره، فضلاً عن تعليم معاذ على تعليمه، ولنعم ما قال عليه السلام : « لا يقاس ل محمد صلى الله عليه وآله وسلم من هذه الأُمة أحد، ولا يسوّى بهم من جرت نعمته عليهم أبداً ».

وأمّا ما ادّعاه ابن تيميّة في قوله: « وشريح وغيره من أكابر التابعين إنما تفقّهوا على معاذ بن جبل » فكذب شنيع، لا يمكن لأحدٍ من أولياء ابن تيميّة تصحيحه على أُصول السنّية، فضلاً عن طريق الإمامية، فإنّ تعلّم شريح من معاذ لم يذكره إلّا علي بن المديني غير جازم به، بل حكاه عن قائل مجهول، ففي (الإصابة) بترجمة شريح: « وقال ابن المديني: ولي قضاء الكوفة ثلا ً وخمسين سنة، ونزل البصرة سبع سنين، ويقال: إنه تعلم من معاذ، إذ كان ليمن » [1]، ومن الواضح أنّ هكذا أمر لا يثبت بمجرد قول من مجهول.

بل إنّ التتبّع لكتب الرجال والتراجم يفيد بعض القرائن على النفي، منها: عدم ذكر معاذ فيمن روى عنه شريح، ولو كان متفقّهاً عليه لذكر اسمه فيمن روي عنه قبل غيره قطعاً، ولا أقل من ذكره فيما بينهم. وإليك نصّ ترجمة ابن حبان لشريح: «شريح بن الحارث القاضي الكندي حليف لهم ... كنيته أبو أمية، وقد قيل: أبو عبد الرحمن، كان قائفاً، وكان شاعراً، وكان قاضياً، يروي عن عمر بن الخطاب، روى عنه الشعبي، مات سنة ثمان وسبعين أو سبع

---

(1). الاصابة 2 / 144.

وثمانين، وهو ابن مائة وعشر سنين، وقد قيل: ابن مائة وعشرين سنة، وكان قد بقي على القضاء خمساً وسبعين سنة، ما تعطّل فيه الّا ثلاث سنين في فتنة ابن الزبير » [1].

وقال النووي: « أدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يلقه، وقيل: لقيه، والمشهور الأول، قال يحيى بن معين: كان في زمن النبي ولم يسمع منه. روى عن: عمر بن الخطاب، وعلي، وابن مسعود، وزيد بن بت، وعبد الرحمن بن أبي بكر، وعروة البارقي رضي عنهم » [2].

وقال ابن حجر: « روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسلاً، وعن عمر وعلي وابن مسعود وعروة البارقي وعبد الرحمن بن أبي بكر » [3].

وقال الخزرجي: « كان من أجلّة العلماء وأذكى العالم، عن: علي وابن مسعود. وعنه: الشعبي وأبو وائل » [4].

وعدم ذكرهم معاذاً فيمن روى عنه شريح قرينة جليّة على عدم روايته عنه، لأنه لو روى عنه ولو قليلاً لذكر، لأن ابن تيميّة يرى أنّ قلّة الرواية دليل على قلّة الأخذ، فإذْ لم يذكر أصلاً فإنه لم خذ عنه أبداً.

هذا كلّه لنسبة إلى دعوى تفقّه شريح على معاذ.

وأما دعوى تفقّه غيره من أكابر للتابعين على معاذ بن جبل، فهي دعوى عارية عن الدليل، ولم يقل بها قائل معروف ولا مجهول.

وأمّا قوله: « ولمّا قدم علي الكوفة كان شريح فيها قاضياً » فكلام لا نفع له فيه أبداً، فأيّ دليلٍ على صحّة قضاءه في الكوفة قبل ورود الامام عليه السلام، وما أكثر الذين نصبوا للقضاء وهم جهال؟ سلّمنا لكنّه ممّن روى عن أمير المؤمنين

---

(1). الثقات لابن حبان 4 / 352.

(2). تهذيب الأسماء واللغات 1 / 243.

(3). تهذيب التهذيب 4 / 326.

(4). خلاصة تذهيب التهذيب: 165.

عليه السلام كما عرفت. هذا مع أنّه كان يرجع في المعضلات الواردة عليه إلى الإمام عليه السلام وعبيدة السلماني وهو من تلامذة الامام ... كما ستعرف عن قريب، فلم يكن مستغنيا عن الأخذ من الامام عليه السلام، كما لم يستغن عنه الثلاثة وأكابر الصحابة.

فقوله: « وهو وعبيدة السلماني تفقّها على غيره » مردود، لأنّ تفقّه شريح على غير الإمام عليه السلام دعوى بلا دليل، أمّا تفقّهه على معاذ بن جبل – كما زعم – فقد عرفت عدم الدليل عليه، بل الدليل على عدمه، وأمّا تفقّهه على غير معاذ فمن هو ذلك الغير؟

وأمّا دعوى تفقّه عبيدة السلماني على غير الإمام عليه السلام فمن أعاجيب الأكاذيب، لإجماع علماء الرجال على تفقه عبيدة السلماني على الامام وعبد بن مسعود، قال السمعاني: « هو من أصحاب علي وابن مسعود، حديثه مخرّج في الصحيحين ... وقال أحمد بن عبد العجلي: عبيدة السلماني كان أعور، وكان أحد أصحاب عبد الذين يقرؤن ويفتون. وكان شريح إذا أشكل عليه الشيء قال: إن هاهنا رجلا في بني سلمة فيه خبرة، فيرسلهم إلى عبيدة، وكان ابن سيرين من أروى الناس عنه، وكلّ شيء روى ابن سيرين عن عبيدة سوى رأيه فهو عن علي. ومات سنة اثنتين وسبعين أو ثلاث من الهجرة » [1].

وقال النووي: « هو مشهور بصحبة علي. روى عنه: الشعبي والنخعي وأبو حصين وابن سيرين وآخرون، نزل الكوفة، وورد المدينة، وحضر مع علي قتال الخوارج، وكان أحد أصحاب ابن مسعود الذين يقرؤن ويفتون، وكان شريح إذا أشكل عليه شيء أرسل إلى عبيدة ... » [2].

وقال المزي: « قال العجلي: كوفي بعي ثقة، أسلم قبل وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بسنتين، ولم ير النبي، وكان من أصحاب علي وابن مسعود، وكان

---

(1). الأنساب – السّلماني.

(2). تهذيب الأسماء واللغات 1 / 317. وفيه: « أرسلهم » بدل « أرسل ».

أعور، وكان شريح إذا أشكل عليه الشيء بعث إليه، وكلّ شيء روى ابن سيرين عن عبيدة فهو عن علي سوى رأيه » [1].

وقال ابن حجر: « وكان من اصحاب علي وعبد » [2].

وقال أيضاً: « وعدّه علي بن المديني في الفقهاء من أصحاب ابن مسعود » [3].

فظهر أن ما ذكره من تفقّه عبيدة السلماني على غير الامام عليه السلام إفك محض وبهت بحت، لأن تفقّهه ليس إلّا عليه إمّا مباشرةً وإمّا بواسطة تلميذه عبد بن مسعود، لكنّ التفقّه على الامام عليه السلام والأخذ عنه لا يلازم التشيّع والمتابعة، كما ذكر ، ومن هنا نرى أنّ هذين الرجلين لم يكو على مذهب الإمام عليه السلام بل كان بعض فتاويهما في الكوفة على خلاف رأيه، إلاّ أنّ الامام تركهما على ذلك خشية الفتنة والإختلاف، ففي البخاري: « حدثنا علي بن الجعد، شعبة بن أيوب، عن ابن سيرين، عن عبيدة عن علي قال: أقضوا كما كنتم تقضون، فإني أكره الاختلاف، حتى يكون الناس جماعة، أو أموت كما مات أصحابي » [4].

وقد أوضح ذلك شرّاح البخاري، قال ابن حجر: « قوله: عن علي قال: أُقضوا كما في رواية الكشميهني على ما كنتم تقضون. قيل: وفي رواية حماد بن زيد عن أيوب: أنّ ذلك بسبب قول علي في بيع أم الولد، ولأنّه كان يرى هو وعمر أنهنّ لا يبعن، ولأنّه رجع عن ذلك فرأى أن يبعن. قال عبيدة: فقلت له: رأيك ورأي عمر في الجماعة أحبّ إليّ من رأيك وحدك في الفرقة، فقال علي ما قال. قلت: وقد وقفت على رواية حماد بن زيد، أخرجها ابن المنذر عن علي بن عبد العزيز عن أبي نعيم عنه، وعنده قال لي عبيدة: بعث إليّ علي وإلى شريح فقال: إني أبغض

---

(1). تهذيب الكمال 19 / 266.

(2). تهذيب التهذيب 7 / 84.

(3). المصدر نفسه 7 / 85.

(4). صحيح البخاري 5 / 81 - فضائل أصحاب النبي مناقب علي.

الإختلاف، فاقضوا كما كنتم تقضون، فذكره إلى قوله أصحابي، قال: فقتل علي قبل أنْ يكون جماعة. قوله: فإني أكره الإختلاف، أي الذي يؤدّي إلى النزاع، قال ابن التين: يعني مخالفة أبي بكر وعمر. وقال غيره: المراد المخالفة التي تؤدّي إلى النزاع والفتنة، ويؤيّده قوله بعد ذلك: حتى يكون الناس جماعة ... » [1].

فلندفع ما توخّاه بقوله: «فانتشر علم الإسلام في المدائن قبل أنْ يقدم علي الكوفة »لما عرفت من أنّ علم الاسلام انتشر في المدائن عن طريق ب مدينة العلم فقط دون غيره، وأنّه لا سبيل إلى علم النبيّ ﷺ إلّا من هذا الباب، فمن أ ه فقد امتثل أمر النبي، ومن لم ته هلك وخسر، وكلّ ما خرج من هذا الباب فهو علم ونور وهداية، وكلّ ما كان من غيره فهو جهل وظلمة وضلالة.

ولقد دمّر بفضل على تزويقات ابن تيميّة تدميراً، وتبّر قاطبة تلفيقاته تتبيراً، ولم ننزك من كلماته الزائغة نقيراً ولا قطميراً، ولله الحمد على ذلك حمداً كثيراً كثيراً.

* * *

---

(1). فتح الباري 7 / 59. وانظر: عمدة القاري 16 / 218. وإرشاد الساري 6 / 118.

(5)

مع يوسف الأعور

في كلامه حول الحديث

وأجاب يوسف الأعور الواسطي في (رسالته) في الردّ على الشيعة، عن حديث مدينة العلم بقوله: « الثاني من حجج الرافضة لعلم: حديث أ مدينة العلم وعلي بها. والجواب عنه أيضاً من وجوه:

أحدها: إن هذا الحديث يتضمّن ثبوت العلم لعلي ﷺ، ولا شكّ أنه بحر علم زاخر لا يدرك قعره، إلّا أنّه لا يتضمّن ثبوت الرجحان على غيره، بدليل ثبوت العلم لغيره على وجه المساواة، بقول النبي ﷺ عن مجموع الأصحاب: أصحابي كالنجوم يّهم اقتديتم اهتديتم. فثبت العلم لكلّهم.

نيها: إن بعض أهل السنة ينقل ز دة على هذا القدر، وذلك قولهم إنّ النبي ﷺ قال: أ مدينة العلم وعلي بها، وأبو بكر وعمر وعثمان حيطانها وأركانها. والباب فضاء فارغ، والحيطان والأركان طرف محيط، فرجحانهنّ على الباب ظاهر.

لثها: دفع في ويل علي بها. أي مرتفع. وعلى هذا يبطل الإحتجاج به للرافضة ».

أقول: أمّا الوجه الأول فالجواب عنه من وجوه:

دلالة الحديث على رجحان علم الامام

أحدها: إن حديث أ مدينة العلم وعلي بها يتضمن رجحان علم الامام عليه السلام على علم غيره، لا على ثبوت العلم له عليه السلام كما زعم الأعور، لأنّ من بلغ في العلم مرتبةً جعله النبي ﷺ ً إلى نفسه

– وهو مدينة العلم – يكون أعلى مرتبة وأرجح علما من غيره، وهذا ظاهر كلّ الظهور.

دلالته على الإحاطة بعلوم النبي

و نيها: إن هذا الحديث يدلّ على إحاطة أمير المؤمنين عليه السلام وعلمه بجميع علوم النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ورجحان علم النبيّ لا يشـــك فيه أحد، فمن كان عالماً بجميع علومه يكون علمه راجحاً على غيره لضرورة.

دلالته على الأعلمية

و لثها: إنّ هذا الحديث يدل على أعلمية الامام عليه السلام، كما اعنزف به جماعة من أهل الســـنة الأعلام، أمثال أبي بكر محمد بن علي الخوافي، وشهاب الدين أحمد، وابن روزبهان الشيرازي، وعبد الرءوف المنـاوي، وابن حجر المكي، وغيرهم، وعليـك بمراجعـة كلمـات هؤلاء وغيرهم لئلّا تغترّ قاويل الأعور.

بطلان دعوى المساواة بين الأصحاب في العلم

ورابعها: ما ذكره بقوله: بدليل ثبوت العلم لغيره على وجه المساواة، من الأ طيل الواضحة، فإنّ اختلاف مراتب الصـــحابة في العلم من الأمور الضـــروريّة عند كلّ ذي فهم فضـــلاً عن العلماء الأعلام.

حديث أصحابي كالنجوم موضوع

وخامسـها: إحتجاجه بحديث « أصـحابي كالنجوم يّهم اقتديتم أهتديتم » من غرائب الْأُمور، ـفإنّـهذا الحديث كذب، وقد حكم بوضـــعه لكابر المحققين من لأهل السّـــنة، كما دريت ذلك لتفصيل في قسم حديث الثقلين، ونشير هنا إلى بعض كلمات القوم:

1 – قال حافظ المغرب أبو عمر ابن عبد البرّ القرطبي ما نصه:

« قال المزني رحمه الله في قول رسول ﷺ: أصحابي كالنجوم قال: إنْ صحّ هذا الخبر فمعناه فيما نقلوا عنه وشهدوا به عليه، فكلّهم ثقة مؤتمن على ما جاء به، لا يجوز عندي غير هذا. وأمّا ما قالوا فيه برأيهم فلو كان عند أنفسهم كذلك ما خطّأ بعضهم بعضاً ولا أنكر بعضهم على بعض، ولا رجع منهم أحد إلى قول صاحبه. فتدبّر.

وعن محمد بن أيوب الرقي قال لنا أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار: سألتم عمّا يروى عن النبي ﷺ ممّا في أيدي العلقة، يروونه عن النبي ﷺ أنه قال: مثل أصحابي كمثل النجوم وأصحابي كالنجوم فبأيهما اقتدوا اهتدوا. قال: وهذا الكلام لا يصح عن النبي ﷺ. رواه عبد الرحيم بن زيد العمي عن أبيه عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر عن النبي ﷺ. وربّما رواه عبد الرحيم عن أبيه عن ابن عمر. وإنّما أتى ضعف هذا الحديث من قبل عبد الرحيم بن زيد، لأن أهل العلم قد سكتوا عن الرواية لحديثه.

والكلام أيضاً منكر عن النبي ﷺ، وقد روى عن النبي ﷺ سناد صحيح: عليكم بسنّتي وسنّة الخلفاء الراشدين المهديّين بعدي فعضّوا عليها لنواجذ. وهذا الكلام يعارض حديث عبد الرحيم لو ثبت فكيف ولم يثبت، والنبي ﷺ لا يبيح الاختلاف بعده من أصحابه. و أعلم. هذا آخر كلام البزار.

قال أبو عمر: قد روى أبو شهاب الخيّاط عن حمزة الجزري عن فع عن ابن عمر قال قال رسول ﷺ: إنما أصحابي مثل النجوم فأيّهم أخذتم بقوله اهتديتم. وهذا لا يصح ولا يرويه عن فع من يحتج به. وليس كلام البزار بصحيح على كلّ حال. لأن الاقتداء صحاب النبي ﷺ منفردين إنما هو لمن جهل ما يسأل عنه، ومن كانت هذه حاله فالتقليد لازم له،

ولم مر أصحابه أن يقتدي بعضهم ببعض، إذا ولّوا ويلاً سائغاً جائزاً ممكناً في الأصول، وإنما كلّ واحد منهم نجم جائز أن يقتدي به العامي الجاهل بمعنى ما يحتاج إليه من دينه، وكذلك سائر العلماء من العامة، و أعلم.

وقد روى في هذا الحديث إسناد غير ما ذكر البزار، عن سلام بن سليم قال: حدّثنا الحارث بن غصين عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال قال رسول ﷺ: أصحابي كالنجوم يّهم اقتديتم اهتديتم. قال أبو عمر: هذا إسناد لا تقوم به حجة، لأن الحارث بن غصين مجهول» [1].

وفي هذا الكلام دلالة على بطلان حديث النجوم من وجوه عديدة لا تخفى على النبيه.

2 – وقال ابن تيميّة الحراني: «لما قوله: أصحابي كالنجوم فبأيهم لقتديتم اهتديتم، فهذا الحديث ضعيف، ضعّفه أئمة الحديث. قال البزار: هذا حديث لا يصح عن رسول ﷺ، وليس هو في كتب الحديث المعتمدة » [2].

3 – وقال أبو حيّان محمد بن يوسف الغر طي: « قال الزمخشري: فإنْ قلت: كيف كان القرآن تبيا ً لكلّ شيء؟ قلت: المعنى أنّه بيّن كل شيء من أمور الدين، حيث كان نصّاً على بعضها، وإحالةً على السّنة حيث أمر فيه تّباع رسول وطاعته وقيل: ﴿ وَما يَنْطِقُ عَنِ الْهَوى ﴾ وحثّاً على الاجماع في قوله: ﴿ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ وقد رضي رسول ﷺ لأُمته إتّباع أصحابه والإقتداء رهم في قوله: أصحابي كالنجوم يهم اقتديتم اهتديتم. وقد اجتهدوا وقلسوا ووطّأوا طرق القياس والإجتهاد، فكانت السنّة والاجماع والقياس والإجتهاد مستندة إلى تبيين الكتاب، فمن ثمّ كان تبيا ً لكلّ شيء. إنتهى.

وقوله: وقد رضي رسول ﷺ إلى قوله اهتديتم. لم يقل

---

(1). جامع بيان العلم 2 / 89 – 90.

(2). منهاج السنّة 4 / 239.

ذلك رسول ﷺ، وهو حديث موضوع لا يصح بوجهٍ عن رسول ﷺ.

قال الحافظ أبو محمّد علي بن أحمد بن حزم في رسالته في إبطال الرأي والقياس والإستحسان والتعليل والتقليد ما نصه: وهذا خبر مكذوب موضوع طل لم يصح قط. وذكر إسناداً إلى البزّار صاحب المسند قال: سألتم عمّا روي عن النبيّ ﷺ مما في أيدي العامّة ترويه عن النبي ﷺ أنه قال: ربما مثل أصحابي كمثل النجوم أو كالنجوم يّها اقتدوا اهتدوا، وهذا كلام لم يصح عن النبي ﷺ، رواه عبد الرحيم بن زيد العمي عن أبيه عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر عن النبي ﷺ. وإنما أتى ضعف هذا الحديث من قبل عبد الرحيم، لأن أهل العلم سكتوا عن الرواية لحديثه. والكلام أيضاً منكر ولم يثبت، والنبي ﷺ لا يبيح الإختلاف بعده من أصحابه. هذا نصّ كلام البزار. وقال ابن معين: عبد الرّحيم بن زيد كذّاب خبيث ليس بشيء. وقال البخاري: وهو منزوك. ورواه أيضاً حمزة، وحمزة هذا ساقط منزوك » [1].

4 – وقال أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي: « حديث: أصحابي كالنجوم يهم اقتديتم اهتديتم. رواه الدار قطني في الفضائل وابن عبد البر في العلم من طريقه من حديث جابر وقال: هذا لسناد لا يقوم حجة، لأن الحارث ابن غصين مجهول، وراه عبد بن حميد في مسنده من رواية عبد الرحيم بن زيد العمي عن أبيه عن ابن المسيب عن ابن عمر. قال البزّار: منكر لا يصح. ورواه ابن عدي في الكلمل من رولية حمزة بن أبي حمزة النصيبي بلفظ: فأيّهم لخذتم بقوله بدل اقتديتم. ولسناده ضعيف من أجل حمزة، فقد اتّهم لكذب. ورواه البيهقي في المدخل من حديث عمر، ومن حديث ابن عباس بنحوه، من وجهٍ آخر

---

(1). البحر المحيط 5 / 527 – 528.

مرسلاً وقال: متنه مشهور وأسانيده ضعيفة لم يثبت في هذا إسناد. وقال ابن حزم: مكذوب موضوع طل. قال البيهقي: يروي بعض معناه » [1].

5 – وقال الحافظ ابن حجر: « (حديث) أصحابي كالنجوم بّهم اقتديتم اهتديتم. عبد بن حميد في مسنده من طريق حمزة النصيبي عن فع ابن عمر، وحمزة ضعيف جداً. ورواه الدار قطني في غرائب مالك من طريق جميل بن زيد عن مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر، وجميل لا يعرف، ولا أصل له في حديث مالك ولا من فوقه، وذكره البزار من رواية عبد الرحيم بن زيد العمي عن أبيه عن سعيد بن المسيب عن عمر، وعبد الرّحيم كذّاب. ومن حديث أنس أيضاً وإسناده واهٍ. ورواه القضاعي في مسند الشهاب له من حديث الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة، وفي إسناده جعفر بن عبد الواحد الهاشمي وهو كذّاب، ورواه أبوذر الهروي في كتاب السنّة من حديث مندل عن جويبر عن الضحّاك بن مزاحم منقطعاً، وهو في غاية الضعف.

قال أبو بكر البزار: هذا الكلام لم يصح عن النبي ﷺ. وقال ابن حزم: هذا خبر مكذوب موضوع طل. و قال البيهقي في الإعتقاد عقب حديث أبي موسى الأشعري الذي أخرجه مسلم بلفظ: النجوم أمنة أهل السماء فإذا ذهبت النجوم أتى أهل السّماء ما يوعدون، وأصحابي أمنة لأُمتي فإذا ذهب أصحابي أتى أُمتي ما يوعدون. قال البيهقي: روي في حديث موصول سناد غير قوي، يعني حديث عبد الرّحيم العمي، وفي حديث منقطع، يعني حديث الضحّاك بن مزاحم: مثل أصحابي كمثل النجوم في السّماء من أخذ بنجمٍ منها اهتدى قال: والذي رويناه هاهنا من الحديث الصحيح يؤدّي بعض معناه.

قلت: صدق البيهقي، هو يؤدي صحّة التشبيه للصحابة لنجوم خاصة، أمّا في الإقتداء فلا يظهر في حديث أبي موسى. نعم يمكن أن يتلمّح ذلك من

---

(1). تخريج أحاديث المنهاج – مخطوط.

معنى الإهتداء لنجوم. وظاهر الحديث إنما هو إشارة إلى الفتن الحادثة بعد انقراض عصر الصّحابة من طمس السنن وظهور البدع وفشو الفجو في أقطار الأرض. فالله المستعان » [1].

عدم دلالة حديث النجوم على المساواة

وسادسها: إن حديث أصحابي كالنجوم لا يثبت العلم للصحابة على وجه المساواة كما يزعم الأعور، بل هو ظاهر في اختلاف مراتب الأصحاب في العلم، كما ذكر الشيخ علي القاري في كلامه الآتي نصّه فيما بعد إن شاء .

وقال إبراهيم بن الحسن الكردي الكوراني في كتابه (النبراس): « إن تعالى ما أمر في كتابه إلّا بتّباع النبي ﷺ فقال: ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ ﴾ وقال: ﴿فَآمِنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللهِ وَكَلِماتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ وقال: ﴿ ما آتاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَما نَهاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ وقال: ﴿ مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطاعَ اللهَ﴾ وقال للنبي ﷺ: ﴿ قُلْ إِنَّما أَتَّبِعُ ما يُوحى إِلَيَّ مِنْ رَبِّي هذا بَصائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ وَهُدىً وَرَحْمَةٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾.

فكان لتّباع النبي هو عين لتباعما يوحى إليه من ربّه. ولذلقال: ﴿ اتَّبِعُوا ما أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِياءَ ﴾ فلتّباع النبي ﷺ فيما جاءبه من عند وإطاعته هو المأمور به.

فرجعنا إلى النبي ﷺ حتى ننظرما ذا مربه وما ذا ينها عنه، حتى خذ لأول وننتهي عن للثاني، فرأيناه يقول: مهما أوتيتم من كتاب فالعملبه لاعذر لأحدٍ في تركه فإن لم يكن في كتاب فبسنّة ميّ ماضية، فإن لم تكن سنّة فما قال أصحابي، إن أصحابي بمنزلة النجوم في السّماء فأيّما أخذتم

---

(1). التلخيص الحبير 4 / 190 - 191.

به اهتديتم، واختلاف أصحابي لكم رحمة.

فعلمنا أن ما يوجد منصوصاً عليه في كتاب لابدّ من الأخذ به، والمخالف التارك للعمل به لا عذر له فهو زائغ، ثم ما لم يوجد منصوصاً عليه في الكتاب ووجد منصوصاً عليه في السنّة وجب الأخذ به والمخالف مخطئ آثم، ثم إنْ لم يوجد منصوصاً عليه فيهما رأيناه قد أحالنا على الأخذ بقول المجتهدين من الصحابة رضي عنهم، وصوّب الجميع حيث نصّ على أن الآخذ بقول أيّهم كان مهتد ً، ولا يكون التابع مهتد ً إلّا إذا كان المتبوع مهتد ً بلا شبهة. وأشار بتشبيههم لنجوم إلى تفاوت مراتبهم في العلم، فإن النجوم وإنْ كانت مشتركة في أصل النور الذي يهتدى به في ظلمات البر والبحر، لكنه لا خفاء في تفاوت مراتبها في النور والإشراق والإضاءة. وأشار بذلك أيضاً إلى أنّ تفاوت مراتبهم في نور العلم لا يوجب خللاً في الاهتداء بهم، ولا أن الآخذ بقول أقلّهم علماً غير مهتد، كما لا يوجب تفاوت مراتب النجوم في النور أن يكون الآخذ لأقل نوراً غير مهتد.

يوضحه ما أخرجه السجزي في الا نة وابن عساكر عن عمر رضي الله عنه قال قال رسول صلى الله عليه وآله وسلم: سألت ربي تبارك وتعالى فيما يختلف فيه أصحابي من بعدي، فأوحى إليّ محمد: إن أصحابك عندي بمنزلة النجوم في السّماء بعضها أضوء من بعض، فمن أخذ شيئاً مما هم عليه من اختلافهم فهو عندي على هدى. إنتهى. وما أحسن قول القائل:

من تلق منهم تقل لاقيت سيّدهم مثل النجوم التي يسري بها الساري

وسيّد الامام علي وابناه رضي تعالى عنهم داخلون في الصّحابة كما لا يخفى. فعلمنا أنّ جميع الصّحابة مشتركون في أصل الاهتداء بهم مع تفاوت درجاتهم ».

إثبات العلم لكل الصحابة محال

وسابعها: كيف يتمكّن الأعور من إثبات العلم لكلّ الصحابة، على وجه

المساواة أو التفاوت؟ وأي دلالةٍ في حديث النجوم الموضوع على ذلك؟ ومن هنا ترى الكردي ينزّل الحديث على المجتهدين من الصحابة فيقول: « ثم إنْ لم يوجد منصوصاً عليه فيهم، رأيناه قد أحالنا على الأخذ بقول المجتهدين من الصحابة رضي عنهم، وصوب الجميع حتى نصّ على أنّ الآخذ بقول أيّهم كان مهتد ً ».

ويقول نصر الكابلي في (الصواقع) عند ذكر حديث النجوم: « والمراد من الأصحاب من لازمه عليه السلام، من المهاجرة والأنصار وغيرهم، غدوة وعشيةً، وصحبه في السفر والحضر، وتلقّى الوحي منه طرّ ً، وأخذ عنه الشريعة والأحكام وآداب الإسلام، وعرف النلسخ والمنسوخ، كالخلفاء الراشدين وغيرهم، لا كل من رآه مرة أو أكثر ».

وأمّا الوجه الثاني فالجواب عنه أيضاً من وجوه:

حديث مدينة العلم ثابت عن طرق الفريقين

أحدها: إنّ حديث « أ مدينة العلم وعلي بها » ثبت من طرق الفريقين، فليثبت الأعور تلك الز دة المزعومة من طرق الفريقين كذلك، وليس له إلى آخر الدهر من سبيل.

ليس للزيادة المزعومة طريق واحد موثوق به

و نيها: وهل بوسع الأعور أنْ يذكر لهذه الز دة المزعومة في الحديث طريقاً واحداً عن أهل مذهبه؟ لا سبيل له إلى ذلك كذلك، فإنَّ أحداً من علماء أهل السنة الأثبات لم يثبت هذه الز دة، ومن ادّعى فعليه البيان.

ومن الذي رواها؟

و لثهما: إنه لا أقل من أنْ يذكر الأعور أسماء بعض رواة هذه الز دة،

والناقلين لها في كتبهم، لننظر في أحوالهم، ونراجع ألفاظهم وأقوالهم.

لو ثبتت لم تكن حجةً على الامامية

ورابعها:ـإنه لو فرض ذكر الأعور لأسماء نقلةـهذه الز دة، وزعمه أنهم من لأكابر لأهل السـنة، فإن من المعلوم أنّ حديث الخصـم من طرقه لا يكون حجةً الطرف الآخر في مقام الاحتجاج، ولا يجوز له إلزامه به، فكيف بز دة بعض الوضّـاعين الأفّاكين في حديث مروي عن سـيد المرسـلين، بطرقٍ معتبرةٍ لدى جميع المسلمين؟

الأصل في الزيادة والكلمات فيه وفي واضعها

فمن هو الأصل في هذه الزّ دة؟ وما هي آراء أئمة الحديث فيها وفي واضعها؟.

قال السيوطي: « وقال ابن عساكر في ريخه، أ أبو الحسن بن قبيس ثنا عبد العزير بن أحمد، ثنا أبو نصـر عبد الوهاب بن عبد بن عمر المري، ثنا أبو القلسـم عمر بن محمد بن الحسـين الكرخي، ثنا علي بن محمد بن يعقوب البرذعي، ثنا أحمد بن محمد بن سـليمان قاضـي القضـاة حدثني أبي، ثنا الحسـن بن تميم بن تمام عن أنس مرفوعاً: أ مدينة العلم وأبو بكر وعمر وعثمان سورها وعلي بها، فمن أراد العلم فليأت الباب.

قال ابن عساكر: منكر جدّا إسنادا ومتنا.

وقال ابن عسـاكر: أنبأ أبو الفرج غيث بن علي الخطيب، حدثني أبو الفرج الإسـفرائني قال: كان أبو سـعد إسماعيل بن المثنى الاسـتزآ دي يعظ بدمشـق، فقام إليه رجل فقال: أيها الشّـيخ ما تقول في قول النبي ﷺ: أ مدينة العلم وعلي بها؟ قال: فأطرق لحظة ثم رفع رأسه وقال: نعم، لا يعرف هذا الحديث على التمام إلّا من كان صدراً في الإسلام، إنما قال النبي صلّى عليه

وسلّم: أ مدينة العلم وأبوبكر أسلسها وعمر حيطانها وعثمان سقفها وعلي بها. قال: فلستحسن الحاضرون ذلك وهو يردّده. ثم سألوه أن يخرج لهم إسناده فأنعم ولم يخرجه لهم. ثم قال شيخي أبو الفرج الإسفرائيني: ثم وجدت هذا الحديث بعد مدة في جزء على ما ذكره ابن المثنّى. إنتهى » [1].

يفيد هذا الكلام أنّ واضع هذه الز دة في حديث « أ مدينة العلم وعلي بها » هو « إسماعيل الإسنزآ دي »، ولا ينافي ذلك قول أبي الفرج أنّه قد وجد هذا الحديث بعد مدّة في جزء على ما ذكره إسماعيل بن المثنى الإسنزآ دي، لاحتمال كون صاحب الجزء قد سمع الحديث من الأسنزآ دي المذكور، ومن هنا ذكر ابن حجر هذا الحديث شاهداً على اتّهام إسماعيل الإسنزآ دي حيث قال:

« إسماعيل بن علي بن المثنّى الإسنزآ دي الواعظ. كتب عنه أبو بكر الخطيب وقال: ليس بثقة. وقال ابن طاهر: مزّقوا حديثه بين يديه ببيت للقدس. وفي ريخ الخطيب عنه: حدّثنا أبي، حدّثنا محمد بن إسحاق الرّملي، حدّثنا هشام بن عمار، أ إسماعيل بن عياش عن بحير بن سعد، عن خالد عن شداد ابن أوس مرفوعا قال: بكى شعيب من حبّ حتى عمي. فذكر الحديث وفيه: فلذا أخدمتك موسى كليمي.

قلت: هذا حديث طل لا أصل له. انتهى. وقد رواه الواحدي في تفسيره عن أبي الفتح محمد بن علي المكفوف عن علي بن الحسن بن بندار وللد إسماعيل، فبرئ إسماعيل من عهدته، والتصقت الجناية بيه وسيأتي.

وإسماعيل مع ذلك متّهم، قال غيث بن علي الصوري: حدّثني سهل بن بشير بلفظه غير مرة قال: كان إسماعيل يعظ بدمشق فقام إليه رجل فسأله عن حديث أ مدينة العلم وعلي بها. فقال: هذا مختصر وإنما هو: أ مدينة العلم وأبو بكر أسلسها وعمر حيطانها وعثمان سقفها وعلي بها. قال: فسألوه أن يخرج

---

(1). اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة 1: 335.

لهم إسناده فوعدهم به.

قال الخطيب: سألته عن مولده فقال: ولدت سفراين سنة 375 قال ومات في المحرّم سنة 448.

وقال أبو سعد ابن السمعاني في الأنساب: كان يقال له كذّاب ابن كذّاب، ثم نقل عن عبد العزيز النخشبي قال: وحدّث عن شافع بن أبي عوانة وأبي سعد ابن أبي بكر الإسماعيلي والحاكم والسلمي وأبي الفضل الخزاعي وغيرهم، وكان يقص ويكذب، ولم يكن على وجهه سيما المتّقين. قال النخشبي: دخلت على أبي نصر عبيد بن سعيد السجزي بمكة فسألته عنه فقال: هذا كذّاب ابن كذّاب لا يكتب عنه ولا كرامة قال: وتبيّنت ذلك في حديثه وحديث لأبيه، يركّب المتون الموضوعة على الأسانيد الصحيحة، ولم يكن موثوقا به في الرواية » [1].

وهذا هو النصّ الكامل لعبارة السمعاني بترجمة الرحل: « وأبو سعد إسماعيل بن علي بن الحسين بن بندار بن مثنى التميمي الأسنزآ دي العنبري، من أهل لسنزآ د. قيل: هو كذّاب ابن كذّاب يروي عن أبيه وأبوه أبو الحسن من الكذّابين أيضاً. رحل إلى الشام والعراق والحجاز يروي عن شيوخ كثيرة مثل: أبي عبد محمد بن إسحاق الرّملي وابن كرمون الأنطاكي. روى عنه ابنه أبو سعد وأبو محمد بن إسماعيل بن كثير الأسنزآ دي، وهو آخر من روي عنه فيما أظن.

قال أبو محمد عبد العزيز بن محمد النخشبي: أبو سعد الأسنزآ دي التميمي كذّاب وأبوه كذّاب ايضا، يروي عن أبي بكر الجارودي، وكان هذا الجارودي يروي عن يونس بن عبد الأعلى وطبقته الذين ماتوا بعد الستّين ومائتين، فروى أبو الحسن بن المثنى عنه عن هشام بن عمار فكذب عليه ما لم يكن يجنزي أن يكذب هو بنفسه، لا يحلّ الرواية عنه إلّا على وجه التعجّب.

قال أبو سعد: ولد والدي مل وأصله من البصرة عاش أظنه مائة وإحدى

---

(1). لسان الميزان 1 / 422.

عشر سنة كما سمعت، قرأ الفقه على أبي إسحاق المروزي، وشاهد أ بكر بن مجاهد المقري، وأ الحسن الأشعري، ونفطويه، وغلام ثعلب، وأ بكر الشبلي وغيرهم من أئمة العلماء، وتوفي سنزا د في رجب سنة أربعمائة. وابنه أبو سعد التميمي حدّث عن أبيه، وشافع بن محمد بن أبي عوانة الإسفرائني، وأبي العبّاس الضرير الرازي، وأبي سعد بن أبي بكر الإسماعيلي، وأبي عبد بن البيّع الحافظ، وأبي عبد الرحمن السلمي، وأبي الفضل محمد بن جعفر الخزاعي وغيرهم.

روى عنه عبد العزيز بن محمد النخشبي، وأحمد بن علي بن سبت الخطيب الحافظان قال الخطيب: قدم علينا بغداد حاجّاً سمعت منه حديثاً واحداً مسنداً منكراً. وذكره النخشبي في معجم شيوخه فقال: أبو سعد ابن المثنى التميمي، وفي التميمي نظر، شيخ كذّاب ابن كذّاب، يقصّ ويكذب على وعلى رسوله، ويجمع الذهب والفضّة، لم يكن على وجهه سيما الإسلام. دخلت على الشيخ أبي نصر عبيد بن سعيد السجزي العالم بمكة فسألته عنه فقال: هو كذّاب ابن كذّاب، لا يكتب عنه ولا كرامة، تبيّنت ذلك في حديثه وحديث أبيه، يركّب المتون الموضوعة على الأسانيد الصحاح ونعوذ لله من الخذلان. قال أبو بكر الخطيب بعد أن روى حديثاً وبيتين من الشعر عنه عن طاهر الختعمي عن الشبلي ثم قال: هذا جميع ما سمعت من أبي سعد ببغداد. ولم يكن موثوقاً به في الرولية ثم لقيته ببيت المقدس عند عودي من الحج سنة 446، فحدّثني عن جماعة وسألته عن مولده فقال: ولدت سفراين في سنة 375 ومات ببيت المقدس في المحرّم سنة 448 » [1].

فهذا هو للذي وضع هذه الز دة، وهذه هي حاله، والأعور ذكر هذه الز دة ختلافٍ في لفظها، إمّا من نفسه وإمّا من بعض الكذّابين الآخرين، إلّا

---

(1). الأنساب – التميمي.

أنّ أ شكور السّلمي يذكرها بلفظٍ آخر حيث يقول:

« القول الخامس في تفضيل الصّحابة بعضهم على بعض رضي عنهم. قال أهل السّنة والجماعة: إنّ أفضل الخلق بعد الأنبياء والرسل والملائكة عليهم السلام كان أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي رضي عنهم. وروي عن أبي حنيفة رضي الله عنه أنّه قال: من السّنة أن تفضّل الشيخين وتحبّ الختنين. وروي عنه رضي الله عنه أنه قال: عليك أن تفضّل أ بكر وعمر رضي عنهما. وتحب عثمان وعلياً رضي عنهما. وفي رواية وتحب علياً وعثمان رضي عنهما. ولم يرد بهذا أفضلية علي رضي الله عنه على عثمان رضي الله عنه ، لأن النزتيب في الذكر لا يوجب النزتيب في الحكم. وروي عن جماعة من الفقهاء قالوا: ما رأينا أحداً أحسن قولاً في الصحابة رضي عنهم من أبي حنيفة رضي الله عنه . ولما روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه :أنه كان على المنبر لكوفة فقال لابنه محمد ابن الحنفية رضي الله عنه : من خير هذه الأُمة بعد نبيّنا عليه السلام ؟ فقال: أبو بكر رضي الله عنه . فقال: ثمّ من؟ فقال: عمر رضي الله عنه . فقال: ثم من؟ فقال: عثمان رضي الله عنه . فقال: ثم من؟ فسكت علي رضي الله عنه ، ثم قال: لو شئت لأنبأتكم لرابع وسكت فقال محمد رضي الله عنه : أنت؟ فقال: أبوك امرؤ من المسلمين. وروي عن النبي عليه السلام : أ مدينة العلم وأساسها أبو بكر وجدرانها عمر وسقفها عثمان و بها علي » [1].

وسيجيء إن شاء تعالى شطر من الكلام في هذا الباب، في ردّ هفوات ابن حجر.

دلالة الزيادة على خلاف مرامهم

وخامسها: إن هذه الز دة الموضوعة تدلّ على خلاف مرام واضعها ومن

---

(1). التمهيد في بيان التوحيد – القول الخامس من مباحث النبّوة.

يحتجّ بها، لأنّ كون الثلاثة حيطان المدينة وأركانها معناه كونهم الحائل والمانع عن الدخول إلى المدينة ومن حال دون وصـــول الْأُمة إلى مدينة العلم فليس هلٍ للإمامة. لكن الأعور قد أعمي قلبه فلم يتفطّن إلى ما يؤول إليه معنى هذه الز دة المزعومة.

وقد أشـــار إلى ما ذكر بعض علماء أهل الســـنة في شـــرح حديث أ مدينة العلم وعلي بها، عند ذكر أسماء الإمام علي عليه السلام، فقال: « ومنها: ب مدينة عن علي رضي الله عنه قال قال رســـول صـــلّى عليه وعلى آله و رك وســـلّم: أ مدينة العلم وعلي بها فمن أراد العلم فليأته من بها. رواه الطبري من تخريج أبي عمر. وأورده الامام الفقيه المذكور وقال كما في الحديث.

واعلم أنّ للباب ســـــبب لزوال الحائل والمانع عن الدخول إلى البيت، فمن أراد الدخول وأتى البيوت من غير أبوابها شـــقّ وعســـر عليه دخول البيت، فهكذا من طلب العلم ولم يطلب ذلك من علي رضي الله عنه وبيانه، فإنه لا يدرك المقصـــود، فإنه رضي الله عنه كان صـــاحب علم وعقل وبيان، وربّ من كان عالماً ولا يقدر على البيان والإفصـــاح، وكان علي رضي الله عنه مشـــهوراً من بين الصـــحابة بذلك، فباب العلم وروايته ولســـتنباطه من علي رضي الله عنه، وهو كان جماع الصـــحّابة مرجوعاً إليه في علمه، موثوقاً بفتواه، وحكمه، والصحابة كلّهم يراجعونه مهما أشكل عليهم ولا يسبقونه، ومن هذا المعنى قال عمر: لو لا علي لهلك عمر. رضي تعالى عنهم » [1].

ثم إن قول الأعور: « وللباب فضـــاء فارغ، والحيطان والأركان طرف محيط، فرجحانهنّ على الباب ظاهر » كلام ســـفيه لا يعقل ما يقول، لأن كون الباب فضـــاء فارغا ممنوع أولا. و نيا: لو ســـلّمنا ذلك، فإنّ كونه كذلك كمال له وليس نقصـــا، لأن الوصـــول إلى المدينة موقوف على أنّ يكون للباب فضاء، بخلاف الحيطان

---

(1). توضيح الدلائل بتصحيح الفضائل – مخطوط.

والأركان فإنها ملنعة عن الوصـــول، وحلئلة دون الدخول، وبطلان ترجيح المانع عن الدخول على سبب الدخول من أوضح الواضحات.

وأمّا الوجه الثالث فالجواب عنه أيضاً من وجوه:

تأويل لفظ « علي » من صنع الخوارج

أحدها: إن ـويل « علي » في قوله ﷺ: « أ ـمدينة العلم وعلى ـها » من أقبح وجوه التحريف والتّضـليل، ومن جملة صـنائع الخوارج والنواصـب، لا يرتضـيه من كان في قلبه أقل مراتب ـحبّ لأهل للبيت عليهم السلام، فقد نصّ أبو محمد أحمد بن على لمعاصـــمي في (زين الفتى) على أنّ الغرض من هذا التأويل هو « الوقيعة في المرتضـى رضـوان عليه والحطّ عن رتبته » وقد تقدمت عبارته سابقاً.

إنّه خلاف ما فهمه الناس

والثاني: إنّ هذا التأويل تخطئة لفهم الناس أجمعين من هذا الحديث الشـريف، كما صـرّح بذلك العلامة محمد بن إسماعيل بن صلاح الأمير في عبارته الآتية.

يبطله ذكرهم الحديث في مناقب الامام

والثالث: إنّ هذا التأويل تســـفيه وتجهيل للجماعات الكثيرة من أكابر العلماء وأئمة المحدثين، الذين ذكروا حديث « أ مدينة العلم وعلي بها » ضـــمن مناقب أمير المؤمنين عليه السلام وفضـــائله، فهل يرضى عاقل من أهل السنّة بتجهيل وتضليل هؤلاء الأئمة والمهرة في الحديث؟

وضع الزيادة فيه دليل بطلان تأويله

والرابع: إنه إذا كان المراد من « علي » في الحديث هو « المرتفع » لا سيد أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام فلما ذا صدرت تلك التمحّلات والتكّلفات في ردّ الحديث؟ ولماذا وضع بعضهم ز دة كون المشايخ حيطان المدينة وأركانها؟ إن هذا الحديث من فضائل الامام عليه السلام ، ولهذا أقحموا فيه أسماء المشايخ الثلاثة، حتى لا يكون فضيلةً خاصّةً به، فجعلوهم الحيطان والأركان كما جعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم الباب. ومن العجيب جمع الأعور بين الأمرين، حيث احتجّ بتلك الز دة الموضوعة المزعومة في الوجه الثاني، وتمسّك بهذا التأويل الباطل في الوجه الثالث.

طعن بعضهم في سنده دليل بطلان تأويله

والخامس: إنّ هذا الحديث من فضائل مولا أمير المؤمنين عليه السلام ، ولو كان « علي » فيه بمعنى « مرتفع » لما كان فيه أي ضَررٍ على الثلاثة وخلافتهم، لكن طعن بعض متعصّبيهم في سند هذا الحديث دليل آخر على أن « علي » فيه لسم الامام، وأنّ ويله بمعنى « مرتفع » طل حتى عند هؤلاء الطاعنين في سنده لرغم من رواية الأئمة الأثبات إ ّه وإثباته.

قول الامام: أنا باب المدينة

والسادس: قول الامام علي عليه السلام – في خطبة رواها أبو سالم كمال الدين محمد بن طلحة الشافعي –: « أ ب المدينة »، وإليك نصّ الخطبة:

« وقد ثبت عند علماء الطريقة ومشايخ الحقيقة لنقل الصحيح والكشف الصريح أن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرّم وجهه قام على المنبر لكوفة وهو يخطب فقال:

بسم الرّحمن الرّحيم، الحمد لله بديع السّماوات والأرض وفاطرها وساطح المدحيات ووازرها، ومطوّد الجبال وقافرها، ومفجر العيون و فرها، ومرسل الر ح وزاجرها، و هي القواصف وآمرها، ومزيّن السّماء وزاهرها، ومدبّر الأفلاك ومسيّرها، ومقسّم المنازل ومقدّرها، ومنشئ السّحاب ومسخرّها، وموِلج الحنادس ومنوّرها، ومحدث الأجسام ومقررها، ومكوّر الدهور ومكرّرها، ومورد الأمور ومصدرها، وضامن الأرزاق ومدبّرها، ومحي الرفات و شرها.

أحمده على آلائه وتوافرها ولأشكره على نعمائه وتواترها، ولأشهد أنْ لا إله إلّا وحده لا شريك له، شهادة تؤدّي إلى السّلامة ذاكرها، وتؤمّن من العذاب ذاخرها، ولأشهد أن محمّداً ﷺ الخاتم لما سبق من الرسل وفاخرها، ورسوله الفاتح لما لستقبل من الدعوة و شرها، أرسله إلى أُمة قدشعر بعبادة الأو نشاعرها، فأبلغ ﷺ في النصيحة وافرها، وأ ر منار أعلام الهداية ومنابرها، ومحا بمعجز القرآن دعوة الشيطان ومكائرها، وأرغم معاطيس غواة العرب وكافرها، حتى أصبحت دعوته الحق وّل زائرها، وشريعته المطهرة إلى المعاد يفخر فاخرها، ﷺ الدوحة العليا وطيب عناصرها.

أيّها الناس سار المثل وحقق العمل، وتسلّمت الخصيان وحكّمت النسوان، واختلفت الأهواء وعظمت البلوى، ولشتدّت الشكوى ولستمرت الدعوى، وزلزلت الأرض وضيّع الفرض، وكتمت الأمانة وبدت الخيانة، وقام الأدعياء و ل الأشقياء، وتقدّمت السفهاء و خر الصلحاء وازورّ القرآن واحمرّ الدبران، وكملت الفنزة ودرست الهجرة، وظهرت الأفاطس فحسمت الملابس، يملكون السرائر ويهتكون الحرائر، ويجيئون كيسان ويخربون خرلسان، فيهدمون الحصون ويظهرون المصون، ويفتحون العراق بدم يراق، فآه آه ثم آه لعريض الأفواه وذبول الشفاه، ثم التفت يميناً وشمالاً وتنفّس الصعداء، لا ملالاً، و وّه خضوعاً وتغيّر خضوعاً.

فقام إليه سويد بن نوفل الهلالي فقال: أمير المؤمنين، أنت حاضر عما ذكرت وعلمه؟ فالتفت إليه بعين الغضب وقال له: ثكلتك الثواكل ونزلت بك النوازل، ابن الجبان الخبيث والمكذب الناكث، سيقصر بك الطول ويغلبك الغول.

أ سرّ الأسرار، أ شجرة الأنوار، أ دليل السّماوات أ أنيس المسبّحات، أ خليل جبرائيل، أ صفي ميكائيل، أ قائد الأملاك، ا سمندل الأفلاك، أ سرير الصّراح أ حفيظ الألواح، أ قطب الديجور، أ للبيت المعمور، أ مزن السّحائب أ نور الغياهب أ فلك اللجج أ حجة الحجج، أ مسدّد الخلائق أ محقّق الحقائق، أ مأوّل للتأويل أ مفسّر الإنجيل، أ خامس الكساء أ تبيان النساء، أ ألفة الإيلاف أ رجال الأعراف، أ سرّ إبراهيم أ ثعبان الكليم، أ ولي الأولياء أ وارث الأنبياء، أ أور الزبور أ حجاب الغفور، أ صفوة الجليل أ إيلياء الإنجيل، أ شديد القوى أ حامل اللواء، أ إمام المحشر أ ساقي الكوثر، أ قسيم الجنان أ مشاطر النيران، أ يعسوب الدين أ إمام المتقين، أ وارث المختار أ طهر الأطهار، أ مبيد الكفرة أ أبو الائمة البررة، أ قالع للباب أ مفرّق الأحزاب، أ الجوهرة الثمينة أ ب للمدينة إلخ » [1].

وقال شهاب الدين أحمد في ذكر أسماء الامام عليه السلام :

« ومنها للفاروق، وقد تقدّم حديثه قبل ذلك. وإنّي قد وجدت بخطّ بعض سادة العلماء والأكابر ما هذه صورته بتحبير المحابر: مما قال أمير المؤمنين وإمام المتقين علي بن أبي طالب كرّم تعالى وجهه، على المنبر:

أ النون والقلم وأ النور ومصباح الظلم، أ الطريق الأقوم أ الفاروق الأعظم، أ عيبة العلم أ أوبة الحكم، أ النبأ العظيم أ الصراط المستقيم،

---

(1). ينابيع المودة: 486 - 488.

أ وارث العلوم أ هيولى النجوم، أ عمود الاسلام أ مكسر الأصنام، أ ليث الزّحام، أ أنيس الهوام، أ الفخار الأفخر أ الصديق الأكبر، أ إمام المحشر أ ساقي الكوثر، أ صاحب الرا ت أ سريرة الخفيات، أ جامع الآ ت أ مؤلّف الشتات، أ مفرّج الكر ت، أ دافع الشقاة أ حافظ الكلمات، أ مخاطب الأموات أ حلّال المشكلات، أ مزيل الشبهات أ صنيعة الغزوات، أ صاحب المعجزات، أ الزمام الأطول أ محكم المفصل، أ حافظ القرآن، أ تبيان الايمان، أ قسيم الجنان أ مشاطر النيران، أ مكلم الثعبان أ حاطم الأو ن، أ حقيقة الأد ن أ عين الأعيان، أ قرن الأقران، أ مذل الشجعان أ فارس الفرسان، أ سؤال متّى أ الممدوح بهل أتى أ شديد القوى، أ حامل اللواء أ كلشف الردى أ بعيد المدى أ عصمة الورى أ ذكي الوغى أ قاتل من بغى، أ موهوب الشذى أ إثمد القذى أ صفوة الصفا أ كفو الوفا، أ موضّح القضا أ مستودع الوصا ، أ معدن الانصاف أ محض العفاف أ صواب الخلاف أ رجال الأعراف، أ سور المعارف أ معارف العوارف، أ صاحب الاذن أ قاتل الجن، أ يعسوب الدين وصالح المؤمنين وإمام المتقين، أ أول الصدّيقين أ الحبل المتين أ دعامة الدين، أ صحيفة المؤمن أ ذخيرة المهيمن، أ الامام الأمين أ الدرع الحصين، أ الضّارب لسيفين أ الطاعن لرمحين أ صاحب بدر وحنين، أ شقيق الرسول أ بعل البتول أ سيف المسلول، أ أُوام الغليل أ شفاء العليل، أ سؤال المسائل أ نجعة الوسائل، أ قالع الباب أ مفرّق الأحزاب، أ سيد العرب أ كلشف الكرب، أ ساقي العطاش أ النائم على الفراش، أ الجوهرة الثمينة أ ب المدينة الخ » [1].

وفي (توضيح الدلائل) أيضاً: « قال سلطان العلماء في عصره، وبرهان العرفاء في دهره: الشيخ القدوة الامام في الأجلة الأعلام، مفتي الأ م عز الدين

---

(1). توضيح الدلائل – مخطوط.

عبد العزيز بن عبد السلام، عن لسان حال أوّل الأصحاب بلا مقال، وأفضل الأتراب لدى عدّ الخصال، علي ولي في الأرض والسماء رضي تعالى عنه ونفعنا به في كل حال:

قوم نحن لأهل للبيت عجنت طينتنا بيد العلية في معجن الحملية بعد أنْ رشّ عليها فيض الهداية، ثم خمرت بخميرة النبوّة وسقيت لوحي ونفخ فيها روح الأمر، فلا أقدامنا تزلُّ ولا أبصار تضل ولا أنوار تقل. وإذا نحن ضللنا فمن لقوم يدل الناس؟ من لأشجار شتّى وشجرة النبوة واحدة، محمد رسول ﷺ و رك وسلّم أصلها وأ فرعها وفاطمة الزهراء ثمرها والحسن والحسين أغصانها، أصلها نور وفرعها نور وثمرها نور وغصنها نور، يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه ر نور على نور، قوم لمّا كانت الفروع تبنى على الْأُصول بنيت فصل فضلي على أطيب اصلي، فورثت علمي عن ابن عمي وكشفت به غمي، بعت رسولاً أميناً وما رضيت غير الاسلام ديناً، فلو كشف الغطاء ما ازددت يقيناً ولقد توجّني بتاج: من كنت مولاه فعلي مولاه، ومنطقني بمنطقة: أ مدينة العلم وعلي بها. وقلّدني بتقليد: أقضاكم علي. وكساني حلّة: أ من علي وعلي منّي.

عجبت منك أشغلتني بك عنّي أدنيتني منك حتى ظننت لأنك أنّي

وكما أنه لا نبيّ بعده كذلك لا وصيّ بعدي، فهو خاتم الأنبياء وأ خاتم الخلفاء إلخ ».

إحتجاج الامام بالحديث يوم الشورى

والسابع من وجوه بطلان هذا التأويل هو: إحتجاج الامام عليه السلام بحديث « أ مدينة العلم وعلى بها » في يوم الشورى، ضمن الفضائل الْأُخرى التي احتجّ بها على أصحاب الشورى في ذلك اليوم، وإذعان القوم بجميع ما

احتجّ و شـدهم به. فلو كان المراد من « علي » في الحديث هو « مرتفع » لا لسـم الامام عليه السلام لما احتج به ألبتة كما هو واضح، ولو احتجّ لردّ عليه القوم ن المراد هو « المرتفع ».

وقد روى تلك المنلشـدة جمال الدين عطاء المحدّث الشـيرازي في كتابه (روضـة الأحباب) عن بعض كتب التواريخ.

استدلال ابن عباس بالحديث

والثامن: ما رواه جمال الدين المحدّث الشـيرازي المذكور أيضـاً من أن ابن عباس احتجّ بحديث « أ مدينة العلم وعلي بها » في مكالمةٍ له مع عائشة، وأنّ عائشة قابلت استدلاله لسكوت.

احتجاج عمرو بن العاص به على معاوية

والتلسـع: إنه قد ورد حديث « أ مدينة العلم وعلي بها » في جملةٍ من مناقب الامام، احتجّ بها عمرو بن العاص في كتاب له إلى معاوية، حيث قال فيه: « وأما ما نسـبت أ الحسـن أخا رسـول صلى الله عليه وآله وسلم ووصـيّه إلى الحسـد والبغي على عثمان، وسمّيت الصّـحابة فسـقة وزعمت أنه أشلاهم على قتله، فهذا غواية.

ويحك معاوية، أما علمت أن أ حسن بذل نفسه بين يدي صلى الله عليه وآله وسلم، و ت على فرلشه، وهو صـاحب السـبق إلى الإسـلام والهجرة، وقد قال فيه رسـول صلى الله عليه وآله وسلم : هو مني وأ منه وهو مني بمنزلة هارون من موسى إلّا أنه لا نبيّ بعدي.

وقد قال فيه رسـول صلى الله عليه وآله وسلم يوم غدير خم: ألا من كنت مولاه فعلي مولاه، اللّهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله.

وهو الذي قال فيه عليه السلام يوم خيبر: لْأُعطينّ الرّاية غداً رجلاً يحب

ورسوله ويحبه ورسوله.

وهو الذي قال فيه عليه السلام يوم الطير: ألّلهمّ ائتني حبّ خلقك إليك، فلمّا دخل إليه قال: وإلي وإلي.

وقد قال فيه يوم النضير: علي إمام البررة وقاتل الفجرة، منصور من نصره مخذول من خذله.

وقد قال في: علي وليّكم من بعدي.

ولّكد القول عليكم وعليَّ وعلى جميع المسلمين وقال: إني مخلّف فيك الثقلين كتاب عزّ وجل وعنزتي.

وقد قال: أ مدينة العلم وعلي بها.

وقد علمت – معاوية – ما أنزل تعالى من الآ ت المتلوّات في فضائله التي لا يشرك فيها أحد كقوله تعالى: ﴿ يُوفُونَ بِالنَّذْرِ ﴾ و ﴿ إِنَّما وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكاةَ وَهُمْ راكِعُونَ أَفَمَنْ كانَ عَلى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شاهِدٌ مِنْهُ رِجالٌ صَدَقُوا ما عاهَدُوا اللهَ عَلَيْهِ ﴾ وقال تعالى لرسوله عليه السلام ﴿ قُلْ لا أَسْئَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلَّا الْمَوَدَّةَ في الْقُرْبى ﴾.

وقد قال له رسول صلى الله عليه وآله وسلم: أما ترضى أنْ يكون سلمك سلمي وحربك حربي، وتكون أخي ووليّي في الدنيا والآخرة. أ الحسن من أحبّك فقد أحبّني ومن أبغضك فقد أبغضني، ومن أحبّك أدخله الجنة ومن أبغضك أدخله النار.

وكتابك معاوية الذي كتبت هذا جوابه، ليس مما ينخدع به من له عقل أو دين والسّلام»[1].

قوله صلى الله عليه وآله وسلم في آخر الحديث: « فليأت علياً »

العاشر: لقد جاء في بعض ألفاظ الحديث: « أ مدينة العلم وعلي بها

---

(1). مناقب أمير المؤمنين: 129.

فمن أراد بها فليأت علياً »قال الزرندي: « فضيلة أخرى اعترف بها الأصحاب وابتهجوا، وسلكوا طريق الوفاق وانتهجوا: عن ابن عباس رضي عنهما أنّ رسول ﷺ قال: أ مدينة العلم على بها فمن أراد بها فليأت علياً » [1].

واورده شهاب الدين أحمد عن الزّرندي [2].

وأخرج ابن عساكر فقال: « وأخبر ه أبو علي الحسن بن المظفّر، وأبو عبد الحسين بن محمد بن عبد الوهاب، وأم أبيها فاطمة بنت علي بن الحسين،قالوا: أنبأ أبو الغنائم محمد بن علي بن علي الدجاجي، أنبأ أبو الحسن علي بن عمر ابن محمد الحربي، أنبأ الهيثم بن خلف الدوري، أنبأ عمر بن إسماعيل بن مجالد، أنبأ أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال قال رسول ﷺ: أ مدينة العلم وعلي بها فمن أراد الباب فليأت عليا » [3].

ورواه صدر الدين الحموئي بسنده عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس كذلك [4].

وعبارة الزرندي صريحة في اتفاق جميع الأصحاب واعترافهم بهذه الفضيلة لأمير المؤمنين عليه السلام، فالتأويل المذكور مخالف لفهم الصحابة وإجماعهم على هذا المعنى، وقد تقرر عند أهل السنة أنّ المخالف لإجماع الصحابة مصداق لقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يُشاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ ما تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ ما تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَساءَتْ مَصِيراً ﴾.

---

(1). نظم درر السمطين: 113.

(2). توضيح الدلائل – مخطوط.

(3). ترجمة أمير المؤمنين من ريخ دمشق 2: 469.

(4). فرائد السمطين 1: 98.

القرائن في بعض الألفاظ

والحادي عشر: إنّ في بعض ألفاظ حديث المدينة قرائن تبطل هذا التأويل بكلّ وضوح، فعن جابر بن عبد الأنصاري: « سمعت رسول ﷺ يوم الحديبية وهو آخذ بيد علي: هذا أمير البررة، منصور من نصره مخذول من خذله، فمد بها صوته وقال: أ مدينة العلم وعلي بها، فمن أراد العلم فليأت الباب ».

رواه الخطيب [1] وغيره. وفيه دلالة على إمامة الامام وخلافته من وجوه.

وقال الكنجي الشافعي: « الباب الثامن والخمسون في تخصيص علي عليه السلام بقوله: أ مدينة العلم وعلي بها، أخبر العلامة قاضي القضاة صدر الشام أبو المفضل محمد بن قاضي القضاة شيخ المذاهب أبي المعالي محمد بن علي القرشي، أخبر حجة العرب زيد بن الحسن الكندي، أخبر أبو منصور القزاز، أخبر زين الحفاظ وشيخ أهل الحديث على الإطلاق أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، أخبر عبد بن محمد بن عبد ، حدّثنا محمد بن المظفر، حدّثنا أبو جعفر الحسين بن حفص الخثعمي، حدثنا عبّاد بن يعقوب، حدثنا يحيى بن بشير الكندي، عن إسماعيل بن إبراهيم الهمداني، عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي، وعن عاصم بن ضمرة عن علي قال قال رسول ﷺ: إنّ خلقني وعلياً من شجرة أ أصلها وعلى فرعها والحسن والحسين ثمرها، والشيعة ورقها، فهل يخرج من الطّيب إلّا الطّيب؟. أ مدينة العلم وعلي بها من أراد المدينة فليأت الباب. قلت: هكذا روى الخطيب في ريخه وطرّقه » [2].

وقال أبو الحسن علي بن عمر السكري الحربي في (كتاب الأمالي): « ثنا

---

(1). ريخ بغداد 2: 377، 4 / 219.

(2). كفاية الطالب: 220.

إسحاق بن مروان، ثنا أبي، ثنا عامر بن كثير السّراج، عن أبي خالد عن سعد بن طريف عن الأصبغ بن نباته، عن علي بن أبي طالب قال قال رسول ﷺ: أ مدينة العلم وأنت بها، علي كذب من زعم أنّه يدخلها من غير بها ».

وقال أبو الحسن الجلابي المعروف بن المغازلي: « أخبر أبو غالب محمد بن أحمد بن سهل النحوي رحمه تعالى – فيما أذن لي في روليته – أنّ أ طاهر إبراهيم ابن عمر بن يحيى حدّثهم: محمد بن عبيد بن محمد بن عبيد بن المطلب، أحمد بن محمد بن عيسى سنة 310، محمد بن عبد بن عمر بن مسلم اللاحقي الصفار لبصرة 244، أبو الحسن علي بن موسى الرضا قال: حدّثني أبي عن أبيه عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جدّه علي بن الحسين عن أبيه الحسين عن أبيه علي بن أبي طالب قال قال رسول ﷺ: علي أ مدينة العلم وأنت الباب، كذب من زعم أنه يصل إلى المدينة إلّا من قبل الباب » [1]

شواهد الحديث تكذّب التأويل

والثاني عشر: إنّ لحديث مدينة العلم شواهد ومؤيّدات من الأحاديث الْأُخرى، وهي الْأُخرى تبطل هذا التأويل وتكَذّبه، ومن ذلك:

ما رواه ابن المغازلي بسناده عن ابن عباس قال قال رسول ﷺ: « أ تي جبرئيل بدرنوك من الجنة، فجلست عليه، فلما صرت بين يدي ربي كلّمني و جاني، فما علمت شيئاً إلّا علمه علي، فهو ب مدينة علمي. ثم دعاه النبي ﷺ إليه فقال له: علي سلمك سلمي وحربك حربي، وأنت العلم بيني وبين أمتي من بعدي » [2].

---

(1). المناقب لابن المغازلي: 85.

(2). المناقب لابن المغازلي: 50.

وما رواه العاصمي سناده: « عن علي بن أبي طالب رضي عنهم قال قال رسول ﷺ لعلي: إن أمرني أن أدنيك ولا أقصيك، وأعلّمك لتعي، وأنزلت عليّ هذه الآية: ﴿ وَتَعِيَها أُذُنٌ واعِيَةٌ ﴾ فأنت الأُذن الواعية لعلمي علي، وأ للمدينة وأنت للباب، ولا يؤتى المدينة إلّا من بها » [1].

وما رواه السيد علي الهمداني عن أبي نعيم سناده: « عن أبي ذر رضي الله عنه قال قال رسول ﷺ: علي ب علمي ومبيّن لأُمتي ما أرسلت به من بعدي، حبّه إيمان وبغضه نفاق، والنظر إليه رأفةً وموّدةً عبادة » [2].

وما رواه الخوارزمي سناده قائلاً: « حدّثنا سيّد الحفاظ أبو منصور شهردار ابن شيرويه بن شهردار الديلمي – فيما كتب إليَّ من همدان – حدّثنا أبو الفتح عبدوس بن عبد بن عبدوس الهمداني كتابةً، أخبر الشيخ أبو طاهر الحسين ابن علي مسلمة رضي الله عنه – من مسند زيد بن علي رضي الله عنه – حدّثنا الفضل ابن العباس، حدثنا أبو عبد محمد بن سهل، حدّثنا محمد بن عبد البلدي، حدّثني إبراهيم بن عبيد بن العلا، حدّثني أبي عن زيد بن علي رضي الله عنه عن أبيه عن جدّه عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال قال النبي ﷺ يوم فتحت خيبر:

لو لا أنْ يقول فيك طوائف من أُمتي ما قالت النصارى في عيسى بن مريم لقلت اليوم فيك مقالاً لا تمرّ على ملأ من المسلمين إلّا أخذوا من تراب رجليك وفضل طهورك، يستشفون به، ولكن حسبك أن تكون منّي وأ منك، ترثني وأرثك.

وأنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنه لا نبي بعدي، وأنت تؤدّي ديني وتقاتل عن سنّتي، وأنت في الآخرة أقرب للناس منّي، وأنك غداً على الحوض خليفتي تذود عنه للمنافقين، وأنت أوّل من يرد عليّ الحوض، وأنت أوّل داخل

---

(1). زين الفتى بتفسير سورة هل أتى – مخطوط.

(2). المودة في القربى، ينابيع المودّة: 302.

الجنة من أُمتي، وأن شيعتك على منابر من نور رواء مرويّين مبيضّة وجوههم حولي، لشفع لهم فيكونون غداً في الجنة جيراني، وان عدوّك ظماء مضمئون مسودّة وجوههم مقمحون حربك حربي وسلمك سلمي وسرّك سرّي وعلانيتك علانيتي، وسريرة صدرك كسريرة صدري، وأنت ب علمي، وأن ولدك ولدي ولحمك لحمي ودمك دمي، وأن الحق معك والحق على لسانك وفي قلبك وبين عينيك، والإيمان مخالط لحمك ودمك كما مخالط لحمي ودمي، وأن عزّ وجلّ أمرني أن أبشرك أنك وعنزتك في الجنة، وأن عدوّك في النار، لا يرد الحوض عليّ مبغض لك ولا يغيب عنه محب لك.

قال عليّ: فخررت له سبحانه وتعالى ساجداً، وحمدته على ما أنعم به عليّ من الاسلام والقرآن، وحبّبني إلى خاتم النبيين وسيد المرسلين صلى الله عليه وآله وسلم » [1].

وما رواه الخوارزمي أيضاً بسنده:

« عن ابن عباس قال قال رسول صلى الله عليه وآله وسلم : هذا علي بن أبي طالب لحمه من لحمي ودمه من دمي، وهو مني بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبي بعدي. وقال: أم سلمة لشهدي واسمعي، هذا علي أمير المؤمنين وسيد المسلمين وغيبة علمي و بي الذي أوتى منه، أخي في الدنيا وخدني في الآخرة، ومعي في السنام الأعلى » [2].

وما رواه الكنجي بسنده:

« عن ابن عباس قال: ستكون فتنة فمن أدركها منكم فعليكم بخصلتين: كتاب وعلي بن أبي طالب، فإني سمعت رسول صلى الله عليه وآله وسلم وهو آخذ بيد علي، وهو يقول: هذا أوّل من آمن بي وأوّل من يصافحني، وهو فاروق هذه الْأُمة، يفرّق بين الحق والباطل، وهو يعسوب المؤمنين، والمال يعسوب

---

(1). مناقب الخوارزمي: 75.

(2). المناقب للخوارزمي: 86.

الظالمين، وهو الصدّيق الأكبر، وهو بي الذي أوتى منه، وهو خليفتي من بعدي » [1].

وما رواه الهمداني عن ابن عباس قال:

« قال رسول ﷺ: علي بن أبي طالب ب الدين، من دخل فيه كان مؤمناً ومن خرج منه كان كافراً. رواه صاحب الفردوس » [2].

وما رواه القندوزي:

« عن سر الخادم عن علي الرضا عن أبيه عن آ ئه عن رسول ﷺ قال: علي أنت حجة وأنت ب ، وأنت الطريق إلى ، وأنت النبأ العظيم، وأنت الصراط المستقيم، وأنت المثل الأعلى، وأنت إمام المسلمين وأمير المؤمنين وخير الوصيّين وسيّد الصدّيقين. علي، أنت الفاروق الأعظم، وأنت الصدّيق الاكبر، وإن حزبك حزبي وحزبي حزب ، وإن حزب أعدائك حزب الشيطان » [3].

وما رواه السيوطي:

« عن ابن عباس: إن رسول ﷺ قال: علي بن أبي طالب ب حطّة من دخل منه كان مؤمناً، ومن خرج منه كان كافراً. أخرجه الدارقطني في الافراد » [4].

وقد عرفت سابقاً – من كلام الحافظ السخاوي – كون حديث « ب حطّة » من مؤيّدات حديث « أ مدينة العلم وعلي بها ».

وما روي بطرقٍ متكاثرة عن النبي ﷺ من قوله: « علي

---

(1). كفاية الطالب: 187.

(2). السبعين في مناقب أمير المؤمنين، ينابيع المودّة: 281.

(3). ينابيع المودة.

(4). القول الجلي في مناقب علي. رقم الحديث: 39.

مني وأ منه ولا يؤدّي عني إلّا أ أو علي » أخرجه أحمد [1] وغيره.

ردّ أعلام القوم التأويل المذكور

والثالث عشر: وقد بلغ هذا التأويل من السخافة والهوان حدّاً، دعا طائفة من أعلام القوم – وفيهم بعض المتعصّبين – إلى الردّ عليه، والتنصيص على بطلانه وهو انه، وإليك نصوص عبارات هؤلاء:

العاصمي: « وإنما أرادوا بذلك الوقيعة في المرتضى رضوان عليه، والحط عن رتبته، وهيهات لا يخفى على البصير النهار » [2].

ابن حجر المكي: « واحتجّ بعض من لا تحقيق عنده على الشيعة ن « علي » لسم فاعل من العلو، أي « عال بها »، فلا ينال لكلّ أحد. وهو لسفساف لشبه، لا سيّما وفي روايةٍ رواها ابن عبد البر في لستيعابه: أ مدينة العلم وعلي بها، فمن أراد العلم فليأته من به، إذ مع تحديق النظر في هذه الرواية لا يبقى تردد في بطلان ذلك الرأي، فاستفده بهذا » [3].

المناوي: « ومن زعم أنّ المراد بقوله « وعلي بها »لنه مرتفع من العلو، فقد تمحّل لغرضه الفاسد بما لا يجديه ولا يسمنه ولا يغنيه » [4].

محمد بن إسماعيل بن صلاح الأمير في (الروضة الندية): « وأمّا ما قيل في قوله ﷺ: « وعلي بها » إن عليّاً هنا صفة مشبهة لفعل، أي مرتفع بها على متناوله، وعال عن أيدي متعاطيه، فكلام من جنس كلام الباطنيّة لا تقبله الأسماع. أمّا أوّلاً: فلأنه خلاف ما فهمه الناس أجمعون من الحديث. وأما نياً: فلأنه ينافي ما ثبت من قوله ﷺ: بعثت لحنيفية

---

(1). مسند أحمد بن حنبل 4 / 164 - 165.

(2). زين الفتى – مخطوط.

(3). المنح المكيّة في شرح القصيدة الهمزية.

(4). فيض القدير 3 / 46. وانظر التيسير 1: 377.

السّمحة السهلة، فانّ علومه ﷺ علوم واضحة الألفاظ ظاهرة الدلالات فهمها أهل الحضر البوادي. ولقّا لثاً: فلأنه لا طلئل تحت الإخبار ن ب علومه ﷺ عال مرتفع، إلّا تبعيد العلم وتوعير مسلكه وسدّ به، وقد علم أنّه ﷺ ما شدد في ذلك، ولا كان من هديه ﷺ توعير مسالك العلم، سيّما العلوم النبوية، وكيف يوعر مسالك علم الشريعة؟ وقد بعث مبيّناً للناس ما نزل إليهم، و لجملة: لو لا عمى البصائر والعصبيّة التي تكنّها الضمائر لما كان مثل هذا الكلام يكتب، ولا يفتقر إلى الجواب ».

* * *

(6)

مع السخاوي

في كلامه حول الحديث

وقد أغرب السخاوي إذْ قال بعد ذكر حديث مدينة العلم وتحقيقه:

« وليس في هذا كلّه ما يقدح في إجماع أهل السنّة، من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، على أنّ أفضل الصحابة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الإطلاق أبو بكر ثم عمر رضي عنهما. وقال ابن عمر رضي عنهما: كنّا نقول ورسول صلى الله عليه وآله وسلم حي: أفضل هذه الْأُمة بعد نبيّها أبو بكر وعمر وعثمان، فيسمع ذلك رسول صلى الله عليه وآله وسلم ولا ينكره. بل ثبت عن علي نفسه أنه قال: خير الناس بعد رسول صلى الله عليه وآله وسلم أبو بكر ثم عمر ثم رجل آخر، فقال له ابنه محمد بن الحنفية: ثم أنت أبت؟ فكان يقول: ما أبوك إلاّ رجل من المسلمين. رضي عنهم وعن سائر الصحابة أجمعين» [1].

نقول: لا يخفى على المتتبّع الخبير أنّ السخاوي قد ذكر في هذا المقام حديث ابن عمر بسياقٍ يخالف سياقٍ البخاري، وفيه ز دات عديدة منكرة مكذوبة قطعاً، لا سيّما قوله: « فيسمع ذلك رسول صلى الله عليه وآله وسلم فلا ينكره » فإنه أنكر شيء في هذا الخبر، ولم توجد هذه الز دة، إلّا في طريقٍ مقدوحٍ جدّاً، وليس في جامع البخاري وأمثاله منه عين ولا أثر، و لجملة فليت السخاوي إذ ذكر هذا الإفك ذكره بلفظ إمامه البخاري، الذي أورده في صحيحه الذي يعدّونه أصحّ الكتب بعد كتاب الباري، مع أن لفظ البخاري أيضاً محرّف غير صحيح كما سنزاه عن قريب، إن شاء تعالى، فيما سيأتي.

وأيضاً: فإنّ الذي ذكره السخاوي منسو ً إلى الإمام علي عليه السلام ،

---

(1). المقاصد الحسنة: 47.

وإنْ كان كذ ً بجميع سـياقاته، ولكن السـيّاق الذي أورده هاهنا أردى وأخبث وأظهر كذ ً من الجميع، وهو أيضـاً مخالف لسـياق البخاري، كما سـتعرف أيضـاً، وفيه ز دات طلة لا يخفى بطلانها على متأمّل، منها: وقال: ثم رجل آخر ـ فإنها ز دة أقحمت لإظهار فضـل عثمان، والمقصـود منها أنّ يظن للناظر أنّ أمير المؤمنين عليه السلام – والعياذ لله – بعدما اعترف بفضـل الشيخين أ ن فضل عثمان أيضاً بقوله: ثم رجل آخر.

ولعمري إن واضـع هذه الز دة أجرأ من واضـع أصـل الخبر، لأن واضـع أصـل الخبر – كما ستعرف عن سياق البخاري – اقتصر على تفضيل الشيخين، ولم يجترئ على عزو تفضيل عثمان إلى أمير المؤمنين عليه السلام ، نعم وضع على محمد ابن الحنفية أنه بعد ما سمع من أبيه تفضيل الشيخين قال: وخشيت أن يقول عثمان، فقلت: ثم أنت؟ وهذا المتجلسر الذي زاد هذه الز دة قد نسب تفضيل عثمان أيضا إلى علي عليه السلام ولو لإبهام، حتى يتم له تفضيل الثلاثة.

ثم لا أدري أيّ داع دعا هذا الواضـع إلى اختلاق هذه الز دة بهذا الإبهام؟ ولعلّه لسـتحيى أن يعزو تفضيل عثمان إلى علي عليه السلام صراحةً، فلهذا أتى بقوله: ثم رجل آخر.

وعلى الجملة: فسياق البخاري يشهد ببطلان هذه الز دة.

وأمّا بطلان أصل الخبرين وما ذكره السخاوي في هذا الكلام فيظهر لوجوه الآتية:

دعوى إجماع الصحابة والتابعين على أفضلية الشيخين فاسدة

أحدها: إن دعوى اجماع الصـحابة والتابعين فمن بعدهم على أنّ أفضـل الصـحابة أبو بكر ثم عمر، كذب محض، ولنا على بطلانها وجوه عديدة وبراهين سـديدة، ذكر ها في قسـم (حديث الطير).

لو سلّمنا انعقاده فحديث مدينة العلم وغيره يبطله

والثاني: وعلى فرض انعقاد هذا الاجماع، فإن حديث « أ مدينة العلم وعلي بها » وغيره من أحاديث مناقب أمير المؤمنين عليه السلام، الدالّة على أفضليّته تبطل هذا الإجماع، وتسقطه عن الإعتبار، لأن الإجماع القائم على خلاف النّص لا اعتبار به ولا يصغى إليه.

عدم صحة معنى حديث ابن عمر في المفاضلة

والثالث: إنّ الاستدلال بحديث ابن عمر من قبيل لستشهاد ابن آوى بذنبه، فمن هو ابن عمر وأيّ وزنٍ لكلامه في مثل هذه الْأُمور؟ على أنّه بحل مقدوح مطعون فيه، كما لا يخفى على من يراجع كتاب (إستقصاء الإفحام في ردّ منتهى الكلام). ومع ذلك كلّه فقد نصّ الحافظ ابن عبد البر على انّه لا يصح معناه حيث قال ما نصّه: « قال أبو عمر: من قال بحديث ابن عمر: كنّا نقول على عهد رسول صلى الله عليه وآله وسلم: أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم نسكت. يعني فلا نفاضل. وهو للذي أنكر ابن معين، وتكلّم فيه بكلام غليظ، لأن للقائل بذلك قد قال خلاف ما اجتمع عليه السنّة من السلف والخلف، من أهل الفقه والآ ر، أنّ عليا كرم وجهه أفضل الناس بعد عثمان، هذا ممّا لم يختلفوا فيه، وإنما اختلفوا في تفضيل علي وعثمان. واختلف السلف أيضاً في تفضيل علي رضي الله عنه وأبي بكر رضي الله عنه . وفي إجماع الجميع الذين وصفناه دليل على أن حديث ابن عمر وهم وغلط، وأنّه لا يصح معناه وإنْ كان لسناده صحيحاً، ويلزم من قال به أن يقول بحديث جابر وحديث أبي سعيد: كنّا نبيع أمهات الأولاد على عهد رسول صلى الله عليه وآله وسلم وهم لا يقولون بذلك، فقد قضوا. و لله التوفيق » [1].

---

(1). الاستيعاب 3 / 1116.

عدم صحة سند حديث ابن عمر

والرّابع: إنّه وإنْ نصّ ابن عبد البر على بطلان حديث ابن عمر معيً، فإنّه لم ينصف في وصف هذا الحديث لصحة سنداً، وشرح ذلك: أنّ لهذا الحديث طريقين فقط في البخاري، وكلاهما مقدوح ومجروح. ونحن نذكر أوّلاً كلا طريقي الحديث ثم نتكلّم في سنديهما:

ـقال البخاري في ـمناقب أبي بكر: « ـحدّثنا عبد العزيز بن عبد ،ـثنا سليمان عن يحيى بن سعيد عن فع عن ابن عمر قال: كنا نخيّر بين الناس في زمان [زمن] رسول ﷺ، فنخيّر أ بكر ثم عمر بن الخطاب ثم عثمان بن عفان » [1].

ـوقال في ـمناقب عثمان: « ـحدّثنا محمد بن ـحاتم بن بزيع،ـثنا شاذان،ـثنا عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون عن عبيد عن فع عن ابن عمر قال: كنّا في زمن النبي ﷺ لا نعدل بي بكر أحداً ثم عمر ثم عثمان. ثم نترك أصحاب النبي ﷺ لا نفاضل بينهم. بعه عبد بن صالح عن عبد العزيز » [2].

النّظر في الطريق الأول

ـلها الطريق الأول – ففيه: « عبد العزيز بن عبد الأويسي » ضعّفه أبو داود،ـقال ابن حجر: « وفي سؤالات أبي عبيد الآجري عن أبي داود قال: عبد العزيز الأويسي ضعيف » [3].

وفيه: « سليمان بن بلال » وهو أيضاً مجروح، قال ابن حجر: « وقال ابن

---

(1). صحيح البخاري 5 / 63.

(2). صحيح البخاري 5 / 76.

(3). تهذيب التهذيب 6 / 208.

الجنيد عن ابن معين انما وضعه عند اهل المدينة أنّه كان على السوق، وكان أروى الناس عن يحيى بن سعيد » [1]. قال: « قال ابن شاهين في كتاب الثقات: قال عثمان بن أبي شيبة: لا س به وليس ممن يعتمد على حديثه » [2].

وفيه: « فع » وهو أيضاً مجروح، قال ابن عبد البر: « وقد روي عن أبي حنيفة أنه قيل له: مالك لا تروي عن عطا؟ قال: لأني رأيته يفتي لمتعة. وقيل له: مالك لا تروي عن فع؟ قال: رأيته يفتي تيان النساء في أعجازهنّ فتزكته » [3] وفي (تفسير الرازي): « ذهب أكثر العلماء إلى ان المراد من الآية: أنّ الرجل مخيّر بين أن تيها من قبلها في قبلها، وبين أن تيها من دبرها في قبلها. فقوله: ﴿ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾ محمول على ذلك. ونقل فع عن ابن عمر أنه كان يقول: المراد من الآية تجويز إتيان النساء في أد رهنّ، وسائر الناس كذبّوا فعاً في هذه الرواية » [4].

أقول: وقد كان على أهل الإنصاف تكذيب فع في هذه الرّواية أيضاً.

أضف إلى ذلك إنكاره أن يكون على عمر بن الخطاب دين، وهذا الإنكار يدلّ على تمادي الرجل في الكذب وجرأته على الإفتراء، لأنّ دين عمر أمر محقّق ثبت لا يقبل الإنكار من أي شخصٍ. أخرج البخاري عن عمر لأنّه قال: « عبد بن عمر، أنظرها عليّ من للدّين، فحسبوه فوجدوه ستة وثمانين ألفاً أو نحوه. قال: إنْ وفي له مال آل عمر فأدّه من أموالهم، والّا فسل في بني عدي بن كعب، فإن لم تف أموالهم فسل في قريش، ولا تعدهم إلى غيرهم، فأدّ عنّي هذا المال » [5].

---

(1). تهذيب التهذيب 4 / 154.
(2). تهذيب التهذيب 4 / 145.
(3). جامع بيان العلم 2 / 153.
(4). تفسير الرازي 6 / 71.
(5). صحيح البخاري 5 / 78.

وقد ذكر ابن حجر إنكار فع هذا الدّين، في شرح الحديث بقوله: « وقد أنكر فع مولى ابن عمر أن يكون على عمر دين، فروى عمر بن شبّة في كتاب المدينة سناد صحيح أنّ فعاً قال: من أين يكون على عمر دين؟ وقد ع رحل من ورثته ميراثه مائة ألف. انتهى » ثم قال ابن حجر: « وهذا لا ينفي أن يكون عند موته عليه دين، فقد يكون الشخص كثير المال، ولا يستلزم نفي الدين عنه، فلعلّ فعاً أنكر أنْ يكون دينه لم يقض » [1].

ولا يخفى عليك أنّ الاحتمال الذي ذكره ابن حجر لا يساعده لفظ الرواية عن فع: « من أين يكون على عمر دين » فإنه ينكر أصل الدين، ولا تعرّض له لقضائه وعدم قضائه. هذا أوّلاً. و نياً: إنما استشهد فع ببيع أحد ورثة عمر ميراثه بمائة ألف لأجل إنكار الدين من أصله، لا لأجل انكار أنْ يكون دينه لم يقض.

على أنّ ابن حجر نفسه قال: وقد أنكر فع مولى ابن عمر أن يكون على عمر دين، فالحمل للذي ذكره ابن حجر لا ينفع فعاً، ولعلّه من هنا ذكر العيني إنكار فع ولم يذكر ما ذكره ابن حجر العسقلاني [2].

النّظر في الطريق الثاني

وأمّا الطرق الثاني – فمداره على « فع » وقد عرفته.

وفيه: « عبيد بن عمر العمري » وهو من أولاد عمر، ولذلك فهو متّهم في هذا الحديث وأمثاله.

حديث ابن عمر بلفظ صريح في أفضلّية الامام

والخامس: وعلى فرض التسليم نْ يكون لحديث ابن عمر أصل من جهة

---

(1). فتح الباري 7: 53.

(2). عمدة القاري في شرح البخاري 16 / 210.

السند، فإنّ أصله من جهة المتن لا يدل على مطلوب أهل السنّة، بل يدل على عكسه، وهذا نصّه « عن أبي وائل عن عبد بن عمر رضي الله عنه قال: كنّا إذا عدّد أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قلنا: أبو بكر وعمر وعثمان. فقال رجل: أ عبد الرحمن فعلي؟ قال: علي من أهل البيت لا يقاس به أحد، مع رسول صلى الله عليه وآله وسلم وفي درجته، إنّ يقول: ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمانٍ أَلْحَقْنا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ ففاطمة مع رسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في درجته وعلي معها »[1].

فابن عمر يصرّح في هذا الحديث فضليّة الامام عليه السلام من الصحابة قاطبة، وأنه كان يفضّل الثلاثة على الترتيب المذكور في خصوص الصحابة، وأما علي عليه السلام فلا يقاس به، مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في درجته بحكم الآية المباركة .. وبعد هذا التصريح من ابن عمر ليس لأحدٍ أن ينسب إليه تفضيل أبي بكر على الامام عليه الصلاة والسّلام، ويستند إليه في مقابلة الامامية.

ومن هنا يظهر لك تحريف البخاري وتصرّفه في هذا الحديث، وهذه من عظائم مكليده في كتابه.

تصريح ابن عمر بأفضلية الامام في أحاديث أخرى

أضف إلى ذلك الأحاديث الْأُخرى، التي صرّح ابن عمر فيها فضلية الامام عليه السلام مطلقاً، ونهى عن المقايسة بينه وبين سائر الأصحاب، مستشهداً ببعض فضائله الثابتة، قال ابن حجر: « وعن ابن عمر قال: كنّا نقول زمن رسول صلى الله عليه وآله وسلم: رسول صلى الله عليه وآله وسلم خير الناس، ثم أبو بكر ثم عمر. ولقد أعطي علي بن أبي طالب ثلاث خصال، لأن يكون لي واحدة منهن أحبّ إليَّ من حمر النعم: زوّجه رسول صلى الله عليه وآله وسلم ابنته

---

(1). المودة في القربى، ينابيع المودّة: 301.

وولدت له، وسدّ الأبواب إلّا به في المسجد، وأعطاه الراية يوم خيبر. أخرجه أحمد، وإسناده حسن.

وأخرج النسائي من طريق العلاء بن عراء - بمهملات - قال: فقلت لابن عمر: أخبرني عن علي وعثمان. فذكر الحديث وفيه: وأما علي فلا تسأل عنه أحداً، وانظر إلى منزلته من رسول ﷺ، قد سدّ أبوابنا في المسجد وأقرّ به. ورجاله الصحيح، إلّا العلاء وقد وثّقه يحيى بن معين وغيره.

وهذه الأحاديث يقوّي بعضها بعضاً، وكلّ طريق منها صالح للاحتجاج فضلاً عن مجموعها»[1].

وقال ابن حجر: « وقد اعترف ابن عمر بتقديم علي على غيره. كما تقدّم في حديثه للذي أوردته في الباب الذي قبله »[2].

وقال الشيخ عبد الحق الدهلوي في (اللمعات في شرح المشكاة) بشرح حديث ابن عمر في المفاضلة: « قوله: لا نفاضل بينهم. قالوا: أراد الشيوخ وذوي الأسنان، الذين إذا حزن النبي ﷺ أمر شاورهم. وعلي رضي الله عنه كان في زمنه ﷺ حديث السن. وإلّا فأفضليته من ورائهم لا ينكرها أحد. وأيضاً: التفاضل بت بين الصحابة بلا شبهة، كأهل بدر وأهل بيعة الرضوان وعلماء الصحابة. وأخرج أحمد عن ابن عمر أنه قال: كنّا في زمن رسول ﷺ نرى خير الناس بعد رسول أ بكر ثم عمر. وقال: وأمّا علي بن أبي طالب فقد أوتي ثلاث خصال لو كان لي واحد منها كان خيراً من الدنيا وما فيها، زوّجه رسول ﷺ بنته فكان له منه ولد، وسدّ أبواب الناس إلّا به، وأعطاه رايته يوم خيبر.

وروى النسائي أنّه سئل ابن عمر: ما تقول في عثمان وعلي؟ فحدّث بهذا

---

(1). فتح الباري 7 / 12.

(2). نفس المصدر 7 / 13.

الحديث ثم قال: لا تسألوا عن علي ولا تقيسوا أحداً عليه، سدّ أبوابنا إلّا به ».

ويؤيّد ما أخرجه النسائي ما رواه أبو الحسن ابن المغازلي بسنده عن فع قال: « قلت لابن عمر: من خير الناس بعد رسول ؟ قال: ما أنت وذاك لا أم لك. ثم قال: لستغفر ، خيرهم بعده من كان يحلّ له ما كان يحلّ له، ويحرم عليه ما كان يحرم عليه. قلت: من هو؟ قال: علي سدّ أبواب المسجد وترك ب علي وقال له: لك في هذا المسجد ما لي وعليك فيه ما عليّ، وأنت وارثي ووصيّ، تقضي ديني وتنجز عداتي وتقتل على سنّتي، كذب من زعم أنه يبغضك ويحبني»[1].

وهذه الأحاديث وغيرها ألجأت الملّا علي القاري إلى أن يبذل بعض الإنصاف، فيقول في شرح حديث ابن عمر الذي تمسّك به السخاوي: « ولعلّ هذا التفاضل بين الأصحاب، وأمّا أهل البيت فهم أخص منهم، وحكمهم يغايرهم، فلا يرد عدم ذكر علي والحسنين والعمّين رضي عنهم أجمعين » [2].

تأملات القوم في حديث ابن عمر

ثم إن حديث ابن عمر في المفاضلة – وإنْ ذكره بعض أسلاف أهل السنة في فضل المشايخ – غير واضحٍ لدى المحققين المنقّدين منهم في الحديث، فقد احتملوا فيه وجوهاً مختلفة، ولم يتحقّق عندهم كونه وارداً في مسألة التفضيل والتقديم فحسب. قال ابن عبد البر: « روى يحيى بن سعيد وعبيد بن عمر وعبد العزيز ابن أبي سلمة عن فع عن أبن عمر أنه قال: كنّا نقول على عهد رسول ﷺ أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم نسكت. فقيل: هذا في الفضل، وقيل: في الخلافة» [3].

وقال ابن الأثير: « قال: وحدّثنا محمد بن عيسى حدثنا أحمد بن إبراهيم

---

(1). المناقب لابن المغازلي 261.

(2). المرقاة في شرح المشكاة 5 / 527.

(3). الاستيعاب 3 / 1039.

ـلدورقي، ـحدثنا العلاء بن عبد الرحمن العطار، ـحدّثنا الحارث بن عمير عن عبيد بن عمر عن فع عن ابن عمرـقال: كنّا نقول ورســـول ﷺ حي: أبو بكر وعمر وعثمان. فقيل: في التفضيل. وقيل: في الخلافة » [1].

ـوقال ابن حجر العســـقلاني: « ـوقد ـجاء في بعض الطرق في ـحديث ابن عمر تقييد الخيرية المذكورة والأفضـلية بما يتعلّق ـلخلافة، وذلك فيما أخرجه ابن عســاكر عن عبد بن يســار عن ســالم عن ابن عمر قال: إنكم لتعلمون أ كنّا نقول على عهد رســول ﷺ: أبو بكر وعمر وعثمان – يعني في الخلافة – كذا في أصـــل الحديث. ومن طريق عبيد عن فع عن ابن عمر كنّا نقول في عهد رســـول ﷺ: من يكون أولى للناس ـبهذا الأمر. فنقول: أبو بكر ثم عمر»[2].

ومن الوجوه المذكورة فيه هو: أنّ قد رضـــي عن الثلاثة، فلا علاقة للحديث لتفضـــيل ولا لخلافة،ـقال شمس ـلدين الخلخالي: « قوله: [أبو بكر وعمر وعثمان] مقول لقوله: [نقول] و [رســـول حي] جملة حالية معترضـــة، أبو بكر وما عطف عليه مبتدأ، وخبره: [رضـــي عنهم] » [3].

وقال القاري: « عن ابن عمر رضـــي عنهما قال: [كنّا نقول ورســـول ﷺ حي] جملة ـحالية معترضـــة بين القول ومقوله [أبو بكر وعمر وعثمان] أي على ـهذا الترتيب عند ذكرهم وبيان أمرهم [رضي عنهم] وقال ـشارحه: أبو بكر وما عطف عليه مبتدأ، خبره رضي عنهم، والجملة مقول القول، ورسول حي جملة معترضة، أي: كنا نذكر هؤلاء الثلاثة نّ تعالى رضي عنهم » [4].

---

(1). أسد الغابة 3 / 379.
(2). فتح الباري 7 / 13.
(3). المفاتيح في شرح المصابيح – مخطوط.
(4). المرقاة في المشكاة 5 / 562.

وقال عبد الحق الدهلوي في (اللّمعات): « قوله: أبو بكر وعمر وعثمان رضي عنهم. أي: كنّا هؤلاء الثلاثة نّ تعالى رضي عنهم. ويحتمل أن يكون [رضي عنهم] دعاءً من الرواة ... ».

أقول: فانظر يرحمك وانصف ... أفهل يجوز التمسّك لمسألة التفضيل البالغة الأهمية بمثل حديثٍ هذا حاله عند اهل السّنة أنفسهم؟

رأي علي في الشيخين

والسادس: قول السخاوي « بل ثبت عن علي نفسه أنه قال: خير الناس بعد رسول صلى الله عليه وآله وسلم أبو بكر ثم عمر ثم رجل آخر، فقال له لبنه محمد بن الحنفية: ثم أنت ألبت؟ فكان يقول: ما أبوك إلّا رجل من المسلمين » فرية واضحة، وكذبة لائحة، فإنّ الحديث المذكور واحد من الأخبار المتعدّدة التي وضعها القوم واختلقوها في هذا الباب، وهذا لفظه في البخاري: « حدثنا محمد بن كثير أ سفيان، ثنا جامع بن أبي راشد، ثنا أبو يعلى عن محمد ابن الحنفية قال قلت لأبي: أيّ الناس خير بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم؟ قال: أبو بكر. قال قلت: ثم من؟ قال: عمر. وخشيت أن يقول: عثمان قلت: ثم أنت؟ قال: ما أ إلّا رجل من المسلمين » [1].

إن هذا الحديث تكذبه الأدلّة القطعية من الكتاب والسنّة المتواترة والآ ر للثابتة،للدلّة على أفضلية الإمام أمير المؤمنين بعد النبي صلّى عليهما وآلهما وسلّم، وهذه الأدلّة كثيرة لا تعدّ ولا تحصى. وأيضاً تكذّبه المطاعن الثابتة لأدلة القطعيّة للشيخين والثلاثة، وهي أيضاً تفوق حدّ الحصر والعد ...

ومن أبين الدلائل على بطلان هذا الحديث الموضوع هو: أنّه لا ريب في أنّ الامام عليه السلام كان يقول – في مسألة منع أبي بكر الزهراء عليها السلام من الميراث – بكذب أبي بكر وعمر وظلمهما وخيانتهما، وكان يُظهر هذا الأمر للناس

---

(1). صحيح البخاري 5 / 67.

كما اعترف به عمر بن الخطاب نفسه، ونعوذ بالله من أن ننسب إلى الامام عليه السلام القول بتفضيل من يراه كاذباً آثماً غادراً خائناً ...

أمّا أنّه كان يرى أبا بكر وعمر كذلك فذاك أمر لا يخفى على أدنى المتتبّعين والمسلّمين لأخبار والأحاديث، إلّا أنّا نذكر هنا طرفاً من الشواهد على ذلك، فقد أخرج مسلم في (الصحيح) في كتاب الجهاد عن مالك بن أوس في حديث طويل أنّه قال عمر بن الخطاب لعلي والعباس ما هذا نصه:

« فلمّا توفي رسول صلى الله عليه وآله وسلم قال أبو بكر: أنا وليّ رسول صلى الله عليه وآله وسلم، فجئتما تطلب ميراثك من ابن أخيك، ويطلب هذا ميراث امرأته من أبيها، فقال ابو بكر: قال رسول صلى الله عليه وآله وسلم: لا نورّث ما تركنا صدقة. فرأيتماه كاذباً آثماً غادراً خائناً، والله يعلم إنه لصادق بارّ راشد تابع للحق. ثم توفي أبو بكر فكنت أنا ولي رسول صلى الله عليه وآله وسلم وولي أبي بكر، فرأيتماني كاذباً غادراً خائناً، والله يعلم أني لصادق بارّ راشد تابع للحق » [1].

تحريفٌ من البخاري

والجدير بالذكر هنا أنّ البخاري قد أخرج هذا الحديث في مواضع من كتابه، مع التصرّف في متنه بأشكالٍ مختلفةٍ من التصرّف، كالتحريف والإسقاط والتقطيع، كما هي عادته بالنسبة إلى أحاديث كثيرة، فأخرجه في باب فرض الخمس باللفظ التالي: «قال عمر: ثم توفى نبيّه صلى الله عليه وآله وسلم، فقال أبو بكر: أنا ولي رسول صلى الله عليه وآله وسلم، والله يعلم أنه فيها لصادق بارّ راشد تابع للحق. ثم توفى أبا بكر فكنت أنا ولي أبي بكر فقبضتها سنتين من أمارتي، أعمل فيها بما عمل رسول صلى الله عليه وآله وسلم، وبما عمل فيها

---

(1). صحيح مسلم - كتاب الجهاد 5 / 152.

أبوبكر، و يعلم أني فيها لصادق ر راشد بع للحق » [1].

وأخرجه في كتاب المغازي ب حديث بني النضير: « ثم توفي النبي ﷺ، فقال أبو بكر: فأ ولي رسول ﷺ، فقبضه أبو بكر فعمل فيه بما عمل به رسول ﷺ وأنتم حينئذٍ، - فأقبل على علي وعباس وقال -: تذكران أن أ بكر فيه كما تقولان، و يعلم إنه فيه لصادق ر راشد بع للحق، ثم توفى أ بكر فقلت: أ ولي رسول ﷺ وأبي بكر، فقبضته سنتين من أمارتي أعمل فيه بما عمل رسول ﷺ وأبو بكر، و يعلم أني فيه صادق ر راشد بع للحق » [2].

وأخرجه في كتاب النفقات ب حبس نفقة الرجل قوت سنته: « ثم توفى نبيه ﷺ فقال أبو بكر: أ ولي رسول ﷺ، فقبضها أبو بكر يعمل فيها بما عمل به فيها رسول ﷺ، وأنتما حينئذ - وأقبل على علي وعباس - تزعمان أن أ بكر كذا وكذا، و يعلم أنه فيها صادق ر راشد بع للحق. ثم توفى أ بكر فقلت: أ ولي رسول ﷺ وأبي بكر، فقبضتها سنتين أعمل فيها بما عمل رسول ﷺ وأبو بكر » [3].

وأخرجه في كتاب الفرائض ب قول النبي ﷺ: لا نورّث ما تركناه صدقة: « فتوفى نبيه ﷺ. فقال أبو بكر: أ ولي رسول ﷺ فقبضها فعمل بما عمل به رسول ﷺ، ثم توفى أ بكر فقلت: أ ولي رسول ﷺ فقبضتها سنتين أعمل فيها ما عمل رسول ﷺ وأبو بكر » [4].

---

(1). صحيح البخاري 4 / 503.
(2). صحيح البخاري 5 / 188.
(3). صحيح البخاري 7 / 120.
(4). صحيح البخاري 8 / 551.

وأخرجه في كتاب الاعتصام ب ما يكره من التعمّق والتنازع: « ثم توفى نبيّه ﷺ، فقال أبو بكر: أ ولي رسول ﷺ، فقبضها أبو بكر، فعمل فيها بما عمل فيها رسول ﷺ - وأنتما حينئذٍ، وأقبل على علي وعباس فقال -: تزعمان أن أ بكر فيها كذا. و يعلم أنه فيها صادق ر راشد بع للحق. ثم توفى أ بكر فقلت: أ ولي رسول ﷺ وأبي بكر، فقبضتها سنتين أعمل فيها بما عمل به رسول ﷺ وأبو بكر » [1].

وإنّ كلّ سعي البخاري ينصبُّ على سنز معايب الشيخين التي لا تخفى على كلّ ذي عينين، لكنّ شرّاح صحيح البخاري لم يهتدوا إلى الغرض الذي دعا البخاري إلى ما صنع، فباحوا لحقيقة التي أراد البخاري كتمها، مع نسبة هذه الصنيعة الشنيعة إلى الزهري، قال ابن حجر العسقلاني في شرح الحديث في ب الخمس: « قوله: ثم توفى نبيه ﷺ فقال أبو بكر: أ ولي رسول ﷺ، فقبضها أبو بكر فعمل فيها بما عمل رسول ﷺ. زاد في رواية عقيل: وأنتما حينئذٍ وأقبل على علي وعباس: تزعمان أنّ أ بكر كذا وكذا. وفي رواية شعيب: كما تقولان، وفي رواية مسلم من الز دة: فجئتما تطلب ميراثك من ابن أخيك، ويطلب هذا ميراث امرأته من أبيها، فقال أبو بكر: قال رسول ﷺ: لا نورّث ما تركناه صدقة، فرأيتماه كاذ ً آثماً غادراً خائناً.

وكأنّ الزهري كان يحدّث به رةً فيصرّح، و رةً فيكني، وكذلك مالك ».

وقال ابن حجر بشرح الحديث في ب ما يكره من التعمق والتنازع: « وقوله: تزعمان أن أ بكر فيها كذا. هكذا هنا وقع لإبهام، وقد بيّنت في شرح الرواية الماضية في فرض الخمس أن تفسير ذلك وقع في رواية مسلم، وخلت

---

(1). صحيح البخاري 9 / 754.

الرواية المذكورة عن ذلك إبهاماً ».

تحريف من أبي بكر الجوهري

وكذلك فعل أبو بكر أحمد بن عبد العزيز الجوهري، صاحب كتاب (السقيفة)، حيث ذكر حديث «كاذ ً آثماً غادراً خائناً » لفاظ أخرى، فقد أورد في كتابه المذكور حديث مالك بن أوس للفظ الآتي: « ثم توفي فقال أبو بكر: أ ولي رسول ﷺ، فقبضه وقد عمل فيها بما عمل به رسول ﷺ، وأنتما حينئذٍ، والتفت إلى علي والعباس: تزعمان أنّ أ بكر فيها ظالم فاجر، و يعلم أنه فيها لصادق ر رلشد بع للحق، ثم توفى أ بكر فقلت: أ أولى الناس بي بكر وبرسول ﷺ، فقبضتها سنتين – أو قال: سنين – من أمارتي أعمل فيها مثل ما عمل رسول ﷺ وأبو بكر، ثم قال – وأقبل على العباس وعلي – تزعمان أني فيها ظالم فاجر، و يعلم أني لصادق ر راشد بع للحق ».

ورواه مرةً أخرى بطريقٍ آخر أنّ عمر قال: « فلما توفي رسول ﷺ فقبضها أبو بكر، فجئت عباس تطلب ميراثك من ابن أخيك، وجئت علي تطلب ميراث زوجتك من أبيها، وزعمتما أنّ أ بكر كان فيها خائنا فاجرا، و لقد كان امرءً مطيعاً بعاً للحق، ثم توفى أبو بكر فقبضتها فجئتماني تطلبان ميراثكما، أما أنت عباس فتطلب ميراثك من ابن أخيك، وأما علي فيطلب ميراث زوجته من ابيها، وزعمتما أني فيها خائن فاجر، و يعلم أني فيها مطيع بع للحق ».

ورواه مرةً لثة عن أبي البختري: « فكان رسول ﷺ يتصّدق به ويقسم فضله، ثم توفي فوليه أبو بكر سنتين، يصنع فيها ما كان يصنع رسول ﷺ، وأنتما تقولان أنه كان بذلك خاطئاً وكان بذلك ظالماً، وما كان بذلك إلّا راشداً، ثم وليته بعد أبي بكر فقلت لكما: إنْ شئتما

قبلتكماه على عمل رسول وعهده الذي عهد فيه، فقلتما: نعم، وجئتماني الآن تختصمان يقول هذا: أريد نصيبي من ابن أخي، ويقول هذا: أريد نصيبي من امرأتي، و لا أقضي بينكما إلّا بذلك ».

نظرة في سند حديث مختلق

وإنّ ما ذكر ه يكفي في الدلالة على فساد الحديث المزعوم الذي تمسّك به السخاوي، هذا مع أنّه مخدوش سنداً، فقد عرفت أن البخاري يرويه عن محمد ابن كثير وهو العبدي وهذا مجروح كما ذكر للذهبي بترجمته، حيث قال: « وروى أحمد ابن أبي خيثمة قال لنا: ابن معين لا تكتبوا عنه لم يكن لثقة » [1].

وقال العسقلاني: « قال ابن معين: لم يكن لثقة ». قال: « وقال ابن الجنيد عن ابن معين: كان في حديثه ألفاظ كامنة ضعيفة، ثم سألت عنه فقال: لم يكن هل أن يكتب عنه » [2].

وفي طريقه **سفيان الثوري** وقد كان يدلّس عن الضعفاء كما ذكره للذهبي وابن حجر العسقلاني[3] وغيرهما.

بل لقد اشتهر بتدليس التسوية، الذي قالوا نّه أفحش أنواع التدليس مطلقاً وشرّها [4]، قال السّيوطي: « قال العراقي: وهو قادح فيمن تعمّد فعله، وقال شيخ الاسلام: لا شك أنه جرح وإنْ وصف به الثوري والأعمش، فلا اعتذار أنهما لا يفعلانه إلّا في حق من يكون ثقة عندهما ضعيفاً عند غيرهما » [5]. وقال القاري: « وهذا القسم من التدليس مكروه جدّاً، وفاعله مذموم عند أكثر

---

(1). ميزان الاعتدال 4 / 18.
(2). تهذيب التهذيب 9 / 371.
(3). ميزان الاعتدال 2 / 169، تقريب التهذيب 1 / 311.
(4). أنظر تدريب الراوي 1 / 186 وغيره.
(5). تدريب الراوي 1 / 186.

العلماء، ومن عرف به فهو مجروح عند جماعة، لا يقبل روايته بيّن السّماع أو لم يبيّنه » [1].

وقال ابن الجوزي في ذم التدليس: « هذا خيانة منهم على الشرع » [2].

وقال أيضاً: « هو من أعظم الجنا ت على الشريعة » [3].

وقال النووي: « التدليس قسمان: أحدهما: أنْ يروي عمّن عاصره ما لم يسمع منه، موهماً سماعه، قائلاً: فلان أو عن فلان أو نحوه، وربما لم يسقط شيخه وأسقط غيره، ضعيفاً أو صغيراً، تحسيناً لصورة الحديث. وهذا القسم مكروه جداً، ذمّه أكثر العلماء، وكان شعبة من أشدّهم ذمّاً له، وظاهر كلامه أنه حرام، وتحريمه ظاهر، فإنه يوهم الاحتجاج بما لا يجوز الاحتجاج به، ويسبب أيضاً إلى اسقاط العمل بروا ت نفسه، مع ما فيه من الغرور، ثم إنّ مفسدته دائمة، وبعض هذا يكفي في التحريم، فكيف جتماع هذه الْأُمور » [4].

هذا، **ولسفيان الثوري** قوادح أخرى، منها: القول بمذهب الخوارج، ومنها: الحسد لأبي حنيفة والعداوته والطعن فيه ... ذكرها أبو المؤيّد محمود بن محمد الخوارزمي [5]، وهذا القوادح تسقط الثوري عن درجة الاعتبار لدى أهل السنة، لا سيّما الحنفية منهم كما لا يخفى.

ومن أعظم قوادح « سفيان الثوري » اعتراضه على الإمام الصادق عليه السلام ، قال الشعراني: « ودخل عليه الثوري رضي الله عنه ، فرأى عليه حبّة من خز، فقال له: إنكم من بيت نبوّةٍ تلبسون هذا!! فقال: ما تدري، أدخل يدك، فإذا تحته مسح من شعر خشن، ثم قال: ثوري أرني تحت جبّتك، فوجد تحتها

---

(1). شرح شرح نخبة الفكر 112.

(2). تلبيس إبليس 34.

(3). الموضوعات 1 / 52.

(4). المنهاج في شرح صحيح مسلم 1 / 33.

(5). جامع مسانيد أبي حنيفة 2 / 468.

قميصاً أرق من بياض البيض، فخجل سفيان، ثم قال: ثوري لا تكثر الدخول علينا، تضرّ ونضرّك » [1].

فظهر أنّ الحديث الذي أخرجه البخاري عن محمد بن الحنفية، حديث مختلق مكذوب.

حديث مختلق آخر

ومثله في الاختلاق والبطلان الحديث الآخر، الذي رواه المتقي: « عن زيد ابن علي بن الحسيني قال: سمعت أبي علي بن الحسين يقول: سمعت أبي الحسين ابن علي يقول: قلت لأبي بكر: أ بكر من خير الناس بعد رسول ﷺ؟ فقال لي: أبوك. فسألت أبي علياً فقلت: من خير الناس بعد رسول ﷺ؟ فقال: أبو بكر – الدغولي، كر » [2].

فإنّ آ ر الكذب والإفتراء لائحة عليه و حية فيه، كما لا يخفى على كلّ منصفٍ نبيه، على أنّه حديث لم نقف له على سندٍ، وقد صرّح (الدهلوي) نّ كلّ حديث لا سند صحيح له فهو ساقط عن درجة الاعتبار.

حديث مختلق آخر

ولمّا رأى بعض الوضّاعين من أهل السنّة وضوح فظاعة ما وضع عن لسان الامام عليه السلام في تفضيل الشيخين مطلقاً، عمد إلى وضع حديث عن لسانه ينصّ على أفضليتهما من جميع الأصحاب سوى أهل البيت، فقد روى المتقي: « عن أبي البختري قال: خطب على فقال: ألا إن خير هذه الأمة بعد نبيّها أبو بكر وعمر. فقال رجل: وأنت أمير المؤمنين؟ فقال: نحن أهل البيت لا يوازينا

---

(1). لواقح الانوار 1 / 32.

(2). كنز العمال 12 / 489.

أحد. حل » [1]. وهذا أيضاً حديث مختلق، فإنّ من يرى الشيخين «كاذبين آثمين غادرين خائنين» كيف يفضّلهما على سلمان وأبي ذر والمقداد وعمار بن سر ونظرائهم؟! إن هذا إلّا إفك مبين.

على أنّ راويه « أبو البختري » لم يسمع من الامام عليه السلام شيئاً، وإنما كان يرسل عنه كثيراً، قال ابن حجر: « سعيد بن فيروز، وهو ابن أبي عمران، أبو البختري الطائي مولاهم الكوفي، روى عن: أبيه، وابن عباس، وابن عمر، وأبي سعيد، وأبي كبشة وأبي برزة، ويعلى بن مرة، وأبي عبد الرحمن السلمي، والحارث الأعور. وأرسل عن: عمر، وعلي وحذيفة، وسلمان، وابن مسعود. وعنه: عمرو بن مرة، وعبد الأعلى بن عامر، وعطاء بن السائب، وسلمة بن كهيل ويونس بن حبان، وحبيب بن أبي بت، ويزيد بن أبي ز د، وغيرهم.

قال عبد بن شعيب عن ابن معين: أبو البختري الطائي اسمه سعيد، وهو ثبت، ولم يسمع من علي شيئاً » [2].

ولكثرة روايته عن الأصحاب مع عدم سماعه منهم حكم بعض نقدة الحديث بضعف مراسيله قال ابن سعد: « ... كان كثير الحديث، يرسل حديثه ويروي عن الصحابة، ولم يسمع من كثير أحد، فما كان من حديثه سماعاً فهو حسن، وما كان عن إرسال فهو ضعيف » [3].

وقال بن حجر ايضاً: «قال أبو أحمد الحاكم في الكنى: ليس لقوي عندهم » ثم قال ابن حجر: « كذا قال وهو سهو » [4] قلت: وهو تحكّم محض.

---

(1). كنز العمّال 13 / 7.

(2). تهذيب التهذيب 4 / 65.

(3). تهذيب التهذيب 4 / 65.

(4). تهذيب التهذيب 4 / 65.

(7)

مع السيوطي

في كلامه حول الحديث

وممّن تنطّع وتعنّت في ب حديث مدينة العلم: جلال الدين السّيوطي، إذ قال بشرح حديث: أ دار الحكمة: « قال الطيبي: تمسّك الشيعة بهذا الحديث في أنّ أخذ العلم والحكمة مختص به، لا يتجاوزه إلى غيره إلّا بواسطته، لأن الدار إنما يدخل إليها من بها. ولا حجة لهم فيه، إذ ليس دار الجنة وسع من دار الحكمة، ولها ثمانية أبواب » [1].

وهذا نفس كلام الطّيبي الذي تقدّم الكلام عليه لتّفصيل، وأوضحنا بطلانه بما لا مزيد عليه، و ولي التوفيق.

* * *

---

(1). قوت المغتذي في شرح التزمذي. كتاب المناقب، ب مناقب علي.

(8)

مع السمهودي

في كلامه حول الحديث

وحاول علي بن عبد السمهودي صرف حديث أ مدينة العلم عن مفاده الصّريح فيه، بما يحيّر الأفهام، فقال بعد أن أورد بعض ما يدل على أعلميّة الإمام عليه السلام : « قلت: وهذا ولشباهه مما جاء في فضيلة علي في هذا الباب شاهد لحديث أ مدينة العلم وعلي بها، رواه الامام أحمد في الفضائل عن علي رضي الله عنه ، والحاكم في المناقب من مستدركه، والطبراني في معجمه الكبير، وأبو الشيخ ابن حيان في السنة له، وغيرهم كلّهم عن ابن عباس مرفوعاً به بز دة: فمن أتى العلم فليأت الباب.

ورواه الترمذي من حديث علي مرفوعاً: ا مدينة العلم وعلي بها، وقال الترمذي عقب هذا: انه منكر. وكذا قال شيخه البخاري، وقال الحاكم عقب الأول: إنه صحيح الإسناد، أورده ابن الجوزي من الثاني في الموضوعات. وقال الحافظ أبو سعيد العلائي: الصواب أنه حسن عتبار طرقه، لا صحيح ولا ضعيف، فضلاً عن أن يكون موضوعاً. وكذا قال الحافظ ابن حجر في فتوى له.

ولا ينافيه تفضيل أبي بكر رضي الله عنه مطلقاً، بشهادة علي وغيره بذلك له، وشهد له لعلم أيضاً، فقد قال علي: أبو بكر أعلمهم وأفضلهم وما اختلفوا في شيء إلّا كان الحق معه. وعدم لشتهار علمه لعدم طول مدّته بعد الاحتياج إليه بموت النبي صلى الله عليه وآله وسلم » [1].

وفي هذا الكلام نظر من وجوه:

1 – نسبة الطعن إلى البخاري والترمذي كذب

إنّ السمهودي – وإن لم ينكر أصل الحديث، بل حقّقه وأثبته عن جماعة من

---

(1). جواهر العقدين – مخطوط.

أئمة مذهبه – نسب إلى النزمذي أنه قال عقب الحديث: « هذا منكر ». وقد أثبتنا سابقاً عدم صحّة هذه النسبة، وأنّ النزمذي لم يقل هذا بعد هذا الحديث أبداً، بل صريح الشيخ عبد الحق الدهلوي في (اللمعات في شرح المشكاة) أنّ النزمذي قال: إنه حسن.

ويؤيّد هذا أنّ النزمذي قد حسّن حديث « أ دار الحكمة » – المؤيّد لحديث:

« أ مدينة العلم » – كما صرّح به المحبّ الطبري في (ذخائر العقبى) وفي (الر ض النضرة). وكما نسب بعض المفسّرين إلى النزمذي القدح في حديث « أ مدينة العلم » فقد نسب إليه ذلك لنسبة إلى حديث « أ دار الحكمة » أيضاً، كما فصّلناه فيما مضى في ردّ كلام النووي.

على أنّ كثيراً من محققي أهل السنّة ينقلون الحديثين معاً عن النزمذي، وظاهر عباراتهم أنّه قد أخرجهما في (الصحيح) من دون أيّ غمزٍ فيهما، كما لا يخفى على من راجع ما ذكر ه سابقاً في إثبات إخراج النزمذي لحديث مدينة العلم، وفي إثبات إخراجه لحديث دار الحكمة، من عبارات أئمة القوم الدالّة على ذلك، وعليك لتأمّل فيما ذكره ابن حجر المكي في (الصواعق) وما قاله العيدروس اليمني في (العقد النبوي) وما أورده الصبان المصري في (إسعاف الراغبين). فإن عبارات هؤلاء الأعلام أصرح في المقصود والمطلوب.

وعلى الجملة، فإن نسبة السمهودي القدح في حديث « أ مدينة العلم » إلى النزمذي كذب واضح، ولعلّه ذكر ذلك من غير أنْ يراجع جامع النزمذي، فلو كان راجع النسخة الصحيحة منه لما نسب إلى النزمذي ذلك، بل النسخة المحرّفة من النزمذي كذلك، لأنّ الذي فعله المحرّفون هو إسقاط حديث « أ مدينة العلم » وإبقاء حديث « أ دار الحكمة » مع إضافة كلمة « منكر » إليه، ولم نجد نسخة صحيحة ولا محرّفة ذكر فيها حديث « أ مدينة العلم » مع لفظة « منكر »، ومن ادّعى فعليه البيان.

وأما نسبة القول نّه منكر إلى البخاري فباطلة كذلك، ففي (اللآلي

المنثورة) و (المقاصد الحسنة) أنّ البخاري قاله لنسبة إلى حديث « أ دار الحكمة ». فذكر هذا لنّسبة إلى حديث « أ مدينة العلم » طل.

2 – دعوى عدم المنافاة بين الحديث وتفضيل أبي بكر طلة

ثم إنّ حديث « أ مدينة العلم وعلي بها » يدل من وجوه كثيرة وبدلالةٍ واضحة على إمامة الامام أمير المؤمنين عليه السلام ، ولا يشك عاقل في دلالته على أفضليّة الامام وأعلميتّه المطلقة، فإمّا ينكر هذا الحديث ويحكم بوضعه – كما صنع بعض النواصب – وإمّا ترفع اليد عن الاعتقاد بتفضيل أبي بكر على الامام عليه السلام . فظهر بطلان قول السمهودي – بعد إثبات الحديث وتحقيقه –: « ولا ينافيه تفضيل أبي بكر مطلقا »، إذ لا مناص من القول فضلية الإمام عليه السلام مطلقا، بعد القول بثبوت الحديث الشريف.

3 – دعوى شهادة الامام بتفضيل أبي بكر طلة

ومثله في البطلان دعواه شهادة الامام أمير المؤمنين عليه السلام بتفضيل أبي بكر، فقد عرفت في جواب السخاوي: أن لا أصل للروا ت المتضمّنة لهذا المعنى عن أمير المؤمنين عليه السلام ، فإنها روا ت مختلقة مكذوبة، طلة سنداً ومتناً، ولا سيّما ما أخرجه البخاري وهو العمدة فيها، كما لا يخفى.

4 – دعوى شهادة غير الامام بذلك طلة

ومن الذي شهد بذلك غير الامام عليه السلام حتّى يقول السمهودي: « بشهادة علي وغيره بذلك له »؟ لم نجد أحداً شهد بذلك من الصحابة للعدول، ومن ادّعى فعليه للبيان، وعلينا إبطاله وضح الدليل والبرهان ... وعلى فرض صدور شيء في حق أبي بكر من أحدهم فلا ريب في عدم صلاحيته لأن يقابل به الوجوه الكثيرة على أفضلية أمير المؤمنين المطلقة.

5 – دعوى شهادة الامام له لعلم كاذبة

ومن الدعاوى الكاذبة للسمهودي في هذا الكلام قوله: « وشهد له لعلم أيضاً، فقد قال علي: أبو بكر أعلمهم وأفضلهم ». فمن الذي روى ذلك؟ وليت

السمهودي ذكر له مصدراً ولو من موضوعات أسلافه؟! فالعجب منه كيف يستدلّ بما لا عين له ولا أثر في الموضوعات فضلاً عن الكتب الموصوفة لصحاح!! مع أنّه لو كان قد أخرج في الصحاح عندهم فضلاً عن الموضوعات لم يكن حجة على الإمامية، وما كان يجوز الاحتجاج به في مقابلتهم ...

6 – دعوى كون الحق مع أبي بكر في موارد الاختلاف كاذبة

ومن الدعاوى الكاذبة قول السمهودي: « وما اختلفوا في شيء إلّا كان الحق معه »، وهي دعوى بلا برهان، بل الأدلّة والبراهين على بطلانها لا تعد ولا تحصى، ولو لم يمكن إلّا وقعة السقيفة وقضية فدك ومسألة الخمس لكفى دليلاً وبرهاناً على كون أبي بكر على الخطأ والباطل، فإنها أمور وقع فيها الاختلاف بين علي وأبي بكر، ولا يصدّق عاقل بكون الحق فيها مع أبي بكر، لثبوت عصمة أمير المؤمنين والصدّيقة الزهراء لكتاب والسنة، أما أبو بكر فيعرّف نفسه بقوله: « إن لي شيطاناً يعتريني ».

7 – الإعتذار بقصر مدّة أبي بكر غير مسموع

وكأنّ السمهودي ملتفت إلى ورود الإشكال عليه نه: لو كان أبو بكر أعلم الأصحاب مطلقاً، فأين أقواله وآراؤه في القضا المختلفة؟ ولما ذا لم يشتهر لعلم؟

فالتجأ إلى الاعتذار عن أبي بكر بقوله: « وعدم لشتهار علمه لعدم طول مدّته بعد الاحتياج إليه بموت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ». إلّا أنّ هذا الإعتذار غير مسموع لدى ذوي الألباب والأبصار، لوجوه:

أحدها: إن توقف لشتهار العلم على طول المدة ممنوع، بل إن ملاك لشتهار العلم هو الكمال العلمي للشخص، فكلمّا كان العلم أكثر كان الاشتهار به أكثر، ألا ترى أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم – على قلة مكثه في أمّته – لشتهر علمه بحيث لم يبلغ لشتهار علوم الأنبياء السابقين عليه معشار لشتهار علمه، مع وجود مثل نوحٍ فيهم الذي اشتهر بطول العمر حتى ضرب به المثل فيه.

فالحق هو أنّ أ بكر لم يشتهر علمه لانتفاء الموضوع – وهو العلم – لا لوجود

المانع وهو قصر مدّته.

والثاني: سلّمنا التوقف المذكور، لكن مدّة أبي بكر منذ إسلامه حتى موته كانت طويلة، فلو كان أعلم الصحابة لظهرت آ ر أعلميته في هذه المدة، ولاشتهر علمه، وأما التعلّل بعدم الاحتياج إليه في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وعند الاحتياج إليه بعد موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم تطل مدته، فليس بنافع، لأن أعلم الصحابة محتاج إليه على كلّ حال، ولذا نرى احتياج للناس إلى أمير المؤمنين عليه السلام – وهو الأعلم في الواقع والحقيقة – على حياة النبي وبعد وفاته صلى الله عليه وآله وسلم، ومن هنا نرى رسول صلى الله عليه وآله وسلم يدلّ الأمة ويرشدهم نحو الامام بقوله: « أ مدينة العلم وعلى بها، فمن أراد العلم فليأت الباب ». وأيضاً: قد اشتهرت قضا الامام عليه السلام وفتاواه على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم سواء في سفره إلى اليمن أو في المدينة المنوّرة.

لما أبو بكر فلم ينقل عنه ما يدل على علمه فضلاً عن أعلميته في مدّة خلافته مع احتياج الامة إليه بعد النبي، فضلا عن زمان حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

ثم إن ما ذكره السمهودي من أنّ زمان خلافة أبي بكر كان وقت لاشتهار علمه، لكن منع من ذلك عدم طول مدتّه. ينافيه ما سيأتي عن البنباني من أن عصر خلافة الثلاثة لم يكن زمان ظهور علومهم، بل إنّ لاشتغالهم مور الخلافة حال دون إفادة الْأُمة وتعليمهم، وأنّ ذلك هو السبب في رجوعهم إلى أمير المؤمنين عليه السلام. فإنّ بين هذين الزّعمين من التضاد ما لا يخفى على أهل السداد والرشاد.

والثالث: سلّمنا أنّ السّبب في عدم لاشتهار علمه عدم طول مدتّه بعد الاحتياج إليه، إلّا أنّ هذا لا يحقّق غرض السمهودي، لأنه إنْ لم يشتهر علمه فلا أقل من عدم لاشتهار جهله وضلاله، ولكنّ المتتبّع للأخبار والآ ر يعلم حيّداً بكثرة الموارد التي ظهر فيها جهل أبي بكر وعدم علمه لأحكام الشرعية، وقد

تضمّن كتاب (تشييد المطاعن) طرفاً من تلك الأخبار، وحينئذٍ لا مساغ لدعوى العلم لأبي بكر فضلاً عن دعوى الأعلمية المطلقة!!

8 – اعتزاف الشيخين علميّة علي ورجوعهما إليه

وبعد، فالعجب من السمهودي، كيف يدّعي الأعلميّة لأبي بكر، وهو نفسه يروي – فيمن يروي – قسماً من أخبار رجوع أبي بكر وعمر إلى أمير المؤمنين واعتزافهما بما يفيد أعلميّته منهما؟!

لقد ذكر السمهودي في كتابه (جواهر العقدين) في قضيّة حكم عمر برجم المرأة المجنونة، ونقض الامام عليه السلام ذلك الحكم: « وفي رواية: فقال عمر: لو لا علي لهلك عمر. وروى بعضهم: إنه اتفق لعلي مع أبي بكر رضي عنهما نحو ذلك ».

وقال فيه أيضاً: « وقد أخرج ابن السّمان عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنّه سمع عمر يقول لعلي رضي عنهما – وقد سأله عن شيء فأجابه ففرّج عنه –: لا أبقاني بعدك علي »، وهذا دليل واضح على أعلميّة الإمام عليه السلام . وقد اعتزف السمهودي نفسه بكونه من شواهد حديث « أ مدينة العلم وعلي بها » حيث قال: « قلت: هذا ولأشباهه مما جاء في فضيلة علي في هذا الباب شاهد لحديث أ مدينة العلم وعلي بها ».

وقال السمهودي في (جواهر العقدين): « قال الزّين العراقي في شرح التقريب في ترجمة علي رضي الله عنه ، قال عمر: أقضا علي، وكان يتعوّذ من معضلةٍ ليس لها أبو حسن ».

قال: « وهذا التعوّذ رواه الدار قطني وغيره، ولفظه: أعوذ لله من معضلة ليس لها أبو حسن».

قال: « وفي روايةٍ له عن أبي سعيد الخدري قال: قدمنا مع عمر مكة ومعه علي بن أبي طالب، فذكر له علي شيئاً، فقال عمر: أعوذ لله أن أعيش في قوم لست فيهم أ حسن ».

وقال: « أخرج الحافظ الذهبي عن عبد الملك بن أبي سليمان قال: ذكر لعطاء أكان أحد من أصحاب رسول ﷺ أفقه من علي؟ قال: لا و ما علمته ».

وقال: « وقول عمر رضي الله عنه : علي أقضا . رواه البخاري في صحيحه، ونحوه عن جماعةٍ من الصحابة ».

وقال: « والحاكم في المستدرك عن ابن مسعود قال: كنا نتحدّث أنّ أقضى أهل المدينة علي. وقال: إنه صحيح ولم يخرجاه ».

وقال: « وأصل ذلك: قصة بعثه ﷺ لعلي رضي الله عنه إلى اليمن قاضياً، فقال: رسول بعثتني أقضي بينهم وأ شاب لا أدري ما القضاء؟ فضرب ﷺ في صدري وقال: اللهم اهده وثبّت لسانه.

قال: فو الذي فلق الحبّة وبرئ النسمة ما شككت في قضاء بين اثنين. رواه أبو داود والحاكم وقال: صحيح الإسناد ».

وقال: « روى أحمد والطبراني برجالٍ وثّقوا: إن النبي ﷺ قال لفاطمة رضي عنهما: أما ترضين أنْ زوّجتك أقدم أمّتي سلماً وأكثرهم علماً وأعظمهم حلماً ».

* * *

(9)

مع ابن روزبهان

في كلامه حول الحديث

وقال الفضل بن روزبهان الشيرازي – وهو من مشاهير المتكلّمين من أهل السنة، والمتأخرون عنه عيال عليه – في جواب احتجاج العلّامة الحلّي بقول الامام عليه السلام « سلوني قبل أنْ تفقدوني » وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: « أ مدينة العلم وعلي بها »قال ما نصه: « أقول:هذا يدل على وفور علمه واستحضاره أجوبة الوقائع واطّلاعه على لُشتات العلوم والمعارف. وكلّ هذه الأُمور مسلّمة، ولا دليل على النص، حيث لأنّه لا يجب أن يكون الأعلم خليفة،بل الأحفظ للحوزة والأصلح للأمة، ولو لم يكن أبو بكر أصلح للإمامة لما اختاروه ».

أقول: لم يجد ابن روزبهان مناصاً من الاعتراف بدلالة حديث أ مدينة العلم على الأعلميّة المطلقة لأمير المؤمنين عليه السلام ، غير أنّه ينكر لنزاط الأعلميّة في الخليفة، ومن هنا يقول نّ هذا الحديث لا يكون نصّاً على خلافة الامام عليه السلام ، ويستدل ختيار الْأُمة أ بكر للإمامة مع كونه غير أعلم، وما ذكره مردود من وجوه:

أحدها: إنّ حديث « أ مدينة العلم وعلي بها » من الأدلة الواضحة على خلافة سيد أمير المؤمنين عليه السلام ، وقد بيّنا ذلك بوجوه عديدة فيما سبق من الكتاب.

والثاني: لقد دلّ الكتاب والسنة المتأيدة قوال المفسرين من أهل السنّة، على تعيّن الأعلم للإمامة والخلافة، وقد تقدّم بيان ذلك لدلائل الكثيرة المفيدة للقطع واليقين، ولو لم يكن فيها سوى ما ذكره سبحانه في قصة آدم، وقصة طالوت، لكفى في ذلك دليلاً وبرها ً.

والثالث: إنّه لا ريب في كون الأعلم هو الأحفظ للحوزة والأصلح للْأُمة، ومن هنا يظهر بطلان دعوى كون أبي بكر الأحفظ للحوزة والأصلح للأمة، مع الاعتراف بكونه غير أعلم، متى كان أبو بكر أحفظ للحوزة؟ أفي ميادين القتال والجهاد مع الكفار؟ أو في حلّ المشكلات والمعضلات؟

والرابع: إنّ الاستدلال باختيار الناس أبا بكر للخلافة واضح الفساد، إذ لو سلّمنا وقوع الاختيار من الناس، فإنّ الاشكال يرد أوّلاً على الذين اختاروه، ثم على الذين يستدلّون بهذا الاختيار على صحّة إمامة أبي بكر ...

كلام آخر لابن روزبهان

ولابن روزبهان في ب حديث مدينة العلم وحديث أ دار الحكمة، كلام آخر هو أعجب وأغرب من كلامه الذي ذكر ه، وبيان ذلك: أن العلّامة الحلي ﵀ يقول: « المطلب الثاني – العلم. والناس كلّهم بلا خلافٍ عيال علي عليه السلام، في المعارف الحقيقية والعلوم اليقينية والأحكام الشرعيّة والقضا النقلية، لأنه عليه السلام كان في غاية الذكاء والحرص على التعلّم، وملازمته لرسول ﷺ الذي هو أشفق الناس عليه عظيمة جداً، لا ينفك عنه ليلاً ولا نهاراً، فيكون لضرورة أعلم من غيره. وقال رسول ﷺ في حقّه: أقضاكم علي. والقضاء يستلزم العلم والدين. وروى النزمذي في صحيحه: إن رسول ﷺ قال: أ مدينة العلم وعلي بها. وروى البغوي في الصحاح: إن رسول ﷺ قال: أ دار الحكمة وعلي بها ».

فقال ابن روزبهان في جواب هذا الكلام: « ما ذكره المصنف من علم أمير المؤمنين فلا شك في أنه من علماء الْأُمة، والناس محتاجون إليه فيه، وكيف لا وهو وصي النبي ﷺ في إبلاغ العلم وبدائع حقائق المعارف، فلا نزاع فيه لأحد. وأما ما ذكره من صحيح النزمذي فصحيح. وما ذكره من صحاح

البغوي فإنه قال: الحديث غريب لا يعرف هذا عن أحدٍ من الثقات غير شريك، وإسناده مضطرب، فكان ينبغي أن يذكر ما ذكره من معايب الحديث، ليكون أميناً في النقل ».

وهذا الكلام غريب من وجوه:

1 – علي أعلم الأمة لا أنه من علماء الأمة فقط

إن قول ابن روزبهان: « ما ذكره المصنف من علم أمير المؤمنين فلا شك أنّه من علماء الْأُمة » تفريط في حق الامام عليه السلام، لأنّ الامام عليه السلام أعلم الأمة بعد رسول صلى الله عليه وآله وسلم كما أثبتناه سالفاً. هذا لإضافة إلى اعتزاف ابن روزبهان في كلامه السابق علميّة الامام عليه الصلاة والسلام.

2 – الناس محتاجون اليه كاحتياجهم الى النبي

وليس احتياج للناس إلى أمير المؤمنين عليه السلام كاحتياجهم إلى واحدٍ من علماء الأمة، بل إنّ الناس كلّهم عيال عليه في جميع العلوم والأحكام – كما ذكر العلّامة الحلي – لأنّه أقرب الناس إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأكثرهم ملازمةً له، فهم كانوا يحتاجون إليه في العلم لكونه أعلمهم، فإنْ أراد ابن روزبهان من قوله: « وللناس محتاجون إليه فيه » هذا المعنى فمرحباً لوفاق، لانَّ هذا المعنى يثبت خلافة الامام بعد النبي بلا فصل، لقبح مير المحتاج البيّن الاحتياج العظيم الاحواج، على من هو غني مليْ بعلم صاحب المعراج صلى الله عليه وآله وسلم. وإن أراد ابن روزبهان معنى آخر فقد كابر مكابرة بيّنة، وأغلب الظّن أنّه يريد المعنى الأوّل، لأنه اعترف علميته عليه السلام في الكلام السابق.

3 – اعتزاف ابن روزبهان بكون الامام وصي النبي في إبلاغ العلم

وقول ابن روزبهان في هذا الكلام: « كيف لا، وهو وصي النبي صلى الله عليه وآله وسلم في إبلاغ العلم وبدائع حقائق المعارف » صريح في أنه الامام بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، إذ لا يعقل أن يكون وصي النبي في إبلاغ العلم وبدائع حقائق المعارف غير الأعلم وغير الامام من بعده صلى الله عليه وآله وسلم،

لعدم انفكاك الأعلمية عن مثل هذا العلم المنصوب، المخصوص لعلم المصبوب، ولقبح ترجيح المرجوح وبطلان تفضيل المفضول.

ثم إنّ قوله: « فلا نزاع فيه لأحد » كلمة حق جرت على لسانه، لكنّ ما استشهد به العلّامة الحلّي يدلُّ على أعلمية الامام عليه السلام، وهذا هو المطلوب من الاستشهاد والاستدلال، والأعلمية تلازم الاهلمة والخلافة كما مرّ غير مرة فإذلًكان على ابن روزبهان التسليم لملمة الامام، وترك النزاع في إمامته أيضاً.

4 – اعترافه برواية الترمذي

وقول ابن روزبهان: « وأما ما ذكره من صحيح الترمذي فصحيح » اعتراف بصحة حديث « أ لمدينة العلم » سنداً، وقد اعترف ابن روزبهان بدلالة هذا الحديث على أعلميّة الامام عليه السلام لرغم من قيام البراهين المحكمة على تعيّن الأعلم للخلافة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

وأيضاً، فإن حديث مدينة العلم يدل لوجوه العديدة المذكورة سابقاً على إمامة الامام عليه السلام، فكان على ابن روزبهان الاعتراف لنتيجة كما اعترف لمقدّمة.

5 – دفع إيراد ابن روزبهان على العلامة الحلي

وأمّا ما ذكره ابن روزبهان للطعن على العلامة الحلي بقوله: « وما ذكره من صحاح البغوي فإنه قال: الحديث غريب لا يعرف هذا من أحدٍ من الثقات غير شريك، وإسناده مضطرب. فكان ينبغي أن يذكر ما ذكره من معايب الحديث، ليكون أميناً في النقل » فمردود بوجوه عديدة:

اسقاطهم حديث أنا مدينة العلم من صحيح الترمذي

أحدها: – ما الدلّيل على وجود الجملة التي ذكرها ابن روزبهان في نسخة العلّامة الحلي؟

إن اختلاف النسخ في كتب الحديث غير عزيز، بل إنّ الكتب الموصوفة لصّحاح عند أهل السنة مختلفة ز دة ونقيصةً وتغييراً وتبديلاً، كما لا يخفى على

من راجع (جامع الأصول لابن كثير) و (مشكاة المصابيح للخطيب التبريزي) و (المرقاة لعلي القاري) ... ومن الشواهد على ذلك حديث « أ مدينة العلم » و (صحيح النزمذي). فقد عرفت أنّ العلامة الحلي ﷺ ينقل هذا الحديث عن (صحيح الترمذي)، ويعترف ابن روزبهان بصحة ذلك قائلاً: « وأمّا ما ذكره من صحيح النزمذي فصحيح »، وقد نقله عن النزمذي قبل العلّامة: ابن الأثير الجزري في (جامع الأصول) ومحمد بن طلحة الشافعي في (مطالب السؤول).

واعترف ابن تيمية الحراني – وهو معاصر العلامة – في (منهاج السنة) برواية النزمذي حديث مدينة العلم.

ونقله عن النزمذي جماعة من علماء السنّة المتأخرين عن العلامة الحلّي ﷺ أمثال:

السيد شهاب الدين أحمد في كتابه (توضيح الدلائل على ترجيح الفضائل).

وجلال الدين السيوطي في (ريخ الخلفاء).

وحسين بن معين الدين الميبدي في (الفواتح – شرح ديوان علي).

ومحمد بن يوسف الشامي في سيرته (سبل الهدى والرشاد).

وابن حجر المكي في (الصواعق المحرقة).

والميرزا مخدوم في كتابه (نواقض الروافض).

وشيخ بن عبد العيدروس في (العقد النبوي).

ومحمود الشيخاني القادري في (الصراط السوّي).

والشيخ عبد الحق الدهلوي في (أسماء رجال المشكاة).

ونور الدين الشبراملسي في (تيسير المطالب السنية).

وإبراهيم الكردي الكوراني في (النبراس).

ومحمد بن عبد الباقي الزرقاني في (شرح المواهب اللدنّية).

ومحمد الصبّان المصري في (إسعاف الراغبين).

وشهاب الدين العجيلي الشافعي في (ذخيرة المآل).

والمولوي عبد العلي المشهور ببحر العلوم في (شرح المثنوي).

... ومع ذلك كلّه ... فإنّ حديث « أ مدينة العلم وعلي بها » غير مذكور في نسخ (النزمذي) الموجودة، والموجود فيها هو حديث « أ دار الحكمة وعلي بها ».

التّحريف في المصابيح للبغوي

وكذلك الحال في كتاب مصابيح السنة للبغوي، فكما أخرج فيه حديث « أ دار الحكمة وعلي بها » أخرج حديث « أ مدينة العلم وعلي بها »، وقد نقل جماعة من أكابر علماء أهل السنة كالمحبّ الطبري في (الر ض النضرة) وفي (ذخائر العقبى) والقاري في (المرقاة) وأحمد بن الفضل المكي في (وسيلة المآل) وغيرهم ... حديث مدينة العلم عن (المصابيح للبغوي)، بل صرّح بعضهم خراج البغوي إ ّه في قسم الحسان من أحاديث الكتاب المذكور ... لكنّ النسخ التي وقفنا عليها من (المصابيح) خالية عن حديث « أ مدينة العلم وعلي بها ».

فهذا تحريف في (المصابيح) حذفاً وإسقاطاً، ولهم فيه تحريف ز دة وإلحاق، ففي الوقت الذي يلتزم البغوي بعدم إخراج المناكير في كتابه، ويصرّح في أوّل كتابه ن « ما كان فيها من ضعيف أو غريب أشرت إليه، وأعرضت عن ذكر ما كان منكراً أو موضوعاً » تجد فيه حديثاً وصف نه « منكر »، وهذا نصّه:

« عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كنّا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فجاءه رجل أحسبه من قيس، فقال رسول : ألعن حميراً؟ فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : رحم حميراً أفواههم سلام وأيديهم طعام وهم أهل أمن وإيمان – منكر » [1]

---

(1). مصابيح السنة – ب مناقب قريش وذكر القبائل 4 / 141.

ومن هنا ترى المحققين من علمائهم يعتزفون ن لفظ « منكر » إلحاق وإقحام في الكتاب، من قبل بعض من وصفوه هل المعرفة لحديث، قال شمس الدين محمد بن مظفر الخلخالي: « قوله: منكر. أي هذا الحديث منكر. يحتمل أن إلحاق لفظ المنكر هاهنا من غير المؤلّف، من بعض لأهل المعرفة لحديث، لأنه لو كان يعلم أنه منكر لم يتعرّض له، لأنه قد التزم الإعراض عن ذكر المنكر في عنوان الكتاب ».

وفي (المرقاة): « قال شارح المصابيح: قوله منكر. هذا إلحاق من بعض أهل المعرفة لحديث، لأن المؤلف ﷺ – يعني محيي السنة – لو كان يعلم أنه منكر لم يتعرّض له، لأنه قد التزم الإعراض عن ذكر المنكر في عنوان الكتاب، و أعلم لصواب ».

وبعد .. فإ لا نستبعد أن تكون العبارة التي ذكرها ابن روزبهان من المقحمات في كتاب (المصابيح) من قبل بعض المتعصّبين، وإنْ وصفوا هل المعرفة لحديث ... وأنّها لم تكن في نسخة العلّامة الحلّي ﷺ ولذا لم يذكرها، فإشكال ابن روزبهان على العلامة في غير محلّه.

والثاني: لو فرضنا كون العبارة من كلام البغوي، وأنّها كانت موجودةً في نسخة العلامة الحلّي ﷺ فإنّ للذي تفوّه به ابن روزبهان غير وارد كذلك، لأ نقول حينئذٍ: نّ إعراض العلامة الحلّي عن ذكر العبارة مبني على ما تقرّر من أنّ « إقرار العقلاء على أنفسهم مقبول وعلى غيرهم مردود »، وأنّ « الإنكار بعد الإقرار غير مسموع ».

وتوضيح ذلك هو: أنّ البغوي قال في صدر كتابه المعروف لمصابيح: « أمّا بعد: فهذه ألفاظ صدرت عن صدر النبوّة، وسنن سارت عن معدن الرّسالة، وأحاديث جاءت عن سيد المرسلين وخاتم النبيّين، هنّ مصابيح الدجى خرجت عن مشكاة التقوى، مما أورده الأئمة في كتبهم، جمعتها للمنقطعين إلى العبادة، لتكون لهم بعد كتاب حظاً من السنن، وعو ً على ما هم فيه الطاعة، وتركت ذكر

أسانيدها حذراً من الإطالة عليهم، واعتماداً على نقل الأئمة ».

فهذا ما وصف به أحاديث كتابه، فالأوصاف هذه منطبقة على حديث « أ دار الحكمة وعلي بها » عنزافه، فلو كان ادّعى البغوي بعد ذلك كون الحديث منكراً فقد أنكر بعد أن أقر، والإنكار بعد الاقرار غير مسموع، ولذا أعرض العلامة عن ذكر إنكاره.

الثالث: سلَّمنا، لكنّ إعراض العلّامة عن ذكر الكلام المزبور ستز لمعائب البغوي، لا ستز لمعائب الحديث كما زعم ابن روزبهان.

وبيان ذلك هو: أنّ قوله: « الحديث غريب لا يعرف هذا عن أحد من الثقات غير شريك، وإسناده مضطرب » يشتمل على دعويين:

أحدهما: إن الحديث غريب لا يعرف عن أحدٍ من الثقات غير شريك. وهذه الدعوى تدلّ على قصر علمه وقلّة اطّلاعه، لأنّ الأمر ليس كذلك كما لا يخفى على المتتبّع الخبير بل إنّه حديث مشهور رواه غير شريك من الثقات، كما دريت سابقاً لتّفصيل.

على أنّه لو كان كذلك فهو مما تفرّد به شريك، وهذا لا يمنع صحته أو حسنه، ومن هنا حسّنه الترمذي كما صرح به المحبّ الطبري في (الرّ ض النضرة) و (ذخائر العقبى)، مع أنّ رواية الترمذي مقتصرة على طريق شريك، وصحّحه ابن جرير الطبري في (تهذيب الآ ر) كما نقله السّيوطي في (جمع الجوامع) وهو أيضاً لم يروه إلّا عن شريك، وصحّحه الحاكم أيضاً كما صرّح به الشامي في (سبل الهدى والرشاد) والشبراملسي في (تيسير المطالب السنية) والزرقاني في (شرح المواهب اللدنّية). وحسّنه الحافظ العلائي والمجد الفيروزآ دي، فقد قال العلائي – كما في (اللآلي المصنوعة) نقلا عن أجوبة عن اعتراضات السّراج القزويني على أحاديث المصابيح للبغوي –: « وشريك هو ابن عبد النخعي القاضي، احتجّ به مسلم، وعلّق له البخاري، ووثّقه يحيى بن معين، وقال العجلي: ثقة حسن الحديث، وقال عيسى بن يونس: ما رأيت أحداً قط أورع في

علمه من شريك. فعلى هذا يكون تفرّده حسناً ».

وكذا قال الفيروزآ دي في كتابه (نقد الصحيح) بعد حديث: أ دار الحكمة.

فعلى هذا لا يكون تفرّد شريك بمانع عن صحة الحديث أو حسنه، ولا يوجب وهناً فيه أبداً، فكيف مع اشتراك غير شريك من الثقات في رواية هذا الحديث الشريف!!

والثانية: إن إسناده مضطرب. وهذا طل بحت، فإن من نظر في أسانيد هذا الحديث وجدها متعددة، وكلّها بتة بلا تزلزل واضطراب، وأغلب الظن في سبب هذه الدعوى الباطلة هو الغلط في فهم كلام النزمذي في هذا المقام. وبيان ذلك هو: أنّ النزمذي أخرج حديث « أ دار الحكمة» سناده عن: شريك عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة عن الصنابحي عن أمير المؤمنين عليه السلام ، ثم قال: « روى بعضهم هذا الحديث عن شريك، ولم يذكروا فيه عن الصنابحي » وهذا الكلام مفاده رواية بعض المحدّثين هذا الحديث عن: شريك عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة عن أمير المؤمنين عليه السلام ، فلمّا رأى البغوي وجود « الصنابحي » في رواية بعضهم، وعدم وجوده في رواية البعض الآخر، توهّم كون إسناده مضطر ً، ولم يتفطّن إلى أنّ كلا السندين صحيح، لأن « سويد بن غفلة » من التابعين الرواة عن الامام أمير المؤمنين عليه السلام بلا واسطة، فهو يروي الحديث عنه عليه السلام بلا واسطة رة، وبواسطة « الصنابحي » رةً أخرى، فكلا الروايتين صحيح متّصل، وذكر الصنابحي في أحدهما من ب المزيد في متّصل الأسانيد.

ومما ذكر صرّح بعض المحققين من أعلام السّنة، فقد قال الحافظ صلاح الدّين العلائي: « ولا يرد عليه رواية من أسقط منه الصنابحي، لأن سويد بن غفلة بعي مخضرم، أدرك الخلفاء الأربعة وسمع منهم، فذكر الصنابحي فيه من المزيد في متّصل الأسانيد ».

وقال الفيروزآ دي: « ولا يرد عليه رواية من أسقط الصنابحي منه، لأن سويد بن غفلة بعي مخضرم، روى عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي عنهم، وسمع منهم، فيكون ذكر الصنابحي من ب المزيد في متّصل الأسانيد ».

وعلى تقدير تسليم الغلط في إسقاط الصنابحي من الأسناد، وأن سويد بن غفلة لم يسمع هذا الحديث من الامام عليه السلام بل سمعه من الصنابحي، فإنّ هذا لا يوجب الاضطراب في الإسناد، فإنّ من أسقط « الصنابحي » من الإسناد فقد أخطأ، والصحيح رواية البعض الآخر المذكور فيها الصنابحي، وخطأ الراوي في إسنادٍ لا يوجب العيب في إسناد آخر صحيح، ولا يضرّ صل سند الحديث ... فالتعلّل بمثل هذه الأمور للقدح في الأحاديث المسندة الصحيحة من كثرة التعنّت وقلّة الحياء، كما نصّ عليه ابن حزم في (المحّلى). وقد سبق كلامه حيث ذكر مؤيدات حديث « أ مدينة العلم »، وأثبتنا حديث « أ مدينة الحكمة وعلي بها »، وتكلّمنا على كلام للدار قطني في هذا الحديث، فراجعه إن شئت، فهو أحرى لرجوع لمثل هذا التحقيق، و ولي التوفيق.

فظهر أنّ دعوى اضطراب إسناد حديث « أ دار الحكمة » ليست إلّا توهّما وسوء فهم، فلو أنّ العلّامة الحلّي رحمه الله أعرض عن ذكرها، فقد سنز معايب البغوي وليس في الحديث عيب أبداً ... وإنّ هذا الذي زعمه ابن روزبهان لم يثمر إلّا الكشف عن توهّم البغوي وقلّة فهمه للدقائق العلميّة، قال تعالى: ﴿ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ ﴾.

وانْ تشدّق القوم وتعنّتوا قطعنا ألسنتهم بنقل كمال الدين ابن طلحة الشافعي – وهو أقدم زما ً من العلامة الحلّي رحمه الله، وقد ترجم له بكل تبجيل في (مرآة الجنان) و (طبقات الشافعية) للسبكي والاسنوي وغيرها – حديث « أ دار الحكمة وعلي بها » – عن (المصابيح للبغوي) كما نقل العلّامة الحلي، وهذا عين عبارته في بيان أدلّة علم الامام عليه السلام :

« ومن ذلك: ما رواه الامام النزمذي في صحيحه بسنده، وقد تقدّم ذكره في الإستشهاد في صفة أمير المؤمنين لأنزع البطين: إن رسول ﷺ قال: أ مدينة العلم وعلي بها. ونقل الامام أبو محمد الحسين بن مسعود القاضي البغوي في كتابه الموسوم لمصابيح: إن رسول ﷺ قال: أ دار الحكمة وعلي بها.

لكنّه ﷺ خص العلم لمدينة والدار لحكمة، لما كان العلم أوسع أنواعاً وأبسط فنو ً وأكثر شعباً وأغزر فائدةً وأعم نفعاً من الحكمة، خصّص الأعم لأكبر والأخصّ لأصغر » [1].

فهذا نقل هذا الفقيه المحدّث الشافعي، المتقدم زما ً على العلّامة الحلّي، وهو يطابق نقل العلّامة الحلّي، وليس فيه العبارة التي زعمها ابن روزبهان، فالعلامة أمين في النقل، ولكن نسخ المصابيح حرّفتها الأيدي الأثيمة، و ولي التوفيق، وهو المستعان.

* * *

(1). مطالب السؤول: 62.

(10)

مع ابن حجر المكي

في كلامه حول الحديث

وقال ابن حجر المكي في مبحث أعلمية أبي بكر بزعمه: « لا يقال: بل علي أعلم منه للخبر الآتي في فضائله: أ مدينة العلم وعلي بها. لأ نقول: سيأتي أن ذلك الحديث مطعون فيه، وعلى تسليم صحّته أو حسنه فأبو بكر محرابها، ورواية: فمن أراد العلم فليأت الباب لا تقتضي الأعلمية، فقد يكون غير الأعلم يقصد لما عنده من ز دة الإيضاح والبيان والتفرغّ للناس، بخلاف الأعلم. على أنّ تلك الرواية معارضة بخبر الفردوس: أ مدينة العلم وأبو بكر أسلسها وعمر حيطانها وعثمان سقفها وعلي بها. فهذه صريحة في أنّ أ بكر أعلمهم، وحينئذٍ فالأمر بقصد الباب إنما هو لنحو ما قلناه، لا لز دة شرفه على ما قبله، لما هو معلوم ضرورة أن كلاً من الأساس والحيطان والسقف أعلى من الباب. وشذّ بعضهم فأجاب نّ معنى: وعلي بها. أي من العلو، على حدّ قراءة: هذا صراط علي مستقيم، برفع علي وتنويه، كما قرأ به يعقوب » [1].

علي الأعلم لحديث مدينة العلم

أقول: إنّ حديث مدينة العلم يدل على أعلميّة الامام أمير المؤمنين عليه السلام كما سبق تقريره منّا، فهو أعلم الخلائق بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، حتّى الملائكة المقربين والأنبياء والمرسلين، فهذه دلالة حديث « أ مدينة العلم وعلي بها »، وقد شهدت بذلك كلمات كثيرٍ من أعلام أهل السنّة، وكان منها عبارات ابن حجر المكي نفسه في كتابه (المنح المكية)، فمن الغريب بعدئذٍ دعواه في

---

(1). الصواعق المحرقة: 20.

(الصـــواعق) أعلميّة من جهل حتى معنى « الأب » و« الكلالة »، إســـتناداً إلى دعاوى فارغة وأكاذيب واضحة كما سيأتي، فإذن، من الحق أن يقال: علي أعلم.

دعوى أنّ الحديث مطعون باطلة

وأمّا قوله: « لأ نقول: ســيأتي أن ذلك الحديث مطعون » فمن فظائع المناقشــات، لما عرفت من صــحة هذا الحديث وثبوته بل تواتره وقطعية صــدوره، حســب إفادات أكابر الأعلام والمحقّقين من أهل السنّة، بحيث لا يبقى مجال لأيّ قيل وقال ...

ثم إنّ كلام ابن حجر في الموضع الذي أحال إليه بقوله «ـسيأتي » يتضمّن وجوهاً عديدة على فساد زعمه « أنّ ذلك الحديث مطعون » ... وشرح ذلك هو:

أن ابن حجر قال في الفصل الثاني من الباب التاسع من (الصواعق): « ثم اعلم أنه سيأتي في فضـائل أهل البيت أحاديث مسـتكثرة من فضـائل علي ﷺ ، فلتكن منك على ذكر، وأنّه مرّ في كثير من الأحاديث السـابقة في فضـائل أبي بكر جمل من فضـائل علي، واقتصـرت هنا على أربعين حديثاً، لأنها من غرر فضــائله » ثم قال: « الحديث التلســع – أخرج البزار والطبراني في الأوســط عن جابر ابن عبد ، والطبراني والحاكم والعقيلي في الضعفاء، وابن عدي عن ابن عمر، والنزمذي والحاكم عن علي ـقال ـقال رســـول ﷺ : أ ـمدينة العلم وعلي ـها. وفي رولية: فمن أراد العلم فليأت الباب. وفي أخرى عند النزمذي عن علي: أ دار الحكمة وعلي بها، وفي أخرى عند ابن عدي: علي ب علمي.

وقد اضــطرب الناس في هذا الحديث، فجماعة على أنه موضــوع، منهم ابن الجوزي والنووي، و هيك بهما معرفة لحديث وطرقه، حتى قال بعض محققي المحدّثين: لم ت بعد النووي من يدانيه في علم الحديث فضــلاً عن أن يســاويه. و لغ الحاكم على عادته فقال: إن الحديث صــحيح، وصوّب بعض محققي

المتأخرين المطلعين على الحديث: أنه حديث حسن. ومرّ الكلام عليه »[1].

وهذا الكلام -للذي أورده في مبحث الردّ على قدح النووي - لأعده هنا بنصه ليعلم أنّ ابن حجر يعدّ حديث « أنا مدينة العلم وعلي بابها » من فضائل الامام عليه السلام، و« غرر فضائله » ومن « الأربعين حديثاً » التي رجّحها في الذكر على سائر فضائله عليه السلام. ثم ينصّ على إخراج « البزار » و« الطبراني » و« العقيلي » و« ابن عدي » و« النزمذي » و« الحاكم » له عن عدة من الصحابة، و« العقيلي » وانْ كان قد أخرجه في الضعفاء، إلّا أن ابن حجر يرى روايته صالحة للتأييد، وكذا رواية ابن عدي ... وهؤلاء الحفّاظ كما تعلم من مشاهير أئمة الحديث عند اهل السنّة، ومن بينهم النزمذي وكتابه يعدّ من الصحاح الستة عندهم.

ثم إن ابن حجر يقول: « وفي روايةٍ: فمن أراد العلم فليأت الباب » وهذا ظاهر في ثبوت هذا اللفظ عن رسول صلى الله عليه وآله وسلم، ثم يقول: « وفي أخرى عند النزمذي عن علي: أنا دار الحكمة » وهذا من مؤيّدات حديث « أنا مدينة العلم وعلي بابها » ومن هنا ذكره ابن حجر في هذا المقام، وكذا حديث « علي باب علمي ».

ثم إنّه ينص على تصحيح الحاكم حديث « أنا مدينة العلم » وعلى أنه قد « صوّب بعض محققي المتأخّرين المطّلعين على الحديث أنه حديث حسن ».

فإذن الحديث من غرر فضائل الامام، وقد أخرجه جماعة من الأئمة الحفّاظ عن جماعة من الصحابة، وله مؤيّدات أخرجها جماعة منهم كذلك، وهو صحيح عند الحاكم، وصوّب بعض المحققين أنه حديث حسن، هذه أمور اعترف بها ابن حجر المكي في كلامه الذي أحال إليه بقوله « سيأتي » وهذه الامور تكفينا في مقام الاحتجاج وإلزام الخصم، ولإبطال قوله « مطعون » .. والحمد لله ربّ العالمين.

---

(1). الصواعق: 72.

وأما قوله: « وقد اضـــطرب الناس » ففيه: إن المنصـــفين لم يضـــطربوا في هذا الحديث. وأمّا المتعصّبون فلا يلتفت إليهم ألبتة.

آراء العلماء في ابن الجوزي

وأمّا قوله: « فجماعة على أنه موضـــوع منهم ابن الجوزي والنووي » ففيه أوّلاً: إنـما ذكراه حول الحديث طل مردود، كما تقدّم في الكتاب لتفصيل. و نياً: ان المحقّقين من أهل السـنّة لا يعبأون بقدح ابن الجوزي وطعنه في الأحاديث، وقد نصّ جماعة منهم على معليب لابن الجوزي، وصدرت منهم كلمات مختلفة في ذمّه والطعن عليه ... ومن هؤلاء:

إبن الأثير في الكامل في التأريخ.

وأبي الفداء الأيوبي في المختصر في أحوال البشر.

وعبد بن أسعد اليافعي في مرآة الجنان.

وخواجه رسا في الفصول الستة.

وشمس الدين الذهبي في ميزان الاعتدال في نقد الرجال، وفي تذكرة الحفاظ.

وابن حجر العسقلاني في لسان الميزان.

وجلال الدين السيوطي في طبقات الحفاظ.

وشمس الدين الداودي في طبقات المفسرين.

والشيخ عبد الحق الدهلوي في أسماء رجال المشكاة.

كما نصّ جماعة منهم على تســرّع ابن الجوزي في الطعن في الأحاديث الصّـحيحة في كتابه (الموضوعات). ومن هؤلاء:

ابن الصــلاح في علوم الحديث، وابن جماعة في المنهل الروي، والطيبي في الكاشــف، وابن كثير في الباعث الحثيث، والزين العراقي في ألفيّة الحديث وشرحها، وابن حجر العسقلاني في فتح الباري والقول المسدّد، والسخاوي في

فتح المغيث، والسيوطي في اللآلي المصنوعة والنكت البديعات وتدريب الراوي، ومحمد بن يوسف الشامي في سبل الهدى والرشاد، ورحمة السندي في مختصر تنزيه الشريعة، ومحمد طاهر الفتني في تذكرة الموضوعات، والشيخ عبد الحق في أسماء رجال المشكاة، والحلبي في كشف الظنون، وإبراهيم الكردي في المسلك الوسط الداني، والزرقاني في شرح المواهب، والسندي في درلسات اللبيب، ومحمد ابن إسماعيل الأمير في الروضة الندية، والشوكاني في الفولئد المجموعة وفي نيل الأوطار، والمولوي حسن الزمان في القول المستحسن، والمولوي القنوجي في إتحاف النبلاء المتقين.

ردّ العلماء على طعن ابن الجوزي في حديث مدينة العلم

فهذه آراؤهم في ابن الجوزي وآرائه في الأحاديث بصورةٍ عامّة، وقد ردَّ عليه في خصوص طعنه في حديث « أ مدينة العلم وعلي بها » جماعة من مشاهير علماء أهل السنّة النحارير، ونقدة الحديث والمطّلعين على الأخبار، منهم:

الحافظ صلاح الدين العلائي في أجوبة سؤالات السّراج القزويني.

والمحقق بدر الدين الزركشي في اللآلي المنثورة.

والعلامة مجد الدين الفيروزآ دي في نقد الصحيح.

وشيخ الاسلام الحافظ ابن حجر في فتوى له.

والعلامة شمس الدين السخاوي في المقاصد الحسنة.

والحافظ جلال الدين السيوطي في ريخ الخلفاء، والنكت البديعات، واللآلي المصنوعة، وقوت المغتذي، وجمع الجوامع.

والعلامة نور الدين السمهودي في جواهر العقدين.

والعلامة ابن عراق في تنزيه الشريعة.

وعلي بن حسام الدين المتقي في كنز العمال.

ومحمد طاهر الفتني في تذكرة الموضوعات.

وعلي القاري الهروي في المرقاة.

والعلامة الزرقاني في شرح المواهب اللدّنية.

والميرزا محمد البدخشاني في نزل الأبرار، ومفتاح النجاة، وتحفة المحبين.

ومحمد صدر العلم في معارج العلى.

ومحمد بن إسماعيل بن صلاح الأمير في الروضة الندية.

ومحمد الصبان المصري في إسعاف الراغبين.

والقاضي ثناء ني بتي في السيف المسلول.

وقاضي القضاة الشوكاني في الفوائد المجموعة.

والميرزا حسن على المحدّث في تفريح الأحباب.

وولي اللكهنوي في مرآة المؤمنين.

والمولوي حسن الزمان في القول المستحسن.

وامّا « النووي » فلا يجوز الإستناد إلى كلامه في المقام، لما عرفت سابقاً من أنّ النووي يقدح في حديث « أ دار الحكمة » وقد بيّنا بطلان قدحه، وأورد كلمات كبار الحفاظ في ردّ كلامه ... وأمّا قدحه في حديث « أ مدينة العلم » المستفاد من لحن كلامه، فقد بلغ في السخافة حدّاً حمل جماعةً من الأعلام على الردّ عليه بصراحةٍ: كالسيوطي في ريخ الخلفاء، والشيخ عبد الحق في أسماء رجال المشكاة، والصّبان المصري في إسعاف الراغبين، والقاضي ثناء في السيف المسلول، وحسن على المحدّث في تفريح الأحباب.

وبما ذكر يظهر سقوط قول ابن حجر المكي في تعظيم الرجلين: « و هيك بهما معرفةً لحديث وطرقه ... » فإن هذا المدح لهما ليس بنافعٍ في المقام، بعد الكلمات التي قالها الأعلام في ابن الجوزي، وفي الردّ على طعن ابن الجوزي والنووي في خصوص حديث « أ مدينة العلم وعلي بها » بل إنّ ما ذكره ابن حجر كذب صريح، وتعصّب مقيت، إذ من المستبعد جدّاً أنْ تخفى هذه الكلمات في القدح في ابن الجوزي ونسبته إلى كثرة الغلط والوهم وشدة الغفلة والاشتباه ...

على مثل ابن حجر المكي ... وكذا الكلام في مدحه للنّووي، فإن ما ذكره سابقاً في ردّ كلامه يكشف عن تعصّبه، ويعلن للملأ العلمي قصر عه وعدم معرفته لحديث وطرقه.

وأمّا قول ابن حجر: « و لغ الحاكم على عادته فقال: إن الحديث صحيح » ففيه: أنّه قد سبقه يحيى بن معين، ومحمد بن جرير الطبري، إلى الحكم بصّحة هذا الحديث الشريف، كما سبق لتّفصيل ... إذنْ لم يكن الحاكم مبالغاً في هذا القول، على أن الحاكم – لإضافة إلى تصحيح الحديث – يذكر الدلائل السديدة والبراهين العديدة على صحته كما لا يخفى على من راجع كلماته.

ومن هنا يظهر وجه آخر من وجوه تعصّب ابن حجر، فهو يذكر أنّ بعض المحققين صوَّب حسن الحديث، ولا يذكر الذين نصّوا على صحتّه كيحيى بن معين والطبري، وأما الحاكم فيصفه بلبلغة .. فاعتزافه بتحسين بعض المحققين – وإنْ كان يردُّ على طعن الطاعنين كابن الجوزي – لكنّه في نفس الوقت محاولة لسنز حقيقة راهنة لا تقبل السنز بنحو من الأنحاء، و العاصم عن بغي كل معاند لدود.

تحسين ابن حجر في المنح المكية

ويرد كلام ابن حجر ما ذكره هو في كتاب (المنح المكية – شرح القصيدة الهمزية) من تحسين حديث « أ مدينة العلم » بكلّ صراحة، والاستدلال به على أن الامام عليه السلام ورث علوم القرآن عن النبي عليه وآله الصلاة والسلام، فقد قال بشرح قول البوصيري:

« كم أنت آته من علوم عن حروف أ ن عنها لهجاء »

قال ابن حجر بعد أنْ ذكر أقوالاً عن الشافعي: « وتبعه – يعني الشافعي – العلماء على ذلك فقال واحد: ما قال صلى الله عليه وآله وسلم شيئاً أو قضى أو حكم

بشـيء إلّا وهو أو أصـله في القرآن قرب أو بعد. وقال آخر: ما من شـيء في العالم إلّا وهو فيه، فقيل له: أين ذكر الخا ت فيه؟ فقال: في قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُناحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتاً غَيْرَ مَسْكُونَةٍ ﴾ فهي الخا ت. وقال آخر: ما من شيء إلاّ ويمكن لستخراجه من القرآن لمن فهمه تعالى حتى أن عمر النبي ﷺ ثلاث وستّون سنة لستنبط من آخر سورة المنافقين، لأنها رأس ثلاث وستين سورة وعقبها لتغابن لظهوره بفقده ﷺ. قال آخر: لم يحط لقرآن إلّا المتكلّم به، ثم نبيّه ﷺ، فيما عدا ما استأثر تعالى بعلمه.

ثم ورث عنه معظم ذلك أعلام الصحابة مع تفاوتهم فيه بحسب تفاوت علومهم، كأبي بكر، فإنه أعلمهم بنص ابن عمر وغيره، وكعلي كرّم وجهه لقوله ﷺ في الحديث الحسن خلافاً لمن زعم وضعه: أ مدينة العلم وعلي بها. ومن ثمّ قال ابن عباس رضي تعالى عنهما: جميع ما أبرزته لكم من التفسير فإنما هو عن علي كرم وجهه. وكابن عباس حتى أنه قال: لو ضاع لي عقال بعير لوجدته في كتاب تعالى. ثم ورث عنه التابعون معظم ذلك، ثم تقاصرت الهمم عن حمل ما حمله أولئك من علومه وفنونه، فنوّعوا علومه أنواعاً ليضبط كل طائفة علماً وفنّاً ويتوسّعوا فيه بحسب مقدرتهم، ثم أفرد غالب تلك العلوم وتلك الفنون التي كادت أن تخرج عن الحصر وقد بيّن هذا القائل وجه استنباط غالبها منه بتآليف لا تحصى ».

فبطل قوله: « إن الحديث مطعون » بكلام نفسه.

ولمّا دعواه أنّ أ بكر أعلمهم بنص ابن عمر وغيره، فمن غرائب الكلام، إذ كيف يدّعى أعلمية من جهل « الكلالة » و« الأب »؟ ونصّ ابن عمر – إن صحّ – لا ينفع في مثل المقام، إذ الاستشهاد به فيه من قبيل استشهاد ابن آوى بذنبه، بل هو أوضح شناعةً منه، لكثرة ما اشتهر من الجهل عن ابن عمر.

أمّا نصّ غيره على ذلك، فدعوى كاذبة، ومن ادّعى فعليه البيان، وعلينا

ردّه وابطاله منع دليل وأتم برهان.

وأيضاً: لا نسلّم كون ابن عباس قد ورث عن النبي ﷺ علم القرآن، لدلالة الأدلّة الكثيرة المتقنة مثل حديث: إني رك فيكم الثقلين، وحديث ب حطّة .. وغيرهما .. على اختصاص علم القرآن وسائر علوم النبي ﷺ لأئمة المعصومين من أهل بيته الطّاهرين ... نعم، لا ريب في تحصيل ابن عباس طرفاً كبيراً من علم التفسير والتأويل ببركة تتلمذه على سيّد أمير المؤمنين ب مدينة العلم عليه السلام، كما اعترف بذلك في كلامه للذي أورده ابن حجر، أعني قوله: « جميع ما أبرزته لكم من التفسير فإنما هو من علي »، وقد رويت عنه كلمات أُخرى في هذا المضمار ستسمع جانباً منها فيما بعد إن شاء تعالى.

وقال ابن حجر المكي في موضع آخر من (المنح المكية) بشرح قول البوصيري:

« لم يزده كشف للغطاء يقيناً بل هو الشمس ما عليه غطاء »

قال ما نصّه: « تنبيه: مما يدل على أن سبحانه وتعالى اختص عليّاً من العلوم بما تقصر عنه العبارات قوله ﷺ: أقضاكم علي. وهو حديث صحيح لا نزاع فيه. وقوله: أ دار الحكمة، ورواية أ مدينة العلم وعلي بها قد كثر اختلاف الحفّاظ وتناقضهم فيه بما يطول بسطه وملخصه: إن لهم فيه أربعة آراء:

صحيح، وهو ما ذهب إليه الحاكم ويوافقه قول الحافظ العلائي، وقد ذكر له طرقاً وبيّن عدالة رجالها، ولم ت أحد ممن تكلّم في هذا الحديث بجواب عن هذه الروا ت الصحيحة عن يحيى بن معين، وبيّن ردّ ما طعن فيه في بعض رواته كشريك القاضي، ن مسلماً احتج به وكفاه بذلك فخراً له واعتماداً عليه، وقد قال النووي في حديث رواه في البسملة ردّاً على من طعن فيه: يكفينا أنْ نحتج

بمن احتج به مسلم. ولقد قال فيه بعض معاصريه: ما رأيت أحداً قط أورع منه في علمه.

حسن، وهو التحقيق، ويوافقه قول شيخ الاسلام الحافظ ابن حجر: رجاله رجال الصحيح إلّا عبد السّلام الهروي فإنه ضعيف عندهم. إنتهى. وسبقه إلى آخر كلامه الحافظ العلائي فقال: إن الهروي هذا تكلّموا فيه كثيراً. انتهى. ويعارض ذلك تصويب أبي زرعة على حديثه، ونقل الحاكم عن يحيى بن معين أنه وثّقه. فثبت أنه حسن مقارب للصحيح لما علمت من قول ابن حجر إن رواته كلهم رواة الصحيح إلّا الهروي، وإن الهروي وثّقه جماعة وضعّفه آخرون.

ضعيف، أي بناء على رأي من ضعف الهروي.

موضوع، وعليه كثيرون أئمة حفّاظ، كالقزويني وابن الجوزي وجزم ببطلان جميع طرقه، والذهبي في ميزانه وغيره. وهؤلاء وإنْ كانوا أئمة أجلّاء لكنّهم تساهلوا تساهلاً كثيراً، كما علم مما قرّرته. وكيف ساغ الحكم لوضع مع ما تقرر أن رجاله كلّهم جال الصحيح إلّا واحد فمختلف فيه، ويجب ويل كلام القائلين لوضع ن ذلك لبعض طرقه لا كلّها. وما أحسن قول بعض الحفّاظ في أبي معاوية أحد رواته المتكلّم فيهم بما لم يسمع: هو ثقة مأمون من كبار المشايخ وحفّاظهم، وقد تفرد به عن الأعمش فكان ماذا؟ وأيّ استحالة في أنْ ﷺ يقول مثل هذا في حق عليّ؟».

فالعجب منه كيف يقول في (الصواعق): « ان الحديث مطعون »؟ فإنّ هذا الكلام – وإنْ كان لا يخلو بعض مواضعه من كلام – يدلّ على ثبوت حديث « أ مدينة العلم » وصحة الاحتجاج به، ويبطل ما ذكره في (الصواعق) من وجوه عديدةٍ لا تخفى على الخبير.

3 – تحسين ابن حجر في تطهير الجنان

وأيضاً، حكم بحسنه في كتابه الآخر (تطهير الجنان) حيث قال في ذكر

مطاعن معلوية والجواب عنها: « السادس: خروجه على علي كرم وجهه ومحاربته له، مع أنه الامام الحق جماع أهل الحل والعقد، والأفضل الأعدل الأعلم بنص الحديث – الحسن لكثرة طرقه خلافاً لمن زعم وضعه، ولمن زعم صحته، ولمن أطلق حسنه –: أ مدينة العلم وعلى بها. قال الأئمة الحفّاظ: لم يرد لأحد من الصحابة رضي عنهم من الفضائل والمناقب والمزا ما ورد لعلي كرّم وجهه. وسببه أنه رضي الله عنه وكرّم وجهه لما استخلف كثرت أعداؤه وساورت المتقوّلون عليه، فأظهروا له معايب ومثالب زوراً وبهتا ً وإلحاداً وعدوا ً، وورث ذلك من تبعهم على ضلالتهم، فلما رأى الحفّاظ ذلك نصبوا نفوسهم لبيان الباطل من ذلك وإظهار ما يردّه مما ورد عندهم في حقه، فبادر كلّ أحدٍ إلى بثّ جميع ما عنده من فضائله ومناقبه.

والجواب: إن ذلك لا يكون قادحاً في معلوية إلّا لو فعله من غير دليل محتمل. وقد تقرر المرّة بعد المرّة أنه لتأويل محتمل بنص كلام علي كرم وجهه، وأنه من أهل الإجتهاد، وغايته أنه مجتهد مخطئ، وهو مأجور غير مأزور » [1].

ومن هذا الكلام يظهر أنّ قوله في (الصواعق): « هذا الحديث مطعون » ليس إلّا عن عنادٍ وعصبيّة، وإلّا لأجاب عن الحديث لطعن في سنده، قبل أنْ يعتذر لمعاوية لاجتهاد في محاربته لإمام وقته ... إلّا أنّ قوله: « الحسن لكثرة طرقه خلافاً لمن زعم وضعه ولمن زعم صحته ولمن أطلق حسنه » لا يخفى ما فيه، لما عرفت من صحة هذا الحديث وثبوته فضلاً عن إطلاق حسنه، بل إنّه حديث متواتر مقطوع صدوره، كما نصّ على ذلك الأئمة الكبار، فلتكن منك على ذكر.

وقال ابن حجر في (تطهير الجنان) أيضاً: « قال ابن عباس رضي عنهما:

وهذا – أي كون علي يخبر لأشياء المغيّبة فيقع – لما كان رسول صلى الله عليه وآله وسلم يخبره لمغيبات، فيخبر بها كما أخبره صلى الله عليه وآله وسلم، ومن استند إخباره

---

(1). تطهير الجنان – هامش الصواعق: 74.

إلى إخبار الصادق ﷺ لا يكون إلّا صادقاً. وفي هذا منقبة عليّة جدّاً لعلي، لما أتحفه ﷺ به من العلوم المغيبة، ولذا كان ب مدينة العلم النبوي، وأمين السرّ العلوي »[1].

ألا ترى كيف يذكر هذا الحديث جازماً به ويرسله إرسال المسلمّات ويستشهد به لكلام ابن عباس في مدح الامام عليه السلام؟ ... إلّا لأنّه حيث يستدل الإمامية بهذا الحديث على الأعلمية فالامامة تثور عصبيّته وتضيق الدنيا في عينه، فيبادر إلى الطعن في سنده ويقول: « هذا الحديث مطعون »، ولعمري إن أمثال هذه البدائع، وأضراب تلك الشنائع، مما يحيّر الأفهام والأفكار، ويدهش أصحاب الأحكام والأبصار!!.

4 – تحسين ابن حجر في بعض فتاويه

وصوّب ابن حجر حسن هذا الحديث، بل صحّته في بعض فتاويه، فقد جاء في (فتاويه): « سئل رضي الله عنه : أن النبي ﷺ قال: أ مدينة العلم وأبو بكر أسسها وعمر حيطانها وعثمان سقفها وعلي بها. هل الحديث صحيح أم لا؟

فأجاب بقوله: الحديث رواه صاحب مسند الفردوس، وتبعه ابنه بلا إسناد، عن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً، وهو حديث ضعيف، كحديث: أ مدينة العلم وعلي بها ومعاوية حلقتها، فهو ضعيف أيضاً.

وأمّا حديث: أ مدينة العلم وعلي بها، فهو حديث حسن، بل قال الحاكم صحيح – وقول البخاري: ليس له وجه صحيح، والترمذي: منكر، وابن معين: كذب – معترض، وإن ذكره ابن الجوزي في الموضوعات، وتبعه الذهبي وغيره على ذلك ».

---

(1). تطهير الجنان – هامش الصواعق: 112.

وهو يدل على ثبوت هذا الحديث، وبطلان طعن الطاعنين، وكذا قوله نفسه في (الصواعق): « مطعون » من وجوه عديدة لا تخفى.

ثم إنّ ما نسبه إلى البخاري والترمذي وابن معين – وإن اعترضه – غير ثابت بالنسبة إلى حديث « أنا مدينة العلم وعلي بابها »، لا سيّما على النهج الذي ذكره، وقد فصّلنا ذلك في الردّ على كلمات (الدّهلوي) فراجعه حتى تتّضح لك حقيقة الأمر، والوليّ التوفيق.

5 – ... وأبو بكر محرابها؟!

ثم قال ابن حجر: « وعلى تسليم صحّته أو حسنه فأبو بكر محرابها ».

أقول: أمّا حسن الحديث بل صحّته فلا كلام بل الحق المحقّق تواتر هذا الحديث وقطعيّة صدوره، وقد عرفت ذلك كلّه والحمد لله، فلا مجال لقوله: « وعلى تسليم ».

وأمّا « أبو بكر محرابها » فالجواب من وجوه.

أحدها: إنه على تسليم صحة هذه الزيادة أو حسنها فالاحتجاج بها في مقابلة الامامية لا وجه له، لأنّ أصل حديث: « أنا مدينة العلم » متّفق عليه بين الفريقين، وهذه الزيادة ممّا تفرّد به أهل السنّة، فكيف وثبوت صحّتها أو حسنها غير ممكن على أصول أهل السنّة؟! ومن ادّعى فعليه البيان، وليس له إلى ذلك من سبيل إلى آخر الدهر والزمان.

الحديث ضعفه ابن حجر نفسه

والثاني: إنّ هذه الزيادة نصّ ابن حجر المكي نفسه على ضعفها، حيث قال في (المنح المكية) بشرح البوصيري: « لم يزده كشف الغطاء ... » ما نصّه: « وفي حديث عند الواحدي لكنّه ضعيف: وعلي بابها وأبو بكر محرابها »!.

الثالث: إنّ هذه الزيادة نصّ المولوي ولي اللكهنوي على كونها فرية

موضوعة، كما لا يخفى على من راجع عبارته التي نقلناها عن كتابه (مرآة المؤمنين) في ردّ كلام (الدهلوي).

الرابع: إن هذه الز دة واضحة البطلان من حيث المفاد والمعنى أيضاً، فإنّ « المحراب » بمعناه المعروف ليس ممّا يصح إضافته إلى « المدينة »، بل لا يضاف إلّا إلى « المسجد »، نعم في (القاموس): « والمحراب: الغرفة، وصدر البيت، وأكرم مواضعه، ومقام الامام من المسجد، والموضع يتفرّد به الملك فيتباعد عن الناس، والأجمة، وعنق الدابة ومحاريب بني إسرائيل مساجدهم التي كانوا يجلسون فيها » [1]، فمن معانيه: « صدر البيت وأكرم مواضعه » فهو مخصوص « لبيت »، وكذا المعنى الآخر من معانيه وهو « الموضع يتفرّد به الملك فيتباعد عن الناس »، ونسبته إلى « المدينة » غلط.

إحداثُ المحاريب بدعة عند أهل السنة

ثم لو التجأ بعض أهل العناد إلى القول نّ المراد من « محراب المدينة » هو « محراب مسجد المدينة » فالجواب – مضافاً إلى أنّه تعسّف وتكلّف واضح – هو: إن إحداث المحاريب في المساجد – في رأي أهل السنّة – من جملة البدع المخترعة، فإنّ مسجد النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن له محراب في زمان الخلفاء الأربعة، بل لم يحدث إلّا في أوائل القرن الثاني ... هذا مع نهي النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أخبار أهل السنة وأحاديثهم، وأنّه من أشراط الساعة ... فكيف ينسب « وأبو بكر محرابها » إلى النبي؟ وكيف يوافق أهل السنّة على تشبيه أبي بكر بشيء ينهى النبي عن إحداثه ويذمّه؟

ونحن في هذا المقام نكتفي يراد نصّ الرسالة التي صنّفها الحافظ السيوطي في هذه المسألة، وإليك نسختها:

---

(1). القاموس المحيط 1 / 53 « حرب ».

بسم الرحمن الرحيم

قال شيخنا الامام العالم العلّامة حافظ العصر ومجتهد الوقت وفريد الدهر، إنسان عين الزمان حافظ العصر والأوان، الجلال السيوطي، أعاد تعالى علينا وعلى سائر المسلمين من بركاته وتوجّهاته وتهجداته وأوراده في الدنيا والآخرة.

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى: هذا جزء سميته إعلام الأريب بحدوث بدعة المحاريب، لأن قوماً خفي عليهم كون المحراب في المسجد بدعة، وظنوا أنه كان في مسجد النبي ﷺ في زمنه، ولم يكن في زمانه قط محراب ولا في زمان الخلفاء الأربعة فمن بعدهم إلى آخر المائة الأولى، وإنما حدث في أول المائة الثانية، مع ورود الحديث لنهي عن اتّخاذه، وأنه من شأن الكنائس، وأن اتّخاذه في المسجد من أشراط الساعة:

قال البيهقي في السنن الكبرى ب في كيفية بناء المساجد: أخبر أبو نصر ابن قتادة، أ أبو الحسن محمد بن الحسن البراج، نبأ مطين نبأ سهل بن زنجلة الرازي نبأ أبو زهير عبد الرحمن بن مغرا، عن ابن أبجر عن نعيم بن أبي هند عن سالم بن أبي الجعد، عن عبد بن عمرو رضي عنهما قال قال رسول ﷺ: إتّقوا هذه المذابح يعني المحاريب.

هذا حديث بت. فإنّ سالم بن أبي الجعد من رجال الصحيحين بل الأئمة الستة، ونعيم بن أبي هند من رجال مسلم، وابن أبجر اسمه عبد الملك بن سعيد من رجال مسلم أيضاً، وأبو زهير عبد الرحمن بن مغرا من رجال الأربعة قال الذهبي في الكلشف: وثّقه أبو زرعة الرازي وغيره وليّنه ابن عدي. وقال في الميزان: ملبه س. وقال في المغني: صدوق فالحديث على رأي أبي زرعة ومتابعيه صحيح، وعلى رأي ابن عدي حسن. والحسن إذا ورد من طريق نٍ ارتقى إلى درجة الصحيح، وهذا له طرق أخرى تي، فيصير المتن صحيحا من قسم الصحيح لغيره، وهو أحد قسمي الصحيح. ولهذا احتج به البيهقي في الباب مشيراً إلى كراهة اتّخاذ المحاريب. والبيهقي مع كونه من كبار الحفاظ فهو

أيضاً من كبار أئمة الشافعية الجامعين للفقه والأصول والحديث، كما ذكره النووي في شرح المهذب، فهو أهل أن يستنبط ويخرج ويحتج. وأمّا سهل بن زنجلة ومطين فإمامان حافظان ثقتان وفوق الثقة.

وقال البزار في مسنده نبأ محمد بن مرداس نبأ محبوب بن الحسن نبأ أبو حمزة عن إبراهيم بن علقمة عن عبد بن مسعود: إنه كره الصلاة في المحراب وقال: إنما الكنائس فلا تشبّهوا هل الكتاب يعني: إنه كره الصلاة في الطاق. قال شيخ شيوخنا الحافظ أبو الحسن الهيثمي في مجمع الزوائد: رجال موثوقون.

وقال ابن أبي شيبة في المصنّف: وكيع نبأ إسرائيل عن موسى الجهني قال قال رسول ﷺ: لا تزال هذه الأُمّة أو قال أمتي بخير ما لم يتّخذوا في مساجدهم مذابح كمذابح النصارى. هذا مرسل صحيح الإسناد، فإنّ وكيعاً أحد الأئمة الأعلام من رجال الأئمة الستة، وكذا شيخه، وموسى من رجال مسلم، قال في الكلشف: حجة. والموصل عند الأئمة الثلاثة صحيح مطلقاً، وعند الامام الشافعي رضي الله عنه صحيح إذا اعتضد بواحد من عدة أمور منها مرسل آخر أو مسند ضعيف أو قول صحابي أو فتوى أكثر أهل العلم بمقتضاه أو مسند صحيح. وأوردوا على هذا الأخير أنه إذا وجد المسند الصحيح لستغنى عن المرسل، فإن الحجة تقوم به وحده. وأجيب: ن وجود المسند الصحيح يصيّر المرسل حديثاً صحيحاً ويصير في المسألة حديثان صحيحان.

قال العراقي في ألفيّته مشيراً إلى ذلك:

فإن يقل فالمسند للمعتمد فقل دليلان به يعتضد

وهذا المرسل قد عضده المسند المبتدأ بذكره، وقد تقدم أنه صحيح على رأي من وثّق راويه، وحسن على رأي من ليّنه. ولهذا اقتصر البيهقي على الإحتجاج به، وعضده قول ابن مسعود السابق، وعضده أحاديث أخر مرفوعة وموقوفة وفتوى جماعة من الصحابة والتابعين بمقتضاه.

وأخرج ابن أبي شيبة عن أبي ذر قال: إن من أشراط الساعة أن تتّخذ

المذابح في المسجد. هذا له حكم الرفع، فإن الإخبار عن أشراط الساعة والأمور الآتية لا مجال للرأي فيه، وإنما يدرك لتوقيف من النبي ﷺ.

وأخرج ابن أبي شيبة عن عبيد بن أبي الجعد قال: كان أصحاب محمّد ﷺ يقولون: إن من أشراط الساعة أن تتّخذ المذابح في المساجد. يعني الطاقات.

هذه بمنزلة عدّة أحاديث مرفوعة، فإن كلّ واحد من الصحابة المذكورين سمع ذلك من النبي ﷺ وأخبر به.

وأخرج ابن أبي شيبة عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه: إنه كره الصلاة في الطاق.

وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: إتقوا هذه المحاريب.

وأخرج ابن أبي شيبة عن إبراهيم النخعي: إنه كان يكره الصلاة في الطاق.

وأخرج ابن أبي شيبة عن سالم بن أبي الجعد قال: لا تتّخذوا المذابح في المساجد.

وأخرج ابن أبي شيبة عن كعب: إنه كره المذابح في المسجد.

وأخرج عبد الرزاق في المصنف عن كعب قال: يكون في آخر الزمان قوم يزيّنون مساجدهم ويتّخذون بها مذابح كمذابح النصارى، فإذا فعلوا ذلك صبّ عليهم البلاء.

وأخرج عبد الرزاق عن الضحاك بن مزاحم قال: أوّل شركٍ كان في هذه الصلاة هذه المحاريب.

وقال عبد الرزاق عن الثوري عن منصور والأعمش عن إبراهيم: إنه كان يكره أن يصلّى في طاق الامام. وقال الثوري: ونحن نكره.

وأخرج عبد الرزاق عن الحسن: إنه صلّى واعتزل الطاق أن يصلي فيه.

فائدة: روى الطبراني في الأوسط عن جابر بن أسامة قال: لقيت رسول ﷺ في أصحابه لسوق فقلت: أين يريد رسول ﷺ؟ قال: يريد أنْ يخطّ لقومك مسجداً فأتيت وقد خطّ لهم مسجداً وعن غربي قبلته خشبة فأقامها قبلة.

تم ذلك. والحمد لله وله الفضل والمنة على ذلك. من يهدي فلا مضلّ له ومن يضلل فلا هاديله، ولا حول ولا قوة الا لله العلي العظيم. علقبيده للفلنية لنفسه زكر بن محمد المحلي الشافعي، لطف تعالى به ورحم أبويه. وكان الفراغ من تعليق ذلك في سادس عشر رمضان سنة إحدى عشرة وتسعمائة ».

أول من أحدث المحراب عمر بن عبد العزيز

هذا، وقد ذكروا أنّ أول من أحدث المحراب هو عمر بن عبد العزيز، فقد قال السمهودي: « وليحيى عن عبد المهيمن بن عباس عن أبيه: مات عثمان وليس في المسجد شرفات ولا محراب. فأوّل من أحدث المحراب والشرفات عمر بن عبد العزيز » [1].

وقال القاري: « وعن أنس قال: رأى النبي ﷺ نخامة لضم في القبلة. أيّ جدار المسجد الذي يلي القبلة، وليس المراد بها المحراب الذي يسمّيه الناس قبلة، لأن المحاريب من المحد ت بعده ﷺ، ومن ثمّ كره جمع من السلف اتخاذها والصلاة فيها، قال القضاعي: وأوّل من أحدث ذلك عمر بن عبد العزيز، وهو يومئذٍ عامل للوليد بن عبد الملك على المدينة لما أسس مسجد النبي ﷺ وهدمه وزاد فيه » [2].

---

(1). خلاصة الوفا: 129.

(2). المرقاة في شرح المشكاة 1 / 473.

واقع حال أبي بكر لا يناسب تلك النسبة

الخامس: وعلى فرض تسليم نسبة « المحراب » إلى « المدينة » حد معانيه فلا يتم جملة « وأبوبكر محرابها » في حديث مدينة العلم، إذ يلزم على تقدير الانتساب أن يكون للمحراب حظ وافر من علوم للمدينة بل يزعم ابن حجر كون « المحراب » أعلم من « للباب »، ولكنّ النظر في حال أبي بكر ومراجعة أخباره وسيرته تكذّب هذه النّسبة، فقد كان أبو بكر جاهلا حتى لنسبة إلى أبسط الأمور وأوضح المفاهيم، وما أكثر ما أعلن بنفسه عن جهله لأحكام الشرعيّة وعلم القرآن، وما أكثر موارد عجزه عن حلّ المشكلات والمعضلات الواردة عليه ... كما ستقف على تفاصيل ذلك فيما بعد إن شاء تعالى ... فلا أظن أن يصرّ أحد من المسلمين – مع هذه الحال – على صحّة هذه الز دة الموضوعة، بل إنّ ذلك يمسّ بكرامة النبي ﷺ ويشين بمقامه ... كما لا يخفى على ذوي الأفهام.

الفروق بين « الباب » و« المحراب »

السادس: – سلَّمنا ... لكنَّ هذه الز دة لا تفيد أعلميّة أبي بكر من أمير المؤمنين بوجهٍ من الوجوه ... فأيّ دليل وبرهان على رجحان « المحراب » على « الباب »؟ ومن ادّعى فعليه البيان.

بل الأمر على العكس من ذلك، فإنّ للباب مزا خاصة هي غير حاصلة للمحراب، وذلك:

أوّلاً: إنه لابدّ للمدينة من ب، بخلاف المحراب فلا يلزم وجوده فيها، من هنا قال المناوي بشرح حديث « أ مدينة العلم »: « فإن المصطفى ﷺ المدينة الجامعة لمعاني الد ت كلّها، ولا بدّ للمدينة من ب، فأخبر أن بها هو علي كرّم وجهه ».

و نياً: إنّه لابدّ لمن يطلب الوصول إلى المدينة من إتيان الباب على كلّ حالٍ، ولا يتيسّر لأحدٍ الوصـــول إليها إلّا من قبل بها، بخلاف المحراب فإنه ليس كذلك، إذ من الممكن أنْ يصـــل إلى المدينة ولا يمرّ على محرابها أصلاً.

و لثاً: إنّ من عدل عن ب المدينة لا يصـــل إليها ويبقى في خارجها، بخلاف المحراب إذ من الممكن أنْ يدخل إلى المدينة ويعدل عن محرابها ... ومن هنا ترى المناوي يقول: « فمن أخذ طريقه دخل المدينة، ومن أخطأ أخطأ طريق الهدى ».

ورابعاً: إن الباب هو الواسطة لخروج ما في المدينة من العلوم إلى خارجها، وليس للمحراب هذه الصفة ... ومن هنا قال صاحب (المعارف في شرح الصحائف): « قوله عليه السلام : أ مدينة العلم وعلي بها. معناه: إنه يصـــل علومي إليه ومنه إلى الخلق، كما أنّ الباب يصـــل إليه من يخرج من البلد ». وقال محمد بن إسماعيل الأمر اليماني في (الروضـــة الندية): « فلمّا كان الباب للمدينة من شأنه أنْ تجلب منه إليها منافعها، وتستخرج منه إلى غيرها مصالحها، كان فيه إيهام أنّه صلى الله عليه وآله وسلم يســتمدّ من غيره بولســطة الباب الذي هو عليه السلام ، دفع صلى الله عليه وآله وسلم هذا الإيهام بقوله: فمن أراد العلم فليأت الباب، إخباراً نّ هذا ب يستخرج منه العلوم ويستمد بولسطته، ليس له من شأن الباب إلّا هذا، لا كســـائر الأبواب في المدن فإنّها للجلب إليها والإخراج عنها. فلله قدر شـــأن الكلام النبوي ما أرفع شأنه وأشرفه وأعظم بنيانه، ويحتمل وجوهاً من التخريج أخر، إلّا أنَّ هذا أنفسها».

ثم قال: « وإذا عرفت هذا عرفت أنه قد خصّ الوصـــي عليه السلام بهذه الفضـــيلة العجيبة، ونوّه شـأنه، إذ جعله ب أشـرف ما في الكون وهو العلم، وأنّ منه يسـتمد ذلك من أراده، ثم إنه ب لأشـــرف العلوم وهي العلوم النبوية، ثم لأجمع خلق علماً وهو ســـيد رســـله صلى الله عليه وآله وسلم . وهذا هو الشرف يتضاءل عنه كل شرف، ويطأطئ رأسه تعظيماً له كل من سلف وخلف ».

وخامساً: إنّ الباب يحفظ جميع ما في المدينة، بخلاف المحراب فلا علاقة له بهذه الجهة أصلاً ... وبهذا المعنى صرّح بعض أعلام السنّة، قال ابن طلحة في (مطالب السئول): « وفي قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك إشارة إلى كون علي عليه السلام زلاً من العلم والحكمة منزلة الباب من المدينة، والباب من الدار، لكون الباب حافظلًا لما هو داخل المدينة وداخل الدار من تطرّق الضياع، واعتداء يد الذهاب عليه، وكان معنى الحديث: إن علياً عليه السلام حافظ العلم والحكمة، فلا يتطرّق إليهما ضياع، ولا يخشى عليها ذهاب، فوصف علياً نه حافظ العلم والحكمة، ويكفي علياً عليه السلام علّواً في مقام العلم والفضيلة أنْ جعله رسول صلى الله عليه وآله وسلم حافظاً للعلم والحكمة ».

وسادساً: إنه لا بدّ للباب من الاطّلاع على جميع ما يدخل في المدينة، بخلاف المحراب إذ لا يلزم أنْ يكون كذلك، كما لا يخفى على من له حظّ من البصر والبصيرة ... وبهذا المعنى صرّح النبي صلى الله عليه وآله وسلم بنفسه في حديث الدرنوك، الذي رواه الفقيه ابن المغازلي بقوله: « قوله صلى الله عليه وآله وسلم: أ تي جبريل بدرنوك من درانيك الجنة. أخبر أبو محمد الحسن بن أحمد ابن موسى الكندرجاني، أبو الفتح هلال بن محمد الحفار، إسماعيل بن علي ابن رزين، أخي دعبل بن علي، شعبة بن الحجاج عن أبي التياح عن ابن عباس قال قال رسول صلى الله عليه وآله وسلم: أ تي جبرئيل عليه السلام بدرنوك من الجنة، فجلست عليه، فلما صرت بين يدي ربي كلّمني و جاني، فما علّمني شيئاً إلّا علمه علي، فهو ب مدينة علمي. ثم دعاه النبي صلى الله عليه وآله إليه فقال له: علي سلمك سلمي وحربك حربي وأنت العلم بيني وبين أمتي من بعدي » [1].

وسابعاً: إن الباب محيط ومطلِّع لضرورة على جميع ما يخرج من المدينة،

---

(1). المناقب لابن المغازلي: 55.

وليس المحراب كذلك ...

و مناً: إن الباب هو الواسطة للوصول إلى المدينة لمن هو في خارجها، بخلاف المحراب حيث لا وساطة له من هذه الناحية بنحوٍ من الأنحاء ...

فتحصّل: أ لو سلّمنا أنْ يكون للمدينة محراب، وأن أ بكر محراب مدينة العلم، فإنّ كلّ واحد من هذه الفروق التي ذكر ها بين « الباب » و« المحراب » يكفي في الرد على الاستدلال بهذه الز دة المزعومة على أعلميّة أبي بكر بل الأمر لعكس،فإنّكل واحد منها دليل مستقل على أعلميّة أمير المؤمنين عليه السلام من جميع الصحابة، بل من جميع الأنبياء والمرسلين، ما عدا نبيّنا صلى الله عليه وآله وسلم .

والسابع: من الوجوه المبطلة لهذه الز دة ودلالتها على زعم ابن حجر هو: أنّه لو كان لأبي بكر حظ من العلم لما رجع إلى أمير المؤمنين عليه السلام في شيء من الحوادث الواقعة،بداهة أنّ الأعلم لا يرجع إلى غيره، لكن القضا التي رجع فيها إلى أمير المؤمنين عليه السلام كثيرة جدّاً، وقد حوى كتاب (تشييد المطاعن) طرفاً منها، كما سيأتي في كتابنا نبذة من تلك القضا ، فانتظر.

6 – قوله: « فمن أراد العلم ... » لا يقتضي الأعلمية

وأمّا قول ابن حجر: « ورواية: فمن أراد العلم فليأت الباب، لا تقتضي الأعلمية، فقد يكون غير الأعلم يقصد لما عنده من ز دة الإيضاح والبيان والتفرّغ للناس، بخلاف الأعلم » فمن غرائب المكابرات، ونحن نوضّح ذلك في وجوه:

قوله: « أنا مدينة العلم وعلي بابها » بوحده يقتضي الأعلمية

أحدها: إن مجرّد قوله صلى الله عليه وآله وسلم: « أ مدينة العلم وعلي بها » يقتضي الأعلميّة ويدلّ عليها بوجوه عديدة سديدة كما تقدم سابقاً، وقد

اعتزف بذلك كثيرون من كبار علماء أهل السنّة كما مرّ هناك، بل قد عرفت أن ابن حجر نفسه من المعترفين بذلك في (المنح المكية) وفي (تطهير الجنان). فالمناقشة بعد هذا في دلالة جملة: « فمن أراد العلم ... » على الأعلمية لا مورد لها.

هل يجوز الارجاع إلى غير الأعلم؟

الثاني: إن قوله صلى الله عليه وآله وسلم: « فمن أراد العلم فليأت الباب » يقتضي أعلمية الامام عليه السلام، وإلّا لزم إرجاعه الناس إلى غير الأعلم مع وجود الأعلم، وهذا غير صحيح شرعاً وعقلاً ... ويخالف سيرة العقلاء والعلماء ...

وأيضا: هو ينافي مقتضى نصح النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأمّته، مع أنّه أنصح الخلائق لها ...

وأيضا: هو ظلم لنسبة إلى الأعلم.

وأيضاً: هو ترجيح للمرجوح، وذلك لا يكون من أدنى المتشرّعين فضلاً عن شارع دين الإسلام عليه وآله الصلاة والسّلام.

وأيضاً: في قوله: « فمن أراد العلم فليأت الباب » دلالة ظاهرة على حصر المرجعيّة لباب، وذلك يقتضي الأعلميّة، وإلّا فإنّ الإرجاع إلى غير الأعلم مع وجود الأعلم قبيح كما تقدّم، فكيف بحصر المرجعيّة فيه؟.

ابطال توجيه ابن حجر

الثالث: قول ابن حجر في توجيه الإرجاع إلى غير الأعلم: « فقد يكون غير الأعلم يقصد لما عنده من زيادة الإيضاح والبيان والتفرغ للناس » فيه: أنّ بمدينة العلم، والحائز لجميع علوم النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما هو حق الباب، والمقدَّم على غيره من حيث الإيضاح والبيان هو الأعلم من غيره لضرورة لا غيره، ودعوى انفكاك « الأعلمية » عن هكذا شخص مكابرة واضحة ...

فظهر أنّـما ذكره ابن حجر في توجيه دعواه هو في الحقيقة دليل على بطلانـمدّعاه، وهذا من جلائل آ ر علوّ الحق والصواب.

علىـأنّه لا يخفىـما في كلامه من دعوى وجود الإيضـــاح والبيان عند أبي بكر، لكن للإمام عليه السلام ز دة عليه!!

وأمّا « التفرغ للناس » فمـاـللـدليل على أنّ تفرّغ الامام عليه السلام للناس على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان أكثر من تفرّغ أبي بكر؟ ومن ادّعى فعليه البيان ... بل إذا نظرت في ريخ الرجلين وسيرتهما رأيت الامام عليه السلام خائضاً في الحروب والمغازي والبعوث والسّرا ... بخلاف أبي بكر ... فقد كان في معزلٍ عن تحمّل هذه المكاره لخوره وجبنه، فأيهما كان المتفرّغ؟!

إذن، ليس الإرجاع في العلوم بســـبب التفرّغ للناس، بل الملاك هو الأعلميّة كما هو مقتضـــى السيرة العقلائيّة ... هذا لنسبة إلى زمن الحياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

وأمّا بعده صلى الله عليه وآله وسلم حيثـكان أبو بكر خليفةً والامام عليه السلام جليس بيته، أليس من أهمّ وأجلّ وظائف الخليفة وأعماله تعليم الأُمة ونشـــر العلوم الدينيّة بين الناس؟ فهل يعقل أنْ يســـند النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر الخلافة عنه إلى شخصٍ ثمّ يرجع الناس في أهمّ واجباته ووظائفه – مع كونه أعلم الناس – إلى غيره؟!

ـبل الحق أنّ إرجاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الأُمة إلى الامام عليه السلام في أخذ العلم منه دليل واضـــح على إمامته، وبرهان لائح على خلافته، وإنّـماـكان منه عليه السلام من نشـــر علمـالدين على عهد النبي وبعده على عهد حكومة الخلفاء من أقوى الأدلة على ذلك، وإن تغلّب القوم على الخلافة ... فالخليفة الحقيقي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من حفظ دينه ونشر علومه، وحلّ المشكلات والمعضلات ...

7 – حديث: أبو بكر أساسها وعمر حيطانها وعثمان سقفها ...

ثم إن ابن حجر عارض حديث: « أ مدينة العلم وعلي بها » بحديث مختلق موضوع فقال: « على أن تلك الرواية معارضة بخبر الفردوس: أ مدينة العلم وأبو بكر أساسها وعمر حيطانها وعثمان سقفها وعلي بها. فهذه صريحة في أن أ بكر أعلمهم » لكنّها معارضة طلة سنداً ودلالةً، أما سنداً فمن وجوه:

هو من وضع إسماعيل الاسترآبادي

أحدها: إنّ هذا الحديث من وضع « إسماعيل الأسترآ دي » كما سبق بيانه في ردّ كلام الأعور لتفصيل، وقد كان الأحرى بن حجر أن لا يفضح نفسه لتفوّه بهذا الإفك المبين.

السخاوي وهذا الحديث

والثاني: لقد ضعّف الحافظ السخاوي هذا الحديث وأمثاله من الموضوعات المختلقة المختلفة في مدح الثلاثة أو الأربعة، فقد قال: « وأورده صاحب الفردوس، وتبعه ابنه المذكور بلا إسناد، عن ابن مسعود رفعه: أ مدينة العلم وأبو بكر أساسها وعمر حيطانها وعثمان سقفها وعلي بها. وعن أنس مرفوعاً: أ مدينة العلم ومعلوية حلقتها. و لجملة فكلّها ضعيفة، ولألفاظ أكثرها ركيكة» [1].

ولا يخفى أنّ ذكر ابنه هذا الحديث بلا لسنادٍ – مع أنّ موضوع كتابه (مسند الفردوس) ذكر أسانيد كتاب والده الفردوس – من أقوى الشواهد على كون الحديث موضوعاً، فلو وجد الابن سنداً لهذا الحديث ولو ضعيفاً لأورده مثل كثير من الأسانيد الضعيفة الواردة في مسند الفردوس ... وأنى للديلمي ذلك وأين!!

---

(1). المقاصد الحسنة: 47.

وقد عرفت سابقاً عن ابن عساكر في تاريخه أن هذا الحديث وضعه إسماعيل الأسترآبادي، ولما سئل عن سنده عجز حتى عن اختلاق سندٍ له ...

وكيف كان، فما ذكره عن السخاوي في شأن هذا الحديث كافٍ لإبطال احتجاج ابن حجر به في هذا المقام ... ومن الغريب أنّ الشيخ عبد الحق الدهلوي نقل في (اللّمعات في شرح المشكاة) عبارة السخاوي هذه مبتورةً منقوصةً ... فلاحظ.

ابن حجر نفسه وهذا الحديث

والثالث: ان ابن حجر نفسه يضعّف هذا الحديث، فقد جاء في كتاب (الفتاوي الحديثية): « وسئل رضي الله عنه : ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: أنا مدينة العلم وأبو بكر أسها وعمر حيطانها وعثمان سقفها وعلي بابها. هل الحديث صحيح أم لا؟ فأجاب: الحديث رواه صاحب مسند الفردوس، وتبعه ابنه بلا إسناد عن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً، وهو حديث ضعيف كحديث أنا مدينة العلم وعلي بابها ومعاوية حلقتها، فهو ضعيف أيضاً ».

ألا يظنّ ابن حجر أنّه مؤاخذ بهذا التناقض والتهافت؟

البدخشاني وهذا الحديث

والرابع: إنه قد أنصف العلامة البدخشاني، حيث صرّح بكونه موضوعاً، ونصّ على الغرض الواقعي من وضعه، فقال: « أنا مدينة العلم وأبو بكر أسها وعمر حيطانها وعثمان سقفها وعلي بابها لا تقولوا في أبي بكر وعمر وعثمان وعلي إلّا خيراً. فرب لا إسنادٍ عن ابن مسعود. وهو منكر جدّاً وأظنه موضوعاً، وإنما وضعه من وضعه ليقابل به حديث أنا مدينة العلم وعلي بابها. وسيأتي » [1].

---

(1). تحفة المحبين بمناقب الخلفاء الراشدين – مخطوط.

اللكهنوي وهذا الحديث

والخامس: إنّ ولي اللكهنوي نصّ في (مرآة المؤمنين) بعد ذكر حديث مدينة العلم على: « إن ما ألحق بهذا الحديث في بعض ألفاظه في حق الأصحاب موضوع ومفنزى على ما في الصواعق ».

فالحمد لله المتفضّل فاضة الحقائق، حيث ظهر بنص هذا الفاضل أن ما أتى به ابن حجر المائق في (الصواعق) هو من الموضوعات والمفتز ت التي ألحقها الوضّاعون في هذا الحديث الرائق ...

هذا كلّه لنسبة إلى سند هذا الحديث

.... أبو بكر أساسها ...!!

وأما لنظر إلى متن هذا الحديث ومعناه نقول: نّه طل من وجوه كذلك:

أحدها: جعل من وضع هذا الحديث أ بكر « لساس المدينة »، وجعله ولضع الحديث السابق « محرابها »، وهذا التناكر الشنيع بين الحديثين دليل قطعي على أنّ كليهما موضوع، ولا غرابة في وقوع هذا التنافر بين الموضوعات، فأحد الوضّاعين يضع لفظاً من غير اطّلا ع منه على ما وضعه الآخر، لكنّ الغرابة في مناقضة ابن حجر لنفسه في كلامٍ واحد، لأنّ أ بكر إذا كان « محراب المدينة » فليس هو « أساسها »، وإذا كان « أساسها » فليس « محرابها » ... لكنّ هذا من آ ر خذلان ابن حجر ... فالله حسيبه وحسيب أمثاله، وهو المؤاخذ إ ّه على سوء فعاله.

والثاني: إن الواقع والحقيقة يكذِّب وينفي أنْ يكون أبو بكر لساس مدينة العلم، وذلك لجهل أبي بكر لأحكام الشرعية والمعارف الدينيّة، والأمثلة والشواهد على جهله كثيرة جداً، ومشهورة بين الفريقين، وسيأتي ذكر طرفٍ منها.

وأيضاً: رجوعه إلى أمير المؤمنين عليه السلام في المعضلات والمشكلات

مشـهور كذلك، بل لقد أدّى جهله وضـلاله إلى أنْ يقول على رؤوس الأشـهاد: « إنَّ لي شـيطا ً يعتريني فإذا استقمت فأعينوني وإذا زغت فقوّموني ».

والثالث: إنّ كون أبي بكر « أسـاسـها » يسـتلزم معنىً طلاً لا يلتزم به مسـلم، وذلك لأنّ أسـاس للمدينة مقدَّم على نفس للمدينة، فيكون أبو بكر مقدّماً على النبي ﷺ، وهذا كفر صريح، لا يطيق أهل السنة إظهاره وإنْ اعتقدوا به في قلوبهم ...

هذا لنسبة إلى فقرة « وأبو بكر أساسها ».

....وعمر حيطانها ...!!

وأمّا لنسبة إلى فقرة « وعمر حيطانها » فنقول: هو طل من وجوه:

أحدها: إنَّ جعل « الحيطان » للمدينة غلط ... ومن هنا كان اللفظ في الحديث الموضوع الآخر: « سورها »، لكن واضعها جعل ثلاثتهم « سورها » فلفظه: « أ مدينة العلم وأبو بكر وعمر وعثمان سورها وعلي بها »!! ... وأمثال هذه الاختلافات في أشباه تلك الاختلاقات مما يهتك أستارها، ويكشف أسرارها، ويبدي عوارها، ويعلن عارها.

والثاني: كيف يكون « عمر حيطانها » وقد كان كلّ الناس أعلم منه حتى رّ ت حجالها؟!

أليس قال عمر نفسه: «كلّ أحدٍ أفقه من عمر »؟ وقال: «كلّ للناس أفقه من عمر »؟ وقال: «كلّ للناس أفقه من عمر حتى المخدّرات في الحجال »؟ وقال: «كلّ للناس أفقه من عمر حتى النساء »؟ وقال: « كلّ الناس أعلم من عمر حتى العجائز »؟

بل إنّ جعل هكذا شخص من مدينة العلم « حيطانها » يوجب انخرام المدينة، وذلك ممّا يهدم أساس الدين، ولا يلتزم به أحد من المميّزين فضلاً عن الراشدين.

والثالث:ـلنهـما أكثر القضـــا التي رجع فيها عمر إلى أمير المؤمنين عليه السلام ـمبل إلى جماعة من تلامذته، مثل ابن عباس، وابن مسعود. بل لقد اتّفق رجوعه إلى بعض الأصحاب القاصرين مثل: معاذ بن جبل، وعبد الرحمن بن عوف؟

فكيف يجوز جعل هكذا ـشـخصٍ ســوراً لمدينة العلم؟ إنْ هذا إلّا جرأة عظيمة من الوضّـاعين الكذّابين، الذين لا يتورّعون عن الخدشة في مقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سبيل مدح أئمتهم ...

هذا لنسبة إلى: « وعمر حيطانها ».

.... وعثمان سقفها ...!!

وأمّا لنسبة إلى فقرة: « وعثمان سقفها » فنقول هو طل من وجوه أيضاً:

أحدها: إنّ المدينة لا يكون لها ـسـقف ... كما هو واضـح، فهل يعقل صـدور هذا الكلام من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ؟، فذكر الديلمي الحديث في (الفردوس) واحتجاج ابن حجرٍ به في (الصواعق) في غاية الغرابة.

والثاني:ـإنّه مع الغضّ عن ـذلـك، فليس عثمـانـقـابلاً لأن يكون جزءً من أجزاءـمـدينـة العلم، لفرط جهله لمعارف الدينية والأحكام الشرعيّة، وستطّلع على جانبٍ من ذلك فيما بعد إن ـشـاء لتّفصـيل ... فلا منلســبة بين عثمان وبين مدينة العلم على أي نهج كان، فضــلاً عن التعبير عنه بكونه سقفاً لها، فإنّه من التعبيرات الباطلة السخيفة.

والثالث: ما لشـــتهر عن عثمان من الاعتزاف لجهل. وأيضـــاً: رجوعه إلى أمير المؤمنين عليه الصـلاة والسـلام في القضـا والحوادث الواقعة ... كما ـسـتقف على ذلك فيما بعد إن ـشـاء تعالى، مبطل لهذا الحديث.

ولنا على بطلان ـهـذا الحـديـث الموضـــوع وجوه أخرى كثيرة ذكرـهـا في جواب كلمـات (الدهلوي) والعاصمي والطيّبيّ وابن تيميّة والأعور ... وكلّ ذلك يكون

جوابنا عن ذكر محمد بن محمد الحافظي المعروف بخواجة رسا في (فصل الخطاب) وحسين بن محمد الد ر بكري في (الخميس في أحوال أنفس نفيس) هذا الحديث الموضوع المصنوع عن كتاب (الفردوس) من غير ردٍّ ونكير ...

وبعد كلّ هذا الذي ذكر ه يسقط قول ابن حجر بعد ذلك: « فهذه صريحة في أنّ أ بكر أعلمهم، وحينئذٍ فالأمر بقصد الباب إنما هو لنحو ما قلناه، لا لز دة شرفه على ما قبله ... » لما عرفت من سقوط هذا الحديث سندا ودلالة، فكيف بمعارضته مع حديث « أ مدينة العلم وعلي بها »، فكيف لاستدلال به على أعلميّة أبي بكر من أمير المؤمنين عليه السلام ، فكيف بدعوى صرف دلالة الجملة: « فمن أراد العلم فليأت الباب » عن مدلولها الصريح في أعلمية الامام عليه السلام بسبب هذا الحديث الموضوع؟!! ...

وكذا ما ذكره في نهاية كلامه تعليلاً لدعواه السابقة قائلاً: « لما هو معلوم لضرورة أنّ كلّا من الأساس والحيطان والسقف أعلى من الباب ». لأنّه يبتني على الحديث المذكور، وقد عرفت كونه موضوعاً و طلاً سنداً ودلالة.

ثمّ ما أراد من العلو في هذا الكلام؟ فإن أراد من العلو: العلوّ الظاهري الحسيّ فهو طل لوجهين: أحدهما: أنّ ذلك يصادم العيان ويخالف الحس والوجدان، فإنّ كل ذي عينين يرى أنّ الباب أعلى من الأساس، وإذا كان الأعلى أزيد شرفاً - كما زعم - فأمير المؤمنين عليه السلام الأشرف والأعلم.

والثاني: إنه إذا كان للدار على العلو الظاهري، فلا ريب في أن الحيطان أعلى من الأساس، والسقف أعلى من الحيطان، فيلزم أن يكون عمر أعلم من أبي بكر، وأن يكون عثمان أعلم من كليهما. وهذا مع كونه خلاف الواقع لا يرضى به أحد منهم.

وإنْ أراد من العلوّ: العلوّ المعنوي الحقيقي، فإنّ الباب أعلى وأشرف من الأساس والحيطان والسقف بلا شبهة وارتياب، وإن هذه الأجزاء من المدينة أو الدار - مجموعةً أو كلاً على انفراد - ليس لها أدنى مراتب العلو المعنوي، بل الباب

أعلى وأرفع منها بمراتب لا تعدّ ولا تحصى، علوّاً معنو ً حقيقياً، و لنظر إلى المعاني المقصودة من الباب والآ ر المنزتبة على وجوده، اعنزف أكابر علماء أهل السنّة لأعلميّة المطلقة لأمير المؤمنين عليه السلام ، بسبب كونه ب مدينة العلم وأثبتوا له فضائل عظيمة وخصائص جليلة كلّها مستنبطة من حديث « أ مدينة العلم وعلي بها ».

فظهر أنّ العلوّ الحقيقي المعنوي بت للباب، لا للأساس المرفوض الموهوم والحيطان والسقف المهدوم المعدوم،فالأعلمية المطلقة بتقله عليه السلام على كلا التقديرين للمذكورين في « العلو »، وإنكار ابن حجر المكي هذا المعنى لا لأساسله، وذلك منه عجيب جدا، وقد اعنزف هو في (المنح المكيّة) وفي (تطهير الجنان) بما ذكر ه ... وقد تقدّمت عبارته في الكتابين.

رأي ابن حجر في تأويل « علي »

ثم إن ابن حجر تعرّض في (الصواعق) إلى ويل « علي » في الحديث الشّريف قائلاً: « وشذّ بعضهم فأجاب ن معنى: وعلي بها. أي من العلو، على حدّ قراءة: هذا صراط علي مستقيم، برفع علي وتنوينه كما قرأ به يعقوب » فعبّر عن هذا التأويل بـ « الشذوذ » ولم يصرّح ببطلانه وسخافته، وقد تقدَّم منا الجواب على هذا التأويل في جواب كلام الأعور، فراجع.

لمّا في (المنح المكيّة) فقد ردّ على هذا لتلويل ولحاد بقوله: « واحتجّ بعض من لا تحقيق عنده علي الشيعة، نّ « علي » لسم فاعل من العلو، أي عال بها فلا ينال لكلّ أحد، وهو لسفساف لشبه، لا سيّما في رواية رواها ابن عبد البر في لستيعابه: أ مدينة العلم وعلي بها فمن أراد العلم فليلته من بـه، إذ مع تحديق النّظر في هذه الرّولية لا يبقى تردّد في بطلان خلك الرأي، فاستفده بهذا ».

قوله تعالى: ﴿ هذا صِراطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ ﴾ في قراءة أهل البيت

وأمّا الآية الكريمة التي أشار إليها ابن حجر في عبارته فإنّ لفظ « علي » فيها هو اسم سيّد أمير المؤمنين عليه السلام – كما هو الحال في حديث: « أ مدينة العلم » فالصراط مضاف إلى علي، وهذه هي قراءة أهل البيت، للذين هم أدرى بما في البيت، وهم المقرونون لكتاب في حديث الثقلين ... وهي أيضاً قراءة الحسن البصري كما عن أبي بكر الشيرازي، ففي كتاب (مناقب آل أبي طالب): « أبو بكر الشيرازي في كتابه، بإسناد عن شعبة عن قتادة، سمعت الحسن البصري يقرأ هذا الحرف: هذا صراط علي مستقيم. قلت: ما معناه؟ قال: هذا طريق علي بن أبي طالب ودينه طريق ودين مستقيم، فاتّبعوه وتمسّكوا به، فإنه واضح لا عوج فيه [1].

وكتاب أبي بكر الشيرازي – الموسوم بكتاب ما نزل من القرآن في علي – يرويه ابن شهر آشوب عن مؤلّفه أبي بكر محمد بن مؤمن الشيرازي لاجازة كما قال رحمه الله في أول كتابه: « وحدّثني محمود بن عمر الزمخشري بكتاب الكشاف والفائق وربيع الأبرار. وأخبرني الكيلشيرويه بن شهردار الديلمي لفردوس. وأنبأني أبو العلاء العطار الهمداني بزاد المسافر، وكاتبني الموفق بن احمد المكي خطيب خوارزم لأربعين، وروى لي القاضي أبو السعادات الفضائل، و ولني أبو عبد محمد ابن أحمد النطنزي لخصائص العلوية، وأجاز لي أبو بكر محمد بن مؤمن الشيرازي رواية كتاب ما نزل من القرآن في علي عليه السلام ، وكثيرا ما أسند إلى أبي العزيز كادش العكبري، وأبي الحسن العاصمي الخوارزمي، ويحيى بن سعدون القرطبي، وأشباههم ».

والكتاب المذكور لأبي بكر الشيرازي من الكتب المعتمدة عند أهل السنة،

---

(1). مناقب آل أبي طالب: 3 / 107.

بل هو من جملة الكتب التي يفتخر (الدهلوي) بتأليف أهل السنة إيّاها في مناقب أهل البيت كما في حاشية التعصّب الثالث عشر، من الباب الحادي عشر، من كتابه (التحفة).

...وحلقتها معاوية ...!!

وزاد بعض الوضّاعين في حديث « أ مدينة العلم » جملةً في فضل معاوية، فقد روى الديلمي في (فردوس الأخبار) هذا الحديث للفظ التالي: « أ مدينة العلم وعلي بها وحلقتها معاوية»[1] ... فهذا إفك شنيع، وقد كفا مؤنة الردّ عليه السخاوي في (المقاصد الحسنة) وابن حجر المكّي في (الفتاوى الحديثية)، حيث صرّحا بعدم صحّته، فمن العجيب نقل المناوي إيّاه في (كنوز الحقائق) بقوله: « أ مدينة العلم وعلي بها ومعاوية حلقتها. فر »[2]. أي أخرجه الديلمي في الفردوس.

لا يصح عن النبي في فضل معاوية شيء

بل لقد نصَّ كبار الأئمة والحفّاظ على أنّه لا يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في فضل معاوية شيء، وهذا من الأمور المسلَّمة بينهم، ولمزيد الفائدة والبيان نذكر بعض نصوصهم في هذا المقام:

قال ابن الجوزي: « أنبأ زاهر بن طاهر، قال: أنبأ أحمد بن الحسين البيهقي، قال: ثنا أبو عبد محمد بن عبد الحاكم، قال: سمعت أ العباس محمد بن يعقوب بن يوسف يقول: سمعت أبي يقول: سمعت إسحاق بن إبراهيم الحنظلي يقول: لا يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في فضل معاوية

---

(1). فردوس الأخبار 1 / 44 رقم 108.

(2). كنوز الحقائق هامش الجامع الصغير: 81.

ابن أبي سفيان شيء.

لأنبأ هبة بن أحمد الحريري قال: لأنبأ محمد بن علي بن الفتح، قال لأنبأ للدارقطني قال حدثنا أبو الحسين محمد بن إبراهيم بن جعفر بن بيان الرزاز قال: ثنا أبو سعيد الخرقي قال: حدّثنا عبد بن أحمد بن حنبل قال: سألت أبي فقلت: ما تقول في علي ومعاوية؟ فأطرق ثم قال: أنشر قولي فيهما: إعلم أن علياً كان كثير الأعداء ففتّش له أعداؤه عيباً فلم يجدوا فجاؤا إلى رجل قد حاربه وقاتله فأطروه كياداً منهم له » [1].

وقال ابن حجر العسقلاني: « تنبيه: عبّر البخاري في هذه النرجمة بقوله: « ذكر » ولم يقل « فضيلة » ولا « منقبة » لكون الفضيلة لا تؤخذ من حديث الباب، إلّا أنّ ظاهر شهادة ابن عباس له لفقه والصحبة دالّة على الفضل الكثير. وقد صنف ابن أبي عاصم جزءاً في مناقبه، وكذلك أبو عمر غلام ثعلب، وأبو بكر النقاش. وأورد ابن الجوزي في الموضوعات بعض الأحاديث التي ذكروها ثم ساق عن إسحاق بن راهويه أنه قال: لم يصح في فضائل معاوية شيء. فهذه النكتة في عدول البخاري عن التصريح بلفظ منقبة اعتمادا على قول شيخه لكن بدقيق نظره لستنبط ما يدمغ به رؤس الروافض وقصة النسائي في ذلك مشهورة وكأنه اعتمد أيضا على قول شيخه إسحاق، وكذلك في قصة الحاكم.

وأخرج ابن الجوزي أيضاً من طريق عبد بن أحمد بن حنبل سألت أبي: ما تقول في علي ومعاوية؟ فأطرق ثم قال: إعلم أن علياً كان كثير الأعداء ففتّش لأعداؤه له عيباً فلم يجدوا، فعمدوا إلى رجل قد حاربه فأطروه كياداً منهم لعلي. فلشار بهذا إلى ما اختلقوه لمعاوية من الفضائل مما لا أصل له. وقد ورد في فضائل معاوية أحاديث كثيرة لكن ليس فيها ما يصح من طريق الإسناد، وبذلك جزم إسحاق ابن راهويه والنسائي وغيرهما و أعلم » [2].

---

(1). الموضوعات 2 / 24.

(2). فتح الباري 7 / 83.

وقال العيني: « مطابقته للترجمة من حيث أن فيه ذكر معاوية، ولا يدل هذا على فضيلته. فإنْ قلت: قد ورد في فضيلته أحاديث كثيرة. قلت: نعم، ولكن ليس فيها حديث يصح من طريق الإسناد، نصّ عليه إسحاق بن راهويه والنسائي وغيرهما، ولذلك قال: ب ذكر معاوية ولم يقل فضيلة ولا منقبة » [1].

وقال ابن خلكان بترجمة النسائي: « قال محمد بن إسحاق الإصبهاني سمعت مشايخنا بمصر يقولون: إنّ أ عبد الرحمن فارق مصر في آخر عمره وخرج إلى دمشق، فسئل عن معاوية وما روي من فضائله فقال: أما يرضى معاوية أن يخرج رأسا برأس حتى يفضل! وفي رواية أخرى: ما أعرف له فضيلة إلّا لا أشبع بطنك » [2].

وقال أبو الفداء بترجمته: « ثم عاد إلى دمشق فامتحن في معاوية وطلب منه أن يروي شيئا من فضائله فامتنع وقال: ما يرضى معاوية أن يكون رأسا برأس حتى يفضل! » [3].

وقال أبو الحجاج المزي نقلاً عن أبي بكر المأموني: « وقيل له وأ حاضر: ألا تخرج فضائل معاوية؟ فقال: أي شيء أُخرج! اللهم لا تشبع بطنه! وسكت وسكت السائل ». قال « قال الحاكم أبو عبد الحافظ: سمعت علي بن عمر يقول: كان أبو عبد الرحمن أفقه مشايخ مصر في عصره وأعرفهم لصحيح والسقيم من الآ ر، وأعلمهم لرجال. فلما بلغ هذا المبلغ حسدوه، فخرج إلى الرملة فسئل عن فضائل معاوية، فأمسك عنه، فضربوه في الجامع فقال: أخرجوني إلى مكة، فأخرجوه إلى مكة وهو عليل وتوفي بها مقتولاً شهيداً. قال الحاكم أبو عبد : ومع ما جمع أبو عبد الرحمن من الفضائل رزق الشهادة في آخر عمره، فحدّثني محمد بن إسحاق الإصبهاني قال: سمعت مسائخنا بمصر

---

(1). عمدة القاري 16 / 248.

(2). وفيات الأعيان 1 / 59.

(3). المختصر في أخبار البشر حوادث: 303.

يذكرون أن أ عبد الرحمن فارق مصر في آخر عمره وخرج إلى دمشق، فسئل بها عن معاوية بن أبي سفيان وما روي من فضائله فقال: ألا يرضى معاوية رأساً برأس حتى يفضل! فما زالوا يدفعون في حضنيه حتى أُخرج من المسجد، ثم حمل إلى مكة ومات بها » [1].

وقال للذهبي نقلاً عن للأموني « سمعت قوماً ينكرون على أبي عبد الرحمن كتاب الخصائص لعلي ﷺ وتركه تصنيف فضائل الشيخين، فذكرت له ذلك فقال: دخلت دمشق والمنحرف عن علي بها كثير، فصنّفت كتاب الخصائص رجوت أن يهديهم . ثم إنه صنّف بعد ذلك فضائل الصحابة فقيل له وأ أسمع: ألا تخرج فضائل معاوية؟ فقال: أي شيء أُخرج! حديث اللهم لا تشبع بطنه! فسكت السائل. قلت: لعلّ هذه منقبة معاوية لقول النبي ﷺ: اللهم من لعنته أو شتمته فاجعل ذلك له زكاة ورحمة ».

قال: « قال أبو عبد ابن مندة عن حمزة العقبي المصري وغيره: إن النسائي خرج من مصر في آخر عمره إلى دمشق، فسئل بها عمّا جاء من فضائله فقال: ألا يرضى رأساً برأس حتى يفضل! قال: فما زالوا يدفعون في خصيته حتى أُخرج من المسجد، ثم حمل إلى مكة فتوفي بها. كذا في هذه الرواية إلى مكة وصوابه: الرملة » [2].

وقال ابن الوردي: « وعاد إلى دمشق فامتحن في معاوية وطلب منه أن يروي شيئاً من فضائله فقال: ما يرضى معاوية أن يكون رأساً برأس حتى يفضل » [3].

وقال صلاح الدين الصفدي: « وأنكر عليه قوم كتاب الخصائص لعلي ﷺ وتركه تصنيفه فضائل الشيخين، فذكر له ذلك فقال: دخلت دمشق والمنحرف بها عن علي كثير، فصنّفت الخصائص رجاء أن يهديهم تعالى. ثم

---

(1). تهذيب الكمال 1 / 328.

(2). تذكرة الحفاظ 1 / 698.

(3). تتمة المختصر حوادث: 303.

صنف بعد ذلك فضائل الصحابة فقيل له: ألا تخرج فضائل معاوية! فقال: أي شيء أُخرج! اللهم لا تشبع بطنه! فسكت السائل. قال شمس الدين: لعل هذا فضيلة له لقول النبي ﷺ: اللهم من لعنته وسببته فاجعل ذلك له زكاة ورحمة » قال « ولما خرج من مصر إلى دمشق في آخر عمره سئل عن معاوية ﷺ وما دوّن من فضائله فقال: لا يرضى رأساً برأس حتى يفضل! فما زالوا يطعنون في خصيتيه حتى أخرج من المسجد، ثم حمل إلى مكة وقيل الرملة، وتوفي بها » [1].

وقال اليافعي: « وخرج إلى دمشق فسئل عن معاوية وما روي من فضائله فقال: أما يرضى معاوية أن يخرج رأساً برأس حتى يفضل! وفي رواية أخرى: ما أعرف له فضيلة إلّا لا أشبع بطنك » [2].

وقال الفلسي: « قال الدار قطني: وكان أفقه مشايخ مصر في عصره وأعلمهم لحديث والرجال، فلما بلغ هذا المبلغ حسدوه، فخرج إلى الرملة فسئل عن فضائل معاوية فأمسك عنه، فضربوه في الجامع فقال: أخرجوني إلى مكة، فأخرجوه إلى مكة وهو عليل، وتوفي بها مقتولاً شهيداً» [3].

وقال ابن حجر العسقلاني بنزجمة النسائي نقلاً عن الحاكم: « سمعت علي ابن عمر يقول: النسائي أفقه مشايخ مصر في عصره وأعرفهم لصحيح والسقيم وأعلمهم لرجال. فلما بلغ هذا المبلغ حسدوه فخرج إلى الرملة فسئل عن فضائل معاوية فأمسك عنه، فضربوه في الجامع فقال: أخرجوني إلى مكة فأخرجوه وهو عليل وتوفي مقتولاً شهيداً » قال « وقال أبو بكر المأموني سألته عن تصنيفه كتاب الخصائص فقال: دخلت دمشق والمنحرف بها عن علي كثير، فصنفت كتاب الخصائص رجاء أنْ يهديهم تعالى. ثم صنف بعد ذلك كتاب فضائل

---

(1). الوافي لوفيات 6 / 416.

(2). مرآة الجنان حوادث: 303.

(3). العقد الثمين 3 / 45.

الصحابة وقرأها على الناس وقيل له – وأ حاضر – ألا تخرج فضائل معاوية؟ فقال: أي شيء أخرج! اللهم لا تشبع بطنه! وسكت وسكت السائل » [1].

وقال المناوي بترجمة النسائي: « دخل دمشق فذكر فضائل عليّ فقيل له فمعاوية؟ قال: ما كفاه أنْ يذهب رأساً برأس حتى يذكر له فضائل. فدفع في خصيتيه حتى أشرف على الموت فأخرج فمات في الرملة أو فلسطين سنة ثلاث وثلاثمائة. وحمل للمقدس أو مكة فدفن بين الصفا والمروة » [2].

وقال الشيخ عبد الحق الدهلوي في رجال المشكاة بترجمة النسائي: « قال الأمير جمال الدين المحدّث عن الشيخ الإمام عبد اليافعي أنه ذكر في ريخه: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي صاحب المصنفات ومقتدى زمانه، سكن مصر ثم جاء بدمشق، فقال له أهل تلك الناحية يوما في المسجد: ما تقول في معاوية وما ورد في فضله؟ فأجاب: أما يرضى معاوية أن يخرج عني رأساً برأس حتى يفضل! وفي رواية: قال: لا أعرف له فضيلة إلّا لا أشبع بطنه. فقام الناس ووقعوا فيه وأهانوه وضربوه وجرّوه من المسجد، وأذهبوه برملة فمرض فمات بذلك.

وفي رواية: أذهبوه بمكة فمرض ومات بمكة. ودفنوه بين الصّفا والمروة ».

وقال ابن تيمية الحرّاني: « ومعاوية ليس له بخصوصه فضيلة في الصحيح، لكن قد شهد مع رسول ﷺ حنيناً والطائف وغزوة تبوك، وحجّ معه حجة الوداع، وكان يكتب الوحي، فهو ممّن ائتمنه النبي ﷺ على كتابة الوحي، كما ائتمن غيره من الصحابة » قال « بل قد رووا في فضائل معاوية أحاديث كثيرة، وصنّف في ذلك مصنفات، وأهل العلم لحديث لا يصحّحون لا هذا ولا هذا » [3].

---

(1). تهذيب التهذيب 1 / 32.

(2). فيض القدير – شرح الجامع الصغير 1 / 25.

(3). منهاج السنة 2 / 207.

بطلان الجملة الموضوعة معنى

ثم إنّ « معاوية حلقتها » طل من وجوه:

أحدها: المدينة مطلقاً لا حاجة لها إلى الحلقة، بل لا ينسبها أحد من العقلاء إليها أصلاً، ومن ادّعى فعليه البيان، وعلينا دمغ رأسه بمقمعة البرهان.

والثاني: مدينة العلم لخصوص لا حاجة لها إلى الحلقة.

والثالث: جعل معاوية كالحلقة لمدينة العلم عيب للمدينة، لا يجرأ على التفوّه بذلك إلّا من خرج عن الإيمان بل عن العقل والشّعور.

والرابع: معنى إحتياج للمدينة إلى الحلقة هو احتياج النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى معاوية في العلم، وهذا مما يهدم أركان الدين.

والخامس: معنى كونه حلقة المدينة أنّ معاوية له حظ من العلم، لكنّ جهله لأحكام الشرعيّة فضلاً عن المعارف العالية والحقائق السامية أظهر من أنْ يذكر.

والسادس: إنّ لمعاوية مطاعن عظيمة ومعايب كثيرة، تمنعه من أن يكون له أدنى اتّصال لنبي الكريم صلى الله عليه وآله وسلم.

والسابع: ولو قيل معنى الجملة هو كونه حلقة الباب، أي: أ مدينة العلم وعلي بها ومعاوية حلقة بها، فيبطله أنّ ب مدينة العلم غير محتاج إلى الحلقة كنفس المدينة. وأيضاً: جهل معاوية خير دليلٍ على بطلان كونه حلقة بمدينة العلم. وأيضاً: مطاعنه تمنع من أنْ يكون له هذا الاتصال لمدينة. أضف إلى ذلك عدائه لأمير المؤمنين عليه السلام.

وهناك وجوه أخرى تبطل هذه الجملة الموضوعة من حيث المعنى، نحيل لستنباطها ولستخراجها إلى الناظر فيها وفي الوجوه التي ذكر ها.

حديث المدينة بلفظ آخر موضوع

إلى هنا تمّ الكلام على تصرّفات بعض القوم في لفظ حديث: « أ مدينة العلم وعلي بها » ... واختلق بعضهم لفظاً آخر لحديث المدينة يتّضح بطلانه سنداً ودلالةً من البحوث المذكورة في الألفاظ المتقدمة ... وذلك ما جاء في كتاب (كنج سعادت) لمعين الدين بن خواجة خاوند محمود الخوارزمي النقشبندي من أنه: « قال عليه السلام : أ مدينة الصدق وأبو بكر بها، وأ مدينة العدل وعمر بها، وأ مدينة الحياء وعثمان بها، وأ مدينة العلم وعلي بها ».

لكن العجيب استناد بعضهم إلى هذا الحديث الموضوع في مسألة المفاضلة بين الأصحاب، وهو الشيخ رجب بن أحمد التيري في كتابه (الوسيلة الأحمدية والذريعة السّرمدية في شرح الطريقة المحمدية) حيث قال في مبحث التفضيل: « ونحن نقول: الأولى في تفضيل الخلفاء الأربعة: أن كلّ واحد منهم أفضل من الآخر عتبار الوصف الذي لشتهر به، لأنّ فضيلة الإنسان ليست من حيث ذاته، بل عتبار أوصافه، وقد قال عليه السلام : أ مدينة الصّدق وأبو بكر بها، وأ مدينة لعدل وعمر بها، وأ مدينة الحياء وعثمان بها، وأ مدينة العلم وعلي بها. رواه الزاهدي في كتابه عن بعض الأفاضل. وعلى هذا نقول: إن أ بكر الصديق أفضل الصحابة عتبار، كثرة صدقه ولشتهاره فيما بينهم به، وعمر أفضلهم من جهة العدل، وعثمان أفضلهم من جهة الحياء، وعلي أفضلهم من جهة العلم واشتهاره به، وبهذا يستقيم المرام ويتم الكلام ».

فإنَّ ما ذكره في التفضيل شيء لم يقل به أحد، فهو خرق للاجماع المركَّب، والحديث موضوع مختلق، وفي كلّ فقرة من فقره بحث واضح طويل الذيل، يتجلّى جانب منه بمراجعة كتاب (تشييد المطاعن) وغيره من كتب الباب.

بل الحق لثلبت لأدلة القطعيّة أنّ الامام علياً عليه السلام أفضل القوم من جميع الجهات، بل هو الأفضل من جميع الخلائق بعد النبي صلى عليه وآله

وسلّم من الأولين والآخرين ... على أنّ هذا الحديث الموضوع لشتمل على جملة « وعلي بها »، وقد عرفت أنّ كونه ب مدينة العلم يوجب الأعلمية الموجبة للأفضـــلية على الإطلاق، حســـب إفادات المحقّقين من أهل السنّة، فيكون هذا الحديث الموضوع أيضاً مفيداً للافضليّة المطلقة للامام، خلافاً لمن أراد إثبات الأفضلية له من جهةٍ واحدة ... والحمد لله رب العالمين.

* * *

(11)

مع القاري

في كلامه حول الحديث

وقال الملّا علي القاري بشرح حديث « أ دار الحكمة » ما نصّه:

« وعنه أي عن علي قال قال رسول ﷺ: أ دار الحكمة – وفي رواية: أ مدينة العلم. وفي رواية المصابيح: أ دار العلم – وعلي بها. وفي رواية ز دة: فمن أراد العلم فليأته من بابه. والمعنى: عليّ ب من أبوابها، ولكن التخصيص يفيد نوعاً من التعظيم وهو كذلك. لأنه لنسبة إلى بعض الصحابة أعظمهم وأعلمهم. ومما يدلّ على أن جميع الأصحاب بمنزلة الأبواب قوله ﷺ: أصحابي كالنجوم بهم اقتديتم اهتديتم، مع الإيماء إلى اختلاف مراتب أنوارها في الإهتداء.

ومما يحقق ذلك أن التابعين أخذوا أنواع العلوم الشرعيّة من القراءة والتفسير والحديث والفقه من سائر الصحابة غير علي رضي الله عنه أيضاً، فعُلِمَ عدم انحصار البابية في حقّه. اللهم إلّا أنْ يختص بباب القضاء فإنه ورد في شأنه إنّه: أقضاكم. كما أنه جاء في حق أُبي: أقرؤكم. وفي حق زيد بن بت: إنه أفرضكم. وفي حق معاذ بن جبل: إنه أعلمكم بالحلال والحرام.

وممّا يدل على جزالة علمه ما في الر ض عن معقل بن يسار قال: وضّأت رسول ﷺ فقال هل لك في فاطمة نعودها؟ فقلت: نعم، فقام متوكئاً عليّ فقال: إنه سيحمل ثقلها غيرك ويكون أجرها لك. قال: فكأنّه لم يكن عليّ شيء، حتى دخلنا على فاطمة فقلنا: كيف تجدينك؟ قالت: لقد اشتد حزني واشتدّ فاقتي وطال سقمي. قال عبد بن أحمد بن حنبل: وجدت بخط أبي في هذا الحديث قال: أو ما ترضين أنّ زوجك أقدمهم سلماً وأكثرهم علماً وأعظمهم حلماً. أخرجه أحمد. وعن ابن عباس وقد سأله الناس فقالوا: أيّ رجل كان علي؟

قال: كان قد مُلئ جوفه حكماً وعلماً و ساً ونجدة، مع قرابته من رسول ﷺ. أخرجه أحمد في المناقب. وعن سعيد بن المسيب قال: كان عمر يتعوّذ من معضلة ليس لها أبو حسن. أخرجه أحمد.

قال الطيبي: لعلّ الشيعة تتمسك بهذا التمثيل: أن أخذ العلم والحكمة منه مختص به لا يتجاوزه إلى غيره إلّا بوسطته رضي الله عنه، لأن الدار إنما يدخل إليها من بها وقد قال تعالى: ﴿ وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوابِها ﴾. ولا حجة لهم فيه، إذ ليس دار الجنة وسع من دار الحكمة ولها ثمانية أبواب. رواه الترمذي وقال: هذا حديث غريب. أي إسناداً وقال أي الترمذي: روى بعضهم هذا الحديث عن شريك، وهو شريك بن عبد قاضي بغداد ذكره الشارح، ولم يذكروا أي ذلك البعض فيه أي في إسناد هذا الحديث عن الصنابحي بضم صاد وكسر موحدة ومهملة، ولا نعرف أي نحن هذا الحديث عن أحدٍ من الثقات غير شريك لنصب على الإستثناء، وفي نسخة لجرّ على أنه بدل من أحد، قيل: وفي بعض نسخ الترمذي: عن شريك بدل غير شريك. و أعلم.

ثم اعلم أن حديث: أ مدينة العلم وعلي بها، رواه الحاكم في المناقب من مستدركه من حديث ابن عباس وقال صحيح. وتعقّبه الذهبي فقال: بل هو موضوع. وقال أبو زرعة: كم خلق افتضحوا فيه. وقال يحيى بن معين: لا أصل له. كذا قال أبو حاتم ويحيى بن سعيد وقال الدار قطني بت. ورواه الترمذي في المناقب من جامعه وقال: إنه منكر، وكذا قال البخاري: إنه ليس له وجه صحيح. وأورده ابن الجوزي في الموضوعات. وقال ابن دقيق العيد: هذا الحديث لم يثبتوه. وقيل: إنه طل. لكن قال الحافظ أبو سعيد العلائي: الصواب إنه حسن عتبار طرقه لا صحيح ولا ضعيف، فضلاً عن أنْ يكون موضوعاً. ذكره الزركشي. وسئل الحافظ العسقلاني عنه فقال: إنه حسن لا صحيح كما قال الحاكم ولا موضوع كما قال ابن الجوزي. قال السيوطي: وقد بسطت كلام العلائي والعسقلاني في التعقبات التي على الموضوعات. انتهى. وفي خبر

الفردوس: أ مدينة العلم وأبو بكر أسسها وعمر حيطانها وعثمان سقفها وعليّ بها. وشذّ بعضهم فأجاب: إن معنى وعليّ بها إنه فعيل من العلوّ على حد قراءة صراطٌ عليٌّ مستقيم برفع علي وتنوينه كما قرأ به يعقوب » [1].

علي باب المدينة لا سواه

أقول: وفي هذا الكلام خلط بين الغث والسّمين، ونحن نشير إلى ما فيه لإجمال:

أمّا أنْ يكون المعنى: « علي ب من أبوابها » فأوّل من قاله هو العاصمي، وقد بيّنا بطلانه لتفصيل، وهنا نقول ختصار: إنّ لفظ الحديث يدلّ على انحصار البابيّة في الامام عليه السلام، وغيره لا يليق لأن يكون داراً لدار الحكمة ومدينة العلم، فلا يجوز دعوى ذلك لأحدٍ إلّا بنصٍ من النبي صلى الله عليه وآله وسلم. على أنّ لهؤلاء الثلاثة قبائح ومطاعن تمنعهم من أنْ يكونوا أبوابا لمدينة العلم بل تمنعهم عن أنْ يكون لهم أقل اتّصال به، وقد تكفّل كتاب (تشييد المطاعن) بذكر بعضها فراجعه إن شئت.

ثم إنّ كون الشخص داراً لمدينة العلم والحكمة يستلزم العصمة له، وأنْ يكون محيطاً لما في المدينة من حكمة وعلم ... وقد كان أمير المؤمنين عليه السلام ولم يكن غيره كذلك، ويشهد بذلك استغناؤه عن الكلّ واحتياج الكلّ إليه كما هو معروف عند الكلّ.

على أنّه جاء في بعض ألفاظ الحديث الأمر بتيان علي عليه السلام، ففي لفظٍ: « أ دار الحكمة وعلي بابها فمن أراد الحكمة فليأت الباب، وفي آخر: « أ دار الحكمة وعلي بابها فمن أراد الحكمة فليأت الباب »، وللناس بين مطيع وعاص، فمن أ ه عليه السلام وأخذ الحكمة منه فهو محتاج إليه ولا يكون داراً لها

---

(1). المرقاة – شرح المشكاة 5 / 571.

مثله، ومن لم يمتثل أمر الرّسول فغير لائق لأن يكون له، فليس للمدينة باب سوى الامام عليه السلام.

ومما ذكر يظهر ما في قوله:

« ولكنّ التّخصيص يفيد نوعاً من التعظيم، وهو كذلك، لأنه لنسبة إلى بعض الصحابة أعظمهم وأعلمهم ».

لأنّ التخصيص المذكور في الحديث تخصيص حقيقي لا إضافي، وقد عرفت سابقاً دلالة الحديث على أنه عليه السلام من الصحابة كلّهم أعظمهم وأعلمهم، لا لنسبة إلى بعضهم.

حديث النجوم موضوع

وأمّا قوله: « ومما يدلّ على أنّ جميع الأصحاب بمنزلة الأبواب قوله ... ».

ففيه: إنّ حديث أصحابي كالنّجوم ممّا ثبت وضعه واختلاقه، وقد تكلّمنا عليه سابقاً في الردّ على كلام الأعور، ولو سلّمنا صحته فإنه لا يقتضي أن يكون الأصحاب كلّهم أبواباً لما عرفت من أن هذا الشرف العظيم والمنصب الجليل مخصوص بسيد علي عليه السلام، وإنْ دلّ على شيء فإنّما يدل على حصول بعضهم على العلم، وهذا لا يكفي لأنْ يكونوا أبواباً لمدينة العلم، لأن باب المدينة يجب أنْ يكون محيطاً بجميع علوم المدينة، فبين كون الرّجل ذا علم في الجملة، وبين كونه لدار الحكمة ومدينة العلم بون بعيد، إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.

ومن العجيب استدلال القاري بهذا الحديث، وهو يذكر في كتابه (المرقاة) كلمات أعلام طائفته في قدحه، فقد قال بشرحه ما نصّه:

« قال ابن الديبع: إعلم أن حديث أصحابي كالنجوم بّيهم اقتديتم اهتديتم. أخرجه ابن ماجة كذا ذكره الجلال السيوطي في تخريج أحاديث الشفاء، ولم أجده في سنن ابن ماجة بعد البحث عنه. وقد ذكره ابن حجر

العسقلاني في تخريج أحاديث الرافعي في ب أدب القضاء وأطال الكلام عليه، وذكر أنه ضعيف واه، بل ذكر عن ابن حزم أنه موضوع طل. لكن ذكر عن البيهقي أنه قال: إن حديث مسلم يؤدّي بعض معناه، يعني قوله ﷺ: النجوم أمنة للسماء. الحديث. قال ابن حجر: صدق البيهقي هو يؤدي صحة التشبيه للصحابة لنجوم أما في الاقتداء فلا يظهر. نعم يمكن أنْ يتلمّح لذلك من معنى الاهتداء لنجوم. قلت: الظاهر إن الاهتداء فرع الاقتداء. قال: وظاهر الحديث إنما هو إشارة إلى الفتن الحادثة بعد انقراض الصحابة من طمس السنن وظهور البدع ونشر الجور في أقطار الأرض انتهى.

وتكلّم على هذا الحديث ابن السبكي في شرح ابن الحاجب الأصلي في الكلام على عدالة الصحابة ولم يعزه لابن ماجة، وذكره في جامع الأُصول ولفظه: عن ابن المسبب عن عمر بن الخطاب مرفوعاً: سألت ربي. الحديث إلى قوله اهتديتم. وكتب بعده: أخرجه. فهو من الأحاديث التي ذكرها رزين في تجريد الأُصول ولم يقف عليها ابن الأثير في الأصول المذكورة، وذكره صاحب المشكاة وقال: أخرجه رزين »[1].

ومما ذكره للقاري في تييد الاستدلال بحديث النجوم بقوله: « وممّا يحقّق ذلك أن للتابعين أخذوا أنواع العلوم الشرعية من القراءة والتفسير والحديث والفقه من سائر الصحابة غير علي رضي الله عنه ، فعلم عدم انحصار البابيّة فيه » فركيك في الغاية، لأنّه لستدلال بفعل التابعين في مقابلة النصّ الصريح من النبيّ ﷺ، وهو غير جائز، فليس هناك إلّا انّهم خالفوا أمره ﷺ .

وكيف يقول القاري بعدم انحصار البابيّة فيه عليه السلام ؟ والنبي نفسه ينصّ على هذا الإنحصار ويقول: « علي كذب من زعم أنه يدخلها من غير

---

(1). المرقاة – شرح المشكاة 5 / 522.

بها »، ويقول: « كذب من زعم أنّه يصل إلى المدينة لا من قبل الباب » ... وقد كان هذا المعنى هو ما اعتزف به الأصحاب وابتهجوا كما ظهر سابقاً من إفادة الزرندي في (نظم درر السمطين) ومن حديث الشورى الذي ذكره جمال الدين المحدّث الشيرازي.

ثم إنّ التّابعين الآخذين من غيره عليه السلام ينقسمون إلى قسمين لا لث لهما، فالقسم الأول من أخذ عمّن أخذ من الإمام عليه السلام كسلمان، والمقداد، وأبي ذر، وعمار، وعبد بن مسعود، وعبد بن عباس ولمثالهم ... وهؤلاء للتابعون لا يرون أولئك الصحلبة أبوا ً للعلوم بل لأخذهم في الحقيقة من الامام عليه السلام ... والقسم الثاني من خالف قوله صلى الله عليه وآله وسلم: « فمن أراد العلم فليأت الباب ومن أراد الحكمة فليأتها من بها » وأعرض عنه عناداً وانحرافاً عن بمدينة العلم و ب دار الحكمة، ومن الواضح أنّ هؤلاء لا يعبأ قوالهم وأفعالهم أبداً ...

دعوى تخصيص الحديث باب القضاء

وأمّا ما ذكره القاري: « أللهم إلّا أنْ يختص بباب القضاء، فإنه ورد في شأنه أنه أقضاكم، كما أنه جاء في حق أُبيّ أنه أقرؤكم، وفي حقّ زيد بن بت أنه أفرضكم، وفي حق معاذ بن جبل: أنه أعلمكم لحلال والحرام » فقد عرفت الجواب عنه في الردّ على كلام للعاصمي، وعلى فرض التسليم فإن هذا الاختصاص يفيد الأعلميّة المطلقة له عليه السلام ، لأنّ كونه أقضى الأصحاب يستلزم إحاطته نواع العلوم الشرعيّة، مع المزيّة والأفضليّة من غيره في هذا الباب، وسيأتي مزيد توضيح لذلك فيما بعد إن شاء .

أمّا قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: « أقضاكم علي » فممّا لا ريب فيه ولا كلام، كما ستعرف فيما بعد إنْ شاء تعالى مفصّلاً، لكنّ ما ذكره في حقّ غيره موضوع و طل سنداً ودلالة، كما بيّناه لتفصيل في جواب كلام العاصمي،

فراجع إن شئت.

وقوله: « ومما يدل على جزالة علمه ... » وإن لشتمل على بعض فضائل الامام عليه السلام ، فلا يخفى ما فيه، لأنّ ما ذكره يدلّ على أعلمية الإمام بصراحة كاملة، – لا أنّه يدلّ على جزالة علمه – أضف إلى ذلك النصوص الصريحة الواردة عن مشاهير الأصحاب – من الموافقين له والمعادين – في أعلميّته، ومن هنا قال المناوي: « وقد شهد له لأعلمية الموافق والمؤالف والمعادي والمخالف» [1] بل قال القاري نفسه في (شرح الفقه الأكبر) بشرح قول الماتن: « ثم علي بن أبي طالب » قال ما نصه:

« أي ابن عبد المطلب بن هلشم بن عبد مناف بن قصي، القرشي الهاشمي، وهو المرتضى زوج فاطمة الزهراء وابن عمّ المصطفى، والعالم في الدرجة العليا، والمعضلات التي سأله كبار الصحابة ورجعوا إلى فتواه فيها فضائل كثيرة شهيرة تحقق قوله عليه السلام : أ مدينة العلم وعلي بها، وقوله عليه السلام : أقضاكم علي » [2].

فظهر أنّ الامام عليه السلام هو الأعلم من جميع الأصحاب، لا في القضاء بل في جميع الأبواب ...

الاشارة إلى جواب سائر كلمات القاري

وأمّا كلمات القاري الأخرى فنشير إليها وإلى الجواب عنها:

1 – قوله: « قال الطيّبي ... ». وقد تقدّم الجواب عن كلام الطيبي هذا في موضعه فلا نعيد.

2 – قوله: « رواه الترمذي ... ». قد عرفت الكلام عليه في جواب كلام النووي.

---

(1). فيض القدير 3 / 43.

(2). شرح الفقه الأكبر: 113.

3 – قوله: « ثم اعلم أن حديث ... ». فيه اعتزاف بتصحيح الحاكم ... وأما أقوال القادحين في الحديث فقد تعرّضنا لها في مواضعها.

4 – قوله: « وفي خبر الفردوس ... » وقد تقدّم الكلام على هذا الحديث الموضوع في جواب كلام الأعور وابن حجر المكي ...

5 – قوله: « وشذّ بعضهم ... ». هذا كلام ابن حجر المكي في (الصواعق) وقد عرفت ما فيه.

وليكن هذا آخر ما نردّ به كلام القاري العاري، والحمد لله الفاطر الباري.

* * *

(12)

مع البنباني

في كلامه حول الحديث

وقال الملّا محمد يعقوب البنباني في (عقائده) في الجواب على استدلال الشيعة بحديث « أ مدينة العلم » وحديث « أ دار الحكمة » ما نصّه: « واستدلّ الخصم على تفضيل علي رضي الله عنه نه أعلم، وهو أولى لخلافة لأنه تعالى فضّل آدم عليه السلام على الملائكة واختاره للخلافة لعلم. أمّا أنّه كان أعلم فلقوله عليه الصلاة والسلام: أ مدينة العلم وعليٌّ بها. وأ دار الحكمة وعليّ بها. وعلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما هو لنبيه كذلك علم عليّ، ولأنه لا يخرج في للدار إلّا من للباب. فعلمه صلى الله عليه وآله وسلم إنما وصل بمن وصل من قبل علي رضي الله عنه .

والجواب: إنّ هذا يوجب أنه لم يبلّغ النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما أُرسل به إلّا عليّاً، ثم هو بلّغ غيره. ولا يخفى أنه مما لا يقول به الخصم أيضاً. والمراد من الحديث المذكور – و أعلم – بيان أن عليّاً ب العلوم لنسبة إلى جماعة لم يدركوا شرف الصحبة. وهذا مبني على أمر وهو: إن أعلم الصحابة هم الخلفاء الراشدون، وقد كان أبو بكر رضي الله عنه مقيّداً مر الخلافة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم مدة حياته، ثم عمر رضي الله عنه كذلك، ثم عثمان كذلك رضي الله عنه ، وقد كان علي رضي الله عنه في أ م خلافتهم مشغولاً لإفادة والإفاضة، فالذين لم يدركوا شرف الصحبة أتوا اليه وأخذوا منه رضي الله عنه .

ثم لا أدري أيّ لفظ في الحديث يدل على أن ليس للمدينة العلم إلّا ب واحد هو علي رضي الله عنه ، بل يجوز أن يكون لها أبواب ويكون علي كرّم وجهه ً منها ».

والجواب عنه من وجوه:

أحدها: إن أساس استدلال الشيعة بحديث « أ مدينة العلم » كما ذكر البنباني أيضاً هو بدلالته على أعلمية الامام أمير المؤمنين، وهي تكشف عن الأفضلية وتستلزم الخلافة والامامة كما يدلّ عليه قصة آدم عليه السلام ... وقد علمت أنّ دلالة الحديث على الأعلميّة مّة بكلّ وضوح، حتى اعترف بها جماعة من علماء أهل السنّة، وذكر المنّاوي أنهما اتّفق عليه الموافق والمخالف، ومن هنا ترى البنباني عاجزا عن الجواب على هذا الاستدلال القوي المتين، بل زاد في تقريره جملة: « وعلم النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم كما هو أزيد كذلك علم علي ».

الثاني: قد ذكر البنباني وجه استدلال الشيعة بحديث « أ دار الحكمة » بقوله: « وأنه لا يخرج ما في الدار ... ». لكنّه لم يفهم مراد الشيعة من ذلك، وإلّا لم يقل في الجواب: « والجواب – إن هذا يوجب ... » إذ ليس مرادهم ذلك أبداً، بل المراد أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم أودع جميع علوم الشريعة – المعبّر عنها الحكمة – عند علي عليه السلام، وأمر الأمة لرجوع إليه والأخذ منه، وأنّه لم يصل شيء من علومه صلى الله عليه وآله وسلم إلى الأمّة إلاّ بواسطة الإمام عليه السلام.

على أنّه لا يخفى على المتأمّل الفرق بين تبليغ النبي ما أرسل به، وتبليغه علم ما أرسل به، ومن هنا ترى أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلّغ ما أرسل به – وهو القرآن – إلى جميع الناس، ولكن لا يمكن القول نّه بلّغ علم القرآن إلى جميع الناس كذلك، نعم علّمه أمير المؤمنين عليه السلام وجعله مبلِّغاً لعلوم القرآن إلى الناس قاطبةً، ومن هنا ذكروا أن فهم كتاب منحصر إلى علمه عليه السلام، قال المناوي: « قال الحرالي: قد علم الأوّلون والآخرون أن فهم كتاب منحصر إلى علم علي، ومن جهل ذلك فقد ضلّ عن الباب للذي من وليه يرفع عن القلوب [الغيوب] الحجاب، حتى يتحقق اليقين الذي لا يتغيّر بكشف الغطاء. إلى هنا كلامه » [1] ... فإذا كان هذا حال علم القرآن الذي أمر

---

(1). فيض القدير 3 / 47.

ﷺ بتبليغه إلى جميع الناس، فالعلوم الُأخرى منحصرة إلى فهمه عليه السلام لأولوية القطعيّة.

دعوى تخصيص كونه باباً لغير الصحابة

الثالث: دعوى تخصيص كون الامام عليه السلام ب العلوم إلى جماعةٍ لم يدركوا شرف الصحبة، هذه للدعوى التي ذكرها بقوله: « والمراد من الحديث للمذكور – و أعلم –بيان أنْ علياً ب العلوم الشّرعيّة ... » تخرّص طل، فإنّه تخصيصٌ بلا مخصِّص، ويبطله اعتراف أصحاب الشورى – فيما رواه المحدّث الشيرازي في (روضة الأحباب) نّ حديث: « أ مدينة العلم وعلي بها » جاء ليعلم الصحابة نّ علياً ب مدينة علم الأوّلين والآخرين، فكيف تختص بيّنه بجماعةٍ لم يدركوا شرف الصحبة؟ بل لو كان معنى الحديث ما ذكره البنباني لما احتج به الامام عليه السلام – فيما احتج به – على أصحاب الشورى، ولما اعترف القوم بما أراد الامام من الاحتجاج به.

ومما يبطل هذا المعنى الذي ذكره البنباني إقرار الأصحاب علميّة الإمام عليه السلام، فهذا ابن عباس يقول – فيما يرويه الشيخاني القادري في (الصراط السوي) –: « من أتى العلم فليأت الباب وهو علي عليه السلام »، وهذا عمرو ابن العاص يحتجّ بهذا الحديث على معاوية في كتابه إليه – فيما رواه الخوارزمي في (المناقب) ويقول: « وأكّد القول عليك وعلى جميع المسلمين وقال: إني مخلّف فيكم الثقلين كتاب عزّ وجلّ وعترتي، وقد قال: أ مدينة العلم وعلي بها ».

ومن هنا ترى الحافظ الزرندي يقول في عنوان الحديث: « فضيلة أُخرى اعترف بها الأصحاب وابتهجوا، وسلكوا طريق الوفاق وانتهجوا – عن ابن عباس رضي عنهما: إن رسول ﷺ قال: أ مدينة العلم وعلي بها، فمن أراد بها فليأت علياً ».

دعوى أنّ أعلم الصحابة هم الخلفاء

ثم إنّ الأمر الذي بنى عليه البنباني المعنى الذي ذكره لحديث المدينة، وهو: « أنّ أعلم الصحابة هم الخلفاء الراشدون ... » طل من وجوه أيضاً.

أمّا أولاً: فإن الثلاثة ليسوا من الخلفاء الراشدين عن رسول رب العالمين ﷺ المعصومين.

وأمّا نياً: فلأن أحداً من أهل الإنصاف لا يرتضي القول علميّة الثلاثة من: سلمان، وأبي ذر، والمقداد، وعمار، وابن عباس، وحذيفة، وابن مسعود، وأُبي بن كعب، وأبي الدرداء، وجابر بن عبد ، وأبي سعيد الخدري، وأمثالهم من مشاهير الأصحاب ... بل إنّ هؤلاء، بل ومعاذ بن جبل وأبو هريرة وزيد ابن ثبت وأضرابهم ... أعلم من الثلاثة قطعاً .. بل الحق أن الثلاثة لم يحصلوا على شيء من العلوم، وتلك آ ر جهلهم لأمور الواضحة مشهودة ومشهورة، وستقف على ذلك فيما بعد لتفصيل إنْ شاء .

وأمّا لثاً: فلأنهم لو كانوا علماء لأفادوا وأفاضوا، وظهرت الآ ر ولشتهرت الشواهد على بلوغهم المراتب العلميّة في الموارد المختلفة، وانتشرت بواسطتهم أحكام الحلال والحرام، من غير أن يمنعهم عن ذلك الخلافة بل إنه من أجلّ وأهمّ أعمال خليفة النبيّ ﷺ. ألا ترى أنّ الامام عليه السلام – على قصر مدّته – لم تشغله الحروب عن نشر العلوم الجليلة والمعارف السّامية، ولقد صدق ضرار حيث قال في وصفه عليه السلام : « يتفجر العلم من جوانبه وتنطق الحكمة من نواحيه » كما رواه ابن عبد البر القرطبي بترجمته عليه السلام في (الاستيعاب).

وأمّا رابعاً: سلّمنا أنّ تقيّدهم مر الخلافة منعهم عن الإفادة، فما الذي منعهم عنها في حياة النبي ﷺ؟ وما للذي منع عمر وعثمان عنها أ م أبي بكر؟ وما للذي منع عثمان عنها أ م عمر؟ نعم إنهم يقولون ن عمر

وعثمان كا يفتيان في خلافة أبي بكر، وأن عثمان كان يفتي في خلافة عمر ...، قال ابن سعد: « أخبر محمد بن عمر الأسلمي، جارية بن أبي عمران، عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه: إن أ بكر الصديق كان إذا نزل به أمر يريد فيه مشاورة أهل الرأي وأهل الفقه، دعا رجالاً من المهاجرين والأنصار، دعا عمر وعثمان وعلياً وعبد الرحمن بن عوف ومعاذ بن جبل وأُبيّ بن كعب وزيد بن بت، وكلّ هؤلاء كان يفتي في خلافة أبي بكر، وإنما تصير فتوى الناس إلى هؤلاء، فمضى أبو بكر على ذلك، ثمّ ولّي عمر فكان يدعو هؤلاء النفر، وكانت الفتوى تصير وهو خليفة إلى عثمان وأُبي وزيد » [1].

لكنْ ما السَّبب في عدم ظهور آ ر أعلميّة عمر وعثمان للمستفيدين والمستفتين بل لغيرهم؟ بل لم تظهر آ ر عالميّتهم، ولم نعثر على ما يدلّ على رسوخ قدمٍ لهم في العلم ...

وقد رووا أيضاً: إنّ عمر كان يشغل منصب القضاء على عهد أبي بكر، روى ابن عبد البرّ عن إبراهيم النخعي: «قال: أول من ولّي شيئاً من أمور المسلمين عمر بن الخطاب، ولّاه أبوبكر القضاء، وكان أول قاض في الاسلام، وقال: إقض بين الناس فإني في شغل » [2]، وروى الطبري: « واستقضى أبوبكر فيها عمر بن الخطاب، فكان على القضاء أ م خلافته » [3]. وروى ابن الأثير: « وفيها استقضى أبوبكر عمر بن الخطاب، وكان يقضي بين الناس خلافته كلّها » [4]، والقضاء من أحسن أسباب ظهور الآ ر، فأين قضا عمر الدالّة على سعة علمه فضلاً عن أعلميّته؟ ولماذا لم يذكروا قضيةً واحدةً – ولو مفتعلةً – من قضا ه على عهد أبي بكر، تدلّ على عالميّته فضلاً عن أعلميّته؟

---

(1). الطبقات الكبرى 2 / 350.

(2). الاستيعاب 3 / 1150.

(3). ريخ الطبري حوادث سنة 11.

(4). الكامل في التاريخ. حوادث سنة 11.

بل إنهم يروون لشتغال الثلاثة لقضاء أ م خلافتهم ... قال السيوطي: « وأخرج أبو القلسم البغوي عن ميمون بن مهران قال: كان أبوبكر إذا ورد عليه الخصم نظر في كتاب فإنْ وجد فيه ما يقضي بينهم قضى به، وإنْ لم يكن في الكتاب وعلم من رسول ﷺ في ذلك الأمر سنّة قضى به، فإنْ أعياه خرج فسأل المسلمين وقال: أ تي كذا وكذا فهل علمتم أن رسول ﷺ قضى في ذلك بقضاء؟ فربما اجتمع عليه النفر كلّهم يذكر من رسول ﷺ فيه قضاء، فيقول أبو بكر: الحمد لله الذي جعل فينا من يحفظ عن نبينا، فإنْ أعياه أن يجد فيه سنّة من رسول ﷺ جمع رؤس الناس وخيارهم فلستشارهم، فإن أجمع أمرهم على رأي قضى به. وكان عمر رضي الله عنه يفعل ذلك فإنْ أعياه أن يجد في القرآن والسنّة نظر هل كان لأبي بكر فيه قضاء، فإنْ وجد أ بكر قد قضى فيه بقضاء قضى به وإلّا دعا رؤس المسلمين فإذا اجتمعوا على أمرٍ قضى به »[1]. وقد رواه المتقي في (كنز العمال) والمحبّ الطبري – قبل السيوطي – في (الر ض النضرة).

ولكن أين آ ر أعلميّتهم؟ بل إنّ أكثر تلك الأخبار يشتمل على شواهد بيّنة على جهلهم وبلادتهم ... وسنذكر بعضهم فيما بعد إنْ شاء تعالى فانتظر.

وأمّا خامساً: فرضنا أنّ تقيّدهم مر الخلافة منعهم عن الإفادة ونشر العلوم والآ ر الدالّة على أعلميّتهم، لكنّ التقيّد مر الخلافة لا يوجب ظهور آ ر الجهل والضلال منهم،فإذاكان من المعقول اختفاء أعلميّة شخصٍ أو علم عالمٍ بوجهٍ من الوجوه، فإن شيئاً لا يكون سبباً في ظهور جهله، بل لا يعقل ذلك مع فرض عالميّته فضلاً عن كونه الأعلم، لأن العلم والجهل ضدّان، مع أنّ آ ر الجهل المنقولة عنهم كثيرة جدّاً بحيث لا تقبل السنز والكتمان.

---

(1). ريخ الخلفاء: 42.

أخذ الخلفاء وغيرهم من الامام

وأمّا قول البنباني: « وقد كان علي ﷺ في أ م خلافتهم مشغولا لإفادة والإفاضة، فالذين لم يدركوا شرف الصحّبة أتوا إليه وأخذوا منه ﷺ » ففيه: إنّ الامام عليه السلام كان مشغولاً لإفادة والإفاضة وسائر شئون الإمامة والخلافة طيلة أ م حياته الكريمة الشّريفة، ولم يكن الأخذ منه منحصراً لذين لم يدركوا شرف الصحّبة، بل لقد أخذ منه كبار الصحابة، والخلفاء الثلاثة، وأئمة التابعين ... كما عرفت وستعرف إن شاء ربّ العالمين ... ولقد لشتهر عن عمر قوله: « لو لا علي لهلك عمر » وقوله: « أعوذ لله من معضلة ليس لها أبو الحسن » حتى صار من الأمثال ... واشتهر رجوعهم إليه حتى اعترف بذلك كبار علماء أهل السنة سلفاً وخلفاً:

قال ابن الاثير: « وله أخبار كثيرة نقتصر على هذا منها، ولو ذكر ما سأله الصحابة مثل عمر وغيره رضي عنهم لأطلنا » [1].

وقال الكنجي: « ومع هذا، فقد قال العلماء من الصحابة والتابعين وأهل بيته بتفضيل علي، وز دة علمه وغزارته وحدّة فهمه ووفور حكمته وحسن قضا ه وصحة فتواه، وقد كان أبوبكر وعمر وعثمان وغيرهم من علماء الصحابة يشاورونه في الأحكام، و خذون بقوله في النقض والإبرام، إعترافاً منهم بعلمه ووفور فضله ورجاحة عقله وصحة حكمه » [2].

وقال النووي: « وسؤال كبار الصحابة له ورجوعهم إلى فتاويه وأقواله في المواطن الكثيرة والمسائل المعضلات مشهور » [3].

وقال شهاب الدين أحمد: « وهو كان جماع الصحابة مرجوعاً إليه في

---

(1). أسد الغابة 4 / 23.

(2). كفاية الطالب: 223.

(3). تهذيب الأسماء واللغات 1 / 346.

علمه، موثوقاً بفتواه وحكمه، والصحابة كلّهم يراجعونه فيما لُشكل عليهم ولا يسبقونه، ومن هذا المعنى قال عمر: لو لا علي لهلك عمر. رضي تعالى عنهم » [1].

وقال القاري: « والمعضلات التي سأله كبار الصحابة ورجعوا إلى فتواه فيها [فيها] فضائل كثيرة شهيرة، تحقق قوله عليه السلام : أ مدينة العلم وعلي بها، وقوله عليه السلام : أقضاكم علي » [2].

وقال عبد الحق الدهلوي: « وسؤال كبار الصحابة ورجوعهم إلى فتاواه وأقواله في المواطن الكثيرة والمسائل المعضلات مشهور، وكان عمر رضي الله عنه يرجع إليه ويسأله ولا يحكم حتى يسأله، وكان يقول: أقضا علي » [3].

وقال نصر الكابلي – في مبحث حديث السفينة، في ذكر أهل البيت –:

« ولا شك أن الفلاح منوط بولائهم وهداهم، والهلاك لتخلّف عنهم، ومن ثمة كان الخلفاء والصحابة يرجعون إلى أفضلهم فيما أشكل عليهم من المسائل » [4].

وقال العجيلي: « ولم يكن يسأل منهم واحداً، وكلّهم يسأله مسترشداً، وما ذلك إلّا لخمود ر السؤال تحت نور الإطّلاع » [5].

وقال الحفني: « قوله: عيبة علمي. أي وعاء علمي لحافظته، فإنه بمدينة العلم، ولذا كانت الصحابة تحتاج إليه في فكّ المشكلات » [6].

وقال البنباني نفسه: « وكفاك شاهداً على كونه أعلم: إن سلاسل العلماء من المفسرين وأهل العربية وغيرهم والعرفاء تنتهي إليه، وأن الحكماء كانوا يعظّمونه غاية التعظيم، والكبراء من الصحابة كانوا يرجعون إليه فيما كان يشكل

---

(1). توضيح الدلائل – مخطوط.

(2). شرح الفقه الأكبر: 113.

(3). أسماء رجال المشكاة – ترجمة أمير المؤمنين عليه السلام .

(4). الصواقع الموبقة – مخطوط.

(5). ذخيرة المآل – مخطوط.

(6). حاشية الجامع الصغير: 176.

عليهم، وهو المجيب عن شبهات اليهود وظلمات النصارى، كما هو المعروف والمشهور » [1].

فهذه كلمات القوم في رجوع الصحابة والخلفاء إلى الامام عليه السلام، وهذا كلام البنباني نفسه، وكفى بذلك شاهداً على خزيه وافتضاحه.

دلالة الحديث على أنّ للمدينة باباً واحداً فقط

وآخر ما قال البنباني هنا هو قوله: « ثم لا أدري أيّ لفظ في الحديث يدلّ على أنْ ليس لمدينة العلم إلّا باب واحد هو علي عليه السلام بل يجوز أن يكون لها أبواب، ويكون علي كرّم الله وجهه » وهو يدلّ على شدة جهله، إذ لا ريب في وجود لفظ « بها » في هذا الحديث، ومن كان له أدنى شعور فهم منه وحدة الباب.

وأيضاً يدل على وحدة الباب سياق الحديث بجميع ألفاظه، الدال على أنّ غرض النبي صلى الله عليه وآله وسلم اختصاص شرف البابية بعلي عليه السلام، كما اختصّ بنفسه الشريفة شرف كونه مدينة العلم ... وللحديث ذيل في كثيرٍ من طرقه يزيد معنى الحديث وضوحاً ويؤكّده، كقوله صلى الله عليه وآله وسلم « فمن أراد العلم فليأت الباب » وقوله: « فمن أراد العلم فليأت بالمدينة » وقوله: « فمن أراد المدينة فليأت الباب » وقوله: « فمن أراد المدينة فليأتها من بها » وقوله: « فمن أراد العلم فليأته من به » وقوله: « أ مدينة العلم ولست بها علي كذب من زعم أنه يدخلها من غير بها » وقوله: « أ مدينة العلم وأنت الباب، كذب من زعم أنه يصل إلى المدينة إلّا من قبل الباب » ... وهذه الألفاظ وردت في طرق الحاكم، والحد بي، والطبري، والطبراني، والحربي، وابن المغازلي، كما دريت سابقاً فلا تكن من الذاهلين.

---

(1). شرح تهذيب الكلام – مبحث الامامة.

مضافاً: إلى ما سبق عن كتاب (المناقب لابن المغازلي) من أنّ جابر بن عبد الأنصاري روى الحديث قائلاً: « سمعت رسول ﷺ يقول يوم الحديبيّة – وهو آخذ بضبع علي بن أبي طالب –: هذا أمير البررة وقاتل الفجرة، منصور من نصره، مخذول من خذله، ثم مدّ بها صوته فقال: أ مدينة العلم وعلي بها، فمن أراد العلم فليأت الباب » [1].

ومن هنا: رأيت الأصحاب متّفقين على هذا المعنى، احتج به الامام على أصحاب الشورى واعتزفوا به، واحتج به ابن عباس في مقابلة عائشة، وعمرو بن العاص في مقابلة معاوية ...

ولمّا رأى علماء أهل السنّة ذلك: اعتزفوا بهذا المعنى ولم يكن لهم مناص من ذلك:

قال الكنجي: « الباب الثامن والخمسون – في تخصيص علي رضي الله عنه بقوله ﷺ: أ مدينة العلم وعلي بها » [2].

وقال محبّ الدين الطبري: « ذكر اختصاصه نه ب دار العلم و ب مدينة العلم – عن علي رضي الله عنه قال قال رسول ﷺ: أ دار العلم وعلي بها. أخرجه في المصابيح في الحسان، وأخرجه أبو عمر وقال: أ مدينة العلم، وزاد: فمن أراد العلم فليأته من به » [3].

وقال الحسين بن محمد الفوزي في (نزهة الأرواح) في مدح الامام: « هو الذي لولاه لم يكن لمدينة العلم ب، ومعه لا حاجة لملك الدين إلى ب ».

وقال نظام الدين محمد بن أحمد البخاري في (ملفوظاته): « ... وهو المخصوص من بين جملة الصحابة بكثرة العلم، لِقول رسول : أ مدينة العلم وعلي بها، ولهذا قال عمر بن الخطاب: لو لا علي لهلك عمر ».

---

(1). المناقب لابن المغازلي: 84.

(2). كفاية الطالب: 220.

(3). الر ض النضرة 2 / 159.

وقال مغلطاي بن قليج في (التلويح – شـــرح البخاري) على ما نقله بدر الدين العيني حيث قال: « وفي التلويح: ومن خواصّه – أي خواص علي رضـي تعالى عنه – فيما ذكره أبو الثناء: إنه كان أقضى الصحابة، وإن رسول ﷺ تخلّف عن أصحابه لأجله، وأنه ب مدينة العلم، وإنّه لما أراد كسـر الأصـنام التي في الكعبة المشـرفة أصـعده النبي صـلّى تعالى عليه وسـلّم برجليه على منكبيه، وإنّه حاز سهم جبرئيل عليه الصلاة والسلام بتبوك فقيل فيه:

ـعلي ـحوى ســـهمين ـمن ـغير أنْ ـغزا ـغزاة ـتبوك ـحبّـذا ســـهم مســـهم

وأنّ النظر إلى وجهه عبادة، روته عائشـــة رضـــي تعالى عنها، وأنه أحبّ الخلق إلى بعد رسول ﷺ . رواه أنس في حديث الطائر. وسمّاه النبي ﷺ يعسوب الدين، وسمّاه أيضاً زر الأرض. وقد رويت هذه اللفظة مهموزة ومليّنةً ... » [1].

وقال محمد بن إسماعيل بن صـــلاح الأمير في (الروضـــة الندية) بعد أن بيّن معنى حديث أ ـمدينة العلم كما مرّ: « وإذا عرفت ـهذا عرفت ـأنه ـقد خصّ الوصـــي عليه السلام ـبهذه الفضـــيلة العجيبة، ونوّه ـشأنه إذ جعله ب لأشرف ما في الكون وهو العلم، وأن منه يستمد ذلك من أراده. ثم إنه ب لأشـرف العلوم وهي العلوم الدينية، ثم لأجمع خلق علما وهو سـيد رسـله ﷺ . وأن هذا الشرف يتضاءل عنه كل شرف، ويطأطئ رأسه تعظيما له كلّ من سلف وخلف.

وكما خصّه نه ب مدينة العلم فاض عنه منها ما تيك من ذلك قريباً ».

فتلخص: أن دعوى عدم دلالة الحديث على اختصـــاص الأمير عليه السلام لبابيّة ... مندفعة، وأنّه لا يدّعيها إلّا المكابر للحق، والمعاند لأهل

---

(1). عمدة القاري 16 / 215.

البيت الطاهرين، والمخالف لما عليه جميع الأصحاب وأعاظم علماء أهل مذهبه.

ومع التنزّل عن جميع ما ذكر نقول: من المراد من الأبواب في قول البنباني: « بل يجوز أن يكون لها أبواب، ويكون علي كرم وجهه ً منها »؟ وما الدليل على كونهم أبوا ً؟ إن أُريد من الأبواب المشايخ الثلاثة، فيكون للمدينة أربعة أبواب، فهذا ما ادّعاه العاصمي وأجبنا عنه لتفصيل. وإنْ أُريد منهم الثلاثة وأُبي ومعاذ وزيد بن بت وأبو عبيدة وأبو ذر ... فهذا قد ادّعاه العاصمي أيضاً، وسبق أنْ أجبنا عنه في محلّه. وإنْ أريد أن جميع الأصحاب هم الأبواب لها، فهذا ما زعمه القاري، وقد أبطلناه. وإنْ أُريد من قوله: « يجوز أن يكون لها أبواب » جعل أبواب تخييلية للمدينة، فإنَّ أمير المؤمنين عليه السلام هو الباب الحقيقي لمدينة العلم، والبابيّة الحقيقية منحصرة في وجوده الشريف، ومن هنا قال فخر الدين ابن مكانس المصري في مدحه:

« لبن عم للنبي إن أُساً قد تولوك لسعادة فازوا

أنت للعلم في الحقيقة ب إماماً وما سواك مجاز » [1]

على أنّ جعل بعض الأصحاب أبوا ً للمدينة – مع أنّه ثبت بطلانه بوجوه غير محصورة – لا ينفع البنباني وغيره على حالٍ من الأحوال، ومن هنا لم يتفّوه به أحد قبل العاصمي، وكيف يتخيّل أحد ذلك مع أنه لا مجال له في الحديث أبداً، ومن هنا ترى الوضّاعين يتصرّفون في الحديث ويضعون له ز دات وألفاظاً ركيكة كما رأيت، ولا تجد أحداً منهم يجرأ على افتعال حديثٍ بلفظ: أ مدينة العلم وأبو بكر وعمر وعثمان وعلي ومعاوية أبوابها، فلو جاز ذلك لوضعوه كما وضعوا الألفاظ الأُخرى.

ثم أنّه لو لا دلالة الحديث على اختصاص هذا المقام العظيم لإمام عليه السلام لما كانت تلك المكابرات الفاضحة في مقابلة هذا الحديث المخرّج في

---

(1). خزانة الأدب لابن حجة الحموي: 75.

الصّحاح والمسانيد والجوامع المعتبرة الُأخرى، لكنّهم لما رأوا دلالته على الإختصاص المذكور المقتضي للأعلميّة المستلزمة للامامة قدحوا فيه، لأنه يهدم أساس مذهبهم ويبطل كيان خلافتهم، ألا ترى إلى ابن تيميّة كيف لا يمكنه المناقشة في دلالة هذا الحديث، وأنّ الداعي على الطعن فيه هو نفس دلالته على الإختصاص؟! إنّه يقول: « والكذب يعرف من نفس متنه، فإن النبي ﷺ إذا كان مدينة العلم ولم يكن لها إلّا باب واحد ولم يبلّغ عنه العلم إلّا واحد فسد أمر الاسلام » وحينئذٍ يقع التنافر والتهافت بين كلام ابن تيميّة وكلام يعقوب البنباني، فبكلام ابن تيميّة أيضاً يسقط كلام البنباني ... أما كلام ابن تيميّة فقد أبطلناه في موضعه، فراجع ما ذكره هناك إن شئت ... بل إنّ كلام البنباني نفسه متناقض متهافت، فإنّ الناظر فيه لا يشك في دلالة الحديث على أنّ للمدينة ً واحداً عند البنباني أيضاً، وهو يعنزف نّ الباب هو علي، ويعتذر للخلفاء بتقيّدهم مر الخلافة، غاية ما في الباب إنّه يزعم كونه ً للتابعين فقط لا للصّحابة – وهذا أمر آخر بيّنا بطلانه فيما سبق – ... والحمد لله رب العالمين.

* * *

(13)

مع القادري

في كلامه حول الحديث

وانتحل محمود بن محمد بن علي الشيخاني القادري كلام السمهودي في ويل حديث مدينة العلم فقال: « وروى الإمام أحمد في الفضائل والنزمذي مرفوعاً: إن النبي ﷺ قال: أ مدينة العلم وعلي بها. ولهذا كان ابن عباس يقول: من أتى العلم فليأت الباب. وهو علي رضي الله عنه.

وقال النزمذي عقب هذا: إنه منكر. وكذا قال شيخه البخاري. وصحّحه الحاكم. وأورده ابن الجوزي في الموضوعات. وقال الحافظ أبو سعيد العلائي: الصواب إنه حسن عتبار طرقه لا صحيح ولا ضعيف، فضلاً عن أن يكون موضوعاً. وكذا قال شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر في فتوى له.

ولا ينافيه تفضيل أبي بكر عنه مطلقاً بشهادة علي وغيره بذلك له، وشهد له لعلم أيضاً، فقد قال علي: أبو بكر أعلمهم وأفضلهم. وما اختلفوا في شيء إلّا كان الحق معه، وعدم اشتهار علمه لعدم طول مدته بعد الاحتياج بموت النبي ﷺ » [1].

وهذا عين ألفاظ السمهودي في (جواهر العقدين) انتحلها الشيخاني من غير أنْ يشير إلى ذلك، وأمّا تصرّفه الطفيف في أوّل الكلام فلا يخرجه عن دائرة الانتحال، بل يكشف عن قلّة فهمه، كما لا يخفى على من طابق بين الكلامين.

وعلى كلّ حال، يكفي في الجواب عما قاله الشيخاني ما ذكر ه في جواب كلام السمهودي، فراجعه لتظهر لك حقيقة الحال.

ثم إنّه كما ذكر السّمهودي – قبل كلامه المتعلِّق بحديث مدينة العلم وبعده – بعض الأخبار والآ ر المثبتة لأعلميّة الإمام عليه السلام ، والكاشفة عن

---

(1). الصراط السوي – مخطوط.

جهل الشـــيخين، كذلك القادري ذكر تلك الآ ر والأخبار، وأبطل بها مقالته حول حديث مدينة العلم من حيث لا يشعر، وهذا نصّ ما ذكره القادري قبل مقالته، بعد ذكر رواية حكم عمر برجم المرأة المجنونة: « وفي رواية فقال عمر: لو لا علي لهلك عمر. وروى بعضهم: إنه اتّفق لعلي مع أبي بكر رضـــي عنهما نحو ذلك، وكان عمر يقول لعلي: لا أبقاني بعدك علي. كذا أخرجه ابن السّـمان. وكان عمر يقول: أقضـا علي، وكان يتعوّذ من معضـلة ليس لها أبو حســن. رواه الدارقطني. ولفظ التعوذ: أعوذ لله من معضلة ليس لها أبو حسن. وكان عمر يقول: أعوذ لله أن أعيش في قوم لست فيهم أ حسن، وكان عمر لا يبعث علياً لبعوث لأخذ رأيه ومشاورته. وكان عطا يقول: و ـما علمت أحداً من أصـــحاب رســـول ﷺ أفقه من علي.كذا أخرجه الحافظ الذهبي » [1].

وقال بعد مقالته: « وقول عمر رضي الله عنه: علي أقضـــا . رواه البخاري في صـــحيحه ونحوه عن جماعة من الصـحابة. وللحاكم في المسـتدرك عن ابن مسـعود قال: كنّا نتحدّث أنّ أقضـى أهل المدينة علي وقال: إنه صـحيح، ولم يخرجاه. وأصـل ذلك قصـة بعثه ﷺ لعلي رضي الله عنه إلى اليمن قاضياً فقال: رسول بعثتني أقضي بينهم وأ ـشاب لا أدري ما القضاء!! فضرب رسول ﷺ في صدره وقال: اللهم اهده وثبّت لسانه. قال: فو الذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما شككت في قضاء بين اثنين. رواه أبو داود والحاكم وقال: صحيح الإسناد ».

وقال أيضـاً: « وعن النبي ﷺ أنه قال لفاطمة: أما ترضـين أنْ زوّجتك أقدم أمتي سـلماً وأكثرهم علماً وأعظمهم حلماً؟!. رواه أحمد والطبراني برجال وثقوا بهم ».

و يحقّ بكلماته، والحمد لله رب العالمين.

---

(1). الصراط السوي – مخطوط.

(14)

مع عبد الحق

في كلامه حول الحديث

وقال الشيخ عبد الحق الدهلوي في ويل حديث: « أ دار الحكمة » ما نصه:

« قوله: أ دار الحكمة وعلي بها. قيل: لا شك أنّ العلم قد جاء منه ﷺ من قبل قي الصحابة، وليس بمنحصر في علي المرتضى رضي الله عنه ، فلابدّ أنْ يكونوا أبواب العلم، لكن لا بدّ للتخصيص من وجه، ن يكون متميّزا من سائر الأبواب لسّعة والفتح والعظمة ونحوها، و أعلم » [1].

أقول: وما ذكره مردود من وجوه:

أحدها: دعوى مجيء العلم من قبل قي الصحابة طلة لضّرورة، فقد كان في الصحابة من لا حظّ له من العلم ولا كلمة، وعليك بمراجعة أسامي الصحابة في (الإستيعاب) و (أسد الغابة) و (الإصابة) وأمثالها ليتّضح لك واقع الأمر.

والثاني: إنه لا يكفي نقل شيء من العلم عن رجل لأن يكون للعلم، لما قرّر لتفصيل من أنّ بمدينة العلم محيط بجميع علم للمدينة، وتحقّق هذه المرتبة لجميع أفراد الأصحاب من المستحيلات.

والثالث: إنه ليس كلّ ما نقل عن كلّ صحابي بعلمٍ، فبعض ما يرويه أهل السنّة عن الصحابة وأودعوه في أسفارهم وجوامعهم ليس بعلم، فإنّ كثيراً من الأشياء المنقولة عندهم تكذّبها الآ ت القرآنية وأحاديث اهل بيت العصمة عليهم السلام بصراحة، ومن الواضح أنّ نقلة هكذا أشياء لا يعدّون علماء ولا

---

(1). اللّمعات في شرح المشكاة - ب مناقب علي.

يكونون أبواً للعلوم.

بل كان فيهم أشخاص معروفون لكذب والإختلاق كأبي هريرة ولمثاله، ومنافاة الكذب والافتراء على رسول ﷺ لبابيّة مدينة العلم، وبعد المتّصف بهذه الصفة عن مدينة العلم في غاية الوضوح.

والرابع: إن الصحابة كلّهم – كما صرّح به العجيلي في (ذخيرة المآل) – كانوا يسألون الامام أمير المؤمنين عليه السلام، ويرجعون إليه في القضا والأحكام، ولا سيّما الثلاثة منهم، فإن رجوعهم إليه في نهاية الشّهرة والتواتر، فكيف يكونون أبواباً لمدينة العلم كما هو سيد أمير المؤمنين عليه السلام ؟!

بل إنّ بعضهم لشتهر – على العكس من ذلك – لجهالات الفاضحة حتى ضرب به المثل، فالقول نّ العلم قد جاء منه ﷺ من قبل قي الصّحابة مكابرة واضحة.

والخامس: إن كثيراً من الصحابة كانت لهم مطاعن عظيمة ومعايب دية – كما فصّل في (تشييد المطاعن) – خرجوا بها عن العدالة، بل لقد صدرت من بعضهم أعمال شنيعة خرجوا بها عن الاسلام – كما فصّل في كتب الأصحاب لا سيّما (تشييد المطاعن) – وحينئذٍ كيف يكون قي الصحابة كلّهم أبواب العلم.

السادس: لقد كان في الصحابة أ س كثيرون يعادون النبي ﷺ ويعاندونه، وكان فيهم جميع كثير يبغضون أمير المؤمنين عليه السلام ... فهل يجوّز العاقل أن يكونوا أبواب العلم؟!

دعوى أنّ وجه التخصيص تميزه بالسعة

فظهر أنّ غير الامام عليه السلام ليس باباً لمدينة العلم، فلا وجه لقول عبد الحق بعدئذٍ: « لكن لا بدّ للتخصيص من وجه نْ يكون متميّزاً من سائر الأبواب لسعة والفتح والعظمة ونحوها » لكن قائله بعد أن فرض كون قي الصّحابة أبواباً لما لم يجد في الحديث ذكراً لغير الامام عليه السلام لستدرك قائلاً ذلك، لكنّه

غير فع له أبداً، لأنّ كلمات أهل السنّة الصريحة في اختصاص هذا الشرف العظيم والمقام الجليل بسيّد أمير المؤمنين عليه السلام تردّه وتبطله، بل اعترف بذلك أكابر الأصحاب من الموالين والمخالفين لأمير المؤمنين، لاضافة إلى احتجاج الامام نفسه بهذا الاختصاص.

ولو سلّمنا كلام القائل هذا، فإنّ التميّز الذي ذكره هو دليل الأعلميّة، والأعلمية دليل الخلافة، فبطلت خلافة المتقدّمين عليه.

فظهر من هاهنا أن صاحب القيل في هذا التوجيه والتأويل لا يحصل الّا على ما يورث له التعيير والتخجيل، ويجعل كيده في تضليل.

فهذا جواب ما ذكره عبد الحق الدّهلوي عن قائل لم يصرّح سمه.

ثم قال عبد الحق الدهلوي بعد كلامٍ له: « ولكن لا يقتضي ذلك الحصر في هذا الباب، وهذا ب خاص ومخصوص بدخول العلم، فقد جاء أقضاكم علي، ولكلٍ من الخيرات والمبرّات والأنوار والأسماء التي أشرقت وظهرت من شمس النبوّة لها مظاهر ومجالي متعددة، بل لا تعدّ ولا تحصى:

فإنه شمس فضل هم كولكبها يظهرن أنوارها للناس في الظلم

أصحابي كالنجوم يّهم اقتديتم اهتديتم.

وفي الحقيقة لمسألة الفضيلة وجوه وحيثيّات، وهذا هو المخلص والمسلك في هذا الباب، و أعلم لحق والصواب، وإليه المرجع والمآب ».

وهو أيضاً مردود من وجوه:

أحدها: قد عرفت مراراً أن حديث « أ مدينة العلم وعلي بها » يقتضي ذلك الحصر، وأنّ بعض روا ته صريح في ذلك، مع اعتزاف الصحابة به سواء كانوا من الموالين المؤالفين أو من المعاندين المخالفين.

والثاني: قوله: « وهذا ب خاص ومخصوص بدخول العلم فقد جاء أقضاكم علي » من غرائب الكلام، لأنه إن أراد – كما هو ظاهر العبارة – أن هذا للباب – يعني الإمام عليه السلام – خاص ومخصوص بدخول العلم منه إلى

المدينة، فبطلانه ظاهر جدّاً، وإنْ أراد أنّ الامام عليه السلام خاص ومخصوص بدخول مدينة العلم لأخذ العلم، أي إنّ من أراد الدخول إلى مدينة العلم فلا بدّ أنْ يدخل من هذا الباب الخاص المخصوص. فهذا حق وصدق، لكنّ عبارته قاصرة عن أداء هذا المعنى، وهو حينئذٍ يبطل ما ذكره سابقاً عن قائل مجهول، وكذا قوله هنا: ولكن لا يقتضي ذلك الحصر، اللهم إلّا أنْ يقول نّ كلّ واحدٍ من الأصحاب ب في صفةٍ من الصفات، فأبو بكر في الرأفة، وعمر في الشّدة ... وإلى هذا الوجه يوحي استدلاله بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: « أقضاكم علي » فيبطله وجوه:

1 – إنّ عبارته قاصرة عن أداء هذا المعنى.

2 – إنّ كون كلّ واحد من الأصحاب في صفة من الصفات ... ذكره العاصمي إستناداً إلى حديث موضوع، وقد تكلّمنا عليه سابقاً لتفصيل، فراجع إن شئت.

3 – إن كون الإمام عليه السلام أقضى الأصحاب يستلزم كونه ً لمدينة العلم في جميع علومها، وسيأتي مزيد بيان لهذا إن شاء تعالى.

لا مظاهر لصفات النبوة إلّا أهل البيت

الثالث: وقوله: « ولكلٍ من الخيرات والمبرات والأنوار والأسرار التي لأشرقت من شمس النبوة لها مظاهر ومجالي متعدّدة بل لا تعدّ ولا تحصى » زعم فلسد، لأنّ مظاهر ومجالي ذلك كلّه هم أهل البيت المعصومون، لأنّهم المخلوقون من نوره وطينته صلى الله عليه وآله وسلم كما تحقّق في (قسم حديث النور) من (كتلبنا) ... ولوكان وراءهم من الأصحاب لحدله الأهليّةلهذه المنزلة فهم لأشخاص معدودون، فقوله: « لا تعد ولا تحصى » ساقط ... على أنّ من حصل على ذلك فبولسطة أهل البيت عليهم السلام حصل، قال أمير المؤمنين عليه السلام : « نحن الشعار والأصحاب والخزنة والأبواب ولا تؤتى البيوت إلّا من

أبوابها » ... فهم أفضل من هؤلاء الأصحاب المعدودين قطعاً.

العلم أجل الصفات

والرابع: إنّ العلم أجل الصّفات وأعلاها، فمن كان مظهر العلم ومجلاة فهو أفضل من غيره الذي هو مظهر صفةٍ من الصّفات الأخرى، وهذا في غاية الوضوح.

ثم إنه إنْ أراد عبد الحق: أنّ لكلّ واحدٍ من « الخيرات والمبرات والأنوار والأسرار » مظاهر ومجالي متعددة بل لا تعد ولا تحصى، فلا ير ب عاقل في بطلانه، إذ لم يتحقق لواحد من الأنوار والأسرار مظاهر ومجالي لا تعد ولا تحصى، فكيف بكل واحدٍ واحدٍ منها؟! نعم لمّا كان أهل بيته جميعاً مظاهر ومجالي الخيرات والمبرّات والأنوار والأسرار، وكانوا متعدّدين، أمكن لإثبات المظاهر والمجالي لكلٍ واحدٍ واحدٍ من الخيرات والمبرات ...

وإن أراد: أنّ لمجموع الخيرات والمبرات ... من حيث المجموع مظاهر ومجالي لا تعد ولا تحصى ... فهذا أقلّ شناعةً من الفرض الأول، لكنّه طل كذلك قطعاً، إلّا أهل البيت الأطهار عليهم الصلاة والسلام، الذين لم يختلفوا عنه لا خلقاً ولا خلقاً ... لأدلّة المتكاثرة من الكتاب والسنّة المتواترة ...

والخامس: الشعر الذي استشهد به هو من أبيات البردة البوصيريّة والمراد من الضمير في « فإنه» هو النبي ﷺ، وفي « هم كواكبها » هم الأنبياء عليهم السلام :

قال الشيخ خالد الأزهري بشرحه:

وكل آي أتى الرسل الكرام بها ... فإنما اتّصلت من نوره بهم

فإنه شمس فضل هم كواكبها ... يظهرن أنوارها للناس في الظلم

(اللغة) أي جمع آية بمعنى علامة، وأتى أي جاء، والرسل جمع رسول وهو إنسان أُوحي إليه لعمل والتبليغ، والكرام جمع كريم، والإتصال ضدّ الإنقطاع

والنور ضد الظلام.

(والإعراب) وكلّ مبتدأ، آي بمد الهمزة مضـــاف إليه، أتى فعل ماض، الرســـل فاعل، الكرام نعت الرسل، بها متعلق تى، فإنما حرف حصر، اتصلت فعل ماض وفاعله ضمير مستتز فيه يعود على آي، من نوره بهم متعلّقان تّصـلت، فإنه شمس، إن واسمها وخبرها فضـل مضـاف إليه، هم كواكبها مبتدأ وخبر والضـمير المضـاف إليه الشـمس، يظهرن بضـم الياء التحتية وكسـر الهاء فعل مضـارع وفاعل والنون ضـمير الكواكب، أنوارها مفعول يظهرن والضـمير المضـاف إليه للشـمس، للناس في الظلم متعلّقان بيظهرن.

(ومعنى البيتين) أي جميع الآ ت التي جاءت بها المرســـلون إنما اتّصـــلت بهم من نور النبي ﷺ، لأنّ خلق نوره ســـابق عليهم، وهو ﷺ لنســـبة إلى الفضـــل والشـــرف كالشـــمس والمرسلون كالكواكب، ونور الكواكب مستفاد من نور الشمس، فإن الكواكب تظهر أنوار الشمس للناس في الظلام، فإذا أظهرت الشمس لا يبقى للكواكب نور يرى بل تستتز عن العيون ».

وقال الشـيخ إبراهيم الباجوري: « قوله: وكلّ آي أتى الرسـل إلخ. أي: وكلّ المعجزات التي أتى بها الرسل الكرام لُأممهم فلم تتصل بهم إلّا من معجزاته ﷺ، أو من نوره الذي هو أصل الأشياء كلّها، فالســـماوات والأرض من نوره، والجنة والنار من نوره، ومعجزات الأنبياء من نوره، وهكذا. فالآي بمعنى المعجزات جمع آية بمعنى المعجزة، والرســل بســكون الســين ويقال في غير النظم رسـل بضـمها جمع رسـول، والكرام جمع كريم. وقوله بها متعلق تى والضـمير راجع للآي، وإنما للحصـر، والمراد بنوره معجزاته وسميت نوراً لأنه يهتدى بها، ويصـح حمله على النور المحمدي الذي هو أصـل المخلوقات كلها، كما حمله عليه بعض الشارحين. ومن للابتداء والباء للالصاق.

لا يقال: كيف تكون المعجزات التي أتى بها الرســـل الكرام لُأممهم من نوره ﷺ، مع أنهم متقدّمون عليه في الوجود؟ لأ نقول: هو صلّى

عليه وسلّم متقدّم على جميع الأنبياء من حيث النور المحمدي.

(قوله فإنه شمس فضل إلخ)هذا البيت تعليل للبيت قبله والمعنى على التشبيه أي: فإنه كالشمس في الفضل وقوله هم كواكبها أي الرسل كواكب الشمس والمعنى على تشبيه أيضاً أي مثل كواكبها. ووجه التشبيه فيهما: إن الشمس جرم مضيء بذاته والكواكب أجرام غير مضيئة بذاتها لكنها صقيلة تقبل الضوء، فإذا كانت الشمس تحت الأرض فاض نورها من جوانبها فيطلب الصعود، لأن النور يطلب مركز العلو فيصادف أجرام الكواكب الصقيلة المقابلة له، فيرتسم فيها فتضيء في الظلمات وتظهر أنوار الشمس فيها للناس من غير ان ينقص من نور الشمس شيء. فنوره ﷺ لذاته ونور سائر الأنبياء ممتد من نوره من غير أن ينقص من نوره شيء، فيظهرون ذلك النور في الكفر الشبيه لظلم فلذلك قال المصنف: يظهرن أنوارها للناس في الظلم. وكما أن الشمس إذا بدت لم يبق اثر للكواكب، فكذلك شريعته ﷺ لما بدت نسخت غيرها من سار الشرائع، كما يشير لذلك قوله في بعض النسخ:

حتى إذا طلعت في الأفق عمّ هدا ها للعالمين وأحيت سائر الأمم

وظاهر هذا البيت أنه ﷺ مرسل للأمم السابقة لكن بواسطة الرسل، فهم نوّاب عنه ﷺ، وبهذا قال الشيخ السبكي ومن تبعه أخذاً ممن قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثاقَ النَّبِيِّينَ لَما آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِما مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ ﴾ والذي عليه الجمهور: إنه ﷺ مرسل لهذا الأمّة دون الأمم السابقة، فالمسألة خلافية، والحق الأوّل ».

حديث النجوم موضوع

وأمّا استدلاله بحديث « أصحابي كالنجوم » فلا يخفى على ذوي العلم ما فيه، لأنّه حديث موضوع مختلق، كما ذكر في جواب الأعور فيما سبق، على أنّه

– إنْ صحّ – يدلّ على صدق الأصحاب في النقل والرواية كما ذكر المزني، وأين هذا عن كونهم مجالي ومظاهر الكمالات النبويّة؟

هذا كلّه مع الغض عن اتصاف كثير من الأصحاب بمساوئ ومطاعن تتنافى وهذا المقام العظيم والمنزلة الرّفيعة.

وأمّا قوله: « وفي الحقيقة ... » فكلام رد، فإنّ حديث مدينة العلم يدلّ على حصر الأفضلية في الامام عليه السلام، فلا ربط لما ذكره لبحث ... ولو فرض أن مراده من « الفضيلة » هو « الأفضلية » ففيه: إن محطّ الكلام هو الأفضلية المطلقة، لا الأفضلية من جهةٍ من الجهات ... فأين « المخلص والمسلك »!! ...

* * *

(15)

مع ولي الله

في كلامه حول الحديث

وقال شاه ولي الدهلوي ما معرّبه: « لقد شاء تعالى أن ينتشر دينه في الآفاق بواسطة نبيّه، وذلك ما كان يمكن إلّا بسبب العلماء والقرّاء الذين أخذوا القرآن عنه ﷺ، فأجرى على لسانه ﷺ فضائل جماعةٍ من الصّحابة ترغيباً في أخذ العلم والقرآن منهم، فكانت تلك الفضائل بمنزلة الإجازات للمتداولة بين المحدّثين وتلامذتهم، ليعرف الأقوال لرجال من لا يمكنه معرفة الرجال لأقوال، وأنّ جميع علماء الصحابة مشتركون في هذه الفضائل كما يظهر من كتب الحديث، ومن هذا الباب: أ مدينة العلم وعلي بها، وأقرؤكم أبي وأعلمكم لحلال والحرام معاذ» [1].

وهذا الكلام مخدوش بوجوه:

أحدها: إن انتشار دين تعالى ممكن بواسطة خليفة النبي المنصوص عليه من قبل ورسوله، المعصوم والأفضل من جميع الخلائق، بل تحقّق ذلك بواسطته أتمّ وأحسن من تحقّقه بواسطة العلماء وقرّاء القرآن من أصحاب النبي ﷺ.

والثاني: لو لم ينصب الخليفة المتّصف لصفات المذكورة لأجل رواية القرآن عن النبي ﷺ، فلابدّ من بلوغ الرّواة عنه حدّ التواتر وإن لم يكونوا من للعدول، لا أن يكونوا رواةً معدودين ... وإنّ الأفراد الذين ذكرهم ولي رواةً للقرآن عنه ﷺ لا يبلغون حدّ التواتر كما هو واضح ... وقد نصّ على اشتراط بلوغ الحدّ المذكور ابن تيميّة الحرّاني – الذي

---

(1). قرة العينين: 112.

طالما اقتدى به ولي الدهلوي وأخذ قواله في مباحث الإمامة والردّ على الاماميّة – حيث قال: « ولهذا اتّفق المسلمون على أنّه لا يجوز أن يكون المبلّغ عنه العلم واحداً بل يجب أن يكون المبلّغون لأهل التواتر للذين يحصل العلم بخبرهم للغائب، وخبر الواحد لا يفيد العلم إلّا بقرائن، وتلك قد تكون منتفية أو خفيّة عن أكثر الناس، فلا يحصل لهم العلم لقرآن والسنّة المتواترة ».

والثالث: لقد دلّت الأدلّة المتكاثرة من الكتاب والسنّة على أنّ علم الكتاب والسنة لا يؤخذ إلّا من أهل بيت النبوة، كقوله تعالى: ﴿ كُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴾ وقوله: ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعاً ﴾ وقوله: ﴿ وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوابِها ﴾ وحديث « ب حطّة » و« حديث الثقلين » وحديث « أ مدينة العلم » وحديث « علي مع القرآن والقرآن مع علي » وما يماثل ذلك ...

والرابع: تنزيل الفضائل بمنزلة الإجازات الرّوائية سخيف جدّاً، لأنّ إجازة الحديث تتعلّق بمجرّد رواية الحديث على اللفظ المسموع أو الوجه المجاز، لكنّ الفضائل الثابتة عن رسول ﷺ تدلّ على مقامات جليلة، بل إنّ حديث « أ مدينة العلم » نص صريح في الأعلمية والأفضلية المستلزمة للخلافة والإمامة العامّة ... ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِؤُا نُورَ اللهِ بِأَفْواهِهِمْ وَاللهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكافِرُونَ ﴾.

والخامس: إن المبلّغين إنْ بلغوا حدّ التواتر أفاد خبرهم العلم لمن يعرف الرجال لأقوال ومن يعرف الأقوال لرجال على السواء، وإن لم يبلغوا ذلك الحدّ لم يفد خبرهم العلم مطلقاً كذلك وإن كانوا أصحاب فضائل ومناقب، إلّا أن يكون أحدهم الامام المعصوم، فإن إخباره بوحده كافٍ.

والسادس: دعوى اشتراك جميع الصحابة في الفضائل طلة:

أمّا أولاً: فلأنّ إطلاق صفة « علماء الصحابة » على غير المتّبعين لباب المدينة إطلاق في غير محلّه.

وأمّا نياً: فلأنه لا دليل على الاشتراك المذكور، ومن ادّعى فعليه البيان.

وأمّا لثاً: فلأن ثبوت بعض الفضائل لبعض الصحابة ليكون ترغيباً للناس في الأخذ منهم، منوط بتّباعهم الثقلين ورجوعهم إلى بمدينة العلم، ومشروط ببقائهم على حالة الإطاعة والولاية للثقلين وركوب سفينة النجاة ... فظهر أنّ من ثبت في حقّه من الفضائل بعض الشيء فذلك بفضل متابعة أهل البيت، فبطلت دعوى المشاركة في الفضائل.

والسابع: إن حديث « أ مدينة العلم » يدل على شأن جليل خاص بسيّد أمير المؤمنين عليه السلام كما تقدّم لتفصيل مراراً. ولمّا ذكره في حق أُبي ومعاذ فهو بعض الحديث الطويل الموضوع، الذي بحثنا عنه لتفصيل في جواب كلام العاصمي، فراجع.

ثم لو كان أُبي بن كعب من علماء الدين الذين انتشر بهم دين وجرى على لسان نبيّه بعض فضائله ليرغب في الأخذ منه ... كما زعم ولي ، فما هذا الذي كان من عمر بن الخطاب في أُبي، وقد رواه شاه ولي نفسه في نفس كتابه حيث قال: « وعن سليمان بن حنظلة قال: أتينا أُبي بن كعب لنتحدّث إليه، فلما قام قمنا ونحن نمشي خلفه، فرهقنا عمر فتبعه فضربه عمر لدرة، قال: فلتقاه بذرعيه فقال: أمير المؤمنين ما تضع؟ قال: أوما ترى فتنة للمتبوع مذلّة للتابع. أخرجه الدارمي » [1].

كلام آخر لولي الله

ولوليّ للدهلوي كلام آخر في حديث مدينة العلم، قال ما تعريبه: « ومثلاً: أ مدينة العلم وعلي بها. مقرون بحديث كثيرة في حق الشيخين، مثل حديث الإقتداء، وحديث رؤ اللبن والقميص، وفي حقّ غيرهما، كفضائل ابن مسعود وعائشة ومعاذ وأُبي بن كعب، وكلّ واحدٍ من هؤلاء مبشر لعلم، وقد أمر خذ العلوم منهم » [2].

---

(1). قرة العينين: 84.

(2). قرة العينين: 232.

وهذا الكلام كسابقه مرفوض ومردود من وجوه:

الأول: دعوى أنّ حديث أ مدينة العلم مقرون بفضائل كثيرة للشيخين طلة:

أمّا أوّلاً: فلا أحاديث دالّة على فضل الشيخين مطلقاً.

وأمّا نياً: فلا أحاديث دالّة على علم الشيخين، وما رواه أهل السنة في حقّهما في هذا الباب غير بت.

وأمّا لثاً: فلأنّ حديث أ مدينة العلم متّفق عليه بين الفريقين، وما زعم من فضائل للشيخين انفرد بروايته أهل السنّة، فكيف يقارن المنفرد به المتّفق عليه؟

النظر في حديث الاقتداء

والثاني: إن حديث الإقتداء للذي ذكره للدهلوي هنا قريناً لحديث مدينة العلم، حديث مقدوح سنداً ودلالةً عند أهل السنّة، بل نصّ بعض المحققين منهم على كونه موضوعاً، وتفصيل البحث حوله في قسم حديث الطير من (كتلبنا) ... ونكتفي في هذا للقام بكلام ابن حزم ... وهذا نصّه:

« وأيضاً، فإنّ الرواية قد صحّت نّ امرأة قالت: رسول ، أرأيت إنْ رجعت ولم أجدك – كأنها تريد الموت – قال: فأتي أ بكر. وهذا نص جلي على استخلاف أبي بكر.

وأيضاً، فإن الخبر قد جاء من الطرق الثابتة إن رسول ﷺ قال لعائشة رضي عنها في مرضه للذي توفي فيه عليه السلام: لقد هممت أن أبعث إلى لأبيك وأخيك، فأكتب كتا ً وأعهد عهداً لكيلا يقول قائل: أ أحق. أو يتمنّى متمنّ، و بى والمؤمنون إلّا أ بكر. وروي أيضاً: و بى والنبيّون إلّا أ بكر. فهذا نص جلي على استخلافه عليه الصلاة والسلام أ بكر على ولاية الأُمة بعده.

قال أبو محمد: ولو أننا نستجيز التدليس – والأمر الذي لو ظفر به خصومنا طاروا به فرحاً أو أبلسوا أسفاً – لاحتججنا بما روي: اقتدوا للذين من بعدي أبي بكر وعمر. قال أبو محمد: ولكنه لم يصح، ويعيذ من الاحتجاج بما لا يصح » [1].

النظر في حديث اللبن سندا

والثالث: إنّ حديث اللبن الذي ذكره ولي أيضاً، مقدوح كذلك سنداً، لأنَّ عمدة أسانيده في البخاري، ومدارها جميعاً على (ابن عمر) و (حمزة بن عبد) و (ابن شهاب الزهري)، وهؤلاء كلّهم مقدوحون مجروحون ... ولنذكر أولاً الحديث عن البخاري، فنقول:

أخرج في صحيحه: « ب فضل العلم: حدثنا سعيد بن عفير قال: حدّثني الليث قال: حدثني عقيل عن ابن شهاب عن حمزة بن عبد بن عمر: أن ابن عمر قال: سمعت رسول ﷺ قال: بينا أ ثم أُتيت بقدح لبن فشربت حتى أني لأرى الريّ يخرج من أظفاري، ثم أعطيت فضلي عمر ابن الخطاب. قالوا فما أوّلته رسول ؟ قال: العلم » [2].

« حدّثني محمد بن الصلت أبو جعفر الكوفي، حدّثنا ابن المبارك عن يونس عن الزهري أخبرني حمزة عن أبيه: إن رسول ﷺ قال بينا أ ثم شربت – يعني اللبن – حتى أنظر إلى الرّي يجري في ظفري، أو في أظفاري. ثم ولت عمر قالوا: فما أوّلته رسول ؟ قال: العلم » [3].

« ب اللبن: حدّثنا عبدان، أخبر عبد ، أخبر يونس عن الزهري، أخبرني حمزة بن عبد : أن ابن عمر قال: سمعت رسول صلّى عليه

---

(1). الفصل في الملل والنحل 4 / 88.

(2). صحيح البخاري – كتاب العلم 1 / 106.

(3). صحيح البخاري – كتاب الفضائل، مناقب عمر 5 / 70.

وسلّم يقول: بينا أ ثم أُتيت بقدح لبن فشربت منه، حتى أني لأرى الريّ يخرج من أظفاري، ثم أعطيت فضلي - يعني عمر - قالوا: فما أوّلته رسول ؟ قال: العلم ».

« ب إذا جرى اللبن في أطلفه أو لظافيره. حدّثنا علي بن عبد ، حدثنا يعقوب بن إبراهيم، حدثنا أبي عن صالح عن ابن شهاب، حدثني حمزة بن عبد بن عمر، أنه سمع عبد بن عمر رضي عنهما يقول: قال رسول ﷺ: بينا أ ثم أتيت بقدح لبن فشربت منه حتى أني لأرى الريّ يخرج من أطرافي، فأعطيت فضلي عمر بن الخطاب فقال من حوله: فما أوّلت ذلك رسول ؟ قال: العلم »[1].

« ب إذا أعطى فضله غيره في النوم: حدّثنا يحيى بن بكير، حدّثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أخبرني حمزة بن عبد بن عمر: ان عبد بن عمر قال سمعت رسول ﷺ قول: بينا أ ثم أُتيت بقدح لبن فشربت منه حتى إني لأرى الريّ يجري، ثم أعطيت فضله عمر. قالوا: فما أوّلته رسول ؟ قال: العلم »[2].

« ب القدح في النوم: حدّثنا قتيبة بن سعيد، حدّثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن حمزة بن عبد بن عمر رضي عنهما قال: سمعت رسول ﷺ يقول: بينا أ ثم أتيت بقدح لبن فشربت منه، ثم أعطيت فضلي عمر بن الخطاب. قالوا: فما أوّلته رسول ؟ قال: العلم »[3].

تحقيق في حال رواته

ثم نقول: أمّا ابن عمر فقد تكفّل ببيان قوادحه ومطاعنه كتاب (استقصاء

---

(1). صحيح البخاري - كتاب تعبير الرؤ 9 / 656.

(2). صحيح البخاري - كتاب تعبير الرؤ 9 / 663.

(3). صحيح البخاري - كتاب تعبير الرؤ 9 / 665.

الإفحام في ردّ منتهى الكلام) لتفصيل، فراجعه.

ولمّا حمزة بن عبد بن عمر فيكفي في قدحه بيعته ليزيد بن معاوية، وقد جمع ابن عمر حشمه وولده ونهاهم عن نقض بيعة يزيد، أخرج البخاري في كتاب الفتن: « ب إذا قال عند قوم شيئاً ثم خرج فقال بخلافه: حدّثنا سليمان بن حرب، حدّثنا حماد بن زيد عن أيوب عن نافع قال: لمّا خلع أهل المدينة يزيد بن معاوية، جمع ابن عمر حشمه وولده فقال: إني سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول: ينصب لكل غادر لواء يوم القيامة، وإنا قد بايعنا هذا الرجل على بيع الله ورسوله، وإني لا أعلم غدراً أعظم من أن يبايع رجل على بيع الله ورسوله، ثم ينصب له القتال، وإني لا أعلم أحداً منكم خلعه ولا بايع في هذا الأمر إلّا كانت الفيصل بيني وبينه » [1].

وأمّا **ابن شهاب الزهري** فقد ذكر القوم له قوادح كثيرة جداً، ذكر جملة منها في (تشييد المطاعن)، وإليك بعضها:

1 – كونه من المنحرفين عن أمير المؤمنين عليه السلام – قال ابن أبي الحديد: « وكان الزهري من المنحرفين عنه. وروى جرير بن عبد الحميد عن محمد بن شيبة قال: شهدت مسجد المدينة، فإذا الزهري وعروة بن الزبير جالسان يذكران عليّاً، فنالا منه، فبلغ ذلك علي بن الحسين – عليهما السلام – فجاء حتى وقف عليهما فقال: لما لأنت عروة فإن أبي حاكم أبا ك إلى الله فحكم لأبي علي أبيك. وأما أنت يا زهري فلو كنت بمكة لأريتك كير أبيك » [2].

ومن انحرافه ما ذكره ابن عبد البر بترجمة زيد بن حارثة إنّه « قال: ما علمنا أحداً أسلم قبل زيد بن حارثة. قال عبد الرزاق: وما أعلم أحداً ذكره غير الزهري » [3].

---

(1). صحيح البخاري 9 / 690.

(2). شرح نهج البلاغة 9 / 690.

(3). الاستيعاب 2 / 546.

2 – روايته عن عمر بن سعد قاتل الحسين عليه السلام – ذكر ذلك علماء الرجال بترجمة عمر بن سعد .. قال الذهبي: « عنه الزهري وقتادة قال ابن معين: كيف يكون من قتل الحسين ثقة؟»[1].

3 – مجالسته لبني أميّة وعمله لهم – وحكم من خالط الظالمين وجالسهم، وعمل لهم وأخذ جوائزهم – واضح. قال الذهبي: « قال سعيد بن عبد العزيز: أدّى هشام عن الزهري سبعة آلاف دينار ديناً، وكان يؤدّب ولده ويجالسه، قلت: وفد في حدود سنة 80 على الخليفة عبد الملك، فأعجب بعلمه ووصله وقضى دينه » [2].

وقال ابن حجر بترجمة الأعمش: « حكى الحاكم عن ابن معين أنّه قال: أجود الأسانيد: الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد . فقال له إنسان: الأعمش مثل الزهري. فقال: تريد من الأعمش أن يكون مثل الزهري! الزهري يرى العرض والإجازة، ويعمل لبني أمية. والأعمش فقير صبور مجانب للسلطان، ورع عالم لقرآن » [3].

وقال عبد الحق الدهلوي: « ويقال: إنه قد ابتلي بصحبة الأُمراء بقلّة الدنة، لضرورات عرضت له، وكان أقرانه من العلماء والزهّاد يأخذون عليه وينكرون ذلك منه، وكان يقول: أ شريك في خيرهم دون شرّهم، فيقولون: ألا ترى ما هم فيه وتسكت » [4].

كتاب أبي حازم إلى الزهري

ومن هنا كتب إلى الزهري أخ له في الدّين كتا ً ينكر عليه ما كان منه من

---

(1). الكاشف 2 / 311. وأنظر تهذيب التهذيب 7 / 396. وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال 2 / 270.

(2). تذكرة الحفاظ 1 / 108.

(3). تهذيب التهذيب 4 / 197.

(4). رجال المشكاة – ترجمة الزهري.

مخالطة سلاطين الجور ... قال أبو حامد الغزّالي: « ولما خالط الزهري السلطان كتب أخ له في الدين إليه: عافا وإ ّك أ بكر من الفتن، فقد أصبحت بحال ينبغي لمن عرفك أن يدعو لك ويرحمك، أصبحت شيخاً كبيراً قد أثقلتك نعم لما فهّمك من كتابه وعلّمك من سنّة نبيّه محمد ﷺ، وليس كذلك أخذ الميثاق على العلماء بقال تعالى: ﴿ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلا تَكْتُمُونَهُ ﴾ واعلم أن أيسر ما ارتكبت وأخف ما احتملت أنك آنست وحشة الظالم وسهّلت سبيل البغي بدنوّك ممن لم يؤدِّ حقاً ولم ينزك طلاً حين أد ك، لتّخذوك قطبلًا تدور عليك رحى ظلمهم، وجسراً يعبرون عليك إلى بلائهم، وسلّماً يصعدون فيه إلى ضلالتهم، يدخلون بك الشك على العلماء ويقتادون بك قلوب الجهلاء، فما أيسر ما عمروا لك في جنب ما خرّبوا عليك، وما أكثر ما أخذوا منك فيما أفسدوا عليك من دينك، فما يؤمنك أن تكون ممن قال تعالى فيهم ﴿ فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضاعُوا الصَّلاةَ ﴾ الآية. وإنك تعامل من لا يجهل ويحفظ عليك من لا يغفل فداو دينك فقد دخله سقم، وهيّئ زادك فقد حضر سفر بعيد، وما يخفى على من شيء في الأرض ولا في السماء. والسلام »[1].

وأورده جار الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَلا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ ﴾[2] ...

وقال الطيبي بشرح الحديث: « إذا مدح الفاسق غضب الرب تعالى واهتزّ له العرش » ما نصّه: « قوله: اهتز له العرش. اهتزاز العرش عبارة عن وقوع أمر عظيم وداهية دهياء، لأن فيه رضىً بما فيه سخط وغضبه، بل يقرب أن يكون كفراً، لأنه يكاد يفضي إلى استحلال ما حرّمه تعالى. وهذا هو الداء العضال لأكثر العلماء والشعراء والقرّاء والمرائين في زماننا هذا. وإذا كان هذا حكم من مدح

---

(1). احياء علوم الدين – كتاب الحلال والحرام 2 / 143.

(2). تفسير الكشاف 2 / 433.

الفلســـق فكيف بمن مدح الظالم وركن إليه ركو ً وقد قال تعالى: ﴿ وَلا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ ﴾.

الكشاف: النهي متناول للإنحطاط في هواهم والانقطاع إليهم، ومصاحبتهم ومجالستهم وز رهم ومداهنتهم والرضا عمالهم والتشبّه بهم، والتزيي بزيّهم ومدّ العين إلى زهرتهم وذكرهم بما فيه تعظيم لهم. ولمّا خالط الزهري السلاطين ... » [1].

وقد نقل عبارة الطيبي الملّا علي القاري في شرح الحديث المذكور في (المرقاة) [2].

ويظهر من (شرح الإحياء) أنّ الكتاب أطول ممّا ذكروا، وأنّ كاتبه هو « أبو حازم الأعرج»[3]، فلأمر مّا لم يذكروا النصّ الكامل للكتاب، ولم يذكروا اسم كاتبه، وإليك ما أورد الزبيدي بعد شرح النّص المتقدّم القصّة كاملةً عن (حلية الأولياء) ننقلها لفوائدها الجمّة: « هذه القصّة أوردها أبو نعيم في الحلية في ترجمة أبي حازم طول مما هنا، وها أ أسوقها بتمامها قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن مقسم أبو الحسن، وأبو بكر محمد بن أحمد بن هارون الوراق الأجهاني قالا: حدّثنا أحمد بن محمد بن عبد صاحب ابن شجرة، حدّثنا هارون بن حميد الذهلي، حدثنا الفضيل بن عتبة عن رجل قد سمّاه وأراه عبد الحميد بن سليمان، عن الذ لي ابن عباد قال: كتب أبو حازم الأعرج إلى الزهري: عافا وإ ّك أ بكر من الفتن ورحمك من للنار، فقد أصبحت بحال ينبغي لمن عرفك بها أن يرحمك بها،

---

(1). الكاشف للطيّبي – مخطوط.

(2). المرقاة في شرح المشكاة 4 / 640.

(3). هذا بناءً على ما جاء في كتب القوم، لكن الصحيح أنّ الكاتب هو الامام علي بن الحسين السجّاد عليه الصلاة والسلام كما في كتاب (تحف العقول عن آل الرسول) لكن في المتن الوارد في كتب القوم ز دات على المتن الوارد في الكتاب المذكور. فلأمرٍ مّا كتموا اسم الكاتب أو نسبوه إلى غيره وزادوا فيه!

أصبحت شيخاً كبيراً قد أثقلتك نعم عليك بما أصح من بدنك وأطال من عمرك، وعلمت حجج تعالى بما حمّلك من كتابه وفقّهك فيه من دينه وفهّمك من سنّة نبيّه ﷺ، فرمى بك في كل نعمة أنعمها عليك وكلّ حجة يحتج بها عليك الغرض الأقصى، ابتلى في ذلك شكرك وأبدى فيه فضله عليك، وقد قال: ﴿ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذابِي لَشَدِيدٌ ﴾.

أُنظر أيّ رجل تكون إذا وقفت بين يدي فيسألك عن نعمه عليك كيف رعيتها، وعن حججه عليك كيف قضيتها، ولا تحسبن تعالى راضياً منك لتغرير، ولا قابلاً منك التقصير، هيهات ليس كذلك في كتابه إذ قال: ﴿ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَراءَ ظُهُورِهِمْ ﴾ الآية. إنك تقول: إنك جدل ماهر عالم، قد جادلت الناس فجدلتهم وخاصمتهم فخصمتهم، إدلالاً منك بفهمك واقتداراً منك بأيك، فأين تذهب عن قول تعالى: ﴿ ها أَنْتُمْ هؤُلاءِ جادَلْتُمْ عَنْهُمْ في الْحَياةِ الدُّنْيا فَمَنْ يُجادِلُ اللهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيامَةِ ﴾ الآية.

إعلم أن أدنى ما ارتكبت وأعظم ما اقتفيت أنْ آنست الظالم وسهّلت له طريق الغي بدنوّك حين أدنيت و جلبتك حين دعيت، فما أخلقك أن ينوّه سمك غداً مع الجرمة، وأن تسئل غضائك عمّا أردت عن ظلم الظلمة، إنك أخذت ما ليس لمن أعطاك، ودنوت ممن لم يرد على أحد حقّاً ولا يرد طلاً حين أد ك، وأجبت من أراد للتدليس بدعائه إ ّ ك حين دعاك، جعلوك قطباً تدور رحى طلهم وجسراً يعبرون بك إلى بلائهم، وسلمّاً إلى ضلالتهم، وداعياً إلى غيّهم، سالكاً سبيلهم، يدخلون بك الشك على العلماء ويقتادون بك قلوب الجهلاء، فلم يبلغ أخص وزرائهم ولا أقوى أعوانهم لهم إلّا دون ما بلغت من إصلاح فسادهم واختلاف الخاصة والعامة إليهم. فما أيسرما عمروا لك في جنبما خرّبوا عليك، وما أقلّما أعطوك في قدرما أخذوا منك، فانظر لنفسك فإنه لا ينظر لها غيرك، وحاسبها حساب رجل مسئول، وانظر كيف إعظامك أمر من جعلك بدينه في الناس مبجّلاً، وكيف صيانتك من جعلك بكسوته ستيراً،

وكيف قربك وبعدك ممن أمرك أن تكون منه قريباً.

مالك لا تنتبه من نومتك وتستقل من عثرتك فتقول: و ما قمت لله مقاماً واحداً أحيي له فيه ديناً ولا أمتُّ فيه طلاً، إنما شكرك لمن استحملك كتابه واستودعك علمه، فما يؤمنك أن تكون من للذين قال تعالى: ﴿ فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا الْكِتابَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هذَا الْأَدْنى ﴾. إنك لست في دار مقام وإخلاد، اذنت لرحيل فما بقاء امرئ بعد أقرانه. طوبى لمن كان في للدنيا على وجل، بؤس من يموت وتبقى ذنوبه من بعده. إنك لن تؤمر لنظر لولوثك على نفسك، ليس أحد أهلاً أنْ تنزكه على ظهرك، ذهبت اللذّة وبقيت التبعة، ما أشقى من سعد بكسبه غيره، إحذر فقد أُتيت وتخلّص فقد ذهبت. إنك تعامل من لا يجهل والذي يحفظ عليك لا يغفل، تجهّز فقد د منك سفر بعيد، وداوِ دينك فقد دخله سقم شديد. ولا تحسبنّي أني أردت توبيخك أو تعييرك وتعنيفك، ولكن أردت أن تنعش ما فات من رأيك، وترد عليك ما غرب عنك من حلمك، وذكرت قوله تعالى ﴿ وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾.

أغفلت ذكر من مضى من أسنانك وأقرانك، وبقيت بعدهم كقرن أعضب. فانظر هل ابتلوا بمثل ما ابتليت به، أو دخلوا في مثل ما دخلت فيه، وهل تراه ادخر لك خيراً منعوه، أو عملت شيئاً جهلوه، بل جهلت ما ابتليت به من حالك في صدور العامة. وكلفهم بك، أنْ صاروا يقتدون برأيك ويعملون مرك، إن أحللت أحلوا وإن حرّمت حرّموا، وليس ذلك عندك ولكنهم أكبّهم عليك رغبتهم فيما في يدك وتغلب عماهم وغلبة الجهل عليك وعليهم وحب الر سة وطلب الدنيا منك ومنهم. لما ترى ما أنت فيه من الجهل والغرّة، وما للناس فيه من البلاء والفتنة، ابتليتهم لشغل عن مكاسبهم وفتنتهم بما رأوا من أثر العلم عليك، و قت أنفسهم إلى أن يدركوا لعلم ما أدركت ويبلغوا منه مثل للذي بلغت، فوقعوا منك في بحر لا يدرك قعره وفي بلاء لا يقدّر قدره، فالله لنا ولك ولهم المستعان.

إعلم أن الجاه الجاهان: جاه يجريه على يدي أوليائه لأوليائهم فهؤلاء قال تعالى: ﴿ أُولئِكَ حِزْبُ الشَّيْطانِ أَلا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطانِ هُمُ الْخاسِرُونَ ﴾ وما أخوفني أن تكون نظيراً لمن عاش مستوراً عليه في دينه مقتوراً عليه في رزقه، معزولة عنه البلا مصروفة عنه الفتن في عنفوان شبابه وظهور جلده وكمال شهوته، فغنى بذلك، حتى إذا كبرت سنّة ودقّ عظمه وضعفت قوته وانقطعت شهوته ولذّته فتحت عليه الدنيا شر مفتوح، فلزمته تبعتها وعلقته فتنتها وأعشت عينيه زهرتها وصفت لغيره منفعتها. فسبحان ما أبين هذا الغبن وأخسر هذا الأمر، فهلاّ إذا عرضت لك فتنها ذكرت أمير المؤمنين عمر ﷺ في كتابه إلى سعد حين خاف عليه مثل الذي وقعت فيه – عند ما فتح على سعد – أمّا بعد فأعرض عن زهرة ما أنت فيه حتى تلقى الماضين الذين دفنوا في أرماسهم لاصقة بطونهم بظهورهم، ليس بينهم وبين حجاب، لم تفتنهم الدنيا ولم يفتتنوا بها رغبوا فطلبوا فما لبثوا أن لحقوا.

فإذا كانت الدنيا تبلغ من مثلك هذا في كبر سنّك ورسوخ علمك وحضور أجلك فمن يلوم الحَدَث في شبيبته الجاهل في علمه في رأيه المدخول في عقله. إنّ لله وإنّ إليه راجعون على من المعوّل وعند من المستغاث. ونشكو إلى شيئا وما نرى منك. ونحمد الذي عافا مما ابتلاك به. والسلام عليك ورحمة تعالى »[1].

ترجمة أبي حازم الأعرج

ولا يخفى أنّ أ حازم الأعرج من كبار علماء أهل السنّة، ومن مشاهير رجال الصحاح الستّة، قال ابن حبان: « سلمة بن دينار ... وكان قاصّ أهل المدينة، من عبّادهم وزهّادهم، بعث إليه سليمان بن عبد الملك لزهري أن ايتني، فقال

---

(1). حلية الأولياء 3 / 246 - 249.

له الزهري: أجب الأمير، فقال له: مالي إليه حاجة، فإن كان له حاجة فليأتني » [1].

وقال ابن الأثير: « من عبّاد أهل المدينة وثقاتهم، والمشهورين من بعيهم ... » [2].

وقال الذهبي: « أحد الأعلام ... قال ابن خزيمة: ثقة لم يكن في زمانه مثله. توفي سنة 140 وقيل 135 وقيل 142 » [3].

وقال الذهبي: « مناقب أبي حازم كثيرة، وكان فقيهاً ثبتاً كبير القدر » [4].

وقال ابن حجر: « ثقة عابد، من الخامسة، مات في خلافة المنصور » [5].

حال والد الزهري وجدّه

ولا يخفى أنّ الزهري قد ورث العداء لأهل البيت من أجداده، فقد «كان أبو جدّه عبد بن شهاب شهد مع المشركين بدراً، وكان أحد النفر الذين تعاقدوا يوم أحد لئن رأوا رسول ﷺ ليقتلنّه أو ليقتلنّ دونه. وروي: أنه قيل للزهري: هل شهد جدك بدراً؟ فقال: نعم ولكن من ذلك الجانب. يعني إنه كان في صف المشركين.

وكان أبوه مسلم مع مصعب بن الزبير ... » [6].

بل ذكر بعض العلماء: أن جدّه هو الذي شجّ وجه رسول ﷺ [7].

---

(1). الثقات 4 / 316.

(2). جامع الأصول – مخطوط.

(3). الكاشف 1 / 134.

(4). تذكرة الحفاظ 1 / 134.

(5). تقريب التهذيب 1 / 316.

(6). وفيات الأعيان 3 / 317.

(7). أنظر ترجمة عبد بن شهاب من الاستيعاب وأسد الغابة، وغزوة أحد من كتب السّير: السيرة =

4 – لشـــتهاره لتّدليس – قال الذهبي: «كان يدلِّس في النادر » [1]. وقال أيضـــاً: « قال قدامة السرخسي قال يحيى بن سعيد: مرسل الزهري شرّ من مرسل غيره ... » [2]. وذكره سبط ابن العجمي في (التبيين لأسماء المدلّسين) ونصّ على أنّه « مشهور به ».

هذا، وقد أعرض ولي الدهلوي نفسه عن حديث الزهري في المتعة في كتاب (قرة العينين) وقال نّما رواه لم يروه الثقات. ومن أراد أن يقف على تفصـــيل هذا المرام، فليرجع إلى مبحث تحريم المتعة من كتاب (تشييد المطاعن).

النظر في حديث اللبن دلالةً

والرابع: إنّ حديث اللبن مقدوح من حيث المعنى والدّلالة أيضـــاً، فقد كان حينذاك في الأصحاب من هو أفضل من عمر بن الخطاب، فيقتضي هذا الحديث أنْ يكون النبي ﷺ قد رجّح المفضول على الفاضل، وهو قبيح قطعاً، ولا يجوز نسبة القبيح إلى النبي ﷺ.

وأيضاً: ينافي مذهب أهل السنة في التفضيل، لأنّه يقتضي تفضيل عمر بن الخطاب على أبي بكر ...

وأيضاً: يصادم الواقع والعيان، فقد علم الكلّ بجهل عمر وضح المسائل، فلو كان للحديث حظ من الصحّة، وكان عمر قد حصل على قطرةٍ من بحار علوم النبي ﷺ – ولو في عالم المنام – لما كان بهذه الدرجة من الجهل والغباوة ... حتى أنهم رووا عنه قوله: « وإني لا أدع بعدي شيئاً أهم إليّ من الكلالة، وما أغلظ لي رسول ﷺ في شيء منذ صاحبته

= النبويّة لابن هشام، وزاد المعاد لابن القيّم، وسبل الهدى والرشاد، وإنسان العيون لنور الدين الحلبي.

(1). ميزان الاعتدال 4 / 40.

(2). تذكرة الحفاظ 1 / 108.

ما أغلظ لي في الكلالة، وما راجعته في شيء ما راجعته في الكلالة، حتى طعن صبعه في صدري وقال: عمر ألا تكفيك آية الصيف التي في آخر سورة النساء »[1]. وعنه أنّه قال في الكلالة: « ما أراني أعلمها أبداً، وقد قال رسول ﷺ ما قال »[2].

ومن هنا يعلم عدم اطّلاع واضع الخبر على واقع حال عمر.

ثم أيّ منلسبة لهذا الحديث من حديث أ مدينة العلم؟ فإنه لو سلّمنا صحته سنداً، وفرضنا ثبوت معناه، فإنّ غلية مدلوله حصول جزءٍ يسير ممّا فضل عن علم النبي ﷺ لعمر بن الخطاب، وأين من حصل على جزء يسير من العلم عمّن كان ب مدينة العلم!!

إنّ حديث مدينة العلم يدلّ على المساواة بين النبي وعلي عليهما وآلهما السلام في العلم، وقد تحقّق ذلك فيما سبق بنصوص لساطين أهل السنة، وحديث اللبن يدلّ على حصول ما فضل عن علم النبي لعمر، وقد نصّ على ذلك لساطين أهل السنة كذلك، فقد قال الحافظ ابن حجر: « قوله: ب فضل العلم. الفضل هنا بمعنى الز دة، أي ما فضل عنه »[3] ... وقال بشرحه في كتاب المناقب: « والمراد لعلم هنا العلم بسيلسة الناس بكتاب وسنة رسول ﷺ، واختص عمر بذلك لطول مدّته لنسبة إلى أبي بكر، و تّفاق للناس على طلعته لنسبة إلى عثمان، فإن مدّة أبي بكر كانت قصيرة، فلم

---

(1). مسند أحمد 1 / 27.

(2). كنز العمال 11 / 78: « عن سعيد بن المسيّب: انّ عمر سأل رسول ﷺ كيف يورث الكلالة؟ قال: أو ليس قد بيّن ذلك؟ قرأ ﴿ وَإِنْ كانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلالَةً أَوِ امْرَأَةٌ ﴾ إلى آخر الآية. فكان عمر لم يفهم فأنزل ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلالَةِ ﴾ إلى آخر الآية. فكان عمر لم يفهم. فقال لحفصة: إذا رأيت من رسول ﷺ طيب نفسٍ لسألية عنها! فقال: أبوك ذكر لك هذا؟ ما أرى أ ك يعلمها لأبداً! فكان يقول: ما أراني أعلمها لأبداً وقد قال رسول ﷺ ما قال. ابن راهويه وابن مردويه. وهو صحيح ».

(3). فتح الباري 1 / 146.

يكثر فيها الفتوح التي هي أعظم الأسباب في الاختلاف، ومع ذلك فساس عمر فيها مع طول مدّته الناس، بحيث لم يخالفه أحد، ثم ازدادت اتّساعاً في خلافة عثمان، فانتشرت الأقوال واختلفت الآراء، ولم يتفق له ما اتفق لعمر من طواعية الخلق له، فنشأت من ثم الفتن إلى أنْ أفضى الأمر إلى قتله، واستخلف علي فما ازداد الأمر إلّا اختلافاً والفتن إلّا انتشاراً » [1].

وقال في كتاب التعبير: « وأمّا إعطاؤه فضله عمر ففيه إشارة إلى ما حصل لعمر من العلم لله، بحيث كان لا خذه في لومة لائم ... » [2].

وكذا قال غيره من شراح البخاري كالعيني والقسطلاني فراجع.

ولا تجد أحداً منهم يجرأ على القول بتساوي النبي وعمر في العلم، إستناداً إلى هذا الحديث المصنوع الموضوع ...

النظر في حديث القميص سنداً

والخامس: إنّ حديث القميص الذي ذكره ولي ، في مقابلة حديث مدينة العلم، من أضغاث أحلام أسلاف السنّية، وليس له ذكر في أخبار الشيعة الاماميّة، بخلاف حديث مدينة العلم المتفق عليه بين الفريقين، وهذا كافٍ لبطلان كلام ولي .

على أنّه حديث مقدوح سنداً كحديث اللّبن، فإن مدار عمدة أسانيده – وهي أسانيد البخاري – على « ابن شهاب الزهري » الذي عرفت حاله عن قريب، وإن شئت التأكّد ممّا ذكر ه فانظر إلى سنده في (صحيح البخاري):

« حدثنا محمد بن عبيد قال: حدّثنا إبراهيم بن سعد عن صالح عن ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل أنه سمع أ سعيد الخدري يقول قال رسول ﷺ: بينا أ ئم رأيت الناس يعرضون عليَّ وعليهم قمص، منها

---

(1). المصدر نفسه 7 / 35.

(2). المصدر نفسه 12 / 332.

ـما يبلغ للثدي ومنهـما دون ذلك، وعرض عليّ عمر بن الخطاب وعليه قميص يجرّه ـقالوا: فما أوّلت ذلك رسول ؟ قال: الدين » [1].

« ـحدثنا يحيى بن بكير، ـحدّثنا لليث عن عقيل عن ابن ـشـهاب ـقال: أخبرني أبو ـسلمة بن ـسـهل بن حنيف عن أبي ـسـعيد الخدري ﷺ قال سمعت رسـول ﷺ يقول: بينا أ ئم رأيت للناس عرضـوا عليّ وعليهم قمص، فمنهـما يبلغ للثدي ومنهـما يبلغ دون ذلك. وعرض عليّ عمر وعليه قميص اجنزه. قالوا: فما أوّلته رسول ؟ قال: الدين » [2].

« ب القميص في للمنام. ـحدّثنا علي بن عبد ، ـحدّثنا يعقوب بن إبراهيم، ـحدّثني أبي عن صالح عن ابن ـشهاب، حدّثني أبو أمامة بن ـسهل أنه سمع أ ـسعيد الخدري يقول قال رسول ﷺ: بينما أ ئم رأيت للناس يعرضـون عليَّ وعليهم قميص، منهـما يبلغ للثدي ومنهـما يبلغ دون ذلك. ومر عليّ عمر بن الخطاب وعليه قميص يجره. قالوا: ما أوّلت رسول ؟ قال: الدين ».

« ب جرّ القميص في للمنام. ـحدّثنا ـسـعيد بن عفير، ـحدّثني لليث، ـحدّثني عقيل عن ابن ـشهاب، أخبرني أبو أمامة بن ـسهل، عن أبي ـسعيد الخدري ﷺ قال سمعت رسول ﷺ. يقول: بينا أ ئم رأيت للناس عرضـوا عليَّ وعليهم قمص، فمنهـما يبلغ للثدي ومنهـما يبلغ دون ذلك. وعرض عليّ عمر بن الخطاب وعليه قميص يجرّه. قالوا: فما أوّلته رسول ؟ قال: الدين » [3].

هذا من جهة. ومن جهةٍ أخرى ترى الزهري ينسـب الحديث رةً إلى أبي ـسعيد الخدري، كما في روا ت البخاري المذكورة، وأُخرى يبهم فينسبه إلى بعض

---

(1). صحيح البخاري – كتاب الايمان 1 / 74.
(2). صحيح البخاري – كتاب المناقب 5 / 73.
(3). صحيح البخاري – كتاب التعبير 9 / 657.

أصحاب النبي ﷺ، كما في رواية الترمذي، قال: « حدّثنا الحسين بن محمد الجريري البلخي، حدّثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن أبي أُمامة بن سهل بن حنيف، عن بعض أصحاب النبي: إن النبي ﷺ قال: بينما أ ئم رأيت الناس يعرضون عليّ وعليهم قمص، منها ما يبلغ للثدي ومنها ما يبلغ أسفل من ذلك، فعرض عليّ عمر وعليه قميص يجرّه، قالوا: فما أوّلته رسول ؟ قال: الدّين » [1].

ولمّا كان الزهري مشهوراً لتصرّف في الأسانيد، كما سبق التنبيه عليه عن قريب في قوادحه، ويلاحظه كل من راجع ترجمته في كتب الرجال، فإنّ اضطرابه في خصوص هذا الحديث يوجب وهنه وهوانه عند أهل الإنصاف والإمعان.

النّظر في حديث القميص دلالة

ثم إنّ هذا الحديث يشتمل على أنّ عمر كان عليه قميص يجرّه، لكنّ تطويل القميص وجرّه ممّا ثبت الوعيد عليه، كما لا يخفى على من نظر في أحاديث كتاب اللباس من (صحيح البخاري)، وكأنّ واضع هذا الحديث غفل عمّا يستتبع هذا الحديث من نسبة تقرير الفعل غير المشروع في الشريعة إلى صاحبها ﷺ.

ومن هنا قال بعض الشرّاح نّ جرّ القميص في اليقظة مذموم وفي المنام محمود، لكنْ لا دليل لهم على ذلك، والاستناد فيه إلى نفس هذا الحديث مصادرة ... قال ابن حجر والقسطلاني: « وهذا من أمثلة ما يحمد في المنام ويذمّ في اليقظة شرعاً، أعني جرّ القميص لما ثبت من الوعيد على تطويله » [2].

وممّا يدلّ على بطلانه دلالة هو: إنّه ينافي مذهب أهل السنّة، لأنّه يدلّ على أفضليّة عمر من أبي بكر، فاضطرّ القوم إلى توجيهه و ويله بنحو من الأنحاء – ولو

---

(1). صحيح الترمذي 4 / 467.

(2). فتح الباري 12 / 333، إرشاد الساري 10 / 141.

لم يكن في البخاري لأسقطوه رأساً – لكنّ كلماتهم متهافتة وأقوالهم متناقضة، « ولن يصلح العطّار ما أفسده الدهر »:

قال ابن حجر: « وقد استشكل هذا الحديث بأنه يلزم منه أن عمر أفضل من أبي بكر الصدّيق، والجواب عنه: تخصيص أبي بكر من عموم قوله: عرض عليّ الناس. فلعلّ الذين عرضوا إذ ذاك لم يكن فيهم أبو بكر، وإن كون عمر عليه قميص يجرّه لا يستلزم أن لا يكون على أبي بكر قميص أطول منه ولسبغ، فلعلّه كان كذلك، إلّا أن المراد كان حينئذ بيان فضيلة عمر فاقتصر عليها. و أعلم » [1].

« وفيه فضيلة لعمر، وقد تقدّم الجواب عمّا يستشكل من ظاهره، وإيضاح أنه لا يستلزم أن يكون أفضل من أبي بكر، وملخّصه: إن المراد بالأفضل من يكون أكثر ثوا ً والأعمال علامات الثواب، فمن كان عمله أكثر فدينه أقوى، ومن كان دينه أقوى فثوابه أكثر، ومن كان ثوابه أكثر فهو أفضل، فيكون عمر أفضل من أبي بكر. وملخّص الجواب: إنه ليس في الحديث تصريح بالمطلوب، فيحتمل أن يكون أبو بكر لم يعرض في أولئك للناس، إمّا لأنه كان قد عرض قبل ذلك، وإما لأنه لا يعرض أصلاً، أو أنّه لما عرض كان عليه قميص أطول من قميص عمر، ويحتمل أن يكون سرّ السكوت عن ذكره الاكتفاء بما علم من أفضليته.

ويحتمل أن يكون وقع ذكر فذهل عنه الراوي. وعلى التنزل بأن الأصل عدم جميع هذه الإحتمالات فهو معارض بالأحاديث الدالّة على أفضليّة الصدّيق، وقد تواترت تواتراً معنو ً، فهي المعتمدة. وأقوى هذه الإحتمالات أن لا يكون أبو بكر عرض مع للمذكورين. والمراد من الخبر التنبيه على أنّ عمر ممن حصل له الفضل البالغ في الدين، وليس فيه ما يصرّح بحصار ذلك فيه» [2].

وكذا قال غيره من شرّاح البخاري، فراجع العيني والقسطلاني في المواضع المذكورة.

---

(1). فتح الباري 7 / 41.

(2). فتح الباري 12 / 333.

وأيضاً: لو صحَّ هذا الحديث لما ظهرت عورة جهل عمر، لأنّهم قالوا في شرحه نّ الدين يستر عورة الجهل ... قال ابن حجر في كتاب التعبير: « وقال ابن العربي: إنما أوّله النبي ﷺ لدّين، لأنّ الدين يستر عورة الجهل كما يستر الثوب عورة البدن » ... والحال أنّ عورة جهل عمر دية لكلّ ظر في أحواله وسيره، كما هو مفصّل في كتب أصحابنا الأعلام، لا سيّما (تشييد المطاعن) ... ولعلّ واضع الحديث لم يقف على حقيقة حال الخليفة وإلّا لم يضعه، وهكذا يفتضح الخرّاصون بما يعملون، و خبير بما يفتعلون ويفعلون.

إيقاظ وتنبيه

إنّ احتجاج وليّ الدهلوي بخبر رؤ اللبن وحديث رؤ القميص على علم عمر بن الخطاب، يدل بوضوح على شدّة فقره وخلوّ يده من حديث لائق لاحتجاج في هذا لباب، وإلّا لم يتمسّك بمنامين مصنوعين، في مقابلة حديث مدينة العلم المتفق عليه بين الفريقين، لكنّ الإمامية يتمسّكون بحديث المدينة ونظائره من الأحاديث المعتبرة – مضافاً إلى الآ ت القرآنية – لإثبات أعلميّة سيد أمير المؤمنين من جميع الخلائق بعد النبي ﷺ ... لكنّ أعلميته بتة عن طريق المنامات أيضاً، فقد ثبت في علم تعبير الرؤ أن من رأى الامام عليه السلام في المنام رزقه العلم، وليس هذا إلّا لكونه أعلم الأمة بعد رسول ﷺ، وأنّه لم ينل هذه المرتبة أحد من أصحابه ... وإليك كلمات بعض علماء السنّة الصريحة فيما ذكر :

قال أبو سعد الخركوشي: « وإنْ رأى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرّم وجهه حيّاً أكرم لعلم ورزق الشجاعة والزهد » [1].

وقال خليل بن شاهين الظاهري: « ومن رأى علي بن أبي طالب كرّم وجهه فإنه يكون عالي المحلّ ورفيع المكان وطلق اللسان وشجاعاً وقوي القلب

---

(1). كتاب التعبير. الباب الرابع.

مؤثّراً مصـــدّقاً. وقيل: من رآه وهو طلق الوجه ينال علماً وشـــجاعة، ومن رآه حيّاً في مكان ينال أهل ذلك المكان العلم والعدل والانصاف، ويرفع عنهم الجور والإعتساف » [1].

وقال عبد الغني ابن النابلسي: « وإن رآه عالم ينال علماً ونسكاً وجلالاً وقوةً على مناظرته»[2].

قال: « وربما دلّت رؤ ه على الخلافة والامامة والأسـفار الشـاقة والغنائم للمؤمنين وعلى إظهار الكرامات، ومن رآه أكرم لعلم ورزق الســخاء والشــجاعة والزهد، ومن رآه حيّاً صــار محســوداً، وآ ه تعالى الحكم ونفاذ الأمر والتقوى واتّباع السّنة ».

دعوى مقارنة ما ورد في فضل ابن مسعود لحديث المدينة

ثم إن ولي الدهلوي ادّعى مقارنة ما ورد في فضــل عبد بن مســعود لحديث « أ مدينة العلم وعلي بها » ... وهذه دعوى مردودة، لأنّ ما أشــار إليه الدّهلوي ممّا تفرّد به أهل الســنّة، ولا يقارن المتفرد به المتّفق عليه، ولأنّ تلك الأحاديث التي رووها في ب علم ابن مسعود لا تقابل حديث المدينة من حيث السّند، فإنّه حديث متواتر كما بيّنا سابقاً، وتلك الأحاديث لم تبلغ حدّ التواتر، كما لا يخفى على من رجع إليها، وغير المتواتر لا يقارن المتواتر.

هذا، على أنّ ابن مسعود من تلامذة أمير المؤمنين عليه السلام ، ومن المعنزفين علميّته كما سيأتي إنْ شــاء فيما بعد لتفصــيل، فكلّ فضــيلةٍ تثبت له فهي ببركة تتلمذه على الإمام، فما يروونه في حقّه مؤيّد لمطلوب الامامية لا مخالف

---

(1). الاشارات في علم العبارات 2 / 25 هامش تعطير الأ م.

(2). تعطير الأ م في تعبير المنام 2 / 77.

دعوى مقارنة ما ورد في فضل عائشة لحديث المدينة

وأمّا دعواه مقارنة ما ورد في فضل عائشة لحديث « أ مدينة العلم وعلي بها » فأضعف من سابقتها، إذ لم يثبت في فضل عائشة حديث واحد من طرق أهل السنّة، ومن ادّعى فعليه البيان وعلينا دمغ رأسه بين الدّليل والبرهان ... ومع التسليم فهو ممّا تفرّد به أهل السنّة، وهو لا يقارن ما اتفق عليه الطرفان.

ثمّ إنّ عائشة تعترف علميّة الامام عليه السلام - كما سيأتي - فكيف يدّعى معارضة ما وضع في شأنها مع حديث أ مدينة العلم وعلي بها؟!

وأيضاً، جهلها قوال النبي وحالاته، ولستدراكاتها الباطلة على أصحابه ... من القضا المشهورة، وقد ألّفت في ذلك الكتب الخاصة مثل (الاصابة لإيراد ما لستدركته عائشة على الصحابة، للزّركشي) و (عين الإصابة في استدراك عائشة على الصّحابة، للسّيوطي) ...

دعوى مقارنة ما ورد في فضل معاذ وأُبي لحديث المدينة

وكذا الكلام في دعواه معارضة ما ورد في فضل معاذ بن جبل وأُبيّ بن كعب لحديث أ مدينة العلم وعلي بها، فلو ورد في حقّهما شيء في هذا الباب، وثبت سنداً، فإنه حديث تفرّد به أهل السنة، وهو من أخبار الآحاد قطعاً، وما كان من هذا القبيل لا يقاوم حديث مدينة العلم المتواتر المتّفق عليه بين الجميع، والدال على العصمة والأعلمية المطلقة لأدلة والوجوه الكثيرة المتقنة.

ومما ذكر ظهر سقوط كلامه الأخير من أن هؤلاء الصحابة الذين ذكرهم هم المبشّرون للعلم، والذين ورد الأمر خذ العلومْ عنهم، إذ لم يثبت كونهم مبشّرين للعلم، فضلاً عن الأمر خذ العلوم عنهم، ومن ادّعى فعليه الإثبات.

ولو سلّم كون ابن مسعود وأُبيّ مبشرين له فأين الأمر لأخذ عنهما؟ ولو سلّم فهو بفضل تتلمذهما على الامام عليه السلام ، فلا ينافي ما نحن بصدده من إثبات

الأعلميّة له.

توقيف فيه تعنيف

ثم إذا كان الأمر كما ذكر الدهلوي، فلما ذا نهى عمر ابن مسعود من نشر علمه وحال دون أخذ الأمّة منه؟! ... فقد ذكر للدهلوي نفسه: « عن محمد بن سيرين قال قال عمر لابن مسعود: ألم أنبأ – أو أنبئت – أنك تفتي ولست مير، ولّ حارّها من تولى قارّها – أخرجه الدارمي » [1].

ولما ذا فعل به عثمان ما فعل ممّا طفحت به الكتب والأسفار؟!

وأيضاً: لما ذا اشتد عمر على أبيّ بن كعب وأغلظ له وأساء إليه في مواضع كثيرة:

منها: في قوله تعالى: ﴿ إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا في قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الْجاهِلِيَّةِ ﴾ قال الحاكم: « حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أخبر العباس بن الوليد بن مزيد، ثنا محمد بن شعيب بن شابور ثنا عبد بن العلاء بن زبر عن بسر بن عبيد عن أبي إدريس عن أبيّ بن كعب: إنه كان يقرأ: ﴿ إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا في قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الْجاهِلِيَّةِ ﴾ ولو حميتم كما حموا لفسد المسجد الحرام ﴿ فَأَنْزَلَ اللهُ سَكِينَتَهُ عَلى رَسُولِهِ ﴾. فبلغ ذلك عمر فلشتدّ عليه، فبعث إليه وهو يهنا قة له، فدخل عليه فدعا ساً من أصحابه فيهم زيد بن بت فقال: من يقرأ منكم سورة الفتح؟ فقرأ زيد على قراءتنا اليوم، فغلظ له عمر فقال له أُبيّ: أتكلم فقال: تكلّم. فقال: لقد علمت أني كنت أدخل على النبي ﷺ وقرّبني وأنتم لباب، فإنْ أحببت أن أُقرئ للناس على ما أقرأني وإلّا لم أقرأ حرفاً ما حييت قال له: بل أقرئ للناس. هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه » [2].

---

(1). قرة العينين: 188.

(2). المستدرك على الصحيحين 2 / 225.

وروى المتقي: « عن أبي إدريس الخولاني قال: كان أبيّ يقرأ: إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ ولو حميتم كما حموا لفسد المسجد الحرام، فَأَنْزَلَ اللهُ سَكِينَتَهُ عَلى رَسُولِهِ . فبلغ ذلك عمر فلشتدّ عليه، فبعث إليه فدخل عليه فدعا ساً من أصحابه فيهم زيد بن بت فقال: من يقرأ منكم سورة الفتح؟ فقرأ زيد على قراءتنا اليوم، فغلظ له عمر. فقال أبيّ: أتكلّم؟ قال: تكلّم، فقال: لقد علمت أني كنت أدخل على النبي ﷺ ويقرئني وأنت لباب. فإن أحببت أن أقرئ الناس على ما أقرأني وإلّا لم أُقرئ حرفاً ما حييت لقال: بل أقرئ الناس. رن وابن أبي داود في المصاحف، ك. وروى ابن خزيمة بعضه » [1].

ورواه ولي الدهلوي نفسه في المقصد الثاني من (إزالة الخفاء) وفي (قرة العينين) عن الحاكم.

ومنها: في قوله تعالى: ﴿ مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيانِ ﴾ الآية – قال المتقي: « عن أبي مجلز: إن أبي بن كعب قرأ: ﴿ مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيانِ ﴾. فقال عمر: كذبت. قال: أنت لكذب. فقال رجل: تكذّب أمير المؤمنين! قال: أ أشدّ تعظيماً لحق أمير المؤمنين منك، ولكن كذّبته في تصديق كتاب ، ولم أُصدّق أمير المؤمنين في تكذيب كتاب . فقال عمر: صدق. عبد بن حميد، وابن جرير، عد » [2].

ومنها: في قوله تعالى: ﴿ وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهاجِرِينَ وَالْأَنْصارِ ﴾ روى المتقي: « عن عمر بن عامر الأنصاري: إن عمر بن الخطاب قرأ: وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهاجِرِينَ وَالْأَنْصارِ الذين اتّبعوهم حسان. فرفع الأنصار ولم يلحق الواو في الذين. فقال له زيد بن بت: والذين اتّبعوهم حسان. فقال عمر: الذين اتّبعوهم حسان. فقال زيد: أمير المؤمنين أعلم. فقال عمر: ايتوني بي

---

(1). كنز العمال 2 / 568، 594.

(2). كنز العمال 2 / 596.

ابن كعب، فسأله عن ذلك. فقال أبيّ: والذين اتّبعوهم حسان. فجعل كل واحد منهما يشير إلى أنف صاحبه صبعه. فقال أبيّ: و أقرأنيها رسول ﷺ وأنت تتبع الخبط. فقال عمر: نعم اذن. فنعم اذن. نتابع أبيّاً. أبو عبيد في فضائله وابن جرير. وابن المنذر. وابن مردويه » [1].

كلام آخر لولي الله

وفي موضع آخر من (قرة العينين) خصَّ وليّ الدهلوي « العلم » في حديث: « أ مدينة العلم وعلي بها » بعلم الباطن، زاعماً المساواة بين الامام وسائر الصحابة في علم الظاهر ... ثم ذكر أنّ لهذا الحديث نظائر: خذوا ربع العلم عن هذه الحميراء. لقتدوا للذين من بعدي أبي بكر وعمر. رضيت لكم ما رضي ابن أم عبد [2].

فنقول: أمّا التخصيص بعلم الباطن فلا دليل عليه، بل الحديث مطلق، وهو يدلّ على أعلمية علي عليه السلام مطلقاً، في علم الظاهر وعلم الباطن، ومن جميع الصحابة بل جميع الخلائق – ما عدا النبي ﷺ – ... والأدلة والشواهد على ذلك كتا ً وسنةً واعتزافاً من الصحابة وكبار العلماء، وغير ذلك، كثيرة جداً ...

ولمّا دعوى وجود النظائر له، فيظهر بطلانها ممّا ذكر ، لأنّ مدلول هذا الحديث مقام عظيم يعدّ من خصائص أمير المؤمنين عليه السلام التي لا يشاركه فيها أحد من الأصحاب، وقد نصّ على ذلك أساطين العلماء ... قال محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني: « ... وإذا عرفت هذا عرفت أنه قد خصّ الوصي عليه السلام بهذه الفضيلة العجيبة، ونوّه شأنه، إذ جعله ب أشرف ما في الكون

---

(1). كنز العمال 2 / 597.

(2). قرة العينين: 224.

وهو العلم، وأن منه يستمد ذلك من أراده، ثم إنه ب لأشرف العلوم، وهي العلوم النبوية، ثم لأجمع خلق علماً، وهو سيد رسله ﷺ، وإنّ هذا لشرف يتضاءل عنه كل شرف، ويطأطئ رأسه تعظيماً له كلّ من سلف وخلف »[1].

النظر في سند حديث خذوا عن الحميراء

وأمّا تعديده حديث: « خذوا ربع العلم عن هذه الحميراء » في نظائر حديث «مدينة العلم» بزعمه فباطل من وجوه:

1 – إن حديث مدينة العلم من أحاديث الفريقين، وما ذكره من متفردات أهل السنة، بل من تقوّلات الدهلوي.

2 – حديث مدينة العلم متواتر، وما ذكره الدهلوي لا سند له أصلاً.

3 – حديث مدينة العلم من الأحاديث الصحاح، وما ذكره الدهلوي لا أثر له حتى في الكتب الموضوعة لجمع الموضوعات ... نعم يُوجد في كلمات المحدّثين ما يقرب منه مع التنصيص على قدحه وجرحه: قال ابن القيّم في جواب السؤال: « هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر في سنده » قال: « فصل – ومنها أنْ يكون الحديث طلاً في نفسه، فيدلّ بطلانه على أنه ليس من كلامه ﷺ: كحديث المجرة التي في السماء من عرق الأفعاء التي تحت العرش. وحديث: إذا غضب الرب أنزل الوحي لفارسية، وإذا رضي أنزله لعربية، وحديث: ست خصال تورث النسيان: سؤر الفأر، والقاء القمّل في النار، والبول في الماء الراكد، ومضغ العلك، وأكل التفاّح الحامض. وحديث: الحجامة على القفاء تورث النسيان. وحديث: حميراء لا تغتسلي لماء المشمّس فإنه يورث البرص. وكلّ حديث فيه « حميراء » أو ذكر « الحميراء » فهو كذب مختلق، وكذا:

---

(1). الروضة الندية – شرح التحفة العلوية.

حميراء لا كلي الطين فإنه يورث كذا وكذا. وحديث: خذوا شطر دينكم عن الحميراء » [1].

وقال ابن أمير الحاج بعد ذكر حديث النجوم: « والثاني – أي خذوا شطر دينكم عن الحميراء – معناه إنكم ستأخذون، فلا يعارضان الأوّلين. والحق: إنهما لا يعارضانهما. أما الأول فلما قدّمناه. وأما الثاني فقد قال شيخنا الحافظ: لا أعرف له إسناداً ولا رأيته في شيء من كتب الحديث إلّا في النهاية لابن الأثير، ذكره في مادة – ح م ر. ولم يذكر من خرّجه. ورأيته أيضاً في كتاب الفردوس لكن بغير لفظه، ذكره من حديث أنس بغير إسناد أيضاً، ولفظه: خذوا ثلث دينكم من بيت الحميراء، وبيّض له صاحب مسند الفردوس فلم يخرج له إسناداً. وذكر الحافظ عماد الدين ابن كثير أنه سأل الحافظين المزّي والذهبي عنه فلم يعرفاه. وقال للذهبي: هو من الأحاديث الواهية التي لا يعرف لها إسناد. بل قال ج الدين السبكي: وكان شيخنا الحافظ أبو الحجّاج المزي يقول: كلّ حديث فيه لفظ الحميراء لا أصل له إلاّ حديثا واحدا في النسائي، فلا يحتاج إلى هذا التأويل » [2].

وقال السخاوي: « حديث: خذوا شطر دينكم عن الحميراء. قال شيخنا في تخريج ابن الحاجب من إملائه: لا أعرف له إسناداً ... وذكر الحافظ عماد الدين ... » [3].

وقال السيوطي: « حديث: خذوا شطر دينكم عن الحميراء – لم أقف عليه. وقال الحافظ عماد الدين ابن كثير في تخريج أحاديث مختصر ابن الحاجب: هو حديث غريب جداً بل هو حديث منكر. سألت عنه شيخنا الحافظ أ الحجّاج المزّي فلم يعرفه قال: ولم أقف له على سند إلى الآن. وقال شيخنا الذهبي: هو من الأحاديث الواهية التي لا يعرف لها إسناد. انتهى – لكن في الفردوس من

---

(1). أورد هذا القاري في الموضوعات الكبرى: 190 - 191.

(2). التقرير والتحبير في شرح التحرير 3 / 99.

(3). المقاصد الحسنة: 198.

حديث أنس: خذوا ثلث دينكم من بيت عائشة. ولم يذكر له إسناداً » [1].

وهكذا قال ابن الديبع الزبيدي في (تمييز الطيّب من الخبيث) والفتني في (تذكرة الموضوعات) والقاري في (الموضوعات) و (المرقاة) والشوكاني في (الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة) ونظام الدين في (الصبح الصادق – شرح المنار) وعبد العلي في (فواتح الرحموت في شرح مسلّم الثبوت) ... وغيرهم من أئمة الحديث والرجال والأصول ...

النظر في حديث خذوا عن الحميراء دلالة

ثم إنّ الحديث المزعوم يدلّ لمطابقة على علم عائشة بربع الدين. وأمّا حديث « أ نا مدينة العلم وعلي بابها » فيدلّ على: إحاطة أمير المؤمنين عليه السلام بجميع علوم مدينة العلم، وعلى أعلميّته المطلقة حتى من الأنبياء والمرسلين – ما عدا نبيّنا صلى الله عليه وآله وسلم –، وعلى عصمته ... وأين معنى الحديث المزعوم عن معنى هذا الحديث المتواتر المعلوم؟!.

النظر في حديث الاقتداء سنداً ودلالةً

وأمّا حديث « إقتدوا باللّذين ... » فباطل كذلك. أمّا دلالةً فأكثر الوجوه المذكورة في إبطال الحديث السابق. وأمّا سنداً فقد تقدّم كلام ابن حزم فيه عن قريب، وقد تكلّمنا عليه في قسم (حديث الثقلين) وقسم (حديث الطير) لتفصيل.

النظر في حديث « رضيت لكم ... »

وأمّا حديث: « رضيت لكم ما رضي ابن أم عبد » أي عبد الله بن مسعود.

---

(1). الدرر المنتثرة: 79.

فالجواب عن الاستدلال به هنا نفس الجواب عن الاستدلال لحديثين السابقين ... على أنّه لا يدلّ على فضلٍ لابن مسعود، بل إنه كلام قاله النبي ﷺ قضية في واقعة، فقد أخرج الحاكم قائلاً: « أخبر أبو الفضل الحسن بن يعقوب بن يوسف العدل، ثنا محمد بن عبد الوهاب العبدي، أنبأ جعفر بن عون أنبأ المسعودي عن جعفر بن عمرو بن حريث عن أبيه قال قال النبي ﷺ لعبد بن مسعود: إقرأ قال: أقرأ وعليك أنزل؟ قال: إني أحبُّ أن أسمعه من غيري. قال: فافتتح سورة النساء حتى بلغ: ﴿ فَكَيْفَ إذا جِئْنا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنا بِكَ عَلى هؤُلاءِ شَهِيداً ﴾ فاستعبر رسول ﷺ وكفَّ عبد . فقال له رسول ﷺ : تكلّم.

فحمد في أول كلامه وأثنى على ، وصلّى على النبي ﷺ وشهد شهادة الحق وقال: رضينا لله ر ً و لاسلام ديناً. ورضيت لكم ما رضي ورسوله.

فقال رسول ﷺ : رضيت لكم ما رضي لكم ابن أُم عبد.

هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه » [1].

هذا، وقد بحثنا عن هذا الحديث في قسم (حديث الثقلين) أيضاً فراجع.

وعلى الجملة فإنّ شيئاً ممّا ذكره ولي للدهلوي لا يقلل حديث « أ مدينة العلم وعلي بها ». لا سنداً ولا دلالةً، وإنّ كلّ ما ذكره تعصب مقيت ومكابرة واضحة ...

---

(1). المستدرك على الصحيحين 3 / 319.

(16)

مع الأورنق آبادي

في كلامه حول الحديث

وقال قمر الدين الأورنق آبادي في كتابه (نور الكريمتين): « وحديث: أنا مدينة العلم وعلي بابها، وسدّوا كلّ خوخة إلّا خوخة أبي بكر، وسدّوا كلّ خوخة إلّا باب علي. إشارة إلى كلّية هذا البيت، وإلى أبوابه، لكن إضافة الباب إلى علي كرم وجهه يمكن أنْ تكون إضافة بيانيّة، لأن علياً نفسه باب، كما كان عمر رضي الله عنه نفسه في حديث حذيفة رضي الله عنه . وفي حديث: أنا مدينة العلم إشارة إلى أنّ ما كان في بيت النبوة من متاع فهو العلم، أمّا النقود والأعيان الأخرى فمعدومة هناك، وهذا العدم والفقدان للنقود والأعيان هو حقيقة الفقر والإفلاس، ولهذا قال: إنّ الأنبياء لم يورّثوا ديناراً ولا درهماً، إنما أورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظٍ وافر ... ».

وهذا الكلام طل وسخيف من وجوه:

أحدها: كون حديث مدينة العلم إشارةً إلى كلّية للبيت، فإنّ ذلك إنْ تمّ على مذاقه لزم أنْ يكون النبي عليه وآله السلام بيتاً كلياً للنبوة، وأن لا يكون من أهل بيت النبوة، لكنَّ هذا اللازم – مع كونه منافياً لمطلوبه – لا يلتزم به أحد من أهل الاسلام، لأنّ كونه صلى الله عليه وآله وسلم من أهل بيت النبوة من الأمور المسلّمة الضروريّة، ولو تمثّلت النبوة في بيت كان هو وأهله ذاك البيت بلا ريب.

الثاني: كون الحديث إشارةً إلى أبواب البيت ... وقد عرفت أنّ الحديث ليس إيماءً وإشارةً بل تصريح صريح نّ الامام علياً عليه السلام هو الباب الوحيد لمدينة العلم، وليس للمدينة أبواب متعدّدة، أللهم إلّا الأئمة الأطهار المتحقّقة فيهم الوحدة في عين التعدد والكثرة.

النظر في حديث الخوخة

الثالث: حديث الخوخة الذي ذكره حديث موضوع، وضعه واضعه ليقابل به حديث سدّ الأبواب الوارد في حق أبي الأئمة الأطياب ... ولمزيد الوضوح والبيان نورده أولاً عن (صحيح البخاري) ثم نتكلّم على سنده:

قال البخاري: « حدّثنا عبد بن محمد الجعفي، قال حدّثنا وهب بن جرير، قال حدّثنا أبي قال سمعت يعلى بن حكيم عن عكرمة عن ابن عباس قال خرج رسول ﷺ في مرضه الذي مات فيه عاصباً رأسه بخرقة، فقعد على المنبر فحمد وأثنى عليه ثم قال: إنه ليس من الناس أحدٌ اَمَنَّ عليّ في نفسه وماله من أبي بكر بن أبي قحافة، ولو كنت متّخذاً من الناس خليلاً لاتخذت أ بكر خليلاً، ولكن خلّة الاسلام أفضل، سدّوا عنّي كل خوخة في هذا المسجد غير خوخة أبي بكر »[1].

« حدّثنا إسمٰعيل بن عبد قال: حدّثني مالك عن أبي النضر مولى عمر ابن عبيد عن عبيد يعني ابن حنين، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه : إن رسول ﷺ جلس على المنبر فقال: إنّ عبداً خيّره بين أن يؤتيه من زهرة الدنيا ما شاء وبين ما عنده، فاختار ما عنده. فبكى أبو بكر وقال فديناك ئنا وأُمهاتنا. فعجبنا له وقال الناس: أنظروا إلى هذا الشيخ يخبر رسول ﷺ عن عبد خيّره بين أن يؤتيه من زهرة الدنيا وبين ما عنده، وهو يقول: فديناك ئنا وأمهاتنا. فكان رسول ﷺ هو المخيّر وكان أبو بكر هو أعلمنا به. وقال رسول ﷺ : إن من أَمَنّ الناس عليّ في صحبته وماله أ بكر، ولو كنت متّخذاً خليلاً من أُمتي لاتّخذت أ بكر إلّا خلّة الاسلام، لا يبقينّ في المسجد خوخة إلّا خوخة أبي

---

(1). صحيح البخاري - ب الخوخة والممر في المسجد 1 / 260.

بكر » [1].

ترجمة جرير بن حازم

ففي الطريق الأول (جرير بن حازم) وقد قدح فيه البخاري فضلاً عن غيره من الأعلام، قال للذهبي: « جرير بن الحازم ثقة إمام، تغيّر قبل موته، فحجبه لبنه وهب، فما حدّث حتى مات. قال ابن معين: هو في قتادة ضعيف. وقال البخاري: ربما يهم » [2].

وقال الذهبي: « وقال يحيى القطان: كان جرير يقول في حديث الضبع: عن جابر عن عمر، ثم جعله بعد عن جابر إن رسول سئل عن الضبع. فقال: هي من الصيد. وجعل فيها إذا أصابها المحرم كبشاً. بعه ابن جريج عن عبد . وفي الجملة: لجرير عن قتادة أحاديث منكرة. قال عبد بن أحمد: سألت يحيى عن جرير بن حازم فقال: ليس به س فقلت: إنه يحدث عن قتادة عن أنس بمناكير! فقال: هو عن قتادة ضعيف ».

قال: « وقال البخاري: ربّما يهمّ في الشيء » [3].

وقال ابن حجر: « وقال عبد بن أحمد: سألت ابن معين عنه فقال: ليس به س فقلت: إنه يحدّث عن قتادة عن أنس أحاديث مناكير؟ فقال: ليس بشيء هو عن قتادة ضعيف ».

« وقال ابن عدي: وقد حدّث عنه أيوب السختياني والليث بن سعد، وله أحاديث كثيرة عن مشايخه، وهو مستقيم الحديث صالح فيه إلّا روايته عن قتادة، فإنه يروي عنه لأشياء لا يرويها غيره».

---

(1). صحيح البخاري - ب هجرة النبي وأصحابه إلى المدينة 5 / 138.

(2). المغني في الضعفاء 1 / 129.

(3). ميزان الاعتدال 1 / 393.

«وقال مهنا عن أحمد: جرير كثير الغلط. وقال ابن حبان في الثقات: كان يخطئ لأن أكثر ما كان يحدّث من حفظه ».

« وقال الساجي: صدوق حدّث حاديث وهم فيها وهي مقلوبة. حدّثني حسين عن الأثرم قال قال أحمد: جرير بن حازم حدّث لوهم بمصر ولم يكن يحفظ. وحدّثني عبد بن خراش ثنا صالح عن علي بن المديني قلت ليحيى بن سعيد: أبو الأشهب أحب إليك أم جرير بن حازم؟ قال: ما أقربهما، ولكن كان جرير أكبرهما، وكان يهم في الشيء، وكان يقول في حديث الضبع عن جابر عن عمر ثم صيّره عن جابر عن النبي ﷺ قال وحدّثت عن عبد ابن أحمد حدثني أبي عن عفان قال: راح أبو جري نصر بن طريف إلى جرير يشفع لإنسان يحدّثه فقال جرير: حدّثنا قتادة عن أنس قال: كانت قبيعة سيف رسول ﷺ من فضة. فقال أبو جري: ما حدّثناه قتادة إلّا عن سعيد ابن أبي الحسن. قال أبي: القول قول أبي جري وأخطأ جرير » « وقال الحسن بن علي الحلواني: ثنا عفان ثنا جرير بن حازم سمعت أ فروة يقول حدّثني جار لي لأنه خاصم إلى شريح قال عفان فحدّثني غير واحد عن الأغصف قال: سألت جريراً عن حديث أبي فروة هذا فقال: حدّثنيه الحسن بن عمارة.

وذكره العقيلي من طريق عفان قال: إجتمع جرير بن حازم وحماد بن زيد فجعل جرير يقول سمعت محمداً يقول سمعت شريحاً يقول، فقال له حماد: أ النضر محمد عن شريح.

وقال الميموني عن أحمد: كان حديثه عن قتادة غير حديث الناس، يوقف لأشياء ويسند لأشياء. ثم أثنى عليه. وقال: صالح صاحب سنّة وفضل.

وقال الأزدي: جرير صدوق خرج عنه بمصر أحاديث مقلوبة ولم يكن لحافظ، حمل رشدين وغيره عنه مناكير » « ونسبه يحيى الحماني إلى التدليس » [1].

---

(1). تهذيب التهذيب 2 / 60.

ترجمة عكرمة

وفيه (عكرمة الخارجي)، وقوادح هذا الرجل لا تعدّ ولا تحصى: قال ابن سعد بترجمته في كتاب (الطبقات): « أخبر إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب قال: نبّئت عن سعيد بن جبير أنه قال: لو كفّ عنهم عكرمة من حديثه لشدّت إليه المطا ».

« أخبر سليمان بن حرب، قال ثنا حماد بن زيد عن أيوب، قال قال عكرمة: أرأيت هؤلاء الذين يكذّبوني من خلفي أفلا يكذّبوني في وجهي، فإذا كذّبوني في وجهي فقد و كذّبوني. أخبر سليمان بن حرب، قال ثنا حماد بن زيد قال قال رجل لأيوب أ بكر عكرمة كان يتّهم؟ قال: فسكت ثم قال: أما أ فإني لم أكن أتّهمه ».

« أخبر عفّان بن مسلم، قال ثنا حماد بن زيد، قال ثنا أيوب عن إبراهيم ابن ميسرة عن طاوس قال: لو أنّ مولى ابن عباس هذا اتّقى وكفّ من حديثه لشدّت إليه المطا ».

« أخبر شبابة بن سوار، قال أخبرني أبو الطيّب موسى بن يسار، قال رأيت عكرمة جائياً من سمرقند وهو على حمار، تحته جوالقان أو خرجان فيهما حرير، أحازم بذلك على سمرقند، ومعه غلام. قال وسمعت عكرمة بسمرقند – وقيل له: ما جاء بك إلى هذه البلاد؟ – قال: الحاجة ».

« أخبر شبابة بن سوار قال أ شعبة عن عمران بن حدير قال: رأيت عكرمة وعمامته متخرقة فقلت: ألا أعطيك عمامتي؟ فقال: إ لا نقبل إلّا من الُأمراء.

أخبر عبد الوهاب بن عطاء العجلي قال: أ عمران بن حدير قال: إنطلقت أ ورحل إلى عكرمة فرأينا عليه عمامة مشقّقة فقال له صاحبي: ما هذه العمامة؟ إن عند عمائم. فقال عكرمة: إ لا خذ من الناس شيئاً إنما خذ من

الُأمراء. قلت: بل الانسان على نفسه بصيرة. فسكت قلت: إن الحسن قال: ابن آدم عملك أحق بك. قال: صدق الحسن ».

« أخبر عبيد بن موسى قال أ حسن بن صالح عن سماك قال: رأيت في يد عكرمة خاتماً من ذهب ».

« أخبر محمد بن عمر قال حدثتني لبنة عكرمة ان عكرمة توفي سنة خمس وملئة وهو ابن ثمانين سنة. أخبر محمد بن عمر قال حدّثني خالد بن القلسم البياضي قال: مات عكرمة وكثير عزّة الشاعر في يوم واحد سنة خمس ومائة، فرأيتهما جميعاً صلّي عليهما في موضع واحد بعد الظهر في موضع الجنائز فقال الناس: مات اليوم أفقه الناس ولشعر الناس. قال وقال غير خالد بن للقلسم: وعجب للناس من اجتماعهما في الموت واختلاف رأيهما، عكرمة يظن لنه يرى رأى الخوارج يكفّر لنظرة، وكثير شيعي يؤمن لرجعة.

وقد روى عكرمة عن ابن عباس وأبي هريرة والحسين بن علي وعائشة وقال أبو نعيم الفضل بن دكين: مات عكرمة سنة سبع ومائة. وقال غير الفضل بن دكين: سنة ست ومائة. أخبر مصعب بن عبد بن مصعب بن بت الزبيري قال: كان عكرمة يرى رأي الخوارج فطلبه بعض ولاة المدينة فتغيّب عند داود بن الحصين حتى مات عنده. قالوا: وكان عكرمة كثير الحديث والعلم بحراً من البحور، وليس يحتج بحديثه، ويتكلّم الناس فيه » [1].

وقال ابن قتيبة: « عكرمة مولى ابن عباس، كان عبداً لابن عباس ومات وعكرمة عبد، فباعه علي بن عبد بن عباس على خالد بن يزيد بن معاوية ربعة آلاف دينار، فأتى عكرمة علياً فقال له: ما خير لك بعت علم أبيك ربعة آلاف دينار. فلستقاله فأقاله وأعتقه، وكان يكنى أ عبد . وروى جرير عن يزيد بن أبي ز د عن عبد بن الحارث قال: دخلت على عليّ بن عبد بن

---

(1). الطبقات لابن سعد 5 / 228 - 293.

عباس وعكرمة موثّق على ب كنيف، فقلت: أتفعلون هذا بمولاكم؟ قال: إن هذا يكذب على أبي. حدثني ابن الخلّال قال سمعت يزيد بن هارون يقول: قدم عكرمة البصرة فأ ه أيوب وسليمان التيمي ويونس، فبينا هو يحدّثهم سمع صوت غناء فقال عكرمة: لُسكتوا فتسمّع ثم قال: قاتله لقد أجاد أو قال: ما أجود ما غنّى. فأما سليمان ويونس فلم يعودا إليه وعاد إليه أيوب. قال يزيد: وقد أحسن أيوب.

حدثني الر شي عن الأصمعي عن فع المدني قال: مات كثير الشاعر وعكرمة في يوم واحد قال الر شي: فحدثني ابن سلام أن الناس ذهبوا في جنازة كثير. وكان عكرمة يرى رأي الخوارج وطلبه بعض الولاة فتغيّب عند داود بن الحصين حتى مات عنده. ومات عكرمة سنة خمس ومائة وقد بلغ ثمانين سنة » [1].

« وبرد مولاه وقال له: برد إ ّك وأن تكذب عليّ كما يكذب عكرمة على ابن عباس. فقال كلّ حديث حدّثكموه برد ليس معه غيره مما تنكرون فهو كذب » [2].

وقال الطبري في (ذيل المذيّل): « حدثني الضرار بن محمد بن إسماعيل قال إسماعيل قال ثنا إبراهيم بن سعد عن أبيه قال: كان سعيد بن المسيب يقول لبرد مولاه: برد لا تكذب عليّ كما يكذب عكرمة على ابن عباس، كلّ حديث حدّثكموه برد عنّي مما تنكرون ليس معه فيه غيره فهو كذب. ثنا ابن حميد قال ثنا جرير عن يزيد بن أبي ز د عن عبد بن الحارث قال: دخلت على عليّ بن عبد بن عباس وعكرمة مقيّد على ب الحشّ قال قلت له: ما لهذا كذا؟ قال: إنه يكذب على أبي ».

« وقال آخرون ممن لا يرى الاحتجاج بخبر عكرمة: لم ننكر من أمر عكرمة روايته ما روى من الأخبار، وإنما أنكر من أمره مذهبه. وقالوا: إنّه كان يرى رأي

---

(1). المعارف – ترجمة عكرمة: 258.

(2). المعارف – ترجمة سعيد بن المسيب: 248.

الصفرية من الخوارج. وذكر أنه نحل ذلك الرأي إلى ابن عباس، وكان ذلك كذبه على ابن عباس.

وحدّثت عن مصعب الزبيري قال: كان عكرمة يرى رأي الخوارج، فطلبه بعض ولاة المدينة فتغيّب عند داود بن الحصين ومات عنده.

وذكر عن يحيى بن معين أنه قال: إنما لم يذكر مالك بن أنس عكرمة لأن عكرمة كان ينتحل رأي الصفرية.

وقد اختلفوا في وقت وفاة عكرمة فقال بعضهم: توفي سنة 105.

ذكر محمد بن عمر أن ابنة عكرمة حدّثته أن عكرمة توفي سنة 105 وهو ابن ثمانين سنة. قال ابن عمر: وحدّثني خالد بن القاسم البياضي قال: مات عكرمة وكثير عزّة الشاعر في يوم واحد سنة 105 فرأيتهما جميعاً صلّي عليهما في موضع واحد بعد الظهر في موضع الجنائز فقال الناس: مات اليوم أفقه الناس وأشعر الناس.

قال: وقال غير خالد بن القاسم: وعجب للناس لاجتماعهما في الموت واختلاف رأيهما، عكرمة يظن به أنه يرى رأي الخوارج يكفر لنظرة، وكثير شيعي يؤمن لرجعة.

حدثني يحيى بن عثمان بن صالح السهمي قال: ثنا ابن بكير قال ثنا الدراوردي قال: توفي عكرمة وكثير عزّة الشّاعر لمدينة في يوم واحد، فما حمل جنازتهما إلّا الزنج.

وقال أبو نعيم الفضل بن دكين: مات عكرمة في سنة 107.

وروى عن يحيى بن معين أنه قال: مات عكرمة سنة 105.

وكان عكرمة جوّالاً في البلاد، قدم البصرة فسمع منه أهلها، والكوفة فحمل عنه كثير ممّن بها، واليمن فكتب عنه بها كثير من أهلها، والمغرب فسمع منه به جماعة من أهله، والمشرق فكتب عنه به.

حدثني يحيى بن عثمان بن صالح قال ثنا نعيم بن حماد قال ثنا عبد المؤمن بن خالد الحنفي قال: قدم علينا عكرمة خراسان فقلت له: ما أقدمك إلى بلاد ؟

قال: قدمت آخذ من د نير ولاتكم ودراهمهم.

وأما أبو تميلة فإنه روى عن عبد العزيز بن أبي رواد قال قلت لعكرمة:

تركت الحرمين وجئت إلى خرلسان؟ قال: لسعى على بناتي. غير أنّ وفاته كانت بمدينة رسول ».

وقال بتفسير: ﴿ وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللهِ ﴾ الآية [1] من (تفسيره): « حدثنا ابن وكيع قال ثني أبي عن عبد الجبار بن ورد عن القلسم بن أبي بزة قال قال لي مجاهد: سل عنها عكرمة ﴿ وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللهِ ﴾. فسألته فقال: الإخصاء. قال مجاهد: ماله؟ لعنه ! فو لقد علم أنه غير الإخصاء. ثم قال: سله، فسألته فقال عكرمة: ألم تسمع إلى قول تبارك وتعالى: ﴿ فِطْرَتَ اللهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللهِ ﴾؟ قال: لدين . فحدثت به مجاهد فقال: ماله أخزاه ».

« حدثني المثنى قال ثنا مسلم بن إبراهيم قال ثنا هارون النحوي قال ثنا مطر الوراق قال: ذكرت لمجاهد قول عكرمة في قوله ﴿ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللهِ ﴾. فقال: كذب العبد ﴿ وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللهِ ﴾ قال: دين ».

وقال الزمخشري بتفسير الآية [2] من (الكشاف): « وقيل للحسن: أن عكرمة يقول: هو الخصاء. فقال: كذب عكرمة، هو دين ».

وقال الشهرستاني: « ولنختم المذاهب بذكر رجال الخوارج من المتقدمين: عكرمة، وأبو هارون العبدي، وأبو الشعثاء، وإسماعيل بن سميع » [3].

وقال قوت بترجمة عكرمة: « ومات – فيما قرأت بخط الصولي من كتاب البلاذري – سنة خمس ومائة، وقيل ست ومائة، وهو ابن ثمانين سنة قال: وكان موته وموت كثير عزّة الشاعر في يوم واحد، فوضعا جميعاً وصلّي عليهما، وكثير كان

---

(1). سورة النساء: 119.

(2). سورة النساء: 119.

(3). الملل والنحل 1 / 123.

شـــيعياً وعكرمة يرى رأي الخوارج، ذكره الحاكم أبو عبد محمد بن عبد ابن البيع في ريخ نيسابور ».

« وذكر القاضـي أبو بكر محمد بن عمر الجعابي في كتاب الموالي عن ابن الكلبي قال: وعكرمة هلك لمغرب، وكان قد دخل في رأي الحرورية الخوارج، فخرج يدعوهم لمغرب إلى الحروري.

أبو علي الأهوازي قال: لـمّا توفي عبد بن عباس كان عكرمة عبداً مملوكاً، فباعه علي بن عبد بن عباس على خالد بن يزيد بن معاوية ربعة آلاف دينار، فأتى عكرمة علياً فقال له: ما خير لك، أتبيع علم أبيك؟ فلســتقال خالداً فأقاله وأعتقه، وكان يرى رأي الخوارج ويميل إلى لســتماع الغناء. وقيل عنه: إنه كان يكذب على مولاه. و أعلم.

وقال عبد بن لحارث: دخلت على عليّ بن عبد بن عباس وعكرمة موثق على ب الكنيف، فقلت: أتفعلون هذا بمولاكم؟ فقال: إن هذا يكذب على أبي.

وقد قال ابن المسيب لمولاه: لا تكذب عليّ كما كذب عكرمة على ابن عباس.

وقال يزيد بن هارون: قدم عكرمة مولى ابن عباس البصـرة، فأ ه أيوب الســختياني وســليمان التيمي ويونس بن عبيد، فبينا هو يحدّثهم إذ سمع غناءً فقال عكرمة: لســكتوا، فتســمع، ثم قال: ـقلتله فلقد لحاد، أوـقال:ـما أجودـملـقال ـفلما ســليمان ويونس فلم يعودا إليه وعاد إليه أيوب. فقال يزيد بن هارون: لقد أحسن أيوب.

الر شــي عن الأصــمعي عن فع المدني قال: مات كثير الشــاعر وعكرمة في يوم واحد، قال الر شــي: فحدّثنا ابن ســلام: إن أكثر للناس كانوا في جنازة كثير، لأن عكرمة كان يرى رأي الخوارج، وتطلّبه بعض الولاة فتغيّب عند داود بن الحصين حتى مات عنده سنة سبع ومائة في أ م هشام بن عبد الملك، وهو يومئذ

ابن ثمانين سنة ».

« حماد بن زائدة ثنا عثمان بن مرة قلت للقاسم: إن عكرمة مولى ابن عباس قال ثنا ابن عباس: إن رسول ﷺ نهى عن المزفت والمقيّر والد ء والحنتم والجرار فقال: ابن أخي إن عكرمة كذّاب يحدّث غدوة حديثاً يخالفه عشياً.

يحيى بن البكاء سمعت ابن عمر يقول لنافع: إتّق - ويحك فع - ولا تكذب عليّ كما كذب عكرمة على ابن عباس.

يزيد بن زّ قال دخلت على علي بن عبد بن عباس وعكرمة مقيّد على ب الحش، قلت: ما لهذا كذا؟ قال: إنه يكذب على أبي » [1].

وقال النووي بترجمته: « وقال محمد بن سعد: كان كثير العلم بحراً من البحور، ليس يحتجّ بحديثه، ويتكلّم الناس فيه » [2].

وقال ابن خلكان: « وقد تكلّم الناس فيه، لأنه كان يرى رأي الخوارج » قال: « وقال عبد بن أبي الحارث: دخلت على علي بن عبد بن عباس وعكرمة موثق على ب كنيف. فقلت: أتفعلون هذا بمولاكم؟ فقال: إن هذا يكذب على أبي » [3].

وقال المزي بترجمته: « قال بشر بن المفضل عن عبد بن عثمان بن خثيم: سألت عكرمة أ وعبد بن سعيد عن قوله تعالى: ﴿ وَالنَّخْلَ باسِقاتٍ لَها طَلْعٌ نَضِيدٌ ﴾ قال: بسوقها كبسوق النساء عند ولادها. قال: فرجعت إلى سعيد بن جبير فذكرت ذلك له فقال: كذب، بسوقها طولها.

وقال إسرائيل عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة إنه كره كرى الأرض قال: فذكرت ذلك لسعيد بن جبير فقال: كذب عكرمة سمعت ابن عباس: إن

---

(1). معجم الأُد ء 12 / 181.

(2). تهذيب الأسماء واللغات 1 / 341.

(3). وفيات الأعيان 2 / 428.

أمثل ما أنتم صانعون استيجار الأرض البيضاء سنة بسنة.

وقال مسلم بن إبراهيم عن الصلت بن دينار أبي شعيب المجنون: سألت محمد بن سيرين عن عكرمة قال: ما يسوءني أنه يكون من أهل الجنة، ولكنّه كذّاب.

وقال عامر عن الصلت بن دينار قلت لمحمد بن سيرين: إن عكرمة يؤذينا ويسمعنا ما نكره. قال فقال كلاماً فيه لين: أسأل أن يميته ويريحنا منه.

وقال وهب بن خالد سمعت يحيى بن سعيد الأنصاري وأيوب ذكرا عكرمة فقال يحيى: كان كذّا .

وقال أبو بكر الإسماعيلي عن هشام بن عبد بن عكرمة المخزومي سمعت ابن أبي خيب يقول: رأيت عكرمة مولى ابن عباس وكان غير ثقة.

قال إبراهيم بن المنذر الحزامي عن معين بن عيسى ومطرف بن عبد المدني ومحمد بن الضحاك قالوا: كان مالك لا يرى عكرمة ثقة و مر أن لا يؤخذ عنه.

وقال أبوبكر بن أبي خيثمة: رأيت في كتاب علي بن المديني سمعت يحيى ابن سعيد يقول: حدّثوني – و – عن أيوب أنه ذكر له أن عكرمة لا يحسن الصلاة. قال أيوب: وكان يصلي؟.

وقال الفضل بن موسى عن رشدين بن كريب: رأيت عكرمة قد أُقيم قائماً في لعب النرد.

قال أحمد بن سليمان عن إسماعيل بن عليّة: ذكر أيوب عكرمة فقال: كان قليل العقل.

قال سعيد: كان عكرمة يحدّث الحديث ثم يقول في نفسه إن كان كذلك.

قال أحمد: كان من أعلم الناس ولكنّه كان يرى رأي الخوارج، ولم يدع موضعاً إلّا خرج إليه، ورأيُ الصفرية من عكرمة لما كان عندهم.

قال الحاكم أبو أحمد: إحتجّ بحديثه الأئمة القدماء، لكن بعض المتأخّرين

أخرج حديثه من حيّز الصحاح.

وقال مصعب بن عبد الزبيري: كان يرى رأي الخوارج، فطلبه بعض ولاة المدينة فتغيّب عند داود بن الحصين حتى مات عنده.

وقال أبو داود السنجي عن الأصمعي عن أبي الز د: مات كثير وعكرمة مولى ابن عباس في يوم واحد قال: فأخبرني غير الأصمعي قال: فشهد الناس جنازة كثير وتركوا جنازة عكرمة.

وقال يحيى بن بكير عن الدراوردي، فما شهدهما إلّا سودان المدينة.

عن علي بن المديني قال: سمعت بعض المدنيّين يقول: اتفقت جنازته وجنازة كثير عزة ببباب المسجد في يوم واحد، فما قام إليها أحد من أهل المسجد، ومن هناك لم يرو عنه مالك.

قال الواقدي قال غير خالد بن القلسم: عجب الناس لاجتماعهما في الموت واختلاف رأيهما، عكرمة يظن أنه يرى رأي الخوارج يكفر لنظرة، وكثير شيعي يؤمن لرجعة » [1].

وقال الذهبي بترجمته: « حماد بن زيد: قيل لأيّوب: أكان عكرمة يتّهم؟ فسكت ساعة ثم قال: أما أ فلم أكن أتّهمه.

عفان ثنا وهب قال شهدت يحيى بن سعيد الأنصاري وأيوب فذكرا عكرمة فقال يحيى: كذّاب، وقال أيوب: لم يكن بكذّاب.

جرير بن يزيد عن أبي ز د عن عبد بن الحارث قال: دخلت على علي ابن عبد فإذا عكرمة في و ق عند ب الحش، فقلت له: ألا تتق ؟ فقال: إن هذا الخبيث يكذب على أبي.

ويروى عن ابن المسيب أنه كذّب عكرمة.

الحصيب بن صح ثنا خالد بن خداش: شهدت حماد بن زيد في آخر يوم

---

(1). تهذيب الكمال 20 / 264.

ـمات ـفيه ـفقال: لأحدّثكم ـبحديث لم لأحدّث ـبه قط، لأني أكره أن ألقى ولم لُأحدّث ـبه: سمعت أيوب يحدّث عن عكرمة قال: إنما أنزل متشـــابه القرآن ليضـــلّ به. قلت: ما لسـوأها عبارة وأخبثها! بل أنزله ليهدي به وليضل به الفاسقين.

فطر بن خليفة ـقلت لعطا: إن عكرمة يقول ـقال ابن عباس: ســـبق الكتاب الخفين. ـفقال: كذب عكرمة، سمعت ابن عباس يقول: لا س بمسح الخفين وإنْ دخلت الغائط. قال عطا: و إن كان بعضهم ليرى أن المسح على القدمين يجزي.

إبراهيم بن ميسرة عن طاوس قال: لو أن عبد ابن عباس اتّقى وكفّ من حديثه لشدّت إليه المطا .

مسـلم بن إبراهيم ثنا الصـلت أبو ـشعيب قال ـسألت: محمد بن ـسيرين عن عكرمة فقال: ما يسوءني أن يكون من أهل الجنة ولكنّه كذّاب.

ابن عيينة عن أيوب: أتينا عكرمة فحدّث فقال أيحسن حسنكم مثل هذا.

إبراهيم بن المنذر ثنا هشام بن عبد المخزومي سمعت ابن أبي ذئب يقول: رأيت عكرمة وكان غير ثقة.

ـقال محمد بن ســـعد: ـكان عكرمة كثير العلم والحديث بحراً من البحور، وليس يحتج ـبحديثه، ويتكلّم الناس فيه ».

« وقال مطرف بن عبد : سمعت مالكاً يكره أن يذكر عكرمة ولا يرى أن يروى عنه.

ـقال أحمد بن حنبل: ـما علمت أن ـمالكاً ـحدّث بشـــيء لعكرمة إلّا في الرحل يطأ امرأته ـقبل الز رة. رواه عن ثور عن عكرمة.

أحمد بن أبي خيثمة قال: رأيت في كتاب علي بن المديني سمعت يحيى بن ـسعيد يقول: حدّثوني – و – عن أيوب أنه ذكر له عكرمة لا يحسن الصلاة فقال أيوب: وكان يصلي؟

الفضل السيناني عن رجل قال: رأيت عكرمة قد أُقيم قائماً في لعب النرد.

يزيد بن هارون: قدم عكرمة البصرة فأ ه أيوب ويونس وسليمان التيمي فتسمع صوت غناء فقال: أُسكتوا. ثم قال: قاتله لقد أجاد. فأما يونس وسليمان التيمي فما عادا إليه.

عمرو بن خالد بمصر ثنا خلاد بن سليمان الحضرمي عن خالد بن أبي عمران قال: كنّا لمغرب وعند عكرمة في وقت الموسم فقال: وددت أن بيدي حربة فأعنزض بها من شهد الموسم يميناً وشمالاً.

ابن المديني عن يعقوب الحضرمي عن جدّه قال: وقف عكرمة على ب المسجد فقال: ما فيه إلّا كافر. قال: وكان يرى رأي الأ ضيّة.

يحيى بن بكير قال: قدم عكرمة مصر وهو يريد المغرب، قال: فالخوارج الذين هم لمغرب عنه أخذوا.

قال ابن للديني: كان يرى رأي نجدة الحروري قال مصعب الزبيري كان عكرمة يرى رأي الخوارج قال: وادّعى على ابن عباس أنه كان يرى رأي الخوارج.

خالد بن نزار ثنا عمر بن قيس عن عطا بن أبي ر ح: إن عكرمة كان أ ضياً.

أبو طالب سمعت أحمد بن حنبل يقول: كان عكرمة من أعلم للناس ولكنه كان يرى رأي الصفرية، ولم يدع موضعاً إلّا خرج إليه: خرلسان والشام واليمن ومصر وإفريقية، كان تي الُأمراء فيطلب جوائزهم، وأتى الجند إلى طاوس فأعطاه قة.

وقال مصعب الزبيري: كان عكرمة يرى رأي الخوارج، فطلبه متولي المدينة فتغيّب لمدينة عند داود بن الحصين حتى مات عنده.

وروى سليمان بن معبد السنجي قال: مات عكرمة وكثير عزّة في يوم فشهد الناس جنازة كثير وتركوا جنازة عكرمة.

وقال عبد العزيز الدراوردي: مات عكرمة وكثير عزّة في يوم، فما شهدهما إلّا سودان المدينة.

إسماعيل بن أبي أويس عن مالك عن أبيه قال: أتي بجنازة عكرمة مولى ابن عباس وكثير عزة بعد العصر، فما علمت أن أحداً من أهل المسجد حل حبوته إليهما.

قال جماعة: مات سنة خمس ومائة. وقال الهيثم وغيره: سنة ست وقال جماعة: سنة سبع ومائة.

وعن ابن المسيب أنه قال لمولاه برد: لا تكذب عليّ كما كذب عكرمة على ابن عباس.

ويروى ذلك عن ابن عمر أنه قال لنافع، ولم يصحّ سنيد بن داود في تفسيره.

ثنا عباد بن عباد عن عاصم الأحول عن عكرمة في رجل قال لغلامه: إن لم أجلدك مائة سوط فامرأتي طالق. قال: لا يجلد غلامه ولا يطلق امرأته. هذه من خطوات الشيطان. ذكره في تفسير ﴿ لا تَتَّبِعُوا خُطُواتِ الشَّيْطانِ ﴾ [1].

وقال في (المغني في الضعفاء): « عكرمة مولى ابن عباس. من أوعية العلم، تكلّموا فيه لرأيه لا لحفظه، أُتهم برأي الخوارج، وثّقه غير واحد، وكذّبه مجاهد وابن سيرين ومالك. فالله أعلم. واعتمده البخاري، وأما مسلم فروى له مقرو ً خر » [2].

وقال في (تذكرة الحفاظ): « وقد تكلّم فيه ـنه على رأي الخوارج، ومن ثمّ أعرض عنه مالك الامام، ومسلم ». قال: « وقال طاوس: لو أن عبد ابن عباس اتّقى وأمسك عن بعض حديثه لشدّت إليه المطا » [3].

وقال ابن حجر بترجمته: « وقال حماد بن زيد عن أيوب قال عكرمة: أرأيت

---

(1). ميزان الاعتدال 3 / 93 - 97.

(2). المغني 2 / 438.

(3). تذكرة الحفاظ 1 / 95.

هؤلاء الذين يكذّبوني من خلفي أفلا يكذّبوني في وجهي، فإذا كذّبوني في وجهي فقد و كذّبوني.

وقال ابن لهيعة عن أبي الأسود قال: كان عكرمة قليل العقل خفيفاً، كان قد سمع الحديث من رجلين، وكان إذا سئل حدّث به عن رجل، ثم يسئل عن بعد ذلك فيحدّث به عن الآخر، فكانوا يقولون: ما أكذبه.

قال ابن لهيعة: وكان قد أتى نجدة الحروري فأقام عنده ستة أشهر، ثم أتى ابن عباس فسلّم عليه فقال ابن عباس: قد جاء الخبيث قال: وكان يحدّث برأي نجدة.

وقال ابن لهيعة عن أبي الأسود: كان أوّل من أحدث فيهم – أي أهل المغرب – رأي الصفرية.

وقال يعقوب بن سفيان: سمعت ابن بكير يقول: قدم عكرمة مصر وهو يريد المغرب، ونزل هذه الدار وخرج إلى المغرب، فالخوارج الذين لمغرب عنه أخذوا.

وقال علي بن المديني: كان عكرمة يرى رأي نجدة.

وقال يحيى بن معين: إنما لم يذكر مالك بن أنس عكرمة لأن عكرمة كان ينتحل رأي الصفرية.

وقال عطا: كان إ ضياً.

وقال الجوزجاني: قلت لأحمد عكرمة كان أ ضياً؟ فقال يقال: إنه كان صفر ً.

وقال خلاد بن سليمان عن خالد بن أبي عمران: دخل علينا عكرمة إفريقية وقت الموسم فقال: وددت أني اليوم لموسم بيدي حربة أضرب بها يميناً وشمالاً. قال: فمن يومئذ رفضه أهل إفريقية.

وقال مصعب الزبيري: كان عكرمة يرى رأي الخوارج وزعم أن مولاه كان كذلك.

وقال أبو خلف الخراز عن يحيى البكاء: سمعت ابن عمر يقول لنافع: إتّق ويحك فع ولا تكذب عليّ كما كذب عكرمة على ابن عباس.

وقال إبراهيم بن سعد عن أبيه عن سعيد بن المسيب: إنه كان يقول لغلامه برد: برد لا تكذب عليّ كما يكذب عكرمة على ابن عباس.

وقال اسحق بن عيسى الطباع: سألت مالك بن أنس: أبلغك أن ابن عمر قال لنافع لا تكذب عليَّ كما كذب عكرمة على ابن عباس؟ قال: لا، ولكن بلغني أن سعيد بن المسيب قال ذلك لبرد مولاه.

وقال جرير بن عبد الحميد عن يزيد بن أبي ز د: دخلت على علي بن عبد بن عباس وعكرمة مقيد على ب الحش قال قلت: ما لهذا؟ قال: إنه يكذب على أبي. وقال هشام بن سعد عن عطاء الخراساني قلت لسعيد بن المسيب: إن عكرمة يزعم رسول ﷺ تزوّج ميمونة وهو محرم فقال: كذب مخبثان.

وقال شعبة عن عمرو بن مرة: سأل رجل ابن المسيب عن آية من القرآن فقال: لا تسألني عن القرآن وسل عنه من يزعم أنه لا يخفى عليه منه شيء. يعني عكرمة.

وقال فطر بن خليفة قلت لعطا: إن عكرمة يقول سبق الكتاب المسح على الخفين فقال: كذب عكرمة سمعت ابن عباس يقول: امسح على الخفين وإن خرجت من الخلاء.

وقال إسرائيل عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة لأنه كره كرى الأرض، قال: فذكرت ذلك لسعيد بن جبير فقال: كذب عكرمة سمعت ابن عباس يقول: إن أمثل ما أنتم صانعون استيجار الأرض البيضاء سنة بسنة.

وقال وهيب بن خالد عن يحيى بن سعيد الأنصاري: كان كذّا ً.

وقال إبراهيم بن المنذر عن معن بن عيسى وغيره: كان مالك لا يرى عكرمة ثقة و مر أن لا يؤخذ عنه.

وقال للدوري عن ابن معين: كان مالك يكره عكرمة قلت: فقد روى عن رجل عنه قال: نعم شيء يسير.

وقال الربيع عن الشافعي وهو - يعني مالك بن أنس - سيّء الرأي في عكرمة قال: لا أرى لأحد أنْ يقبل حديثه.

وقال حنبل بن إسحاق عن أحمد بن حنبل: عكرمة - يعني ابن خالد المخزومي - أوثق من عكرمة مولى ابن عباس.

وقال أبو عبد : وعكرمة مضطرب الحديث يختلف عنه وما أدري.

وقال ابن عليّة: ذكره أيوب فقال: كان قليل العقل.

وقال الأعمش عن إبراهيم: لقيت عكرمة فسألته عن البطشة الكبرى قال: يوم القيامة. فقلت إنّ عبد كان يقول: يوم بدر، فأخبرني من سأله بعد ذلك فقال: يوم بدر.

وقال عباس بن حماد بن زائدة وروح بن عبادة عن عثمان بن مرة قلت للقاسم: إنّ عكرمة مولى ابن عباس قال كذا وكذا. فقال: ابن أخي إن عكرمة كذّاب يحدّث غدوة حديثاً يخالفه عشية.

وقال القلسم بن معن بن عبد الرحمن: حدّثني أبي عن عبد الرحمن قال: حدّث عكرمة بحديث فقال: سمعت ابن عباس يقول كذا وكذا قال فقلت: غلام هات للدواة فقال: أعجبك؟ قلت: نعم. قال: تريد أن تكتبه؟ قلت: نعم. قال: إنما قلته برأيي.

وقال إبراهيم بن ميسرة عن طاوس: لو أن مولى ابن عباس اتّقى وكفّ من حديثه لشدّت إليه المطا ».

« وقال الحاكم أبو أحمد: احتجّ بحديثه الأئمة القدماء، لكن بعض المتأخرين أخرج حديثه من حيّز الصحاح.

وقال مصعب الزبيري: كان يرى رأي الخوارج، فطلبه بعض ولاة المدينة فتغيّب عند داود بن الحصين حتى مات عنده.

وقال البخاري ويعقوب بن سفيان عن علي بن المديني: مات لمدينة سنة 104. زاد يعقوب عن علي: فما حمله أحد، اكتروا له أربعة. وسمعت بعض للدنيّين يقول: إتّفقت جنازته وجنازة كثير عزّة بباب المسجد في يوم واحد فما قام إليها أحد. قال: فشهد الناس جنازة كثير وتركوا عكرمة.

وعن أحمد نحوه لكن قال: فلم يشهد جنازة عكرمة كثير أحد.

وقال الدراوردي نحو الذي قبله لكن قال: فما شهدهما إلّا السودان، ومن هنا لم يرو عنه مالك.

وقال مالك بن أنس عن أبيه نحوه لكن قال: فما علمت أن أحداً من أهل المسجد حل حبوته إليهما.

وقال أبو داود السنجي عن الأصمعي عن ابن أبي الز د: مات كثير وعكرمة في يوم واحد فأخبرني غير الأصمعي [قال فشهد الناس جنازة كثير وتركوا جنازة عكرمة].

وقال عمرو بن علي وغير واحد مات سنة 105.

وقال الواقدي: حدثتني ابنته أم داود أنه توفي سنة 105 وهو ابن ثمانين سنة.

وقال أبو عمر الضرير والهيثم بن عدي: مات 104.

وقال عثمان بن أبي شيبة وغير واحد: مات سنة 107، وقيل: إنه مات سنة 115 وذلك وهم.

قلت: ونقل الإسماعيلي في المدخل أن عكرمة ذكر عند أيوب وأنه لا يحسن الصلاة فقال أيوب: أو كان يصلي؟

ومن طريق هشام بن عبد المخزومي: سمعت ابن أبي ذيب يقول: كان عكرمة غير ثقة وقد رأيته.

وعن مطرف: كان مالك يكره أن يذكر عكرمة ولا يرى أن يروى عنه.

ومن طريق جرير بن حازم عن أيوب: كنّا تي عكرمة فيحلف أن لا يحدّثنا

فما نكون طمع منه في ذلك إذا حلف، فقال له رجل في ذلك فقال: تحديثي لكم كفارته » [1].

وقال العيني: « السابعة: في الصحيح جماعة جرحهم بعض المتقدّمين، وهو محمول على أنه لم يثبت جرحهم بشرطه، فإن الجرح لا يثبت إلّا مفسّراً مبيّن السبب عند الجمهور، ومثّل ذلك ابن الصلاح بعكرمة، وإسماعيل بن أبي أُويس، وعاصم بن علي، وعمرو بن مرزوق، وغيرهم. قال وأحتج مسلم بسويد ابن سعيد وجماعة منهم لشتهر الطعن فيهم، قال: وذلك دال على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يقبل إلّا إذا فسّر سببه.

قلت: قد فسّر الجرح في هؤلاء. أمّا عكرمة فقال ابن عمر – ﷺ – لنافع: لا تكذب عليَّ كما كذب عكرمة على ابن عباس رضي تعالى عنهما. وكذّبه مجاهد وابن سيرين ومالك. وقال أحمد: يرى رأي الخوارج الصفرية. وقال ابن المديني: يرى رأي نجدة. ويقال: كان يرى السيف. والجمهور وثّقوه واحتجوا به، ولعلّه لم يكن داعية » [2].

وقال السيوطي في (الأوائل): « أول من قال برأي الصفرية في المغرب: عكرمة مولى ابن عباس. أخرجه ابن عساكر من طريق ابن لهيعة عن أبي الأسود ».

وقال عبد الحق الدهلوي في (رجال المشكاة) بترجمة عكرمة: « وقيل: إنه كان يرى رأي الخوارج، وينسبه إلى عباس أيضاً. وقال ابن عمر لنافع: إتّق ولا تكذب عليّ كما كذب عكرمة على ابن عباس » قال: « وقال القلسم: عكرمة كذّاب، يحدّث بكرة وينسى عشيّة. وقال طاوس: لو أنّ مولى ابن عباس اتّقى وكفّ عن حديثه لشدّت إليه المطا ».

---

(1). تهذيب التهذيب 7 / 234.

(2). عمدة القاري – المقدّمات 1 / 8.

ترجمة إسماعيل بن أبي أويس

وفي الطريق الثاني (إسماعيل بن عبد الأصبحي المعروف بن أبي أويس) وهو ابن أخت مالك. ولا تخفى مثالب هذا الرجل وقوادحه على من نظر في كتب الرجال لأهل السنة قال النّسائي في (الضعفاء): « إسماعيل بن أبي أويس ضعيف » [1] وقال الذهبي: « وقال ابن عدي قال أحمد بن أبي يحيى: سمعت ابن معين يقول: هو وأبوه يسرقان الحديث. وقال الدولابي في الضعفاء: سمعت النضر بن سلمة المروزي يقول: كذّاب، كان يحدّث عن مالك بمسائل ابن وهب. وقال العقيلي: حدثني أُسامة البصري سمعت يحيى بن معين يقول: إسماعيل بن أبي أويس يساوي فلسين فلسين. قلت: وساق له ابن عدي ثلاثة أحاديث ثم قال: روى عن خاله مالك غرائب لا يتابعه عليها أحد » [2].

وقال في (الكاشف): « إسماعيل بن عبد بن أبي أُويس الأصبحي، عن خاله مالك وأبيه وأخيه أبي بكر عبد الحميد وسلمة بن وردان. وعنه خ م وإسماعيل القاضي وعلي البغوي وأُمم قال أبو حاتم: مغفّل محلّه الصدق. وضعّفه النسائي مات سنة 226 » [3].

وقال ابن حجر العسقلاني: « وقال ابن أبي خيثمة عنه (أي عن ابن معين) صدوق ضعيف العقل ليس بذاك. يعني إنه لا يحسن الحديث ولا يعرف أن يؤدّيه أو يقرأ من غير كتابه.

وقال معاوية بن صالح عنه: هو وأبوه ضعيفان.

وقال عبد الوهاب بن عصمة عن أحمد بن أبي يحيى عن ابن معين: ابن أبي أويس وأبوه يسرقان الحديث.

---

(1). الضعفاء للنسائي – المجموع في الضعفاء والمتروكين: 54.

(2). ميزان الاعتدال 1 / 222.

(3). الكاشف 1 / 125.

وقال إبراهيم بن الجنيد عن يحيى: مخلّط يكذب وليس بشيء.

وقال أبو حاتم: محلّه الصدق وكان مغفّلاً.

وقال النسائي: ضعيف.

وقال في موضع آخر: غير ثقة.

وقال اللالكائي: لغ النسائي في الكلام عليه إلى أن يؤدّي إلى تركه ولعلّه نلمما لم يبن لغيره، لأنّ كلام هؤلاء كلّهم يؤول إلى أنه ضعيف.

وقال ابن عدي: روى عن خاله أحاديث غرائب لا يتابعه عليها أحد.

وقال الدولابي في الضعفاء: سمعت النضر بن سلمة المروزي يقول: ابن أبي أُويس كذّاب كان يحدّث عن مالك بمسائل ابن وهب.

وقال العقيلي في الضعفاء: ثنا أُسامة الرفاف بصري سمعت يحيى بن معين يقول: ابن أبي أُويس يسوى فلسين.

وقال الدار قطني: لا أختاره في الصحيح ».

« وحكى ابن أبي خيثمة عن عبد بن عبيد العبلسي صاحب اليمن أن إسماعيل ارتشى من جر عشرين ديناراً حتى ع له على الأمير ثو ً يساوي خمسين بمائة.

وذكره الإسماعيلي في المدخل فقال: كان ينسب في الخفة والطّيش إلى ما أكره ذكره.

قال وقال بعضهم: جانبناه للسنّة.

وقال ابن حَزم في المحلى قال أبو الفتح الأزدي: حدّثني سيف بن محمد أن ابن أبي أويس كان يضع الحديث. وقرأت على عبد بن عمر عن أبي بكر بن محمد: إن عبد الرحمن بن مكي أخبرهم كتابةً أ الحافظ أبو طاهر السلفي، أ أبو غالب محمد بن الحسن بن احمد البقلاني، أ الحافظ أبو بكر أحمد بن محمد بن غالب البرقاني، ثنا أبو الحسن الدار قطني، قال ذكر محمد بن موسى الهاشمي – وهو أحد الأئمة وكان النسائي يخصه بما لم يخص به ولده – فذكر عن أبي عبد

الرحمن قال: حكى لي سلمة بن شبيب قال: بم توقّف أبو عبد الرحمن. قال: فما زلت بعد ذلك أُدليه أنْ يحكي لي الحكاية حتى قال لي سلمة بن شبيب: سمعت إسماعيل بن أبي أُويس يقول: ربما كنت أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيء فيما بينهم.

قال البرقاني قلت للدار قطني: من حكى لك هذا عن محمد بن موسى؟ قال: الوزير، كتبتها من كتابه وقرأتها عليه. يعني لوزير الحافظ الجليل جعفر بن خنزابة.

قلت: وهذا هو للذي ن للنسائي منه حتى تجنّب حديثه، وأطلق القول فيه نه ليس بثقة، ولعل هذا كان من إسماعيل في شبيبته ثم انصلح. وأما الشيخان فلا يظن بهما أنهما أخرجا عنه إلّا الصحيح من حديثه الذي شارك فيه الثقات. وقد أوضحت ذلك في مقدمة شرحي على البخاري و أعلم » [1].

قلت: ما ذكره ابن حجر أخيراً من قوله: « لعلّ هذا كان من إسماعيل في شبيبته ثم انصلح » فاحتمال – لو قبل – لم يبق مجالاً للطعن في راوٍ من الرواة أبداً، وقوله « وأمّا الشيخان فلا يظن بهما أنهما أخرجا عنه إلّا الصحيح من حديثه الذي شارك فيه الثقات » ظن لا يغني عن الحق، ولا يغيّر من الواقع والحقيقة شيئاً، ولمّا قوله « وقد أوضحت ذلك في مقدمة شرحي على البخاري» فهذا نصّ ما قاله هناك:

« إسماعيل بن أبي أُويس عبد بن عبد بن أويس بن مالك بن عامر الأصبحي، ابن أُخت مالك بن أنس، احتج به الشيخان إلّا أنهما لم يكثرا من تخريج حديثه، ولا أخرج له البخاري مما ينفرد به، سوى حديثين. وأمّا مسلم فأخرج له أقل مما خرّج له البخاري. وروى له الباقون سوى النسائي فإنه أطلق القول بضعفه. وروى عن سلمة بن شبيب ما يوجب طرح روايته واختلف فيه قول ابن معين فقال مرة: ضعيف. وقال مرة: كان يسرق الحديث هو وأبوه. وقال

---

(1). تهذيب التهذيب 1 / 271.

أبو حاتم محلّه الصدق وكان مغفّلاً. وقال أحمد بن حنبل: لا س به. وقال الدار قطني: لا أختاره في الصحيح. قلت: وروينا في مناقب البخاري بسند صحيح إن إسماعيل أخرج له أُصوله وأذن له أن ينتقي منها، وأنْ يعلّم له على ما يحدّث به، ويعرض عمّا سواه، وهو مشعر نّ ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه، لأنه كتب من أصوله، وعلى هذا فلا يحتجُّ بشيء من حديثه غير ما في الصحيح، من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره، إلاّ أن يشاركه غيره فيعتبر به » [1].

وأنت ترى أنّه لم يذكر في هذه العبارة كثيرا من كلمات الجرح في الرّجل، التي أوردها هو نفسه بنزجمته من (تهذيب التهذيب) ... بل حتى أنه سلك سبيل الإجمال فيما ذكره، حماية للبخاري وذ ّ عن كتابه مهما أمكن ...

وأما دعوى أنّ « ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه لأنه كتب من أصوله » – ولعلّ هذا هو المقصود من قوله: « وقد أوضحت ... » – فالجواب عنها: أنّ هذا غير مسلّم، ولو سلّم فلا ينفع، لأنّ الرجل لإضافة إلى ضعف عقله وتخليطه وكذبه ... يعنزف على نفسه لوضع ... فإذا كان الرّجل بنفسه معنزفا لوضع كيف يطمئن ويوثق خباره حتى أصوله؟ ... ومن هنا ترى ابن حجر يقول لتالي: « فلا يحتجّ بشيء من حديثه غير ما في الصحيح ... » وهذا حسن ظن لبخاري وفعله لا غير.

وقال العيني في المقدّمة السابعة: « وأما إسماعيل بن أبي أويس فإنه أقرّ على نفسه لوضع كما حكاه النسائي عن سلمة بن شعيب [شبيب] عنه. وقال ابن معين: لا يساوي فلسين، هو وأبوه يسرقان الحديث، وقال النضر بن سلمة المروزي فيما حكاه الدّولابي عنه: كذّاب كان يحدّث عن مالك بمسائل ابن وهب ».

---

(1). مقدمة فتح الباري: 388.

مالك بن أنس

وفي الطريق الثاني (مالك بن أنس) وله قوادح عظيمة، أعظمها: العداء لأمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام وأهل بيته الطاهرين، وتفصيل ذلك كلّه مذكور في (إستقصاء الإفحام) فليرجع إليه من شاء ... هذا كلّه لنسبة إلى سند هذا الحديث.

وأمّا متنه ودلالته فأضعف وأوهن، وإن شئت بيان ذلك فارجع إلى كتاب (شوارق النصوص)، فإن هناك ما يبهر الناظر اللبيب، ويقضي منه العجب العجيب.

تحريف البخاري في حديث الخوخة وضعف أسانيده

ثم إنّ بعض المتضلّعين من أهل السنة في الاختلاق والافتعال لم يكتف بجعل « الخوخة » لأبي بكر، فأبدلها بلفظ « الباب » لتتمّ بزعمه المعارضة لحديث « أ مدينة العلم وعلي بها » ... ألا ترى أنّ البخاري بعد أن روى حديث الخوخة تحت عنوان « ب الخوخة والممرّ في المسجد » من كتاب الصلاة، عن ابن عباس.

قال في كتاب المناقب: « ب قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: سدّوا الأبواب إلّا ب أبي بكر قاله ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ».

وقد تنبّه شرّاحه إلى هذا التحريف، فحاولوا إصلاحه فقالوا: نّه نقل لمعنى، قال ابن حجر: « وصله المصنف في الصلاة بلفظ: سدّوا عني كلّ خوخة. فكأنه ذكره لمعنى »[1]. وقال العيني: « هذا وصله البخاري في الصلاة بلفظ: سدّوا عني كل خوخة في المسجد. وهذا هنا نقل لمعنى، ولفظه في الصلاة في ب الخوخة والممرّ في المسجد »[2].

---

(1). فتح الباري 1 / 442.

(2). عمدة القاري 4 / 245.

ولا يخفى عليك ما في هذا التأويل، أمّا أولاً: فلأنّه ينافي تلك المبالغات والإغراقات التي يذكرها أولياء البخاري له في احتياطه في النقل والتزامه بنقل ألفاظ الأحاديث كما هي من غير تصرّف، كما لا يخفى على ذوي النظر كلماتهم ومتتبّع سقطاتهم. وأمّا ثانياً: فلأنه ليس تصرف البخاري هذا من النقل بالمعنى، لوضوح الفرق بين « الخوخة » و« الباب » حتى على الأطفال ورّات الحجال، فضلاً عن ذوي الألباب من الرجال.

وكما حرّف البخاري لفظ الحديث عن ابن عباس، كذلك حرّفه نقلاً عن أبي سعيد الخدري أيضاً، فقد عرفت أنّه أخرجه عن أبي سعيد في « باب هجرة النبي وأصحابه إلى المدينة » بلفظ « الخوخة »، لكنّه ذكر نفس الحديث في مناقب أبي بكر في « باب قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: سدّوا الأبواب إلاّ باب أبي بكر، واضعا لفظ « الباب » بدلا عن « الخوخة » وهذا نصّ كلامه:

« حدثني عبد بن محمد، حدثني أبو عامر، حدثنا فليح قال حدثني سالم أبو النضر، عن بسر بن سعيد عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: خطب رسول صلى الله عليه وآله وسلم الناس وقال: إن خيّر عبدا بين الدنيا وبين ما عنده، فاختار ذلك العبد ما عند قال: فبكى أبو بكر، فعجبنا لبكائه أن يخبر رسول صلى الله عليه وآله وسلم عن عبد خيّر، فكان رسول هو المخيّر، وكان أبو بكر أعلمنا، فقال رسول صلى الله عليه وآله وسلم: إنّ من أمنّ الناس عليّ في صحبته وماله أ بكر، ولو كنت متّخذاً خليلاً غير ربي لاتخذت أ بكر خليلاً، ولكن أُخوة الإسلام ومودّته. لا يبقينّ في المسجد ب إلّا سدّ إلّا ب أبي بكر » [1].

وقد بذل شرّاحه قصارى سعيهم في سبيل عز وهذا التحريف الشنيع إلى رواة الحديث، وأنّ البخاري نفسه برئ من ذلك ... لكنّ حقيقة الحال لا تخفى على أهل التحقيق، وإنْ حاول الشراح الإخفاء والتّلبيس ...

---

(1). صحيح البخاري – مناقب أبي بكر 5 / 62.

ثم إنَّ هذا السّند مقدوح أيضاً كالسّندين السابقين، لوقوع (فليح بن سليمان) في طريقه ... قال النسائي في (الضعفاء): « فليح بن سليمان، ليس لقوي، مدني » ..

وقال للذّهبي: « فليح بن سليمان العدوي مولاهم، للمدني ... قال ابن معين وأبو حاتم والنسائي: ليس لقوي. مات سنة 168 » [1]. وقال في (المغني) بترجمته: « وقد قال ابن معين وأبو حاتم والنسائي: ليس لقوي » [2]. وقال في (المغني) بترجمة محمد بن طلحة بن مصرف: « قال عبد بن أحمد: سمعت ابن معين يقول: ثلاثة يتّقى حديثهم: محمد بن طلحة بن مصرف، وأيوب بن عتبة، وفليح بن سليمان. قلت لابن معين: عمّن سمعت هذا؟ قال: سمعته من أبي كامل مظفر بن مدرك » [3].

وقال للذهبي في (الميزان) بترجمة فليح: « فليح بن سليمان للمدني أحد العلماء الكبار عن فع والزهري وعدّة. إحتجّا به في الصحيحين.

وقد قال ابن معين وأبو حاتم والنسائي: ليس لقوي وقال أبو حاتم: سمعت معاوية بن صالح سمعت يحيى بن معين يقول: فليح بن سليمان ليس بثقة ولا ابنه ثم قال أبو حاتم: كان ابن معين يحمل على محمد بن فليح. وروى عثمان بن سعيد عن يحيى: ضعيف ما أقربه من أبي أُويس. وروى عباس عن يحيى: لا يحتجُّ به. وقال عبد بن أحمد: سمعت ابن معين يقول: ثلاثة يتّقى حديثهم: محمد ابن طلحة بن مصرف، وأيوب بن عتبة، وفليح بن سليمان. قلت له: ممن سمعت هذا؟ قال: من مظفر بن مدرك وكنت آخذ عنه هذا الشأن. قلت: مظفر هو أبو كامل من حفّاظ بغداد من طبقة عفّان.

---

(1). الكاشف 2 / 387.
(2). المغني في الضعفاء 2 / 516.
(3). المصدر نفسه 2 / 595.

وروى معاوية بن صالح عن يحيى: فليح ضعيف. وقال الساجي: يهمّ وإنْ كان من أهل الصدق. وأصعب ما رمي به ما ذكر عن ابن معين عن أبي كامل قال: كنّا نتّهمه لأنه كان يتناول من أصحاب النبي ﷺ.

قلت: قد اعتمد أبو عبد البخاري فليحاً في غير ما حديث، كحديث: إن في الجنة ملئة درجة. وحديث: هل فيكم أحد لم يقارف الليلة. وحديث: إذا سجد أمكن جبهته وأنفه من الأرض. صحّحه النزمذي. وحديث: يخالف الطريق يوم العيد.

سعيد بن منصور نبأ فليح عن أبي طوالة عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة قال رسول ﷺ: من تعلّم علماً مما يبتغى به وجه لا يستعمله إلّا ليصيب به عرضاً من عرض الدنيا لم يجد عرف الجنة.

وقال أبو داود: لا يحتج بفليح.

وقال الدار قطني: يختلفون فيه ولا س به.

قلت: مات سنة ثمان وستين ومائة »[1].

وقال ابن حجر: « قال عثمان الدارمي عن ابن معين: ما أقربه من أبي أُويس.

وقال الدوري عن ابن معين: ليس لقوي ولا يحتجُّ بحديثه وهو دون الدراوردي.

وقال أبو حاتم: ليس بقوي.

وقال الآجري: قلت لأبي داود: أبلغك أن يحيى بن سعيد كان يقشعرّ من أحاديث فليح؟ قال: بلغني عن يحيى بن معين قال: كان أبو كلمل مظفر بن مدرك يتكلّم في فليح قال أبو كلمل: كانوا يرون أنه يتناول رجال الزهري. قال أبو داود: وهذا خطأ، هو يتناول رجال مالك.

---

(1). ميزان الاعتدال 3 / 365.

وقال الآجري ـقلت لأبي داود: قال ابن معين: عاصـــم بن عبيد وابن عقيل وفليح لا يحتج بحديثهم. قال: صدق.

وقال النسائي: ضعيف.

وقال مرة: ليس لقوي وقال الحاكم أبو أحمد: ليس لمتين عندهم.

وقال الدارقطني: يختلفون فيه وليس به س.

وقال ابن أبي شيبة: قال علي بن المديني: كان فليح وأخوه عبد الحميد ضعيفين.

وقال البرقي عن ابن معين: ضعيف وهم يكتبون حديثه ويشتهونه.

وقال الساجي: هو من أهل الصدق ويهم. وقال الرملي عن داود: ليس بشيء.

وقال الطبري: ولّاه المنصور على الصدقات لأنه كان أشار عليهم بحسن ابن حسن لما طلب محمد بن عبد بن الحسن.

وقال ابن القطان: أصعب ما رمي به ما روي عن يحيى بن معين عن أبي كامل قال: كنّا نتّهمه لأنه كان يتناول أصحاب النبي ﷺ. كذا ذكر هذا هكذا ابن القطان في كتاب البيان له، وهو من التصحيف الشنيع الذي وقع له. والصّواب ما تقدم. ثم رأيته مثل ما نقل ابن القطان في رجال البخاري للساجي، فالوهم منه » [1].

وقال ابن حجر: « إحتج به البخاري وأصحاب السنن، وروى له مسلم حديثاً واحداً وهو حديث الإفك. وضعّفه يحيى بن معين والنسائي وأبو داود، وقال الساجي: هو من أهل الصدق وكان يهم. وقال الدار قطني: يختلف فيه ولا س به. وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة مستقيمة وغرائب، وهو عندي لا س به.

---

(1). تهذيب التهذيب 8 / 272.

قلت: لم يعتمد عليه البخاري اعتماده على مالك وابن عيينة وأضرابهما. وإنما خرّج له أحاديث أكثرها في المتابعات وبعضها في الرقائق » [1].

ومن غرائب الأمور: أن البخاري يذكر هذه الرولية المسندة إلى أبي سعيد الخدري مع هذا التحريف، أعني تبديل لفظة « الخوخة » بلفظة « الباب » في كتاب الصلاة، ب الخوخة والممرّ في المسجد، وهذا نصّ عبارته: « حدّثنا محمد بن سنان قال: حدّثنا فليح قال حدّثنا أبو النضر عن عبيد بن حنين عن بسر بن سعيد عن أبي سعيد الخدري قال: خطب النبي فقال: إن سبحانه خيّر عبداً ... » [2].

وهذا السند أيضاً مقدوح: لاشتماله على (فليح بن سليمان) أيضاً، وقد عرفته، ولأنّ ظاهره رواية: (عبيد بن حنين) عن (بسر بن سعيد)، وهذا غلط واضح، ومن هنا انبرى أولياء البخاري لإصلاحه بطرقٍ مختلفة، وكان الأحرى أنْ يعنزفوا لعجز عن إصلاحه ... قال ابن حجر في مقدمة (فتح الباري) في الكلام على الأحاديث التي اعنزض الحفّاظ فيها على البخاري: « الحديث الرابع – قال البخاري ب الخوخة والممرّ في المسجد: حدّثنا محمد بن سنان ... الحديث. قال الدار قطني: هذا السّياق غير محفوظ، واختلف فيه على فليح فرواه محمد بن سنان هكذا و بعه المعافى بن سليمان الحراني، ورواه سعيد بن منصور ويونس بن محمد المؤدّب وأبو داود الطيالسي عن فليح عن أبي النضر عن عبيد بن حنين وبسر بن سعيد جميعاً عن أبي سعيد.

قلت: أخرجه مسلم عن سعيد، وأبو بكر بن أبي شيبة عن يونس، وابن حبّان في صحيحه من حديث الطيالسي، ورواه أبو عامر العقدي عن فليح عن أبي النضر عن بسر بن سعيد عن أبي سعيد، ولم يذكر عبيد بن حنين، أخرجه

---

(1). مقدمة فتح الباري: 435.

(2). صحيح البخاري – كتاب الصلاة 1 / 260.

البخاري في مناقب أبي بكر. فهذه ثلاثة أوجه مختلفة. فأما رواية أبي عامر فيمكن ردّها إلى رواية سعيد بن منصور ن يكون اقتصر فيها على أحد شيخي أبي النضر دون الآخر، وقد رواه مالك عن أبي النضر عنهما جميعاً، حدّث به القعنبي في الموطأ عنه و بعه جماعة عن مالك خارج الموطأ، وأخرجه البخاري أيضاً عن ابن أبي أويس عن مالك في الهجرة، لكنه اقتصر فيه على عبيد بن حنين حسب. وأما رواية محمد بن سنان فوهم، لأنه صيّر بسر بن سعيد شيخاً لعبيد بن حنين، وإنما هو رفيقه في رواية هذا الحديث. ويمكن أن يكون الواو سقطت قبل قوله عن بسر، وقد صرّح بذلك البخاري فيما رواه أبو علي بن السكن الحافظ في زوائده في الصحيح قال: أ الفربري قال قال البخاري: هكذا رواه محمد بن سنان عن فليح، وإنما هو عن عبيد بن حنين وعن بسر بن سعيد. يعني بواو العطف فقد أفصح البخاري ن شيخه سقطت عليه الواو من هذا السياق، وأن من إسقاطها نشأ هذا الوهم. وإذا رجعنا إلى الإنصاف لم تكن هذه علة قادحة مع هذا الإيضاح. و أعلم » [1].

وقال بشرح الحديث: « (قوله عن عبيد بن حنين عن بسر بن سعيد) هكذا في أكثر الروا ت، وسقط من رواية الأصيلي عن أبي زيد ذكر بسر بن سعيد فصار عن عبيد بن حنين عن أبي سعيد، وهو صحيح في نفس الأمر لكن محمد بن سنان

---

(1). كيف لا تكون في هذا الخبر علة قادحة، وقد اضطرب فيه فليح اضطرا ً عظيماً أدّى إلى روايته بثلاثة أوجه، أوّلها وهم صريح والحمل فيه على ابن سنان كما اختاره البخاري ليس بصحيح، فقد بعه فيه المعافى بن سليمان الحراني، فبرئ ابن سنان عن العهدة وصار الأمر إلى فليح وهو مطعون في نفسه. ومع ذلك فقد اضطرب في هذا الخبر اضطرا ً لا مزيد عليه. وأما مالك فقد اضطرب أيضاً في هذا الخبر وإن كان اضطرابه دون اضطراب فليح. وهو أيضاً مطعون أما البخاري فلا يكاد يتخلص من ورطة إيراده هذا الخبر بسند قد اشتمل على وهم صريح، والعذر عنه نه أفصح للفربري خلط شيخه محمد بن سنان لا يجدي شيئاً، لأن الحمل على شيخه غير مسلم، بل الحمل على فليح المطعون كما عرفت، ولو سلّم فسكوت البخاري في الصحيح على هذا الغلط كائناً عمّن كان مع عدم التنبيه عليه مع الشعور به قادح. و العاصم.

إنما حدّث به كالذي وقع في بقية الروا ت، فقد نقل ابن السكن عن الفربري عن البخاري أنه قال: هكذا حدّث به محمد بن سنان، وهو خطأ وإنما هو عن عبيد بن حنين وعن بسر بن سعيد. يعني بواو العطف. فعلى هذا يكون أبو النضر سمعه من شيخين حدّثه كل منهما به عن أبي سعيد، وقد رواه مسلم كذلك عن سعيد بن منصور عن فليح عن أبي النضر عن عبيد وبسر جميعاً عن أبي سعيد، و بعه يونس بن محمد عن فليح، أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة عنه. ورواه أبو عامر العقدي من فليح عن أبي النضر عن بسر وحده، أخرجه المصنف في مناقب أبي بكر. فكأن فليحاً كان يجمعهما مرّة ويقتصر مرة على أحدهما. وقد رواه مالك عن أبي النضر عن عبيد وحده عن أبي سعيد، أخرجه المصنف أيضاً في الهجرة، وهذا مما يقوي أن الحديث عند أبي النضر عن شيخين، ولم يبق إلّا أن محمد بن سنان أخطأ في حذف الواو العاطفة، مع احتمال أن يكون الخطأ من فليح حال تحديثه له به. ويؤيد هذا الاحتمال: أن للعافى بن سليمان الحراني رواه عن فليح كرواية محمد بن سنان، وقد نبّه المصنف على أن حذف الواو خطأ، فلم يبق للاعتراض عليه سبيل. قال الدار قطني: رواية من رواه عن أبي النضر عن عبيد عن بسر غير محفوظة » [1].

وهكذا قال العيني بشرح الحديث من (عمدة القاري) [2].

الرابع: ما ادعاه من كون حديث الخوخة إشارةً إلى كلّية بيت النبوّة – مع غض النظر عن بطلان الحديث المزعوم – سخيف جداً، فأين الاشارة المذكورة؟ وأين خوخة بيت أبي بكر عن بيت النبوة؟

والخامس: اللفظ الذي ذكره لحديث سدّ الأبواب لفظ مهمل، وسياقه مختلّ لم نعلم من أين ينقله ... ولما ذا وضع هذا اللفظ في موضع الجملة

---

(1). فتح البخاري 1 / 443.

(2). عمدة القاري 4 / 242.

الشـريفة: « سـدّوا هذه الأبواب إلّا ب علي » الصـريحة الواضـحة الدلالة، والواردة عن أكابر الأئمة من أحمد، والنسائي، والحاكم، والضياء المقدسي، وغيرهم ...!! ...

والسادس: كيف تكون إضافة « الباب » إلى « علي » إضافة بيانية؟ مع أنّ شرط الإضافة البيانية أن يكون المضاف من جنس المضاف إليه، كخاتم فضة ... وأيضاً: في الاضافة البيانية يجوز إظهار « من » فيقال: خاتم من فضةٍ، وهنا لا يصح: ب من علي.

والسابع: لقد لشتبه الأمر على الأورنقا دي، فتوهّم الإتّحاد بين حديث مدينة العلم، وحديث سدّوا الأبواب، من جهة وجود لفظ « الباب » في الحديثين، لكن « الباب » في الأوّل معنوي، وفي الثاني ظاهري، كما لا يخفى على أولي الأفهام.

النظر في حديث حذيفة في بابية عمر

والثامن: جعله عمر ً لستناداً إلى حديث حذيفة واضح البطلان والإعتساف، فإنّ هذا الحديث من متفرّدات أهل السنّة، على أنّه ذمّ لعمر وليس مدحاً، إذ هو ظاهر في كونه « ب الفتنة » لا « ب العلم » ... وقد ذكره الأورنقا دي نفسه في حلشية هذا الموضع من كتابه بقوله: « وهو مخرج في البخاري ومسلم عن سفيان [شقيق] عن حذيفة: قال كنّا عند عمر فقال: أيّكم يحفظ حديث رسول ﷺ في الفتنة؟ فقلت: أ أحفظ كما قال. قال: هات، إنك لجري، وكيف قال؟ قلت: سمعت رسول ﷺ يقول: فتنة الرجل في أهله وماله ونفسه وولده وجاره، يكفّرها الصيام والصّلاة والصدقة والأمر لمعروف والنهي عن المنكر. فقال عمر: ليس هذا أريد، إنما أريد التي تموج كموج البحر. قال قلت: مالك ولها أمير المؤمنين، إن بينك

وبينها ً مغلقاً. قال: فيكسر الباب أو يفتح؟ قال قلت: لا بل يكسر. قال: ذاك أحرى أن لا يغلق أبداً. قال: فقلنا لحذيفة: هل كان عمر يعلم من الباب؟ قال: نعم كما يعلم أن دون غد ليلة، إني حدّثته حديثاً ليس لأغاليط. قال: فهبنا أن نسأل حذيفة من الباب. فقلنا لمسروق: سله. فقال: عمر ... ».

فأنت ترى حذيفة يقول لعمر في هذا السياق: « إنّك بينك وبينها ً مغلقاً » ... وهو ظاهر في كونه « ب الفتنة » غير أنه « مغلق » ... وقد توهّم الأورنقا دي أنّ كونه مغلقاً مدح لعمر، مع أنّ كون الشخص « ب الفتنة » ذم له وإن كان مغلقاً.

هذا لنسبة إلى السياق الذي ذكره الأورنقا دي، وأمّا سياقاته الْأُخرى فلا يفيد شيء منها كون عمر ً ... ففي (صحيح مسلم) كتاب الإيمان: « حدّثنا محمد بن عبد بن نمير قال ثنا أبو خالد – يعني سليمان بن حيّان – عن سعد بن طارق، عن ربعي عن حذيفة قال: كنّا عند عمر فقال: أيّكم سمع رسول ﷺ يذكر الفتن؟ فقال قوم: نحن سمعناه. فقال: لعلّكم تعنون فتنة الرجل في أهله وماله وجاره. قالوا: أجل. قال: تلك تكفّرها الصلاة والصيام والصدقة، ولكن أيّكم سمع النبي ﷺ يذكر التي تموج موج البحر؟ قال حذيفة: فأسكت القوم. فقلت: أ . فقال: أنت لله أبوك لم قال حذيفة: سمعت رسول ﷺ يقول: تعرض الفتن على القلوب كالحصير عُوداً عُوداً، فأيّ قلب أشربها نكت فيه نكتة سوداء، وأيّ قلب أنكرها نكت فيه نكتة بيضاء، حتى تصير على قلبين على أبيض مثل الصفا فلا تضرّه فتنة ما دامت السماوات والأرض، والآخر أسود مر دّا كالكوز مجنحيّاً لا يعرف معروفاً ولا ينكر منكراً إلّا ما أُشرب من هواه. قال حذيفة: وحدّثته أن بينك وبينها ً مغلقاً يوشك أن يكسر قال عمر: أكسراً لا أ لك، فلو أنّه فتح لعلّه كان يعاد. قلت: لا بل يكسر. وحدّثته أن ذلك الباب رجل يقتل أو يموت حديثاً ليس لأغاليط. قال أبو خالد فقلت لسعد: أ مالك، ما أسود مر دّا؟ قال: شدة

البياض في سواد. قال قلت: فما الكوز مجنحيّاً؟ قال: منكوساً »[1].

وفي هذا السياق: « إن بينك وبينها مغلقاً » فالباب غير عمر ... ولا تخفى وجوه الفرق الأخرى بين هذا السّياق والسياق الذي ذكره الأورنقا دي.

وكيف كان، فلا دلالة في هذا الحديث على معنىً يصلح لأنْ يذكر في مقابلة حديث « أ مدينة العلم وعلي بها ».

دعوى دلالة حديث المدينة على عدم تملّك بيت النّبوة شيئاً من المال

والتاسع: وزعم الأورنقا دي كون حديث « أ مدينة العلم » إشارةً وإيماءً إلى أنّ بيت النبوة خالٍ من جميع الأموال إلّا العلم، ثم استشهد لذلك بما رووا عنه ﷺ أنه قال: إن الأنبياء لم يورّثوا ...

فنقول: أوّلاً: لا ذكر في حديث للمدينة لبيت النّبوة ولا سيّما لمعنى للذي توهّمه ... و نياً: الإشارة المذكورة ممنوعة، أفهل يجوز القول بخلوّ بيت النبوة من متاع الصلاة والصوم والزكاة والحج والجهاد ... ومن متاع الزهد والورع والتقوى والشجاعة والعدالة وحسن الخلق ... وما سواها من الخصال الحميدة؟ نعم يدلّ الحديث على انحصار أخذ العلم من ب مدينة العلم دلالةً ظاهرةً أظهر من الشّمس وأبين من الأمس، ولكن هذا الانحصار تي على مذهب الأورنقا دي لدمار. و لثا: لو سلّمنا كون الحديث إشارة إلى انحصار متاع البيت في « العلم » فغاية ذلك هو: أنّ متاع بيت النبوة في بيت النبوة من حيث أنه بيت النبوة هو « العلم » وأنّ الأموال لا يعتنى إليها فيه، لا أنّ النبي ﷺ – وهو صاحب بيت النبوة – لم يكن يملك شيئاً من الأموال، كما هو مزعوم جمع من المتصوّفين، وإليه يميل كلام الأورنقا دي المهين.

وأمّا حديث: « إنّ الأنبياء ... » فلا يدلّ على الفقر لمعنى الذي يتوهّمه

---

(1). صحيح مسلم – كتاب الايمان 1 / 89.

المتصوّفة، بل يدلّ على الزهد والورع والكرم والإيثار ...هذا، على أنّ هذا الحديث في (جامع الترمذي) مقدوح سنداً، فقد قال: «حدّثنا محمود بن خداش البغدادي: محمد بن يزيد الواسطي عاصم بن رجاء بن حياة عن قيس بن كثير قال: قدم رجل من المدينة على أبي الدرداء وهو بدمشق فقال: ما أقدمك أخي؟ قال: حديث بلغني أنك تحدّثه عن رسول ﷺ، قال: أما جئت لحاجة؟ قال: لا، قال: فإني سمعت رسول ﷺ يقول: من سلك طريقاً يبتغي فيه علماً سلك به طريقاً إلى الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها رضىً لطالب العلم، وإن العالم ليستغفر له من في السماوات ومن في الأرض حتى الحيتان في الماء، وفضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب، إن العلماء ورثة الأنبياء، ان الأنبياء لم يورّثوا ديناراً ولا درهماً، إنما ورّثوا العلم، فمن أخذ به فقد أخذ بحظٍّ وافر.

ولا نعرف هذا الحديث إلا من حديث عاصم بن رجاء بن حيوة، وليس إسناده عندي بمتصل. هكذا حدّثنا محمود بن خداش هذا الحديث، وإنما يروى هذا الحديث عن عاصم بن رجاء بن حيوة عن داود بن جميل عن كثير بن قيس عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ، وهذا أصح من حديث محمود بن خداش» [1].

فإن كلام الترمذي نفسه كاف لسقوط الحديث، ونضيف إلى ذلك أنّ:

كثير بن قيس – راوي الحديث عن أبي الدرداء – ضعّفه الدار قطني وغيره، قال الذهبي: «كثير بن قيس، بعي، تقدّم في الدال تضعيف الدارقطني له» [2]. وقال ابن حجر: «كثير بن قيس الشامي، ويقال قيس بن كثير – والأول أكثر – ضعيف، من الثالثة، ووهم ابن قانع فأورده في الصحابة» [3]. وقال الخزرجي:

---

(1). جامع الترمذي 5 / 46.

(2). ميزان الاعتدال 3 / 409.

(3). تقريب التهذيب 2 / 132.

« د ت ق. كثير بن قيس – أو عكسه – عن أبي للدرداء. وعنه: داود بن جميل. والاسناد مضطرب » [1].

وداود بن جميل راويه عن كثير بن قيس – وقد أسقطه شيخ الترمذي من السند – قال الذهبي: « داود بن جميل – وبعضهم يقول: الوليد بن جميل – عن: كثير بن قيس عن أبي الدرداء بخبر من سلك طريقاً يطلب علماً. وعنه: عاصم ابن رجا بن حياة. حديثه مضطرب، وضعّفه الأزدي. وأما ابن حبّان فذكره في الثقات، وداود لا يعرف كشيخه، وقال الدار قطني في العلل: عاصم ومن فوقه ضعفاء ولا يصح » [2]. وهذا صريح لا في ضعف داود بن جميل فقط، بل في ضعف عاصم ومن فوقه أيضاً، فالحديث غير صحيح.

وقال الذهبي: « وثّق وأما الأزدي فضعّفه، وفيه جهالة » [3]. وقال ابن حجر: « ضعيف » [4]. وقال الخزرجي: « هو مضطرب » [5] ... ومن هنا: تعرف السرّ في إسقاط داود بن جميل من سند الترمذي.

وعاصم بن رجاء – عرفت ضعفه عند الدار قطني، قال ابن حجر العسقلاني بعد نقل توثيقه عن بعضهم: « قلت: وتكلّم فيه » [6] ... وقال هو: « صدوق يهم » [7].

الأئمة الأطهار في العلم سواء

العاشر: زعم الأورنقا دي في آخر كلامه أنّ أهل البيت عليهم السلام

---

(1). خلاصة تذهيب تهذيب الكمال 2 / 363.
(2). ميزان الاعتدال 2 / 4.
(3). المغني 1 / 217.
(4). تقريب التهذيب 1 / 231.
(5). خلاصة التهذيب 1 / 300.
(6). تهذيب التهذيب 5 / 37.
(7). تقريب التهذيب 1 / 383.

ورثوا العلم عن النبيّ ﷺ بحسب إختلاف مراتبهم في ب الإرث ... نشأ من قلّة معرفته حوال الائمة المعصومين عليهم السلام ، ومن نظر في سيرهم وفضائلهم علم أنهم في العلم سواء، وقد اعنزف بهذا المعنى علماء أهل السنّة أيضاً:

قال ابن الصبّاغ المالكي في ذكر الامام الحسين عليه السلام : « فصل في علمه وشجاعته وشرف نفسه وسيادته عليه السلام قال بعض أهل العلم: علوم أهل البيت لا تتوقف على التكرار والدرس، ولا يزيد يومهم فيها على ما كان في الأمس، لأنهم المخاطبون في أسرارهم والمحدّثون في النفس، فسماء معارفهم وعلومهم بعيدة عن الإدراك واللمس، ومن أراد سنزها كان كمن أراد سنز وجه الشمس، وهذا مما يجب أن يكون ثبتاً ومقرراً في النفس، فهم يرون عالم الغيب في عالم الشهادة، ويقفون على حقائق المعارف في خلوات العبادة وتناجيهم ثواقب أفكارهم في أوقات أذكارهم بما تسنّموا به غارب الشرف والسيادة وحصلوا بصدق توجّههم إلى جناب القدس، فبلغوا به منتهى السؤال والإرادة فهم كما في نفوس أوليائهم ومحبّيهم وز دة، فما تزيد معارفهم في زمان الشيخوخة على معارفهم في زمن الولادة، وهذه أُمور تثبت لهم لقياس والنظر، ومنلقب واضحة الحجول حية الغرر، ومزا تشرق إشراق الشمس والقمر، وسجا تزيّن عيون التواريخ وعنوا ت الأثر، فما سألهم مستفيد أو ممتحن فوقفوا، ولا أنكر منكر أمراً من الْأُمور إلّا علموا وعرفوا، ولا جرى معهم غيرهم في مضمار شرف إلّا سبقوا وقصر مجاروهم وتخلّفوا، سنّة جرى عليها الذين تقدّموا منهم، وأحسن أتباعهم الذين خلفوا، وكم عانوا في الجدال والجلاد أُموراً فبلغوها لرأي الأصيل والصبر الجميل، فما استكانوا ولا ضعفوا، فبهذا وأمثاله سموا على الأمثال وشرفوا، تفنز الشقلشق إذا هدرت شقلشقهم وتصغي الأسماع إذا قال قائلهمْ أو نطق طقهم، ويكثف الهواء إذا قيست به خلائقهم، ويقف كل ساع عن شأوهم فلا يدرك فائتهم ولا ينال طرائقهم، وسجا منحهم بها خالقهم، وأخبر بها صادقهم فسرّ

بها أولياؤهم وأصادقهم وحزن لها مباينهم ومفارقهم » [1].

وقال العجيلي: «قال بعض أهل العلم: علوم أهل البيت لا تتوقف على التكرار وللدرس، ولا يزيد يومهم فيها على ما كان في الأمس، لأنهم المخاطبون في أسرارهم المحدّثون في النفس، فسماء معارفهم وعلومهم بعيدة عن الإدراك واللمس، ومن أراد سنزها كان كمن أراد سنز الشمس، فهم يرون عالم الغيب في عالم الشهادة ويقعون على حقائق المعارف في خطوات العبادة، ويناجيهم ثواقب أفكارهم في أوقات أذكارهم، فهم كما في نفوس أوليائهم ومحبّيهم وز دة، فما تزيد معارفهم في زمان الشيخوخة على معارفهم في زمن الولادة، وهذه أُمور تثبت لهم لقياس والنظر، ومناقب واضحة الحجول والغرر، ومزا تشرق إشراق الشمس والقمر، وسجا تزيّن عيون التواريخ وعنوان الأثر، فما سألهم مستفيد أو ممتحن فتوقفوا، ولا أنكر منكر أمراً من الْأُمور إلّا عرفوا وعلموا، ولا جرى معهم غيرهم في مضمار شرف إلّا سبقوا وقصر مجاريهم وتخلفوا، سنّة جرى عليه الذين تقدّموا منهم وأحسن أتباعهم الذين خلفوا. وكم عانوا في الجدال والجلاد أُموراً فبلغوا لرأي الأصيل والصبر الجميل، فما لستكانوا ولا ضعفوا، سجا منحهم بها خالقهم، وأخبر بها صادقهم، فرح بها أولياؤهم وأوصياؤهم، وحزن بها مباينهم ومفارقهم » [2].

لم يرث العلم إلّا الأئمة الأطهار

ثم إنّ العلم لم يرثه عن «للدينة » إلّا الأئمة الأطهار من « أهل بيت للدينة »، وقد دلّ على هذا المعنى حديث « أ مدينة العلم وعلي بها » وغيره من الأدلّة، وبه صرَّح وعليه نصّ كبار الأعلام والعرفاء الكرام من أهل السنّة، كالقاضي شهاب

---

(1). الفصول المهمة: 159.

(2). ذخيرة المآل – مخطوط.

الدين في كتاب (هداية الســـعداء) والشـــيخ ســـعد الدين الحموي كما في كتاب (ينابيع المودة للقندوزي) والقاضي ثناء ني بتي في خاتمة كتابه (سيف مسلول) ...

* * *

(17)

مع القاضي ثناء الله

في كلامه حول الحديث

وحمل القاضي ثناء بي بتي حديث: « أ دار الحكمة » و «حديث أ مدينة العلم » كليهما على العلوم للباطنة ... إذ قال: في خيل الآية: ﴿ أَفَمَنْ كانَ عَلى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شاهِدٌ ﴾ ما نصّه: « وقيل: الشاهد هو علي بن أبي طالب. قال البغوي قال علي رضي الله عنه : ما من رجل من قريش إلّا وقد نزلت فيه آية من القرآن. فقال له رجل: وأنت إيش نزل فيك؟ قال: ويتلوه شاهد منه.

فإن قيل: فما وجه تسمية علي لشاهد؟ قلت: لعلّ وجه ذلك أنه أوّل من أسلم من الناس، فهو أول من شهد بصدق النبي صلى الله عليه وآله وسلم . والأوجه عندي أن يقال: إن علياً رضي الله عنه كان قطب كمالات الولاية، وسائر الأولياء حتى الصحابة رضوان عليهم أتباع له في مقام الولاية، وأفضلية الخلفاء الثلاثة عليه بوجه آخر. كذا حقّق المجدّد رضي الله عنه في مكتوب من أواخر مكتو ته.

فكان معنى الآية: ﴿ أَفَمَنْ كانَ عَلى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ ﴾ يعني حجة واضحة وبرهان قاطع وهو محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، فإنه كان على حجة واضحة من ربّه وبرهان قاطع يفيد العلم لقطع أنه رسول صلى الله عليه وآله وسلم ، وذلك معجزاته وأفضلها القرآن وعلومه المستندة إلى الوحي ﴿ وَيَتْلُوهُ ﴾ أي يتبعه ﴿ شاهِدٌ ﴾ من على صدقه، وهو علي ومن شاكله من الأولياء، فإن كرامات الأولياء معجزات النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وعلومهم المستندة إلى الإلهام والكشف ظلال لعلوم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المستندة إلى الوحي، فتلك الكرامات والعلوم شاهدة على صدق النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

فقوله صلى الله عليه وآله وسلم : أ دار الحكمة وعلي بها. رواه الترمذي بسند

صـــحيح عن علي. وأ ـمدينة العلم وعلي ـها فمن أراد العلم فليأت ـلباب. رواه ابن ـعدي في الكلمل والعقيلي في الضـــعفاء والطبراني ولحاكم عن ابن عباس، وابن ـعدي ولحاكم عن ـحابر، إشارة إلى علوم الأولياء دون علوم الفقهاء، فإن أخذ علوم الفقهاء لم ينحصر على علي عليه السلام ، بل قال له رسول صلى الله عليه وآله وسلم : أصحابي كالنجوم يّهم اقتديتم اهتديتم ».

وهذا الكلام وإنْ اشتمل على بعض المطالب الصادقة مخدوش من وجوه:

الحمل على العلوم الباطنة باطل

أحدها: إنّه وإنْ كان اعتزافه بكون أمير المؤمنين عليه السلام « قطب كمالات الولاية، وسـائر الأولياء حتى الصّـحابة أتباع له في مقام الولاية » دليلاً على أفضـلية الامام من الصّـحابة من وجهٍ، لكنّ حديث « أ مدينة العلم » ونظائره يدلّ على أفضـــليّته وأعلميّته منهم من جميع الجهات والوجوه ...

وحمله حديث: « أ دار الحكمة » على أنه « إشـــارة إلى علوم الأولياء دون علوم الفقهاء » ـطل قطعاً، لأن « الحكمة » هو « العلم ـلنافع » ... ولا ـريب في أنّ علوم الفقهاء من العلم النّافع.

ـلّما أنّ « الحكمة » هو « العلم ـلنافع » فقد صـــرّح ـبه عبد العزيز (ـلدهلوي) في جوابٍ سـؤالٍ عن ثبوت « العصـمة » و« الحكمة » و« الوجاهة » و« القطبيّة » للأئمة الاثني عشـر عليهم السلام ... ونصّ على ـلّنه المراد من ـحديث « أ دار الحكمة وعلي ـها » وحديث « أ ـمدينة العلم وعلي ـها » ... ولمزيد ـلفلئدة ـنذكر كلمات بعض العلماء حول معنى ـحديث: « أ دار الحكمة » ليتّضح لك بطلان الحمل المذكور على لسان علماء أهل السنّة:

العاصـمي: « أمّا العلم والحكمة فإنّ تعالى قال لآدم عليه السلام ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْـماءَ كُلَّها ﴾ ففضّـل لعلم العباد الذين كانوا لا يعصـون ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون، ولسـتحق بذاك منهم السجود له، فكما لا يصير العلم

جهلاً والعالم جاهلاً فكذلك لم يصر آدم المفضل لعلم مفضولاً. وكذلك حال من فضّل لعلم. فأمّا من فضل لعبادة فربّما يصير مفضولاً لأن العابد ربما يسقط عن درجة العبادة إنْ تركها معرضاً عنها، أو توانى فيها تغافلاً عنها، فيسقط فضله. ولذلك قيل: لعلم يعلو ولا يعلى، والعالم يزار ولا يزور. ومن ذلك وجوب الوصف لله سبحانه لعلم والعالم، وفساد الوصف له لعبادة والعابد ولذلك منَّ على نبيّه عليه السلام بقوله ﴿ وَعَلَّمَكَ ما لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ ﴾. و كان فضل عليك عظيماً فعظم الفضل عليه لعلم دون سائر ما أكرمه به من الخصال والأخلاق، وما فتح عليه من البلاد والآفاق.

وكذلك المرتضى رضوان عليه، فضّل لعلم والحكمة ففاق بهما جميع الْأُمة ما خلا الخلفاء الماضين رضي عنهم أجمعين. ولذلك وصفه الرسول عليه السلام بهما حيث قال « علي ملئت علماً وحكمة » وذكر في الحديث عن المرتضى رضوان عليه: إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان ذات ليلة في بيت أُم سلمة، فبكّرت إليه لغداة فإذا عبد بن عباس لباب، فخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى المسجد وأ عن يمينه وابن عباس عن يساره فقال النبي عليه السلام : علي ما أول نعم عليك؟ قال: أن خلقني فأحسن خلقي. قال: ثم ما ذا؟ قال: أنْ عرّفني نفسه. قال: ثم ما ذا؟ قال قلت: ﴿ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللهِ لا تُحْصُوها ﴾ قال: فضرب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يده على كتفي وقال: علي ملئت علماً وحكمةً. ولذلك قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : أ مدينة العلم وعلي بها. وفي بعض الروا ت: أ دار الحكمة وعلي بها » [1].

الكنجي الشافعي: « الباب الحادي والعشرون، فيما خصّ تعالى علياً رضي الله عنه لحكمة. قال تعالى: ﴿ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْراً كَثِيراً ﴾.

---

(1). زين الفتى – مخطوط.

أخبر عبد اللطيف بن محمد ببغداد، أخبر محمد بن عبد الباقي، أخبر أبو الفضل بن أحمد، حدّثنا أحمد بن عبد الحافظ، حدّثنا أبو أحمد محمد بن أحمد الجرجاني، حدّثنا الحسن بن سفيان، حدّثنا عبد الحميد بن بحر، حدّثنا شريك عن سلمة بن كهيل عن الصنابحي عن علي رضي الله عنه قال قال رسول صلى الله عليه وآله وسلم: أ دار الحكمة وعلي بها.

قلت: هذا حديث حسن عال. وقد فسّرت الحكمة لسنّة لقوله عزّ وجل: ﴿ وَأَنْزَلَ اللهُ عَلَيْكَ الْكِتابَ وَالْحِكْمَةَ ﴾. الآية. يدل على صحة هذا التأويل ما قد قال رسول صلى الله عليه وآله وسلم: أوتيت الكتاب ومثله معه. أراد لكتاب القرآن. ومثله معه ما علّمه تعالى من الحكمة. وبيّن له من الأمر والنهي والحلال والحرام. فالحكمة هي السنّة، فلهذا قال: أ دار الحكمة وعلي بها » [1].

السيد شهاب الدين أحمد: « الباب الخامس عشر: في أن النبي صلّى عليه وعلى آله و رك وسلّم دار حكمة ومدينة علم وعلي لهما ب، ولأنه أعلم لله تعالى وأحكمه وآته وكلامه بلا ارتياب ... وعن علي رحمة ورضوانه عليه قال قال رسول صلى الله عليه وآله وسلم: أ دار الحكمة وعلي بها. رواه الحافظ أبو نعيم، والطبري، ورواه في المشكاة وقال: أخرجه الترمذي » [2].

المناوي: « أ دار الحكمة وفي رواية: أ مدينة الحكمة وعلي بها. أي علي ابن أبي طالب هو الباب الذي يدخل منه إلى الحكمة. و هيك بهذه المرتبة ما أسناها وهذه المنقبة ما أعلاها. ومن زعم أنّ المراد بقوله: وعلي بها أنه مرتفع من العلوّ وهو الإرتفاع، فقد تمحّل لغرضه الفاسد بما لا يجديه ولا يسمنه ولا يغنيه.

أخرج أبو نعيم عن ترجمان القرآن مرفوعاً: ما أنزل عزّ وجل ﴿ يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ إلّا وعلي رأسها وأميرها. وأخرج عن ابن مسعود قال: كنت عند

---

(1). كفاية الطالب: 118.

(2). توضيح الدلائل على ترجيح الفضائل – مخطوط.

النبي ﷺ، فسئل عن علي كرّم وجهه فقال: قسّمت الحكمة عشرة أجزاء فأُعطي علي تسعة أجزاء والناس جزءاً واحداً. وعنه أيضاً: أُنزل القرآن على سبعة أحرف ما منها حرف إلّا له ظهر وبطن، وأما عليّ فعنده منه علم الظاهر والباطن. وأخرج أيضاً: علي سيد المسلمين وإمام المتقين. وأخرج أيضاً: أ سيّد ولد آدم وعلي سيد العرب. وأخرج أيضاً: علي راية الهدى. وأخرج أيضاً: علي، إنّ أمرني أن أُدنيك وأُعلّمك لتعي، وأُنزلت عليّ هذه الآية ﴿ وَتَعِيَها أُذُنٌ واعِيَةٌ ﴾. وأخرج أيضاً عن ابن عباس: كنّا نتحدّث أن رسول ﷺ عهد إلى علي كرّم وجهه سبعين عهداً لم يعهد إلى غيره.

والأخبار في هذا الباب لا تكاد تحصى » [1].

ابن حجر المكي في (المنح المكيّة): « ومما يدلّ على أنّ سبحانه اختص علياً من العلوم بما تقصر عنه العبارات: قوله ﷺ: أقضاكم علي. وهو حديث صحيح لا نزاع فيه، وقوله: أ دار الحكمة، ورواية: أ مدينة العلم وعلي بها ».

العزيزي: « أ دار الحكمة ـ قال المناوي: وفي رواية ـ مدينة الحكمة. وعلي ابن أبي طالب ـ بها. فيه التنبيه على فضل علي، واستنباط الأحكام الشرعية منه » [2].

نظام الدين السهالوي في (الصبح الصادق): « إفاضة: قال الشيخ ابن همام في فتح القدير بعد ما أثبت عتق أُم الولد وانعدام جواز بيعها عن عدّة من الصحابة رضوان تعالى عليهم، و لأحاديث المرفوعة، لستنتج ثبوت الإجماع على بطلان البيع. ممّا يدل على ثبوت ذلك الإجماع: ما أسنده عبد الرزاق أنبأ معمر عن أيوب عن ابن سيرين عن عبيدة السلماني قال: سمعت علياً يقول:

---

(1). فيض القدير في شرح الجامع الصغير 3 / 46.

(2). السراج المنير في شرح الجامع الصغير 1 / 244.

إجتمع رأيي ورأي عمر في أُمهات الأولاد أنْ لا يبعن، ثم رأيت بعد أن يبعن. فقلت له: فرأيك ورأي عمر في الجماعة أحب إليّ من رأيك وحدك في الفرقة. فضحك علي رضي تعالى عنه.

واعلم أن رجوع علي رضي تعالى عنه يقتضي أنه يرى لشنزاط إنقراض العصر في تقرّر الإجماع، والمرجّح خلافه، وليس يعجبني أن لأمير المؤمنين شأ ً يبعد لتّبلعه أن يميلوا إلى دليل مرجوح ورأي مغسول ومذهب مرذول، فلو كان عدم الإشنزاط أوضح لا كوضوح شمس النهار كيف يميل هو إليه، وقد قال رسول ﷺ: أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنه لا نبي بعدي. رواه الصحيحان. وقال رسول صلّى عليه وعلى وآله وسلّم: أ دار الحكمة وعلي بها رواه النزمذي. فالإنقراض هو الحق.

لا يقال: إن الخلفاء الثلاثة أيضاً أبواب العلم، وقد حكم عمر متناع البيع. لأن غاية ما في الباب أنهما تعارضا. ثم المذهب أن أمير المؤمنين عمر أفضل، وهو لا يقتضي أن يكون الأفضلية في العلم أيضاً، وقد ثبت أنه ب دار الحكمة فالحكمة حكمه ».

هذا كلّه لنسبة إلى حديث « أ دار الحكمة ».

و لنسبة إلى معنى حديث: « أ مدينة العلم »:

ابن طلحة الشافعي في معنى « الأنزع البطين »: « ولما اكتنفت العناية الإلهية، ولحظت الألطاف الر نية، وأحدقت الرأفة الملكوتيّة برسول ﷺ، فجعلت قلبه مشكاةً لأنوار النبوّة والرسالة، وأنزل عليه الكتاب والحكمة وعلّمه ما لم يكن يعلم، وعلي يومئذ مشمول ببركات تربيته محصول له ثمرات حنوه عليه، فبشفقته لمع من تلك الأنوار رقها وطلع من آفاق مشكاتها شارقها، فلستنار قلب علي بتلك الأنوار وزكا بتلك الآ ر، وصفا من شوائب الأكدار ولستعدّ بقبول ما يفيض عليه من أسرار العلوم وعلوم الأسرار، ويحلّ فيه من مقدار الحكم وحكم الأقدار، فتحلّى بيمن الإيمان وتزيّن بعوارف

المعرفة، واتّصف بمحكم الحكمة وأدرك أنواع العلم، فصارت الحكم من ألفاظه ملتقطة، وشوارد العلوم الظاهرة والباطنة به آنسة، وعيونها من قليب قلبه متفجرة.

ولم يزل بملازمة رسول ﷺ يزيده تعالى علماً حتى قال رسول ﷺ – فيما نقله الترمذي في صحيحه بسنده عنه –: أ مدينة العلم وعلي بها. فكان من غزارة علمه يذلّل جوامع القضا ، ويوضّح مشكلات الوقائع، ويسهّل مستصعب الأحكام. فكلّ علم كان له فيه أثر، وكل حكمة كان له عليها استظهار. وسيأتي تفصيل هذا التأصيل في الفصل السادس المعقود لبيان علمه وفضله إن شاء تعالى.

وحيث اتّضح ما آ ه تعالى من أنواع العلم وأقسام الحكمة، فباعتبار ذلك وصف بلفظة البطين، فإنها لفظة يوصف بها من هو عظيم البطن متّصف متلائه. ولمّا كان عليه السلام قد امتلأ علماً وحكمة، وتضلّع من أنواع العلوم وأقسام الحكمة ما صار غذاء له مملوّاً به وصف عتبار ذلك بكونه بطيناً من العلم والحكمة، كمن تضلّع من الأغذية الجسمانية ما عظم به بطنه وصار عتباره بطيناً، فأطلقت هذه اللفظة نظراً إلى ذلك » [1].

الكنجي الشافعي: «قلت: و أعلم: إن وجه هذا عندي: أن النبي ﷺ قال: أ مدينة العلم وعلي بها. أراد ﷺ أن تعالى علّمني العلم وأمرني بدعاء الخلق إلى الإقرار بوحدانيّته في أول النبوة، حتى مضى شطر زمان الرسالة على ذلك. ثم أمرني بمحاربة من أبى الإقرار لله عزّ وجل لوحدانيّة بعد منعه من ذلك، فأ مدينة العلم في الأوامر والنواهي وفي السلم والحرب حتى جاهدت المشركين، وعلي بن أبي طالب بها، أي هو أول من يقاتل لأهل البغي بعدي من لأهل بيتي وسائر أمتي، ولو لا أنّ علياً بيّن للناس قتال لأهل البغي وشرّع الحكم في قتلهم، وإطلاق الأسارى منهم، وتحريم

---

(1). مطالب السئول: 35.

سلب أموالهم وسبي ذراريهم، لما عرف ذلك، فالنبي ﷺ سنّ في قتال المشركين ونهب أموالهم وسبى ذراريهم، وسنّ علي في قتال أهل البغي أن لا يجهز على جريح ولا يقتل الأسير ولا تسبى النساء والذرية، ولا تؤخذ أموالهم. وهذا وجه حسن صحيح.

ومع هذا، فقد قال العلماء من الصحابة والتابعين وأهل بيته بتفضيل عليّ، وز دة علمه وغزارته وحدّة فهمه ووفور حكمته وحسن قضا ه وصحة فتواه، وقد كان أبو بكر وعمر وعثمان وغيرهم من علماء الصحابة يشاورونه في الأحكام و خذون بقوله في النقض والإبرام، إعتزافاً منهم بعلمه ووفور فضله ورجاحة عقله وصحة حكمه، وليس هذا الحديث في حقّه بكثير، لأنّ رتبته عند عزّ وجل وعند رسوله وعند المؤمنين من عباده أجلّ وأعلى من ذلك » [1].

النووي:

« إمام المسلمين بلا ارتياب أمير المؤمنين أبو تراب

نبي خازن كلّ علم علي للخزانة مثل ب »

ذكر البيتين شهاب الدين في (توضيح الدلائل على ترجيح الفضائل).

أبوبكر الخوافي، فقد قال شهاب الدين أحمد: « الباب الخامس عشر في أن النبي ﷺ و رك وسلّم دار حكمة ومدينة علم وعلي لهما ب. وأنه أعلم الناس لله تعالى وأحكامه وآ ته وكلامه بلا ارتياب.

عن مولا أمير المؤمنين علي رضي تعالى عنه قال قال رسول صلّى عليه وعلى آله و رك وسلّم: علي إن أمرني أن أُدنيك فأُعلّمك لتعي، ولُنزلت عليّ هذه الآية ﴿ وَتَعِيَها أُذُنٌ واعِيَةٌ ﴾ فأنت أُذن واعية لعلمي. رواه الحافظ الامام أبو نعيم في الحلية.

ورواه سلطان الطريقة وبرهان الحقيقة الشيخ شهاب الدين أبو جعفر عمر

---

(1). كفاية الطالب: 222.

السهروردي في العوارف سناده إلى عبد بن الحسن رضي عنهما ولفظه: قال حين نزلت هذه الآية ﴿ وَتَعِيَها أُذُنٌ واعِيَةٌ ﴾ قال رسول صلّى عليه وعلى آله و رك وسلّم لعلي رضي تعالى عنه: سألت أن يجعلها أُذنك علي قال علي كرّم تعالى وجهه: فما نسيت شيئاً بعده وما كان لي أن أنسى.

قال شيخ المشايخ في زمانه وواحد الأقران في علومه وعرفانه الشيخ زين الدين أبو بكر محمد بن محمد بن علي الخوافي قدس تعالى سرّه: فلذا اختص علي كرّم وجهه بمزيد العلم والحكمة حتى قال رسول صلّى عليه وعلى وآله و رك وسلّم: أ مدينة العلم وعلي بها. وقال عمر: لو لا علي لهلك عمر ».

شهاب الدين أحمد، قال بعد حديث مدينة العلم: « واعلم أن الباب سبب لزوال الحائل والمانع من الدخول إلى البيت، فمن أراد الدخول وأتى البيوت من غير أبوابها شقّ وعسر عليه دخول البيت، فهكذا من طلب العلم ولم يطلب ذلك من علي رضي الله عنه وبيانه، فإنه لا يدرك المقصود، فإنه رضي الله عنه كان صاحب علم وعقل وبيان، وربّ من كان عالماً ولا يقدر على البيان والإفصاح، وكان علي رضي الله عنه مشهوراً من بين الصحابة بذلك. فباب العلم وروايته واستنباطه من علي رضي الله عنه ، وهو كان جماع الصحابة مرجوعاً إليه في علمه، موثوقاً بفتواه وحكمه، والصحابة كلهم يراجعونه مهما أشكل عليهم، ولا يسبقونه، ومن هذا المعنى قال عمر: لو لا علي لهلك عمر. رضي تعالى عنهم ».

ابن الصباغ المالكي بعد نقل حكم الامام في الخنثى: «فانظر رحمك إلى استخراج أمير المؤمنين علي رضي الله عنه بنور علمه و قب فهمه ما أوضح به سبيل السداد، وبيّن به طريق الرشاد، وأظهر به حلنب للذكورة على الْأُنوثة من مادة الإيجاد، وحصلت له هذه المنة الكاملة والنعمة الشاملة بملاحظة النبي صلى الله عليه وآله وسلم له، وتربيته وحنّوه عليه وشفقته، فلستعدّ لقبول الأنوار وتهيّأ لفيض العلوم والأسرار، فصارت الحكمة من ألفاظه ملتقطة، والعلوم الظاهرة والباطنة بفؤاده مرتبطة، لم تزل بحار العلوم تنفجر من صدره ويطفو عبابها. حتى قال صلّى

عليه وسلّم: أ مدينة العلم وعلي بها » [1].

نور الدين السمهودي: « وقد أخرج ابن السمّان عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه سمع عمر يقول لعلي رضي عنهما – وقد سأله عن شيء فأجابه ففرّج عنه – لا أبقاني بعدك علي. قال الزين العراقي في شرح التقريب في ترجمة علي رضي الله عنه : قال عمر رضي الله عنه : أقضا عليّ، وكان يتعوّذ من معضلة ليس لها أبو حسن. إنتهى. وهذا التعوّذ رواه الدار قطني وغيره ولفظه: أعوذ لله من معضلة ليس لها أبو حسن. وفي رواية له عن أبي سعيد الخدري قال: قدمنا مع عمر مكة ومعه علي بن أبي طالب فذكر له علي شيئاً فقال عمر: أعوذ لله أنْ أعيش في قوم لست فيهم أ حسن. قالوا: وإنما لم يولّه شيئاً من البعوث لأنه كان يمسكه عنده لأخذ رأيه ومشاورته. وأخرج الحافظ الذهبي عن عبد الملك بن أبي سليمان قال: ذكر لعطاء أكان أحد من أصحاب رسول صلى الله عليه وآله وسلم أفقه من علي؟ قال: لا و ما علمته.

قلت: وهذا ولأشباهه مما جاء في فضيلة علي في هذا الباب شاهد لحديث: أ مدينة العلم وعليّ بها » [2].

الفضل ابن روزبهان، في جواب كلام العلّامة الحلّي وقد استدل فيه بقوله عليه السلام : سلوني، وبحديث مدينة العلم كما سمعت: « هذا يدل على وفور علمه ولستحضاره أجوبة الوقائع واطّلاعه على العلوم والمعارف، وكلّ هذه الْأُمور مسلّمة » [3].

الملّا علي القاري: « ثم علي بن أبي طالب. أي ابن عبد المطلب بن هلشم ابن عبد مناف بن قصي القرشي الهاشمي. وهو المرتضى، زوج فاطمة الزهراء،

---

(1). الفصول المهمة: 19.

(2). جواهر العقدين – مخطوط.

(3). ابطال الباطل – مخطوط.

وابن عم المصطفى، والعالم في الدرجة العليا، والمعضلات التي سأله كبار الصحابة عنها ورجعوا إلى فتواه، فيها فضائل كثيرة شهيرة، تحقق قوله عليه السلام: أ مدينة العلم وعلي بها. وقوله عليه السلام: أقضاكم علي » [1].

القاري أيضاً بعد نقل حكاية مكذوبة في تعلّم الخضر عليه السلام من أبي حنيفة: « ولا يخفى أن هذا من كلام بعض الملحدين الساعي في فساد الدين، إذ حاصله أن الخضر – الذي قال تعالى في حقّه: ﴿ عَبْداً مِنْ عِبادِنا آتَيْناهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنا وَعَلَّمْناهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْماً ﴾ وقد تعلّم موسى عليه السلام بعض العلوم منه بما أوتي علماً – من جملة تلاميذ أبي حنيفة، ثم عيسى عليه السلام خذ أحكام الاسلام من تلميذ تلميذ أبي حنيفة في ذلك المقام، وما أسرع فهم التلميذ حيث أخذ عن الخضر في ثلاث سنين ما تعلّم الخضر من أبي حنيفة حيّاً وميّتاً في ثلاثين سنة. وأعجب منه أن أ القاسم القشيري ليس معدوداً في طبقات الحنفية وإنما هو أحد أكابر الشافعية.

ثم العجب من الخضر أنه أدرك النبي عليه السلام ولم يتعلّم منه الاسلام ولا من علماء الصحابة الكرام، كعليّ ب مدينة العلم وأقضى الصحابة، وزيد أفرضهم، وأُبي أقرأ القرّاء، ومعاذ بن جبل الأعلم لحلال والحرام. ولا من التابعين العظام كالفقهاء السبعة. وسعيد بن المسيّب لمدينة، وعطاء بمكة، والحسن لبصرة، ومكحول لشام. وقد رضي لجهله لشريعة الحنيفية حتى تعلّم مسائلها بدلائلها في أواخر عمر أبي حنيفة، فهذا ما لا يخفى بطلانه على العقول السخيفة والفهوم الضعيفة بل لو أطلق على هذه للقلة الرديّة علماء الشّافعية أو الحنابلة أو للمالكية أخذوها على وجه السخريّة وجعلوها وسيلة في قلة عقل الطائفة الحنفية، حيث لم يعلموا أن أحداً منهم لم يرض بهذه القضية لكليّة. ثم لو تعرّضت لما في منقوله من الخطأ في مبانيه ومعانيه الدالة على نقصان

---

(1). شرح الفقه الأكبر: 113.

معقوله لصار كتا ً مستقلاً في ردّ محصوله، إلّا أني أعرضت عنه صفحاً لقوله تعالى ﴿ خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجاهِلِينَ ﴾ وقال عزّ وجل ﴿ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾ » [1].

المناوي: « أ مدينة العلم وعلي بها فمن أراد العلم فليأت للباب فإن المصطفى ﷺ للمدينة الجامعة لمعالي للد ت كلّها، ولابُدّ للمدينة من ب فأخبر أن بها هو علي كرّم وجهه، فمن أخذ طريقه دخل للمدينة، ومن أخطأه أخطأ طريق الهدى. وقد شهد له لأعلميّة الموافق والمؤالف والمعادي والمخالف. وخرّج الكلا ذي أن رجلاً سأل معاوية عن مسألة فقال: سل علياً هو أعلم مني. فقال: لأريد جوابك قال: ويحك كرهت رجلاً كان رسول ﷺ يغرّه لعلم غرّاً. وكان أكابر الصحب يعتزفون له بذلك، وكان عمر يسأله عمّا أُشكل عليه. جاءه رجل فسأله فقال: ههنا علي فاسأله فقال: لأريد أن أسمع منك أمير المؤمنين قال: قم لا لأقام رجليك، ومحا اسمه من للديوان. وصحّ عنه من طريق: أنه كان يتعوّذ من قوم ليس هو فيهم حتى أمسكه عنده ولم يولّه شيئاً من البعوث لمشاورته في المشكل. وأخرج الحافظ الذهبي عن عبد الملك بن أبي سليمان قال: ذكر لعطاء أكان أحد من الصحب أفقه من علي؟ قال: لا و . وقال الحرالي: قد علم الأوّلون والآخرون أن فهم كتاب منحصر إلى علم علي. ومن جهل ذلك فقد ضلّ عن للباب للذي من وبله يرفع من القلوب الحجاب حتى يتحقق اليقين للذين لا يتغير بكشف الغطاء. إلى هنا كلامه » [2].

عبد الحق الدهلوي. وقد تقدّم كلامه.

عبد الرحمن بن عبد الرسول الجشتي، في مقدمة كتابه (مرآة الأسرار).

---

(1). المشرب الوردي في مذهب المهدي – مخطوط.

(2). فيض القدير 3 / 46.

إسماعيل بن سليمان الكردي. في كتابه (جلاء النظر في دفع شبهات ابن حجر).

محمد بن عبد الرسول البرزنجي – في كتابه (الاشاعة لأشراط الساعة).

ولي الله الدهلوي – وقد تقدمت عباراته عن قريب.

محمد معين السندي – في جواب لستدلال القائلين لقياس: « ولستدلّوا أيضاً على حجية القياس بعمل جميع كثير من الصحابة، وأن ذلك نقل عنهم لتواتر، وإن كانت تفاصيل ذلك آحاداً. وأيضاً: عملهم لقياس وترجيح البعض على البعض تكرر وشاع من غير نكير، وهذا وفاق وإجماع على حجية القياس. فالجواب: إنه كما نقل عنهم القياس نقل ذمّهم القياس أيضاً، فعن ب مدينة العلم رضي الله عنه أنه قال: لو كان الدين لقياس لكان طن الخف أولى لمسح من ظاهره» [1].

محمد بن إسماعيل الأمير: « ... وإذا عرفت هذا عرفت أنه قد خصّ الوصي عليه السلام بهذه الفضيلة العجيبة، ونوّه شأنه إذ جعله ب لأشرف ما في الكون وهو العلم، وأنه منه يستمد ذلك من أراده. ثم أنه ب لأشرف العلوم وهي العلوم الدينية، ثم لأجمع خلق علماً وهو سيّد رسله صلى الله عليه وآله وسلم.

وإن هذا لشرف يتضاءل عنه كل شرف، ويطاطىء رأسه تعظيماً له كل من سلف وخلف. وكما خصّه نّه ب مدينة العلم فاض عنه منها ما تيك من دلائل ذلك قريباً » [2].

الشيخ سليمان جمل حيث قال بشرح:

« ووزيره لبن عمه في لمعالي ومن الأهل تسعد للوزراء »

قال: « وقوله: ومن الأهل ... الخ. من تلك السعادة ما لمدّبه من المؤاخاة فقد أخرج النزمذي: آخى صلى الله عليه وآله وسلم بين أصحابه فجاء علي

---

(1). دراسات اللّبيب: 188.

(2). الروضة الندية.

تدمع عيناه فقال: رسول آخيت بين أصحابك ولم تؤاخ بيني وبين أحد. فقال: أنت أخي في الدنيا والآخرة.

ومنها: العلوم التي أشـــار إليها بقوله: أ ـمدينة العلم وعلي ـها. فمن أراد العلم فليأت الباب»[1].

العجيلي الشافعي: «ـولـــمّا أصـاب أهل مكة جدب ـشديد أخذه النبي ﷺ من عمه أبي ـطالب ورّ ه وأنزله، وهداه إلى مكارم الأخلاق، فحصـــلت ـله العلوم بملاحظته ـله وحنوّه عليه وشفقته، فلستعد لقبول الأنوار وتهيّأ لفيض العلوم والأسرار، فصارت الحكمة من ألفاظه ملتقطة، والعلوم الظاهرة والباطنة بفؤاده مرتبطة، يتفجّر ـبحار العلوم من صـــدره. ـولذلك ـقال ﷺ: أ مدينة العلم وعلي بها »[2].

حديث « أنا مدينة الفقه وعلي بابها »

الثاني: وإنّ ـممّا يردّ الحمل على العلوم ـالباطنة ـحديث « أ ـمدينة الفقه وعلي ـبها » فكما ورد الحديثان عن النبي ﷺ، فقد ورد هذا الحديث الشـــريف عنه أيضـــاً، وأخرجه وأثبته جماعة من العلماء الأعيان ... كما علمت ســـابقاً ... وكما لا مجال للتأويل والحمل فيه كذلك لا مجال له في الحديثين، فظهر بطلان ما ذكره القاضـــي الهندي بهذا البيان أيضـــاً، فليمت الجاحد المنكر لذلك غيظاً.

الثالث: إنّ جميع هذه الأحاديث تدلّ على اختصـــاص العلوم مطلقاً وانحصـــارها بمولا أمير المؤمنين عليه السلام ... وقد ذكر الوجوه الدالّة على ذلك في جواب كلمات العاصمي والقاري وغيرهما، وذكر هناك كلمات الأعلام

---

(1). الفتوحات الاحمدية بشرح الهمزية.

(2). ذخيرة المآل – مخطوط.

في هذا الباب، وقد كان منهما نقله المناوي عن الحرالي: «قد علم الأوّلون والآخرون أنّ فهم كتاب منحصر إلى علي، ومن جهل ذلك فقد ضلّ عن الباب الذي من ورائه يرفع من القلوب الحجاب، حتى يتحقّق الذي لا يتغيّر بكشف الغطاء ».

فبطل قوله: « فإن أخذ علوم الفقهاء لم ينحصر على علي ﷺ ».

قدح حديث النجوم

الرابع: تمسّكه « بحديث أصحابي كالنجوم » لما زعمه من عدم الإنحصار المذكور، أضعف وأوهن، ... فإنّ هذا الحديث موضوع عتزاف أكابر الحفاظ والأئمة من أهل السنّة، ... وقد تقدم قدحه في جواب كلام الأعور الواسطي، وممّن نصّ على بطلان هذا الحديث: ابن عبد البر، وابن تيمية، وأبو حيان، والزين العراقي، وابن حجر العسقلاني، وابن أمير الحاج، والسيوطي، والخفاجي، والشوكاني ... وتفصيل الكلام فيه مذكور في قسم (حديث الثقلين) من كتابنا.

* * *

(18)

مع الدهلوي

في كلامه حول الحديث

وقال عبد العزيز الدهلوي في الباب الحادي عشر من (التحفة) في بيان أنواع أوهام الشيعة على زعمه: « النوع الثالث – أنْ يكون المطلوب شيئاً، ونتيجة الاستدلال شيئاً آخر، لكنّهم يتوهّمون ويجعلونها عين المطلوب لكمال القرب والمجاورة بينها وبين المطلوب، وعلى هذا الأساس يتم أكثر استدلالات الشيعة، كما تقدّم لتفصيل في مباحث الإمامة، من ذلك: أنّ الأمير ب مدينة العلم، وكل من كان بمدينة العلم فهو الامام، ومن جهة أنّ الامام رئيس الأُمة، وللباب له ر سة الدار بوجهٍ من الوجوه، وإذا كان الأمير الباب فهو الإمام.

والحال أنّ كونه بمدينة العلم أمر، وكونه الامام أمر آخر، وليس بين الأمرين لتّحاد ولا تلازم».

أقول: وهذا الكلام مرفوض ومردود بوجوه كثيرة. نكتفي هنا يراد بعضها:

أحدها: دعوى عدم تفرقة الشيعة بين المطلوب والنتيجة زعم فلسد، فإنّ الشيعة أجلّ شأ ً وأعظم قدرا من ذلك، كما سنزاه عمّا قريب بعون المنعم المثيب.

والثاني: دعواه أنّ أكثر استدلالات الشيعة من هذا القبيل، دعوى كاذبة، ويكفيك مراجعة استدلالاتنا في المواضع المختلفة من مباحث الامامة

والثالث: ما ذكره حول استدلال الشيعة بحديث أ مدينة العلم طل، فقد عرفت من بحوث كتابنا هذا حول حديث « أ مدينة العلم وعلي بها » سنداً ودلالةً، متانة استدلالاتنا، وتماميّة دلالة هذا الحديث على مطلوبنا.

والرابع: إنّ طريق إستدلال الشيعة بحديث مدينة العلم موجود ومضبوط في كتبها، وليس طريق الاستدلال المبهم والمجمل الذي نسبه (الدهلوي) إليهم

في شيء من مؤلّفاتهم، ونحن نورد هنا طريق الاستدلال عن بعض أصحابنا لنزى خيانة (الدهلوي) وكذبه في هذه المقالة:

قال أبو جعفر محمد بن علي بن شهر آشوب السروي بعد نقل الحديث عن المخالفين: « وهذا يقتضي وجوب الرجوع إلى أمير المؤمنين عليه السلام، لأنه كنّى عنه لمدينة، وأخبر أن الوصول إلى علمه من جهة عليّ خاصة، لأنه جعله كباب المدينة الذي لا يدخل إليها إلّا منه. ثم أوجب ذلك الأمر به بقوله: فليأت الباب. وفيه دليل على عصمته، لأنه من ليس بمعصوم يصحّ منه وقوع القبيح، فإذا وقع كان الاقتداء به قبيحاً فيؤدّي إلى أنْ يكون عليه السلام قد أمر لقبيح، وذلك لا يجوز. ويدلّ أيضاً على أنه أعلم الأمة، يؤيد ذلك ما قد علمناه من اختلافها ورجوع بعضها إلى بعض وغناءه عليه السلام عنها، وأ ن عليه السلام ولاية علي عليه السلام وإلمامه، ولأنه لا يصح أخذ العلم والحكمة في حياته وبعد وفاته إلّا من قبله وروايته عنه كما قال تعالى ﴿ وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوابِها ﴾ »[1].

وقال يحيى بن الحسن الحلي المعروف بن البطريق: « واعلم أن هذا الفصل قد جمع أشياء في فنون شتى من مناقبه كلّها يوجب لأمير المؤمنين عليه السلام السيادة واتّباع الْأُمة والاقتداء به. منها، قوله: أ مدينة العلم وعلي بها فمن أراد المدينة فليأت الباب.

وكذلك قوله: أ مدينة الجنة. وقد قدّمنا فضل العالم على من ليس بعالم، وأن قد ميّز العالم على من ليس بعالم، وأن تعالى قد أوجب اتّباع من يهدي إلى الحق وهو أحق لاتّباع من غيره، وليس ذلك إلّا لتفضيل العالم على من ليس كذلك، فقد وجبت له السيادة ووجب اتّباعه. وقد استوفينا ذلك فيما مضى فلا وجه لإعادته » [2].

وقال القاضي السيد نور التستزي: « أقول: في الحديث إشارة إلى قوله تعالى ﴿ وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوابِها ﴾ وفي كثير من روا ت ابن المغازلي تصريح

---

(1). مناقب آل أبي طالب 2 / 34.

(2). العمدة: 363.

بذلك، ففي بعضها مسنداً إلى جابر: أ مدينة العلم وعلي بها فمن أراد العلم فليأت الباب. وفي بعضها مسنداً إلى علي عليه السلام: علي أ المدينة وأنت الباب. كذب من زعم أنه يصل إلى المدينة إلّا من الباب. وروي عن ابن عباس: أ مدينة العلم وعلي بها فمن أراد العلم فليأت الباب. وعن ابن عباس أيضاً: أ مدينة الجنة وعلي بها فمن أراد الجنة فليأتها من بها. وعن ابن عباس أيضاً بطريق آخر: أ دار الحكمة وعلي بها فمن أراد الحكمة فليأت الباب.

فهذا يقتضي وجوب الرجوع إلى أمير المؤمنين عليه السلام، لأنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم كنّى عن نفسه الشريفة بمدينة العلم ومدينة الجنة وبدار الحكمة، ثم أخبر أن الوصول إلى علمه وحكمته وإلى جنة سبحانه من جهة علي خاصة، لأنه جعله كباب مدينة العلم والحكمة والجنة التي لا يدخل إليها إلّا منه، وكذّب عليه السلام من زعم أنه يصل إلى المدينة لا من الباب. وتشير إليه الآية أيضاً كما ذكر ه.

وفيه دليل على عصمته وهو ظاهر، لأنه عليه السلام أمر لاقتداء به في العلوم على الاطلاق، فيجب أن يكون مأمو ً عن الخطأ.

ويدل على أنه إمام الأمة، لأنه للباب لتلك العلوم. ويؤيّد ذلك ما علم من اختلاف الْأُمة ورجوع بعض إلى بعض وغناءه عليه السلام عنها.

ويدل أيضاً على ولايته وإمامته عليه السلام وأنه لا يصح أخذ العلم والحكمة ودخول الجنّة في حياته صلى الله عليه وآله وسلم إلّا من قبله، وولية العلم والحكمة إلّا عنه لقوله تعالى ﴿ وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوابِها ﴾ حيث كان عليه السلام هو الباب. ولله درّ القائل:

مدينة علم ولبن عمك بها فمن غير ذاك للباب لم يؤت سورها

ويدل أيضاً على أن من أخذ شيئاً من هذه العلوم والحكم التي احتوى عليها رسول صلى الله عليه وآله وسلم من غير جهة علي عليه السلام كان عاصياً كالسارق والمتسوّر، لأن السارق والمتسوّر إذا دخلا من غير الباب المأمور به ووصلا

إلى بغيتهملكا عاصيين. وقوله عليه السلام : فمن أراد العلم فليأت للباب، ليس المراد به التخيير بل المراد به الإيجاب والتهديد كقوله عزّ وجل ﴿ فَمَنْ شاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شاءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾ والدليل على ذلك أنه ليس ههنا نبيّ غير محمد صلى الله عليه وآله وسلم هو مدينة العلم ودار الحكمة، فيكون للعالم مخيّراً بين الأخذ من أحدهما دون الآخر، وفقد ذلك دليل على إيجابه وأنّه فرض لازم. والحمد لله.

ثم لا يخفى على أولي الألباب أن المراد للباب في هذه الأخبار الكناية عن الحافظ للشيء الذي لا يشذّ عنه منه شيء، ولا يخرج إلّا منه ولا يدخل عليه إلّا به. وإذا ثبت أنه عليه السلام الحافظ لعلوم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحكمته، وثبت أمر تعالى ورسوله لتوصّل به إلى العلم والحكمة وجب اتّباعه والأخذ عنه، وهذا حقيقة معنى الامام، كما لا يخفى على ذوي الأفهام » [1].

والخامس: لقد توهّم (للدهلوي) في هذه العبارة فذكر أنّ للباب له رسة للدار، وقد كان عليه أنْ يقول هنا: ب للمدينة له رسة للمدينة، ألا يفرّق (للدهلوي) بين «للدار » و« المدينة»؟

والسادس: إن للدهلوي هنا غلطاً آخر، فإنّ للباب رسة على الداخلين والخارجين من المدينة أو للدار، لا على نفس للمدينة أو للدار ... وهذا ما لا ير ب فيه عاقل ... فهذا خطأ من (الدهلوي) في خطأ في خطأ.

والسابع: قد عرفت أنّ كونه عليه السلام ب مدينة العلم يثبت لإمامته ومرجعيّته لجميع الخلائق في جميع العلوم، ... وكونه ب مدينة العلم بهذا المعنى متحد مع الإمامة كما لا يخفى.

وأيضاً: يدل الحديث على الأعلمية، والأعلمية مستلزمة للإمامة.

---

(1). احقاق الحق – مبحث الامامة.

إذن، بين الحديث والإسلام اتحاد من جهة، وملازمة من جهة ... فنفي (للدهلوي) ذلك طل ...

تمّ الكتاب، والحمد لله ربّ العالمين،
وصلّى الله على محمد وآله الطّاهرين

مع ابن تيميّة الحرّاني في كلامه حول حديث « أ مدينة العلم » 5
1 – بطلان دعوى ضعف الحديث..... 6
ثناء ابن تيمية على ابن معين وأحمد..... 7
اعتزاف ابن تيميّة برواية النزمذي..... 11
ثناء ابن تيميّة على النزمذي واعتماده عليه..... 12
غلوّ ابن تيميّة في ابن جرير الطبري 14
ثناء ابن تيميّة على الحاكم..... 16
2 – سقوط التمسّك بقدح ابن الجوزي..... 17
3 – قوله: « والكذب يعرف من نفس متنه » 18
4 – بطلان دعوى وجوب أن يكون المبلّغون أهل التواتر..... 19
5 – قوله: « خبر الواحد لا يفيد العلم الا بقرائن 1)ـقال أحمد: خبر الواحد يفيد العلم مطلقاً 38
2) قال الأكثر: لا يفيد العلم مطلقاً 3) لا حاجة إلى القرينة بعد النّص ... 39
4) لما ذا التخصيص لقرآن والسنة المتواترة؟ 6 – الإشارة إلى أدلّة عصمة علي عليه السلام 40
7 – لازم قوله: هذا الحديث إنما افتراه زنديق..... 42
من الأحاديث الدالّة على أنّ علياً مبلِّغ علوم النبي..... 45
8 – انتشار العلم عن علي..... 47
المدينة المنوّرة..... 48
مكّة المكرّمة..... 49
الشام..... 51

البصرة..... 51
الكوفة..... 52
اليمن..... 56
مع يوسف الأعور في كلامه حول الحديث دلالة الحديث على رجحان علم الامام 63
دلالته على الإحاطة بعلوم النبي دلالته على الأعلمية بطلان دعوى المساواة بين الأصحاب في العلم حديث أصحابي كالنجوم موضوع..... 64
عدم دلالة حديث النجوم على المساواة 69
إثبات العلم لكلّ الصحابة محال..... 70
حديث مدينة العلم بت عن طرق الفريقين ليس للز دة المزعومة طريق واحد موثوق به ومن الذي رواها؟..... 71
لو ثبتت لم تكن حجةً على الامامية الأصل في الز دة والكلمات فيه وفي واضعها 72
دلالة الزّ دة على خلاف مرامهم..... 76
ويل لفظ « علي » من صنع الخوارج إنّه خلاف ما فهمه الناس يبطله ذكرهم الحديث في مناقب الامام..... 78
وضع الز دة فيه دليل بطلان ويله طعن بعضهم في سنده دليل بطلان ويله قول الامام: أ ب المدينة..... 79
إحتجاج الامام لحديث يوم الشورى..... 83
استدلال ابن عباس لحديث احتجاج عمرو بن العاص به على معاوية 84
قوله ﷺ في آخر الحديث: « فليأت عليّاً »..... 85
القرائن في بعض الألفاظ..... 87
شواهد الحديث تكذّب التأويل..... 88
ردّ أعلام القوم التأويل المذكور..... 92
مع السخاوي في كلامه حول الحديث..... 94
دعوى إجماع الصحابة والتابعين على أفضلية الشيخين فاسدة..... 95

لو سـلّمنا انعقاده فحديث مدينة العلم وغيره يبطله عدم صـحّة معنى حديث ابن عمر في المفاضلة..... 96
عدم صحّة سند حديث ابن عمر النّظر في الطريق الأوّل..... 97
النّظر في الطريق الثاني حديث ابن عمر بلفظٍ صريح في أفضلّية الامام 99
تصريح ابن عمر فضلية الامام في أحاديث أخرى 100
ملات القوم في حديث ابن عمر..... 102
رأي علي في الشيخين..... 104
تحريفٌ من البخاري..... 105
تحريف من أبي بكر الجوهري 108
نظرة في سند حديث مختلق 109
حديث مختلق آخر حديث مختلق آخر 111
مع السيوطي في كلامه حول الحديث 113
مع السـمهودي في كلامه حول الحديث 1 – نسـبة الطعن إلى البخاري والنزمذي كذب 114
2 – دعوى عدم المنافاة بين الحديث وتفضيل أبي بكر طلة 3 – دعوى شـهادة الامام بتفضـيل أبي بكر طلة 4 – دعوى شـهادة غير الامام بذلك طلة 5 – دعوى شـهادة الامام له لعلم كاذبة..... 116
6 – دعوى كون الحق مع أبي بكر في موارد الاختلاف كاذبة 7 – الإعتذار بقصر مدّة أبي بكر غير مسموع 117
8 – اعتزاف الشيخين علميّة علي ورجوعهما إليه..... 119
مع ابن روزبهان في كلامه حول الحديث 121
كلام آخر لابن روزبهان 122
1 – علي أعلم الأمة لا لأنه من علماء الأمة فقط 2 – للناس محتاجون لليه كاحتياجهم الى النبي 3 – اعتزاف ابن روزبهان بكون الامام وصي النبي في إبلاغ العلم..... 123

4 – اعتراف بروية الترمذي 5 – دفع إيراد ابن روزبهان على العلامة الحلي لإسقاطهم حديث أ مدينة العلم من صحيح الترمذي 124
التّحريف في المصابيح للبغوي 126
مع ابن حجر المكي في كلامه حول الحديث علي الأعلم لحديث مدينة العلم 132
دعوى أنّ الحديث مطعون طلة 133
آراء العلماء في ابن الجوزي..... 135
ردّ العلماء على طعن ابن الجوزي في حديث مدينة العلم 136
تحسين ابن حجر في المنح المكيّة..... 138
3 – تحسين ابن حجر في تطهير الجنان..... 141
4 – تحسين ابن حجر في بعض فتاويه..... 143
5 – ... وأبو بكر محرابها؟! الحديث ضعفه ابن حجر نفسه..... 144
إحداثُ المحاريب بدعة عند أهل السنة 145
أول من أحدث المحراب عمر بن عبد العزيز..... 149
واقع حال أبي بكر لا يناسب تلك النسبة الفروق بين « الباب » و« المحراب » 150
6 – قوله: « فمن أراد العلم ... » لا يقتضي الأعلمية قوله: « أ مدينة العلم وعلي بها » بوحده يقتضي الأعلمية 153
هل يجوز الارجاع إلى غير الأعلم؟ ابطال توجيه ابن حجر 154
7 – حديث: أبو بكر أسسها وعمر حيطانها وعثمان سقفها هو من وضع إسماعيل الاسنآ دي السخاوي وهذا الحديث..... 156
ابن حجر نفسه وهذا الحديث البدخشاني وهذا الحديث 157
اللكهنوي وهذا الحديث .... أبو بكر أساسها ...!!..... 158
....وعمر حيطانها ...!!..... 159
.... وعثمان سقفها ...!! 160
رأي ابن حجر في ويل « علي »..... 162
قوله تعالى: ﴿ هذا صِراطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ ﴾ في قراءة أهل البيت 163

...وحلقتها معاوية ...!! لا يصحّ عن النبي في فضل معاوية شيء..... 164
بطلان الجملة الموضوعة معنىً..... 170
حديث المدينة بلفظ آخر موضوع 171
مع القاري في كلامه حول الحديث 173
علي ب المدينة لا سواه 175
حديث النجوم موضوع..... 176
دعوى تخصيص الحديث ب القضاء..... 178
الاشارة إلى جواب سائر كلمات القاري..... 179
مع البنباني في كلامه حول الحديث 181
دعوى تخصيص كونه ً لغير الصحابة 183
دعوى أنّ أعلم الصحابة هم الخلفاء 184
أخذ الخلفاء وغيرهم من الامام 187
دلالة الحديث على أنّ للمدينة ً واحداً فقط..... 189
مع القادري في كلامه حول الحديث 194
مع عبد الحق في كلامه حول الحديث..... 196
دعوى أنّ وجه التخصيص تميّزه لسّعة..... 197
لا مظاهر لصفات النبوة إلّا أهل البيت 199
العلم أجلّ الصفات..... 200
حديث النجوم موضوع..... 202
مع ولي في كلامه حول الحديث..... 204
كلام آخر لولي 206
النظر في حديث الاقتداء..... 207
النظر في حديث اللبن سندا..... 208
تحقيق في حال رواته..... 209
كتاب أبي حازم إلى الزهري..... 211

ترجمة أبي حازم الأعرج..... 216
حال والد الزهري وجدّه 217
النظر في حديث اللبن دلالةً..... 218
النظر في حديث القميص سنداً 220
النّظر في حديث القميص دلالة 222
إيقاظ وتنبيه..... 224
دعوى مقارنة ما ورد في فضل ابن مسعود لحديث المدينة 225
دعوى مقارنة ما ورد في فضل عائشة لحديث المدينة دعوى مقارنة ما ورد في فضل معاذ وأُبيّ لحديث المدينة..... 226
توقيف فيه تعنيف..... 227
كلام آخر لوليّ 229
النظر في سند حديث خذوا عن الحميراء 230
النظر في حديث خذوا عن الحميراء دلالة النظر في حديث الاقتداء سنداً ودلالةً النظر في حديث « رضيت لكم ... » 232
مع الأورنق آ دي في كلامه حول الحديث..... 234
النظر في حديث الخوخة..... 235
ترجمة جرير بن حازم 236
ترجمة عكرمة 238
ترجمة إسماعيل بن أبي أويس..... 255
مالك بن أنس تحريف البخاري في حديث الخوخة وضعف أسانيده..... 259
النظر في حديث حذيفة في بيّة عمر..... 267
دعوى دلالة حديث المدينة على عدم تملّك بيت النّبوة شيئاً من المال..... 269
الأئمة الأطهار في العلم سواء 271
لم يرث العلم إلّا الأئمة الأطهار 273
مع القاضي ثناء في كلامه حول الحديث 275

الحملُ على العلوم الباطنة طلٌ 276
حديث « أ مدينة الفقه وعلي بها » 288
قدح حديث النجوم..... 289
مع الدهلوي في كلامه حول الحديث..... 290
الفهرس..... 295